

د. علي خضير مرزا

أوراق اقتصادية ونقضية
العراق والعالم

المجلد الثالث

شبكة الاقتصاديين العراقيين

IRAQI ECONOMISTS NETWORK
www.iraqieconomists.net

أوراق اقتصادية ونقضية

العراق والعالم

المجلد الثالث

د. علي خضير مرزا

أوراق اقتصادية ونقضية
العراق والعالم

المجلد الثالث

شبكة الاقتصاديين العراقيين

IRAQI ECONOMISTS NETWORK

www.iraqieconomists.net

عنوان الكتاب: أوراق اقتصادية ونفطية - العراق والعالم، المجلد الثالث.

المؤلف: علي خضير مرزا.

الطبعة الأولى: نيسان/أبريل 2023.

الناشر: شبكة الاقتصاديين العراقيين.

شبكة الاقتصاديين العراقيين

IRAQI ECONOMISTS NETWORK
www.iraqieconomists.net

كتاب إلكتروني مجاني.

جميع الحقوق محفوظة.

هذا كتاب إلكتروني مجاني، لذلك لا يسمح بتوزيعه كلاً أو جزءاً، بأي شكل من الأشكال، لقاء ثمن أو ربح. ويمكن الاقتباس منه لأغراض الدراسة والبحث بشرط الإشارة إليه.

التأليف: لمؤلف هذا الكتاب حقوقه المعنوية فيه.

رغم الجهد والعناية التي بذلها المؤلف في البحث والكتابة فإنه وكذلك الناشر لا يتحملون أية مسؤولية تجاه مستعملي الكتاب في ما يتعلق بأي خطأ أو نقص في شكل الكتاب أو مضمونه.

المحتويات

| الصفحة | التسلسل | تاريخ النشر |
|--------|-----------------------|--|
| ب | المجلد الثالث للكتاب. | |
| | | 2021 |
| 1 | 1 | 22 نيسان |
| | | انخفاض عوائد النفط وتغيير سعر الصرف في العراق - تبعات اقتصادية واجتماعية. |
| 27 | 2 | 10 تموز |
| | | تمويل الموازنة العامة بالعجز في العالم والعراق في ضوء النظرية النقدية الحديثة. |
| 53 | 3 | 1 أيلول |
| | | فرضية الركود طويل الأمد واستهلاك الطاقات المتجددة والطلب على النفط. |
| 81 | 4 | 29 تشرين الثاني |
| | | التحول نحو إنتاج واستهلاك الطاقات "النظيفة" في العالم - التبعات المتوقعة وتوجهات الدول المصدرة للنفط. |
| 105 | 5 | 11 كانون الأول |
| | | نقاش لاستفسارات حول الخزين النفطي العالمي والتغير في أسعار النفط. |
| | | 2022 |
| 111 | 6 | 7 شباط |
| | | ملاحظات على التضخم في العراق في 2021 وأهم العوامل المؤثرة. |
| 133 | 7 | 28 آذار |
| | | استراتيجية وسياسات التنمية في العراق - تواضع جهود التنوع الاقتصادي. |
| 151 | 8 | 3 حزيران |
| | | التركيبية المؤسسية وغياب استراتيجية وسياسات تنمية مستدامة في العراق. |
| 173 | 9 | 1 أيلول |
| | | خطأ شائع حول نسبة المشاركة في انتخابات تشرين الأول/أكتوبر 2021 في العراق. |
| 176 | 10 | 2 تشرين الأول |
| | | الجهود والنتائج التنموية ومدى استدامتها في العراق: مجلسي الإعمار والتخطيط 1951-1980 نسخة محدثة وموسعة. |
| 212 | 11 | 3 كانون الأول |
| | | جوانب من سياسات واستراتيجية النفط والغاز/الطاقة في العراق 2003-2022 آن الأوان لمسار مستدام. |
| | | 2023 |
| 246 | 12 | 25 شباط |
| | | الامتثال لقواعد الصيرفة الدولية - أسواق الصرف والسلع والخدمات في العراق. |
| 265 | 13 | 10 نيسان |
| | | حول التوازن في سوق الصرف. |

المجلد الثالث للكتاب

صدر المجلدان الأول والثاني لهذا الكتاب في شباط/فبراير 2021، ويحتويان، في ما بينهما، دراسات وبحوث وتعليقات وتعقيبات كتبها ونشرتها، بالعربية، خلال السنوات 2011-2020.¹ أما هذا المجلد (الثالث) فهو يحتوي ما كتبه ونشرته خلال الفترة نيسان/أبريل 2021 - نيسان/أبريل 2023. وهو يشمل، أيضاً، مواضيع تتعلق بالسياسات والمسائل (*issues*) والتطورات الاقتصادية والاجتماعية والنفطية/الغازية والمؤسسية في العراق، قصيرة/متوسطة وبعيدة المدى.

ففي المجال الاقتصادي/الاجتماعي، بالإضافة لمسائل التضخم وتمويل نفقات الميزانية الاتحادية، الخ، استكملت ثلاثة أوراق، في هذا المجلد، ما تم تناوله في المجلدين السابقين للعوامل التي قادت إلى تواضع جهود التنويع الاقتصادي، بما فيها أثر البعد المؤسسي، خلال السنوات 1950-2022. ففي ما يخص الوضع قبل 2003 (عدا سنوات الحروب والعقوبات الدولية) تناولت ورقة منها فترتي مجلس الإعمار ومجلس التخطيط (1950-1958 و 1959-1980) لتصل إلى نتائج أساسية حول النشاطات الاستثمارية ونمو الناتج النفطي وغير-النفطي والتنويع الاقتصادي خلالهما. فبالرغم من تصاعد النشاطات الاستثمارية خلال هاتين الفترتين، وزيادتها بشكل ملموس في الثانية مقارنة بالأولى، فإن هذه النشاطات لم تقود إلى تنويع اقتصادي مستدام. لا بل أزداد اعتماد العراق، في كلاهما عموماً، على إنتاج وتصدير النفط الخام، في تمويل نفقات الميزانية العامة والمدفوعات الخارجية (ميزان المدفوعات). أما بعد تغيير 2003 فلقد ركزت أو تباطأت التنمية، عموماً، كما بينت الورقتين الأخيرتين.² ولقد تسبب في هذا الركود، بجزء أساس منه، تواضع الجهود، ضمن الميزانية (العامة) الاتحادية

¹ يمكن تنزيل المجلدين الأول والثاني للكتاب من خلال الروابط التالية:

المجلد الأول:

http://iraqieconomists.net/ar/wp-content/uploads/sites/2/2021/02/Merza_Economic_Energy_Iraq_Volume_I.pdf.

المجلد الثاني:

http://iraqieconomists.net/ar/wp-content/uploads/sites/2/2021/02/Merza_Vol_2_Economic_Energy_Iraq.pdf.

² أنظر أيضاً: مرزا (2021) "قضايا اقتصادية في العراق 2003-2020 - الهيكل الإنتاجي، السياسات المتبعة، والأزمات الحالية"؛ في المجلد الثاني.

والمنشآت العامة، في القيام باستثمارات ملموسة في معظم المجالات الإنتاجية/الخدمية غير-النفطية-الخام. وبالإضافة لغياب استراتيجية وسياسات جديّة للتنمية، كان ذلك أيضاً انعكاساً للتدّرع بتوصيات البنك الدولي في "ترك" الاستثمار، في معظم المجالات الإنتاجية/الخدمية، "للقطاع الخاص"، والتركيز بدلاً من ذلك على الاستثمار في البنى الأساسية ("إجماع واشنطن Washington Consensus"). ولكن بالإضافة لتواضع الاستثمارات في القطاعات الإنتاجية/الخدمية غير-النفطية-الخام، تلكأت الميزانية الاتحادية في تنفيذ استثمارات البنى الأساسية، من ناحية، ولم يعوض القطاع الخاص نقص استثمارات الميزانية الاتحادية والمنشآت العامة في المجالات الإنتاجية/الخدمية، بل انشغل، عموماً، بنشاطات تجارية وريعية ومحسوبة بعلاقاته بالقطاع العام، من ناحية أخرى. وبالإضافة لتزايد الاعتماد على عوائد تصدير النفط الخام، فاقم تواضع جهود التنويع الاقتصادي من البطالة والفقر، بعد تغيير 2003، وما ينطوي على كلاهما من مشاكل وخلاف مجتمعي/سياسي متصاعد. ولقد قاد ذلك، كما هو معروف، في تشرين الأول/أكتوبر عام 2019 إلى تظاهرات واسعة في بغداد والمحافظات جنوبها، احتجاجاً على البطالة وتواضع الخدمات العامة، وعدم كفاية الرعاية/التأمينات الاجتماعية، من ناحية، واستمرار المحاصصة السياسية والإدارية والفساد، من ناحية أخرى.

كل ذلك يؤشر تواضع جهود وإمكانيات الإدارة الاقتصادية العامة في إدارة وتمويل وتشجيع/اسناد التنمية والنمو، بعد تغيير 2003، وغياب استراتيجية وسياسات جديّة للتنمية، كما أشير له أعلاه، سواء لدى هذه الإدارة أو لدى الأحزاب والحركات السياسية.

وبالإضافة لانخفاض الإيرادات غير النفطية في عام 2020، أساساً نتيجة لانخفاض النشاط الاقتصادي الداخلي، بدوره نتيجة لوباء كورونا (كوفيد 19)، قاد انخفاض أسعار ومن ثم عوائد تصدير النفط الخام، كنتيجة للعوامل ذاتها على المستوى العالمي في ذلك العام، إلى نقص حاد في تمويل نفقات الميزانية الاتحادية. ولقد دفع ذلك إلى تطبيق سياسات نقدية/مالية، قصيرة الأمد، انصبت، كما في السنوات السابقة، ولكن بحاجة نسبية أكبر، على إيجاد مصادر للتمويل، لا سيما للنفقات الجارية فيها. لذلك، من بين مجموعة من الإجراءات، اتخذ قرار بتخفيض سعر صرف الدينار تجاه الدولار بنسبة

18.5% (من 1,182 إلى 1,450 دينار للدولار) في نهاية 2020، للمساهمة في زيادة عوائد الميزانية الاتحادية مقاسة بالدينار. ولقد قاد نقص التمويل وتخفيض سعر الصرف، من بين تبعات عديدة، إلى تقييد توسع الاستخدام الحكومي خلال 2021/2020 ومن ثم تصاعد مشكلة البطالة، التي فاقهما محدودية فرص التشغيل في القطاع الخاص.

وفي عام 2022 برزت للعلن، لا سيما في وسائل التواصل الاجتماعي والإعلام، مسألة تزايد الفساد ونهب الأموال العامة، والذي ظهر مثالها البارز في ما أطلق عليه "سرقة القرن" التي انطوت على نهب حوالي 3.8 ترليون دينار من "أمانات الضرائب" في حساب الهيئة العامة للضرائب في مصرف الرافدين، خلال 2022/2021، بتواطؤ رجال "أعمال" في القطاع الخاص وعاملين في الجهاز الحكومي. لقد أظهرت هذه السرقة وسرقة/تهريب النفط، وغيرها من السرقات، وتقرير اللجنة استقصاء برلمانية حولها ظهر في نهاية عام 2022، مما رشح للعلن في المجال العام، من ناحية، وتواضع الثقة المحلية والدولية بالجهاز المصرفي العراقي، من ناحية أخرى، وجهاً آخر لأزمة الإدارة الاقتصادية العامة. فبالرغم من الارتفاع غير المسبوق في عوائد تصدير النفط الخام الاتحادي التي بلغت حوالي 116 مليار دولار في عام 2022 وحوالي 22 مليار دولار في الفصل الأول من عام 2023 ووصول الاحتياطات الدولية إلى حوالي 103 مليار دولار في نهاية شباط/فبراير 2023، قاد استمرار الرقابة الدولية والمحلية لفرض الامتثال لقواعد الصيرفة الدولية على المصارف العراقية، من ناحية، ومحدودية جهود الإدارة الحكومية، من ناحية ثانية، إلى أزمة في عرض الدولار وعدم استقرار في سوق الصرف. وتعالج أوراق، في هذا المجلد، سوق الصرف وعدم الاستقرار فيها وتبعاته، بعد فرض تطبيق قواعد الامتثال، الخ.³

وفي مجال النفط والغاز ومكونات الطاقة الأخرى، تتناول ورقتان، في هذا المجلد، أثر تصاعد التحول نحو الطاقات "النظيفة" في العالم، لا سيما بعد أزمتي كوفيد 19 واحتلال أوكرانيا، على مستقبل

³ بيانات عوائد تصدير النفط من الموقع الإلكتروني لوزارة النفط والاحتياطات الدولية من الموقع الإلكتروني للبنك المركزي العراقي، منزلان في 6 نيسان/أبريل 2023.

استهلاك الطاقة (ومن ضمنها النفط والغاز) في العالم وعلى استراتيجية وسياسات النفط والغاز/الطاقة في العراق. هذا إضافة لورقة أخرى تتعرض لجوانب من هذه الاستراتيجية والسياسات لتصل إلى نتيجة مفادها أنه بعد عقدين من الزمن، منذ تغيير 2003، لا زالت الطاقة الإنتاجية للنفط والغاز الطبيعي المُعالج منخفضة مقارنة بما كان متأملاً عند انعقاد جولات التراخيص النفطية منذ 2009، ولا زال قسم ملموس من الغاز الطبيعي (المُصاحب) يُحرق في الوقت الذي يستورده العراق من الخارج، ولا زال تزويد الطاقة الكهربائية متقطع وغير مستقر، الخ.

ومن المناسب الإشارة إلى أن الأوراق في هذا المجلد تم تنقيحها، في ضوء الآراء والتعليقات والمداخلات والتصحيحات التي أثّرت حولها بعد نشرها.

وكما في المجلدين السابقين، رُتبت الأوراق في هذا المجلد حسب التسلسل الزمني وليس حسب مجموعات المواضيع المغطاة. ويعود ذلك إلى الرغبة في بيان التحليلات والآراء التي كونتها خلال العامين المنصرمين، في ضوء الظروف والمؤثرات المختلفة الفاعلة ومن ثم عدم اليقين الذي كان سائداً، من ناحية، والبيانات والمعلومات المتاحة في حينه، من ناحية أخرى.

وفي ما يخص ترقيم صفحات هذا المجلد، كما في المجلدين السابقين، هناك ترقيمين في كل صفحة. ففي أسفل الصفحة يظهر رقم مزدوج، متكون من عددين. يبين الأول تسلسل الصفحة في الورقة المعنية، ويبين الثاني عدد الصفحات في تلك الورقة. أما في أعلى الصفحة يظهر رقم واحد يبين تسلسل الصفحة في المجلد. مع العلم أن ترقيم المجلد الثاني يبدأ مما أنتهى إليه ترقيم المجلد الأول، في أعلى الصفحة. ولكن ترقيم هذا المجلد، في أعلى الصفحة، يبدأ من جديد وليس استمراراً لترقيم المجلد الثاني.

الأوراق

المجلد الثالث

انخفاض عوائد النفط وتغيير سعر الصرف في العراق

تبعات اقتصادية واجتماعية¹

د. علي مرزا

أولاً: مقدمة

منذ حلول وباء كورونا Covid-19 واستمراره وما سببته تبعاته من انخفاض في أسعار وعوائد تصدير النفط وعجز المتحقق منها في تمويل كامل النفقات المخصصة في الميزانية العامة (الاتحادية)، تكثفت الجهود لإيجاد مصادر لتمويل العجز. ولكن بسبب المحددات المؤسسية والموانع السياسية تركز معظم التمويل خلال 2020 على الاقتراض من البنك المركزي ("خلق" أو "طبع" النقود). هذا إضافة لزيادة بعض الضرائب والرسوم، من ناحية، وتخفيض بعض المخصصات المرافقة للرواتب الحكومية، من ناحية ثانية، وقروض خارجية، لا سيما من صندوق النقد الدولي، من ناحية ثالثة. أما في سنة 2021 فأن رفع سعر صرف الدولار تجاه الدينار في نهاية 2020، من ناحية، وما لم ينفق من قروض البنك المركزي في سنة 2020 خلالها، وهو مبلغ ملموس، من ناحية ثانية، سيستخدم، من بين إجراءات أخرى من ضمنها القروض الخارجية، لسد عجز 2021. إن رفع سعر صرف الدولار تجاه الدينار يزيد قيمة العوائد النفطية مقاسة بالدينار. بالطبع فأن ارتفاع عوائد النفط في الأربعة أشهر الأولى من 2021 وتوقع استمرارها على نفس الوتيرة أو زيادتها سيساهم في تخفيض العجز المتوقع الوارد في قانون موازنة 2021؛ أنظر: مجلس النواب (2021).

وفي ما يخص تغيير سعر الصرف فلقد ورد في الورقة البيضاء، وزارة المالية (2020، ص 18)، وفي تصريحات رسمية قبل ذلك، أن سعر صرف الدينار بمستواه الحالي "المرتفع" يردع تنافسية الصادرات (غير-النفطية) العراقية في السوق الدولية. لذلك، في 20 كانون الأول/ديسمبر، رُفِعَ سعر صرف الدولار "الأساس"، لمبيعات نافذة البنك المركزي، من 1,182 دينار للدولار إلى 1,450 دينار للدولار. وبعد إضافة "عمولة" التحويل فإن ذلك يعني رفع سعر صرف الدولار من 1,190 دينار إلى 1,460 دينار للدولار.

وسنحاول في الفقرات التالية بيان بعض من التبعات الممكنة للوباء وانخفاض عوائد تصدير النفط وتغيير سعر الصرف، وما يتصل بها أو يساندها من توجهات، على مجموعة من المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية. ومن المناسب البدء، في هذا المجال، في الفقرة التالية، بقياس الاستيرادات في العراق، لأهميتها المركزية في العرض الداخلي من السلع والخدمات، لا سيما استيرادات القطاع الخاص و"مطابقتها"، في بيانات

¹ نسخة مُنقحة لورقة نُشرت في الموقع الإلكتروني لشبكة الاقتصاديين العراقيين في 22 نيسان/أبريل 2021.

البنك المركزي لميزان المدفوعات، مع مبيعات نافذة البنك كتحويلات *transfers*، وما أعقب تغيير سعر الصرف، حتى نهاية آذار/مارس 2021، من انخفاض حاد في مبيعات النافذة. ولكن قبل ذلك، من المناسب قراءة الملحق (1)، الذي يتعلق بتعريف وحساب نسب التغيير في سعر الصرف، للدينار والدولار، لفائدته عند قراءة هذه الورقة.

ثانياً: الاستيرادات من السلع والخدمات

(1-2) استيرادات القطاع الخاص والعرض المحلي

خلال السنتين 2014/2013 بلغ متوسط نسبة استيرادات القطاع الخاص من الاستيرادات الكلية *cif*، كما ترد في بيانات ميزان المدفوعات العراقي، حوالي 64% ارتفع إلى 81% خلال السنوات 2015-2019 وإلى 85% في 2020. أنظر الجدول (1) والشكل (1) أدناه. أي أن استيرادات القطاع الخاص تمثل الجزء الأكبر من الاستيرادات الكلية والتي تُعتبر، بدورها، من اهم مصادر العرض المحلي من السلع. ولكن كما سبق أن ذكرته في مرزا (2020-ب) فإن استيرادات القطاع الخاص كما ترد في ميزان المدفوعات العراقي تنطبق على مبيعات نافذة البنك المركزي كتحويلات، ويشمل ذلك السنوات 2013 وصولاً إلى الفصول الثلاثة الأولى لعام 2020.² ولقد لاحظتُ في مرزا (2020-ب) أن اقتصار استيرادات القطاع الخاص على مبيعات النافذة هذه، في بيانات ميزان المدفوعات، يثير تساؤلاً جدياً حول دقة مستواها ويثير احتمال بخسها *underestimation* للمستوى الفعلي لاستيرادات هذا القطاع.³ لأنه في ضوء الحجم الكبير السالب لفقرة *السهو والخطأ errors and omissions* في ميزان المدفوعات فهناك احتمال وارد في أن هناك استيرادات خاصة غير ممولة من مبيعات النافذة. وتبرز أهمية هذا الأمر بشكل واضح بعد تغيير سعر صرف الدولار تجاه الدينار في 20 كانون الأول/ديسمبر 2020، حيث انخفضت مبيعات تحويلات النافذة بشكل حاد مما يثير الشك في أن استيرادات القطاع الخاص انخفضت بهذا المستوى فعلاً وانها تقتصر على تحويلات النافذة فقط. فلقد انخفضت المبيعات (كتحويلات) إلى حوالي الثلث، بين الفصل الرابع من 2020 والفصل الأول من 2021؛ من حوالي 9.5

² ورد في محمود ومرزا (2017) بانه خلال السنوات 2011-2014 كانت استيرادات القطاع الخاص الواردة في ميزان المدفوعات العراقي أقل من مبيعات النافذة من التحويلات لهذه السنوات. ولكن بعد الرجوع للبيانات المعدلة لميزان المدفوعات للسنتين 2013 و2014 (التي لم تكن متوفرة وقت كتابة ورقة محمود ومرزا) يلاحظ انطباق استيرادات القطاع الخاص في هاتين السنتين مع مبيعات تحويلات النافذة. ولكن للسنوات 2007-2011 لا زالت مبيعات النافذة للتحويلات أعلى من استيرادات القطاع الخاص. أنظر: النشرات الإحصائية السنوية للبنك المركزي العراقي، 2008-2012.

³ من ناحية أخرى، وكما بيّنتُ في مرزا (2020-ب)، فإن مبيعات النافذة من التحويلات قد تتبالغ *overestimation* بقيمة استيرادات القطاع الخاص الفعلية بمقدار عدم استخدام هذه التحويلات لغرض الاستيراد وإنما لأغراض أخرى تتراوح من استخدامها في المضاربة أو تبييض الأموال، الخ.

مليار دولار إلى حوالي 3.1 مليار دولار. أنظر: الشكل (1). وفي ضوء حقيقة ان ميزان المدفوعات يطابق استيرادات القطاع الخاص مع مبيعات النافذة (تحويلات) فمن غير المعقول أن تكون استيرادات القطاع الخاص تتخفف بهذا المقدار والذي سينعكس عاجلاً أم آجلاً في زيادات في معدل التضخم الداخلي. ومما يعزز هذا الرأي فأن بيانات ميزان المدفوعات للفصل الرابع تبين استيرادات القطاع الخاص للفصل الرابع بحوالي 10.6 مليار دولار في حين بلغت مبيعات النافذة من التحويلات للفصل الرابع حوالي 9.5 مليار دولار. أي في الوقت الذي انطبقت المبيعات مع استيرادات القطاع الخاص حتى الفصل الثالث 2020 (قارن الشكل 1 والجدول 1 في المتن) فإنها اختلفت في الفصل الرابع. ومن المتوقع أن يزداد الاختلاف في الفصل الأول من 2021.

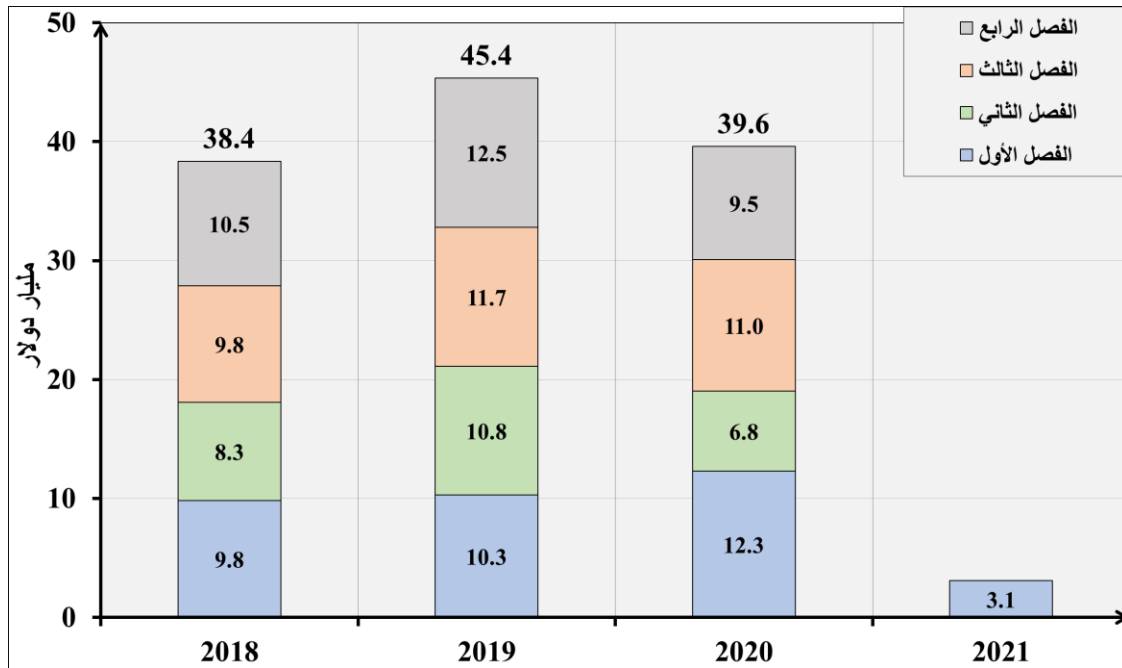
ولقد طُرح رأي مفاده أن هذا الانخفاض الشديد في مبيعات النافذة خلال الفترة المذكورة عوضته "مبيعات" السوق (الموازية). ويستدل على ذلك من عاملين مهمين. العامل الأول، هو أن نية تغيير سعر الصرف كانت معلومة قبل حدوثه بحيث دفع ذلك المتعاملين في سوق الصرف إلى زيادة مشتريات الدولار، النقدية والتحويلات، من النافذة بغية الاستفادة من فرق سعر الصرف بعد التغيير. والعامل الثاني، هو استمرار سعر صرف السوق يحوم حول سعر الصرف الأساس (زائداً العمولة) حتى نهاية آذار/مارس 2021. غير أن ارتفاع مشتريات/مبيعات النافذة قبل تغيير سعر الصرف لم يكن بالمستوى الذي يمكن أن يُموّل حاجات القطاع الخاص ليعوض عن مبيعات النافذة بعد التغيير حتى نهاية آذار 2021.⁴ إنما يمكن التقدير أن خزين الدولار الذي تجمع خلال السنوات السابقة (وليس فقط خلال فترة قصيرة سبقت التغيير) لدى القطاع العائلي والبنوك ساهم في تمويل معاملات السوق الموازية بعد التغيير، كلاً أو جزءاً، بغية الاستفادة من فرق سعر الصرف قبل وبعد التغيير.

في ضوء ذلك، يمكن توقع عودة لجوء القطاع الخاص لمبيعات النافذة، على نفس الوتيرة السابقة، بعد نفاذ المخزون أو نزوله عن مستوى حرج. وهذا ما حدث فعلاً خلال شهر نيسان 2021 إذ ازدادت المبيعات اليومية للنافذة بشكل كبير مقارنة بمبيعات الفصل الأول 2021 من ناحية، كما ارتفع سعر صرف السوق فوق سعر صرف النافذة، من ناحية أخرى.⁵

⁴ بالرغم من أن المتوسط اليومي لمبيعات النافذة خلال الثلاثة أسابيع الأولى قبل التخفيض في 20 كانون الأول/ديسمبر 2020، بلغ 197 مليون دولار/يوم وهو أكبر من المتوسط في تشرين الثاني/نوفمبر البالغ 176 مليون دولار/يوم، غير أن المتوسط اليومي لمبيعات النافذة لكلاهما كان أقل من المتوسط اليومي للمبيعات خلال آب-تشرين الأول 2020، والذي بلغ 207 مليون دولار/يوم. محتسبة من بيانات المبيعات اليومية التي تظهر في الموقع الإلكتروني للبنك المركزي العراقي، https://www.cbi.iq/currency_auction.

⁵ ارتفعت مبيعات النافذة (نقد وتحويلات) من حوالي 53 مليون دولار يومياً خلال الفصل الأول إلى حوالي 173 مليون دولار يومياً في نيسان 2021. وبينما أنطبق سعر صرف السوق على سعر بيع النافذة (زائد عمولة التحويل، أي عند 1,460 دينار للدولار) خلال الفصل الأول فإنه ارتفع إلى 1,475 دينار للدولار في نيسان 2021. البيانات مُنزّلة من الموقع الإلكتروني للبنك المركزي العراقي، https://www.cbi.iq/currency_auction؛ <https://cbi.iq/news/view/1128>.

الشكل (1) مبيعات نافذة البنك المركزي: تحويلات 2018 - الفصل الأول 2021



المصادر والملاحظات: أنظر الملحق (3).

(2-2) مقارنة مع مصادر أخرى لبيانات الاستيرادات

في ضوء ما ورد أعلاه عن استيرادات القطاع الخاص يثار تساؤلاً حول إمكانية معرفة بيانات الاستيرادات العراقية، عموماً، من مصادر أخرى بجانب تلك الواردة في ميزان المدفوعات التي يعدها وينشرها البنك المركزي العراقي.⁶ وفي الحقيقة يمكن معرفة بيانات عن الاستيرادات العراقية من مصادر أخرى غير ميزان المدفوعات العراقي، كما يلي:

(1) يتوفر مصدر مستقل يتمثل في بيانات اتجاه التجارة *Direction of Trade, DOT* التي ينشرها صندوق النقد الدولي والتي يستقيها من الدول المُصدِّرة للعراق. إن أحدث بيانات متاحة في هذا المصدر هي لسنة 2019، كما يتبين من الجدول (1). من ناحية أخرى، فإن ما يُنشر في هذه البيانات، للسنوات المتاحة، يتسم بعدم شمولها لجميع صادرات الدول المختلفة للعراق. فكما يتبين من الجدول (1) فإن مجموع صادرات الدول الأخرى *fob* للعراق التي تُنشر ضمن "اتجاه التجارة" كانت، في ما عدا 2016 و2017، أقل من استيرادات العراق *fob* التي ترد في بيانات ميزان المدفوعات العراقي.

⁶ تعتمد هذه البيانات، كما بيَّنتُ في المتن، على أرقام تحويلات البنك المركزي سواء من خلال النافذة للقطاع الخاص والعائلي (وبعض المنشآت العامة) أو التحويلات الحكومية من خلال البنك المركزي أيضاً. وبذلك فهي لا تعتمد على التصاريح الجمركية "المُخصَّصة" للاستيرادات، التي تظهر في بيانات الجهاز المركزي للإحصاء، والتي تتسم ببخس شديد للاستيرادات الفعلية وذلك لانخفاض نسبة التصاريح المُخصَّصة للتصاريح الكلية. أي أن بيانات ميزان المدفوعات تتجنب هذا النقص في بيانات الجهاز.

(2) ينشر كل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، دورياً، بيانات عن الاستيرادات (والصادرات) العراقية. ولكن يلاحظ أن بيانات الاستيرادات التي ينشرها الصندوق والبنك الدولي (والتي تختلف عن بيانات اتجاه التجارة التي ينشرها الصندوق أيضاً) تنطبق على البيانات التي ترد في ميزان المدفوعات العراقي. أنظر الجدول (1).

(3) تتبقي أذن إمكانية استطلاع صادرات الدول المختلفة، *fob*، للعراق بشكل منفرد لكل دولة مُصدّرة، ثم جمعها للتوصل لمجموع استيرادات العراق *cif* (بعد إضافة تقدير لتكاليف الشحن والتأمين والنقل). على سبيل المثال، تتوفر بيانات حديثة نسبياً في الموقع الإلكتروني لمعهد تركيا الاحصائي *Turkish Statistical Institute*، حتى شباط/فبراير 2021، ومواقع دول أخرى.⁷ ولكن هذه عملية عويصة، إذ لا تتوفر بيانات حديثة متزامنة لجميع الدول المُصدّرة للعراق كما أن هناك مشاكل في معالجة أسعار الصرف المستخدمة، الخ.

لهذا ليس هناك بديل مناسب، ومتاح الآن، لبيانات ميزان المدفوعات العراقي. وبذلك تبقى مشكلة الاستيرادات العراقية من حيث دقتها ومدى شمولها تظفي درجة من عدم يقين وبحاجة إلى جهود المؤسسات الإحصائية والباحثين والاحصائيين العراقيين لمعالجتها.

ثالثاً: تمويل عجز الميزانية العامة والاقتراض من البنك المركزي

كما أشير له آنفاً، خلال سنة 2020 كانت الوسيلة الغالبة لتمويل عجز الميزانية العامة هي الاقتراض من البنك المركزي ("خلق" أو "طبع" النقود)، إذ تم اقتراض 26.3 ترليون دينار بواسطة أذونات وزارة المالية *treasury bills* التي مولها البنك المركزي (عن طريق شرائها في السوق الثانوية من المصارف التي اقتنتها). وتبين المؤشرات الأولية المتاحة بأن هذا الاقتراض كان أكبر بفارق ملموس من العجز الذي تحقق فعلاً في 2020، كما سنشير إليه، أدناه، في هذه الفقرة. وهذا مثال آخر في المبالغة "المؤسسية" في تقدير العجز المتوقع في إعداد الموازنة العامة في العراق، والتي أشرت لها في كتابي مرزا (2018، ص 271) الفصل السادس عشر، وكذلك في مرزا (2020-ب).

⁷ بموجب بيانات معهد تركيا الاحصائي بلغت صادرات تركيا للعراق (أي استيرادات العراق من تركيا) خلال شهري كانون الثاني وشباط 2021 حوالي 1.45 مليار دولار، كما وردت في ملف اكسيل معنون "Exports by Countries" نُزّل في 14 نيسان، 2021، باستخدام الرابط التالي: <https://data.tuik.gov.tr/Kategori/GetKategori?p=dis-ticaret-104&dil=2>. قارن هذا الرقم مع مجموع مبيعات النافذة من التحويلات لهذين الشهرين مقدارها 1.64 مليار دولار (التي تمثل حسب ميزان المدفوعات العراقي مجموع قيمة استيرادات القطاع الخاص). مبيعات النافذة مجمعة من بيانات المبيعات اليومية التي تظهر في الموقع الإلكتروني للبنك المركزي العراقي، https://www.cbi.iq/currency_auction.

إن هذا النوع من التمويل يقود إلى زيادة الأسعار (معدل التضخم أعلى) في حالة تخطي الطلب الكلي الفعّال على السلع والخدمات (الذي يمول بجزء منه بالاقتراض من البنك المركزي من خلال نفقات الميزانية) للعرض المتاح من السلع والخدمات. في هذه الحالة، فإن عبء تمويل العجز يقع عادة على المستهلك النهائي، من خلال التأثير سلباً في مستوى المعيشة، لا سيما العبء الغير المتناسب الذي يتحمله ذوي الدخل المحدود. ولكن في سنة 2020 كان معدل التضخم منخفضاً جداً؛ أقل من 1% (0.6%) كما يتبين من الشكل (2) أدناه.⁸ ولعل أهم سبب لعدم ارتفاع الأسعار بما يتناسب مع الحجم الكبير لخلق النقود هو في اعتقادي عدم انخفاض العرض المحلي من السلع والخدمات، من ناحية، وعدم ارتفاع الطلب، بل ربما انخفاضه، من ناحية أخرى. ففي جانب الطلب، أدى تأجيل دفع جزء من الرواتب الحكومية أو تأخيرها (والضرائب والاستقطاعات الإضافية) إلى ركود وربما نقص في الطلب الفعّال على السلع والخدمات. وقد يكون ساهم في ذلك أيضاً التردد في زيادته من قبل المستهلكين والمستثمرين المقننين، عموماً، نتيجة لعدم اليقين في ما يحمله المستقبل. وفي جانب العرض، كان مستوى الاستيرادات والإنتاج المحلي مناسباً. لاحظ، على سبيل المثال، أنه بالرغم من انخفاض استيرادات القطاع الخاص في 2020 عنها في 2019، كما يبدو من الشكل (1) أعلاه والجدول (1) أدناه، فإنها كانت أعلى من استيرادات 2018.

وبالطبع لم يكن بالإمكان إدامة مستوى الاستيرادات ومن ثم العرض المحلي في 2020 من خلال عوائد النفط المتدنية فقط وإنما أيضاً من خلال استفاد جزء من الاحتياطيات الدولية لدى البنك المركزي. إذ انخفضت هذه الاحتياطيات بحوالي -8.3 مليار دولار بين نهاية 2019 ونهاية 2020.

لقد ترافق استفاد جزء من الاحتياطيات الدولية مع تنامي الاقتراض من البنك المركزي واستخدامه في تمويل الميزانية، عموماً. ففي خلال الفصل الأول لم يتم اقتراض داخلي صاف (اقتراض ناقصاً تسديد) يذكر، سواء من البنك المركزي أو من غيره. وخلال الفصل الثاني استخدم اقتراض وزارة المالية من البنك المركزي

⁸ وحتى معدل التضخم الفصلي خلال 2020 لم يبين تغييراً ملموساً. فلقد انخفض معدل التضخم (الفصلي) من 0.8% في الفصل الأول إلى -1% في الفصل الثاني ليرتفع إلى 0% في الفصل الثالث وإلى 1.5% في الفصل الرابع؛ انظر الشكل (3) في المتن، أدناه.

في تسديد قسم من ديونها الداخلية الأخرى. لذلك، نتيجة لكفاية عوائد النفط في الفصل الأول يلاحظ أن الاحتياطات الدولية ازدادت خلاله، ثم انخفضت بمقدار صغير، نسبياً، في الفصل الثاني نتيجة لانخفاض العوائد النفطية. ولكن نتيجة لتزايد الاقتراض من البنك المركزي في الفصل الثالث وانفاقه في تمويل الميزانية، من ناحية، وعدم كفاية العوائد النفطية والعوائد الأخرى، من ناحية ثانية، تسارع انخفاض الاحتياطات الدولية في ذلك الفصل واستمر بعد ذلك ولكن بخطى أبطأ في الفصل الرابع.⁹ ويعود التباطؤ في الفصل الرابع إلى سببين. ينصرف السبب الأول إلى أن مقدار العجز المتوقع فعلاً في الميزانية الاتحادية 2020 كان أقل بفارق ملموس من مجموع القروض من البنك المركزي في تلك السنة، بحيث لم يتم استخدام كامل مقدار هذه القروض في التمويل خلالها.¹⁰ أما السبب الثاني فينصرف إلى ارتفاع المتوسط الشهري لعوائد النفط في تشرين الثاني وكانون الأول 2020 (3.8 مليار دولار شهرياً) مقارنة بالأشهر حزيران-تشرين الأول (3.3 مليار دولار شهرياً)، مما ساهم في تقليل مقدار السحب من الاحتياطات الدولية خلالها. عوائد النفط محتسبة من بيانات وردت في الموقع الإلكتروني لوزارة النفط، <https://oil.gov.iq>.

⁹ ازدادت الاحتياطات الدولية في نهاية الفصل الأول 2020 بحوالي 1.6 مليار دولار ولكنها انخفضت بحوالي -0.4 مليار دولار في الفصل الثاني و-7.4 مليار دولار في الفصل الثالث و-2.0 مليار دولار في الفصل الرابع، ليكون مجموع الانخفاض -8.3 مليار دولار لسنة 2020. البيانات مأخوذة من أرقام ميزان المدفوعات العراقي (فقرة "الاصول الاحتياطية") المُنزلة في 26 نيسان/أبريل 2021، من الموقع الإلكتروني للبنك المركزي: <https://cbi.iq/news/view/725>. من ناحية أخرى، فإن رصيد إجمالي الموجودات الأجنبية لدى البنك المركزي انخفض بشكل مستمر في كافة الفصول، بحيث كانت محصلة ذلك انخفاضه بقدر 13.6 مليار دولار لسنة 2020، من 67.6 مليار دولار في نهاية 2019 إلى 54.0 مليار دولار في نهاية 2020. حسب البيانات المُنزلة في 26 أيار/مايو 2021، من الموقع الإلكتروني للبنك المركزي. ومن غير الواضح ما هو الفرق بين الاحتياطات الدولية وإجمالي الموجودات الأجنبية حسب البنك المركزي العراقي.

¹⁰ بموجب "حساب الدولة لغاية كانون الأول 2020 للموازنة الاتحادية" المنشور في ملف اكسيل في الموقع الإلكتروني لوزارة المالية العراقية، <http://mof.gov.iq/Pages/Main>، بلغ مجموع النفقات (الجارية والاستثمارية) الفعلية لغاية نهاية كانون الأول 2020 حوالي 76.1 ترليون دينار في حين بلغ مجموع الإيرادات (النفطية وغير النفطية) الفعلية (لا تشمل تمويل العجز، كالاقتراض، الخ) حوالي 63.2 ترليون دينار. أي ان العجز بين النفقات والإيرادات بلغ حوالي 12.9 ترليون دينار. فإذا أضيف صافي السلف غير المسددة الواردة في هذا "الحساب" بمقدار 1.1 ترليون دينار يكون العجز الكلي حوالي 14.0 ترليون دينار. وهذا العجز "الكلي" أقل بكثير من الاقتراض من البنك المركزي الوارد في المتن. ولكن ينبغي ملاحظة أن أرقام 2020 كما يبينها حساب الدولة المشار إليه هي أرقام أولية وليست ختامية. إي أن العجز لعام 2020 قد يزداد عند صدور الحسابات الختامية.

ومن الجدير أن يذكر أن المتبقي من قروض وزارة المالية من البنك المركزي في 2020 الذي لم يستخدم في تمويل العجز خلالها يمكن أن يساهم في تمويل العجز المتوقع في 2021، لا سيما وأن وزارة المالية لم تسدد أي من قروضها من البنك المركزي (على الأقل لحد نهاية شباط) 2021. من ناحية أخرى، تتوقع موازنة 2021 عجزاً كبيراً (28.7 ترليون دينار، أي 2.4 ترليون دينار شهرياً) خلال هذه السنة. وبالرغم من المبالغة "المؤسسية" المعتادة في تقدير العجز في الموازنات الاتحادية، التي أشرنا لها آنفاً، فإن العجز الفعلي سيكون كبيراً، على سبيل المثال، بلغ عجز الميزانية الاتحادية المتحقق فعلاً لمجموع شهري كانون الثاني وشباط 2021 حوالي 2.25 ترليون دينار (أي 1.12 ترليون دينار شهرياً).¹¹

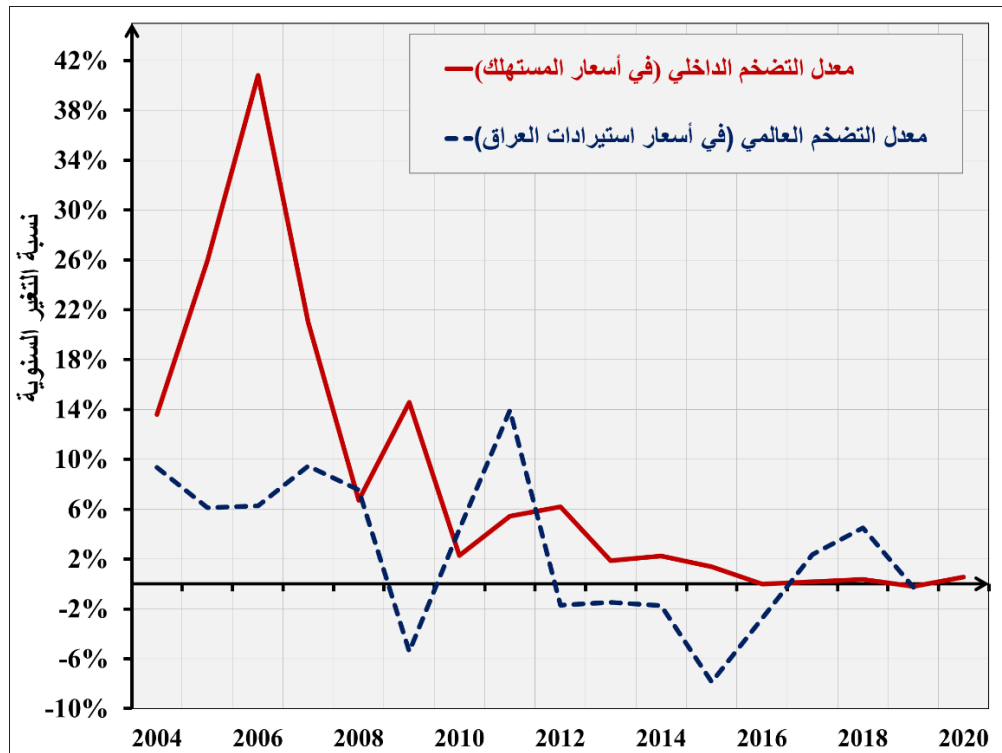
رابعاً: التضخم الداخلي والتضخم المستورد¹²

اتسمت السنوات 2005-2009، عموماً، بالتقليل الأمني والعمليات المسلحة وما رافقهما من تخريب في بنى أساسية وأصول إنتاجية وتواضع إدارة اقتصادية، أدى إلى نقص في العرض المحلي في العديد من السلع والخدمات لا سيما منتجات الطاقة والوقود وخدمات النقل والخزن، الخ، من ناحية، وانعزال في الأسواق، من ناحية أخرى. ولقد قاد كل ذلك إلى تخطي معدل التضخم الداخلي بكثير معدل التضخم المستورد. هذا في الوقت الذي كان العراق يتبع فيه نظام سعر صرف ربط الدينار بالدولار. بعبارة أخرى، تغلب تأثير النقص في العرض من السلع والخدمات في ارتفاع الأسعار على التأثير المُخفِّض لسعر صرف ثابت في ظل معدل تضخم عالمي معتدل، عموماً. أنظر: الشكل (2) أدناه، وكذلك مرزا (2018)، الفصل السابع عشر.

¹¹ عجز الميزانية الاتحادية لشهري كانون الثاني وشباط 2021 محتسب من: "حساب الدولة لغاية شباط 2021 للموازنة الاتحادية"؛ ملف اكسيل منزل من الموقع الإلكتروني لوزارة المالية، في 2 أيار 2021، مشار إليه سابقاً. وما يتعلق بالقروض الداخلية لوزارة المالية من الموقع الإلكتروني للبنك المركزي، مشار إليه سابقاً. أما عجز موازنة 2021 (28.7 ترليون دينار) فمأخوذ من قانون الموازنة رقم 23 الصادر في 12 نيسان 2021، أنظر: مجلس النواب (2021).

¹² هناك أرقام قياسية مختلفة لحساب معدل التضخم الداخلي الذي يقيس مدى تأثر المجالات وأصحاب الدخول المختلفين به. ويتراوح ذلك من تأثر المستهلك إلى تأثر المنتج ومستلمي الأجور، إلى تأثر المتعاملين في أسواق الجملة وأسواق المفرد، الخ. وبالرغم من نشر بيانات لأسعار سلع وخدمات متعددة، من قبل الجهاز المركزي للإحصاء، ولكن في ما عدا الرقم القياسي لأسعار المستهلك *consumer price index, CPI*، لا تنشر في العراق مجموعة متنسقة ومنظمة من الأرقام القياسية الأخرى كأسعار الجملة والمفرد، الخ. لذلك تستخدم هذه الورقة التغير النسبي في الرقم القياسي لأسعار المستهلك كمقياس لمعدل التضخم.

الشكل (2) معدل التضخم الداخلي ومعدل التضخم المستورد 2004 - 2020



المصادر والملاحظات: أنظر الملحق (3).

ولكن بعد تحقيق استقرار أفضل، من ناحية، والتغلب على العديد من مقيدات العرض، خاصة النقص في الوقود، من ناحية أخرى، أخذ معدل التضخم الداخلي يقترب من معدل التضخم المستورد لا سيما منذ سنة 2013. لا بل أنه يلاحظ من الشكل (2) أن مسار معدل التضخم الداخلي منذ تلك السنة وحتى سنة 2020، يقع "ضمن" حدود مسار معدل التضخم المستورد. وبذلك يمكن القول، عموماً، أن معدل التضخم المستورد، في ظل سياسة ربط الدينار بالدولار، كان من أهم العوامل المؤثرة في معدل التضخم الداخلي، لا سيما بين 2013 و2020.

خامساً: بعض من تبعات الوباء وانخفاض عوائد النفط وتغيير سعر الصرف

(1-5) التبعات القصيرة والمتوسطة المدى لتغيير سعر الصرف

(1) كان أحد دواعي تغيير سعر الصرف المعلنة، ومن ثم إحدى تبعاته المرغوبة اقتصادياً، مساهمته في تطوير الأسس الإنتاجية الملائمة لنمو الصادرات غير-النفطية العراقية؛ كما ورد في الورقة البيضاء لوزارة المالية (2020) وتقرير البنك الدولي (World Bank 2020) عن العراق. ذلك أن "المبالغة" في سعر صرف الدينار لها تأثير رادع على تنافسية ومن ثم نمو الصادرات غير-النفطية (أحدى تبعات المرض الهولندي *Dutch Disease*) بحيث ينبغي تخفيض قيمته تجاه الدولار للمساهمة في تشجيع نمو "مستدام"

و/أو نشوء طاقات مستدامة لإنتاج صادرات غير-نفطية. ولكن في ظل هيكل إنتاجي غير مرن ولا توجد فيه حالياً صادرات أو طاقات لإنتاج صادرات غير-نفطية مستدامة تُذكر، من ناحية، وسياسات صناعية متواضعة، من ناحية ثانية، وقوانين وتعليمات وممارسات إدارية غير مواتية للنشاط الاقتصادي المنتج، من ناحية ثالثة، فإن فعالية تغيير سعر الصرف في تشجيع نمو صادرات غير-نفطية مستدامة ستكون محدودة. لذلك تصبح أحد أهم دوافع تخفيض سعر صرف الدينار (أي رفع سعر صرف الدولار تجاه الدينار) هو مساهمته في زيادة الإيرادات النفطية للميزانية العامة، مقاسة بالدينار، وما يقود إليه ذلك من زيادة إمكانية تمويل الانفاق العام (بما فيه الرواتب والأجور والتقاعد) وتمويل خدمة الدين العام الداخلي. وهذه تبعه مهمة من وجهة نظر تمويل الميزانية العامة.

(2) قبل تغيير سعر الصرف كان معدل التضخم الداخلي خلال الأعوام الثلاثة 2018-2020، التي سبقت تغيير سعر الصرف، منخفضاً (بالقيمة المطلقة)، بالموجب أو السالب، بحيث انه اقترب في المتوسط، احصائياً، من نسبة متلاشية تقريباً، كما يتبين من تقلبه حول المحور الأفقي، ضمن الشريط *Band* الشفاف باللون الوردى، في الشكل (3) أدناه. ولكن من المتوقع أن يقود انخفاض سعر صرف الدينار تجاه الدولار إلى ارتفاع كلفة الاستيرادات ومن ثم ارتفاع معدل التضخم الداخلي. ويمثل ذلك الأثر المباشر فقط (الدورة الأولى). إذ أن ارتفاع معدل التضخم هذا يُحَيز المتعاملين، خاصة في القطاع الخاص، إلى زيادة "أسعارهم" نتيجة لارتفاع كلفة الإنتاج أو كلفة المعيشة مما يضيف أثراً آخر، وربما متراكم لدورات متعددة أخرى من التكيف، لزيادة التضخم. وبالطبع فإن قابلية المتعاملين لتمرير زيادة الكلفة تعتمد على قوتهم النسبية. فالتجار والمنتجين لهم قابلية أكبر بكثير من العاملين في رفع أجورهم أو المتقاعدين ومستلمي مدفوعات الرعاية الاجتماعية في المطالبة بزيادتها.

(3) لكن جُل هذه الآثار "السعرية" لا يظهر أنياً، من ناحية، كما أن أنها تُعدّل زيادة ونقصاناً بتفاعل العرض والطلب، من ناحية ثانية، وتأثير ظروف وباء كورونا، من ناحية ثالثة. فالاستيرادات التي ستَقِيم بسعر الصرف الجديد حتى يتم التعاقد عليها وشحنها ووصولها إلى المستهلك في العراق تستغرق وقتاً. هذا بالإضافة لحجم خزين الاستيرادات المُقِيم بسعر صرف ما قبل تغييره. ويعني ذلك ان اثر تغيير سعر الصرف في أواخر كانون الأول/ديسمبر ربما سيظهر مجموعه في الفصل الثاني من 2021 وما بعده. على سبيل المثال، بلغ معدل التضخم 3.4% في الفصل الأول من 2021 بعد أن كان حوالي 1.5% في الفصل الرابع من 2020؛ الشكل (3) أدناه. ولكن هذا الارتفاع، بين الفصلين، لا يمكن أن يشمل جُل ارتفاع أسعار الاستيرادات المتأثرة بتغيير سعر الصرف. لذلك نحتاج إلى أرقام احدث ومرور فترة أطول لمعرفة التأثير الكامل.

(4) إن انخفاض الطلب الفَعَال على السلع والخدمات يمكن أن يفرض قيلاً على ارتفاع الأسعار. وبالرغم من أن مستوى الدخل هو أهم العوامل المؤثرة في مستوى الطلب الفَعَال، ومن ثم في الانفاق على السلع

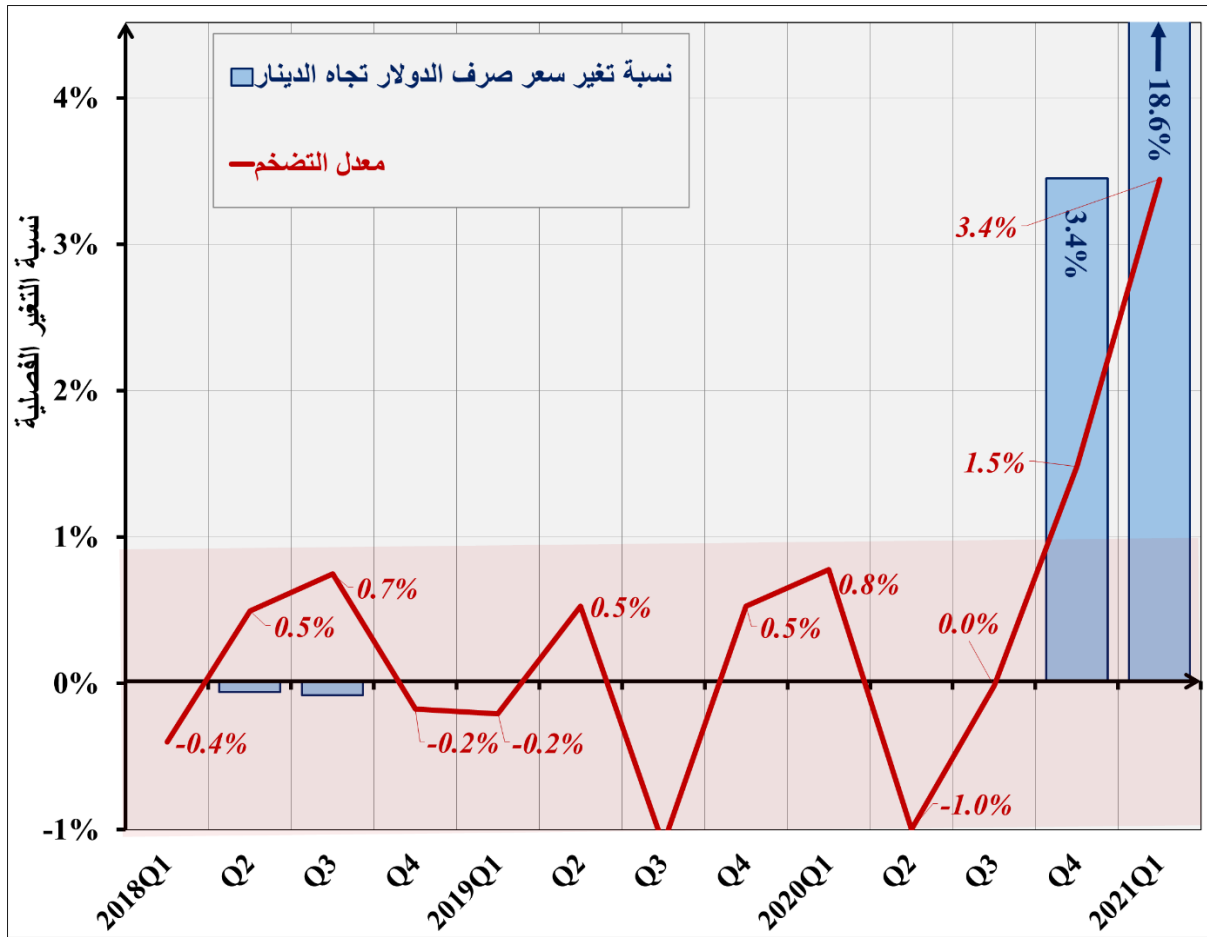
والخدمات، إلا أن هناك عوامل أخرى أيضاً تؤثر فيه، لا سيما ما يتعلق بالتوقعات حول المستقبل؛ إضافة بالطبع لعوامل أخرى اقتصادية واجتماعية وغيرها، الخ. فبالإضافة لمستوى الدخل الحالي، يتأثر الإنفاق على السلع والخدمات بالتوقع المتعلق بتطور مستوى الدخل في الأمد القصير والمتوسط. ويتأثر ذلك، بدوره، بالفترة المتوقعة استمرار الوباء فيها، من ناحية، وما يمكن توقعه من تطور أسعار النفط، ومن ثم تأثيرها على انفاق الميزانية العامة ودخول العاملين ومتقاعدي الجهاز الحكومي ومنشآت القطاع العام، من ناحية أخرى.

(5) ويبدو من بعض الآراء المطروحة أن الطلب الفعّال على السلع والخدمات الآن يتسم بالحدز بحيث من الصعب تقدير اتجاهه. ويمكن أن يستنتج ذلك مما وصفه خبير اقتصادي عراقي رصين، بالسلوك "العشوائي" للطلب على النقود في العراق خلال الأشهر الماضية منذ تخفيض سعر الصرف في 20 كانون الأول/ديسمبر 2020. وهو في شرحه للعشوائية يقترّب من مفهوم "السير العشوائي" *random walk* الذي يتسم بتقلب التوجه؛ أنظر: صالح (2021).¹³ وعلى افتراض قبول هذا الوصف في ما يخص الطلب على النقود لدوافع التحوط والمضاربة، *precaution & speculation*، غير أنه لا ينطبق على ما يخص الطلب على النقود لأغراض "المعاملات" *transactions*، أي لأغراض الانفاق على السلع والخدمات. ففي اعتقادي، بالرغم من عدم اليقين الناتج من مستوى عوائد النفط وسعر الصرف، فإن المسار المتوقع لأسعار النفط وعوائده خلال 2021، وهو من أهم العوامل الذي سيقدر اتجاه الطلب الفعّال، يمكن تقدير احتمال اتجاهه بدرجة معقولة الآن. فإذا استقرت أسعار النفط كما هي الآن أو زادت، وهذا ما هو متوقع الآن، فسيقود ذلك إلى تزايد تدريجي، ربما حذر ابتداءً، في الطلب-الفعّال/الإنفاق.

(6) باختصار، وعلى سبيل التكرار، فإن التأثير الأهم للتوقعات المستقبلية حول أسعار/عوائد النفط وتغير سعر الصرف وكذلك مدى استمرار الوباء على الطلب-الفعّال/الإنفاق إنما ينصرف إلى الدوافع التحوطية والمضاربة. وبالرغم من إمكانية تأثير هذه الدوافع، لا سيما التحوط، على ما يخص للإنفاق على السلع والخدمات المرتبط بالمعاملات، غير أن تأثيرها سيكون محدوداً ومقيداً للغالبية العظمى من المستهلكين. لذلك يمكن الاستنتاج أن الطلب-الفعّال/الإنفاق على السلع والخدمات المرتبط بالمعاملات سيشهد باحتمال معقول، في المتوسط، ارتفاعاً تدريجياً بالتزامن مع زيادة أسعار وعوائد تصدير النفط.

¹³ هذا ما توصل إليه صالح (2021)، بشكل غير مباشر، عند تحليله لدالة الطلب على النقود. فلقد توصل إلى نتيجة مفادها أن هناك عامل عشوائي يتراوح بين الحفاظ على الأرصدة بالدينار أو الدولار اعتماداً على توقع استمرار سعر صرف الدينار الحالي أو توقع رفعه عند تحسن أسعار النفط. ومن وجهة نظري، فإن رفع سعر صرف الدينار تجاه الدولار بعيد الاحتمال بسبب أن وزارة المالية أصبح لديها، بعد التخفيض، "مورد" مهم لزيارة إيراداتها بالدينار من الصعوبة التخلي عنه. ولكن يبقى ذلك أمر غير-يقيني *uncertain*. من ناحية أخرى، فإن "السير العشوائي" المذكور في المتن، يجري عادة ضمن توزيع احتمالي، ولكن لم يتم تحديده في صالح (2021).

الشكل (3) معدل التضخم الداخلي ونسبة التغير في سعر صرف الدولار تجاه الدينار 2018 - الفصل الأول
2021



المصادر والملاحظات: أنظر الملحق (3).

(2-5) تبعات تخص البطالة والفقر والتفاوت في الدخل والثروات

بالرغم من الآثار قصيرة المدى، فإن أهم ما تتمثل به تبعات الوباء وانخفاض أسعار عوائد النفط هو التأثيرات المتوسطة/البعيدة المدى في مستويات البطالة والفقر والتفاوت في الدخل والثروات. ومن الجدير ذكره أن ما يقيد تحليل هذه التبعات والمعالجات التي يمكن اقتراحها هو عدم اليقين من مصداقية المؤشرات المتاحة في هذه المجالات. إذ تتسم المسوح المتعلقة بها، مع انعدام مسوح للتفاوت في الثروات، في العراق بقلّة انتظامها واعتمادها على منهجيات ومصادر متعددة تختلف في دوافعها واهدافها. كما أن بعضها توقف إعداده وصدوره نتيجة للوضع الأمني. على سبيل المثال، فإن توقف إجراء المسوح الاقتصادية والاجتماعية للأسرة، بعد عام 2014، أزال مصادر مهمة لتقديرات لاحقة. وحتى قبل ذلك ليس هناك حساب منهجي، مستمر او منتظم، لتفاوت الدخل (أو الثروات) باستخدام هذه المسوح.

ويبين من الملحق (2) أن معدل البطالة، لقوة العمل *labour force* عموماً، بلغ 13.8% في الوقت الذي بلغ فيه بين الشباب 27.5% في 2017. أما نسبة السكان تحت خط الفقر فقد بلغت حوالي 20.5% في 2018. وفي ما يخص التفاوت في الدخل يشير مؤشر جيني *Gini coefficient* إلى تزايد التفاوت بين 2006 و2012. ولا يتوفر مؤشر للتفاوت بعد 2012. ومن الجدير ذكره أن العديد من المعلقين والباحثين يعتقد أن هذه التقديرات تبخس *underestimate* الأرقام الحقيقية لهذه المؤشرات جميعاً.

ومن المتوقع أن يكون لتبعات الوباء، من ناحية، واستمرار عدم "كفاية" عوائد النفط، من ناحية أخرى، في ظل غياب إجراءات وسياسات فعالة لعكس اتجاهها، كما سنشير في أدناه، احتمال تفاقم معدلات البطالة ودرجة الفقر والتفاوت في الدخل والثروات.

وبالإضافة للتركة التاريخية التي تمثلت بالانخفاض المستمر في مستويات المعيشة اثناء الحرب العراقية الإيرانية وحرب الكويت والعقوبات الدولية القاسية التي تلتها وما نتج عنها من تفاقم التفاوت في الدخل والثروات الذي ساهم فيه، بجانب أساس، التضخم الجامح في النصف الأول من تسعينيات القرن الماضي، مرزا (2018)، فلقد كانت أهم العوامل المؤثرة، في مجال التفاوت، بعد 2003، التغيير الذي حدث في مواقع القوة الاقتصادية والسياسية للجماعات المختلفة والأفراد. فالفئة المستفيدة الأهم بعد 2003 تمثلت في الجماعات التي زادت قوتها النسبية في المنظومة المؤسسية والتي استفادت، نتيجة لذلك، من امتيازات الرواتب الكبيرة والتحويلات والأعطيات والأموال التي حصلت عليها من الأراضي والمساكن، وكذلك العوائد المتمثلة بالعمولات من العقود والمشاريع الحكومية والمشاركات مع القطاع الخاص، الخ. أنظر: السفير العربي (2020). بعد ذلك تأتي فئة الموظفين الكبار الذين استفادوا من الرواتب الكبيرة والامتيازات المرتبطة بها.

ولا شك أن الموظفين (والمقاعديين) في الجهاز الحكومي (ومنشآت القطاع العام)، عموماً، استفادوا بعد 2003 بشكل ملموس من خلال زيادة الرواتب مقارنة بما قبل 2003. ولقد قاد ذلك إلى رفع مستواهم المعيشي هم ومن يعيلون. وبالرغم من ذلك، سيتأثر مستواهم المعيشي سلباً في المتوسط، بمرور الوقت، نتيجة لعدم قابلية الجهاز الحكومي الاستمرار في استخدام الأعداد الحالية منهم.

ولكن الفئات الأكثر تأثراً سلباً تمثلت وستتمثل بمن لا يعمل مباشرة (أو ليس متقاعداً) لدى الجهاز الحكومي أو لا يتلقى معونات ملموسة منه، وكذلك للأعداد المتزايدة من الشباب الذين يدخلون سوق العمل سنوياً والذين أخذوا بعد 2014 لا يجدون فرصاً كافية للعمل نتيجة لتحديد الاستخدام الحكومي بعد هذه السنة، من ناحية، ونتيجة لعدم قابلية القطاع الخاص لاستيعابهم، من ناحية أخرى.

وعندما حل الوباء في 2020 ساءت الحالة بسبب الانخفاض الشديد في عوائد النفط وإمكانية تخفيض الرواتب في الجهاز الحكومي أو التأخر في دفعها مما قاد إلى الخشية في تدهور أكبر في مستوى المعيشة لا سيما بين الموظفين الصغار، لتمتد آثارها إلى ذوي الدخل المحدود في الاقتصاد عموماً. لنتثار بعد انقضاء 2020، إمكانية ارتفاع معدل التضخم واحتمال تدهور أكبر في مستوى المعيشة. فبالرغم من النظرة المتفائلة السائدة في العالم الآن حول النمو الاقتصادي العالمي (أنظر أدناه)، هناك إمكانية (ربما باحتمال منخفض، بالمنظور الحالي) لتجدد انخفاض عوائد النفط وما يتبعه من إمكانية تكرار تخفيض سعر صرف الدينار و/أو نقص الاستيرادات، ونتيجة كل ذلك في إمكانية ارتفاع معدل التضخم ومن ثم كلفة المعيشة للغالبية من العاملين الذين يمكن أن تتعرض أجورهم ورواتبهم للانخفاض أو الاستقطاع.

إضافة لذلك، ستكون لما بعد الوباء تبعات سلبية متوسطة وبعيدة المدى، لا سيما بين قوة العمل غير الماهرة أو قليلة المهارة وأولئك غير القادرين في اسناد معيشتهم و/أو الحصول على أعمال جديدة بعد فقدان أعمالهم نتيجة للوباء، سواء كانت في القطاع الخاص أو الجهاز الحكومي. ذلك أن جانب من الهيكل الاقتصادي يكون تكيف وتم فيه تبنى تغييرات فرضها الوباء، لا سيما ما يتعلق بالعمل عن بُعد، مما يجعل الأمر صعباً للعديد من العاطلين، في الحصول على مهارات جديدة، خاصة وأن إطالة فترة البطالة يقود إلى تدهور الخبرة وتمكّن اليأس وقلة الثقة أو الاعتداد بالنفس.

هذا الوضع يرتب على الإدارة الاقتصادية والاجتماعية مسؤولية كبيرة في ضرورة تلافي تبعاته وتبني إجراءات إيجابية في الأخذ بيد من فقدوا أعمالهم والداخلين الجدد لسوق العمل من خلال إعانات اجتماعية معقولة، من ناحية، والتدريب والتأهيل وإعادة التأهيل ببرامج ذات آماذ متعددة، مدروسة ومصممة وممولة جيداً، من ناحية أخرى.

لقد تنفس العراق الصعداء نتيجة لبداية أسعار النفط بالارتفاع منذ أوائل سنة 2021.¹⁴ كما انتعشت الآمال نتيجة التوقعات المتفائلة الصادرة من المنظمات الدولية كصندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومؤسسات مالية دولية والاعلام العالمي في توقع تسارع النمو العالمي، بعد انتشار التلقيح ضد كورونا، وحزمة الإنعاش المالي الكبيرة في الولايات المتحدة وغيرها من الدول المتقدمة، والنمو العالي المتوقع في الصين وباقي دول

¹⁴ في الوقت الذي انحدرت عوائد تصدير النفط إلى حوالي 1.5 مليار دولار في نيسان/أبريل 2020، فإنها عادت للزيادة تدريجياً لتصل إلى حوالي 5.8 مليار دولار في آذار/مارس و5.5 مليار دولار في نيسان/أبريل 2021. البيانات من الموقع الإلكتروني لوزارة النفط، <https://oil.gov.iq>.

صاعدة، الخ. أنظر، على سبيل المثال تقريران صدرا في نيسان : التقرير المتفائل لصندوق النقد الدولي حول انتعاش الاقتصاد العالمي: (2021) IMF، وتقرير البنك الدولي الذي يتوقع استمرار المستويات الحالية لأسعار النفط في 2021 وارتفاعها باعتماد في 2022: World Bank (2021-b). وبالرغم من الخشية الماثلة لتطور الوباء وطفراته، *variants*، واحتمال اللجوء مجدداً للأقفال العالمي *lockdown*، فإن هذه التوقعات المتفائلة تعطي اسناداً لاحتمال استمرار المستويات الحاضرة لأسعار النفط أو زيادتها.

ولكن ذلك يمثل في الحقيقة، بالنسبة للعراق، فسحة "راحة" قصيرة أو متوسطة الأمد، فأسس الاقتصاد الريعي في العراق تمثلت هشاشتها، في أفضل الأوضاع سابقاً، في العجز عن توفير أساس مستديم لتشغيل قوة العمل *labour force* المتزايدة والعجز عن توفير صادرات ملموسة غير نفطية؛ أنظر مرزا (2020-أ). وفي ظل عودة العالم، تدريجياً، إلى تسارع النمو، لا سيما في تخطيط العديد من الدول لتطوير "الأسس الخضراء" لاقتصاداتها، أي في الاحلال التدريجي للوقود الأحفوري ومن ضمنه النفط، ستتفاقم الاتجاهات السلبية في العراق، لا سيما ما يتعلق بالبطالة والفقر والتفاوت في الدخل والثروات، مما سيؤثر سلباً في السلام الاجتماعي والوحدة الوطنية وزيادة حدة الخلاف، طالما استمرت السياسات والإدارة الاقتصادية والاجتماعية على حالها معتمدة على أمل تحسن أسعار النفط، بجهود متواضعة أو غير فعالة في تبني سياسات ذات مصداقية في الشمول الوطني والتنويع الاقتصادي وتطبيق نتائج التقدم التكنولوجي والرقمي العالمية.

الجدول (1) بيانات استيرادات العراق من السلع والخدمات حسب مصادرها، مليار دولار

| (4) اتجاه التجارة <i>Direction of Trade (DOT)</i> | (3) البنك الدولي استيرادات السلع وجميع الخدمات (بما فيها الشحن والنقل والتأمين) | (2) صندوق النقد الدولي | | | (1) البنك المركزي العراقي، ميزان المدفوعات | | | | | | | | |
|--|--|---|--|-------------|--|-------------------------------|---|---------------------------------|-------------|--|-----------|------------------|-------------|
| | | مجموع استيرادات السلع وجميع الخدمات (10) + (9) = (11) | جميع الخدمات (بما فيها الشحن والنقل والتأمين) (10) | سلع FOB (9) | نسبة القطاع الخاص إلى مجموع الاستيرادات (CIF)، % (1) = 100 × (3) (8) | استيرادات السلع وجميع الخدمات | | الاستيرادات CIF | | | | | |
| | | | | | | المجموع (6) + (4) = (7) | جميع الخدمات (بما فيها الشحن والنقل والتأمين) (6) | خدمات الشحن والنقل والتأمين (5) | سلع FOB (4) | مجموع الاستيرادات (CIF) (5)+(4)=(2)+(1)= (3) | حكومي (2) | القطاع الخاص (1) | |
| استيرادات العراق السلعية (Merchandise) كما أوردتها الدول المصدرة للعراق (13) | (12) | 71.37 | 17.55 | 53.82 | 64.8 | 71.37 | 17.55 | 9.50 | 53.82 | 63.32 | 22.31 | 41.01 | 2013 |
| | | 42.95 | 18.82 | 49.81 | 63.4 | 68.63 | 18.82 | 8.79 | 49.81 | 58.60 | 21.44 | 37.17 | 2014 |
| | | 36.06 | 17.81 | 40.35 | 79.3 | 58.16 | 17.81 | 7.12 | 40.35 | 47.47 | 9.83 | 37.64 | 2015 |
| | | 30.54 | 15.04 | 29.08 | 84.3 | 44.12 | 15.04 | 5.13 | 29.08 | 34.21 | 5.37 | 28.83 | 2016 |
| | | 34.67 | 16.27 | 32.19 | 81.8 | 48.45 | 16.27 | 5.68 | 32.19 | 37.87 | 6.88 | 30.99 | 2017 |
| | | 35.39 | 18.00 | 38.88 | 83.9 | 56.88 | 18.00 | 6.86 | 38.88 | 45.74 | 7.38 | 38.35 | 2018 |
| | | 39.26 | 22.86 | 49.42 | 78.0 | 72.28 | 22.86 | 8.72 | 49.42 | 58.14 | 12.79 | 45.35 | 2019 |
| | | | 54.72 | 40.93 | 84.6 | 54.72 | 13.79 | 7.22 | 40.93 | 48.15 | 7.44 | 40.71 | 2020 |
| | | 40.64 | 10.30 | 30.34 | 84.3 | 40.63 | 10.30 | 5.35 | 30.34 | 35.69 | 5.61 | 30.08 | 3 فصول 2020 |

المصادر والملاحظات: أنظر الملحق (3).

الملحق (1)

حساب نسبة تغير سعر الصرف

يرد في هذه الورقة تعابير تتعلق برفع سعر صرف الدولار تجاه الدينار أو تخفيض سعر صرف الدينار تجاه الدولار. ويقاس تغير سعر الصرف عادة بنسبة مئوية. ويكون من المناسب بيان ماذا تعني هذه النسبة تحديداً؛ هل هي تشير إلى نسبة انخفاض الدينار تجاه الدولار أو نسبة ارتفاع الدولار تجاه الدينار؟ وهاتين النسبتين لا تكونان عادة متطابقتين. كما أن مجالي استخدامهما قد يختلفان بحيث يقود استخدام احدهما بدل الآخر، في المجال المخصص للآخر، إلى خطأ غير صغير. ويمكن بيان هاتين النسبتين وطرق حسابهما في ضوء تغيير سعر صرف الدولار الأساس، في مبيعات نافذة البنك المركزي، في 20 كانون الأول/ديسمبر 2020 (بدون عمولة التحويل) من 1,182 دينار للدولار إلى 1,450 دينار للدولار كما يلي:

(أ) يعني هذا التغير ارتفاع سعر صرف الدولار تجاه الدينار من 1,182 إلى 1,450 أي أن سعر صرف الدولار **ارتفع** بنسبة 22.7% تجاه الدينار: $(1,182-1,450) \times 100 = 22.7\%$.

(ب) كما يعني هذا التغير انخفاض سعر صرف الدينار تجاه الدولار من: $1 \setminus 1,182 = 0.000846$ دولار إلى: $1 \setminus 1,450 = 0.000690$ دولار. أي أن سعر صرف الدينار **انخفض** بنسبة -18.5% تجاه الدولار $(0.000690-0.000846) \times 100 = -18.5\%$.

وتظهر أهمية هذين الحسابين أو التعريفين في مجالات الاستخدام. على سبيل المثال، يمكن أن تُستخدم النسبة الأولى لبيان ارتفاع عوائد النفط للميزانية الاتحادية (مقاسة بالدينار) قبل وبعد التخفيض. فقبل التخفيض كان مليار دولار عوائد نفط يعادل 1,182 مليار دينار. ولكن بعد التخفيض (أي ارتفاع سعر صرف الدولار) أصبح مليار دولار عوائد نفط يعادل 1,450 مليار دينار، أي بارتفاع 22.7%.

من ناحية أخرى، لمعرفة ما سيكون عليه راتب موظف حكومي أو عامل أجير، الخ، بالدولار قبل وبعد التخفيض يمكن أن تستخدم النسبة الثانية. فقبل التخفيض كان راتب شهري قدره 100 ألف دينار يعادل 84.6 دولار (100 ألف دينار \setminus 1,182) في حين بعد التخفيض أصبح يعادل حوالي 69 دولار (100 ألف دينار \setminus 1,450) أي انه انخفض بنسبة -18.5%.

الملحق (2)

مؤشرات معدل البطالة والفقر والتفاوت في الدخل

يحتوي هذا الملحق على اشكال بيانية لمعدل البطالة ونسبة السكان تحت خط الفقر والتفاوت في الدخل. ولقد رُسمت هذه الأشكال باستخدام بيانات وتقديرات مختلفة، وهي ليست بالضرورة منسجمة. فهي في غالبها تعتمد على تقديرات غير منتظمة عموماً تجري حسب الحاجة وبمنهجيات غير مُفسَّرة بدقة، في بعض الأحيان. لذلك فإنها تتسم بدرجة من عدم اليقين في مدى صحتها في وصف الواقع. وغالباً ما يُشار من قبل مراقبين وباحثين ومعلقين إلى أنها تبخس *underestimates* المؤشرات الحقيقية لما توصفه. ولقد تطرقت سابقاً لهذه الناحية. انظر، على سبيل المثال: مرزا (2020-أ).

(1) معدل البطالة: لعل أكثر هذه المؤشرات انتظاماً في صدورها هو معدل البطالة، حيث، كما يتبين من الشكل (4) أدناه، تتوفر مؤشرات للفترة 2004-2017 للمعدل الوطني وللشباب وكذلك التفاوت في المعدل حسب المحافظات وحسب الإناث والذكور وحسب الريف والحضر لهذه الفترة، عموماً.

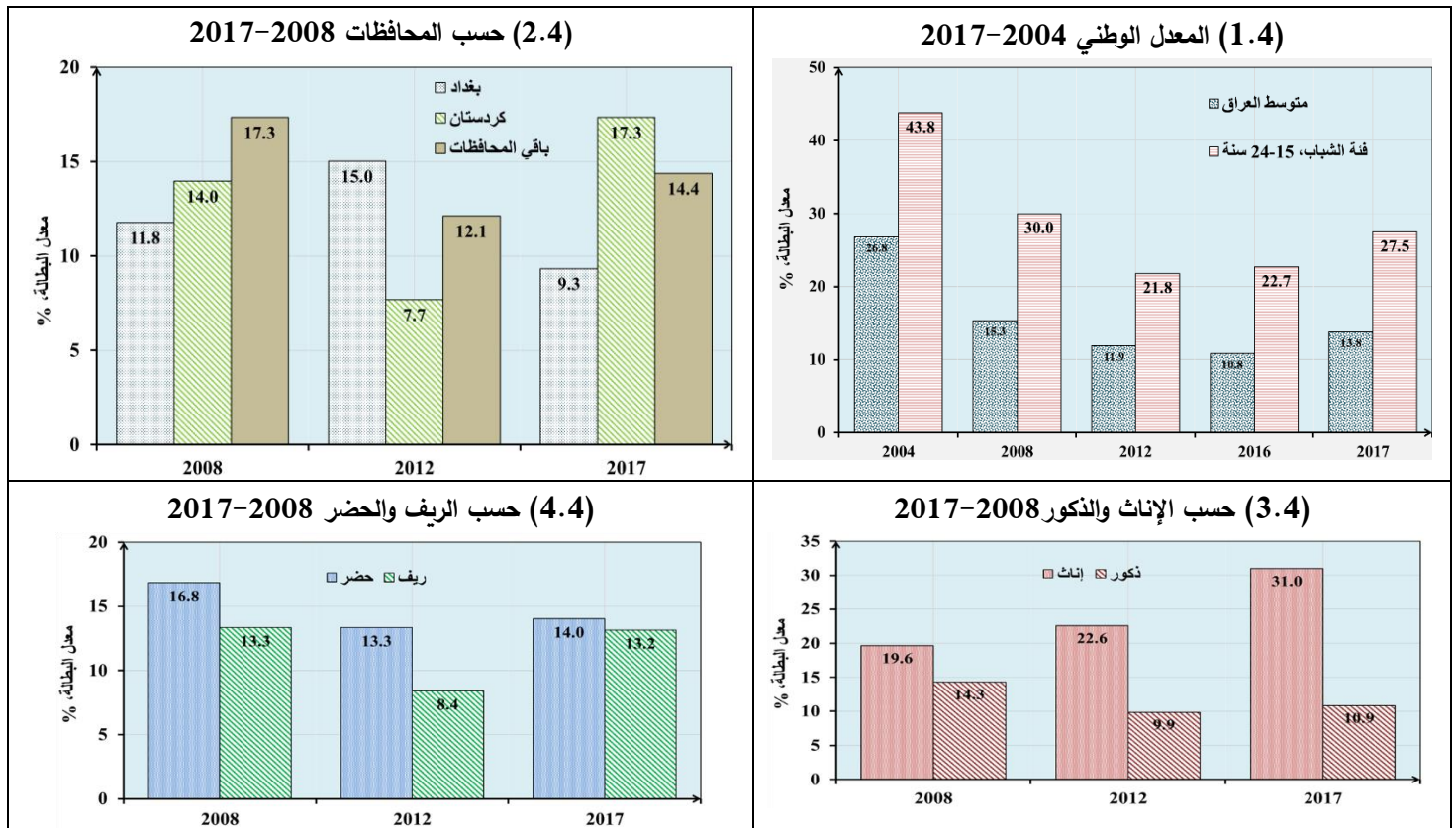
(2) نسبة السكان تحت خط الفقر: بالرغم من توفر مؤشرات عن نسبة السكان تحت خط الفقر لذات الفترة التي يتوفر فيها مؤشرات لمعدل البطالة غير أنها ليست متاحة بذات "السهولة". على سبيل المثال، يتوفر منشور عن الفقر للعراق لعام 2018 يمكن تنزيله من موقع الجهاز المركزي للإحصاء (2018). ولكن هذا المنشور، بالرغم من أهمية المؤشرات فيه والتي لها علاقة وثيقة بالحالة المعيشية ومن ثم الفقر، لا يحتوي على نسبة السكان تحت خط الفقر. من ناحية أخرى، تتوفر هذه المؤشرات لعام 2018 في مصدر آخر يُشار فيه إلى أنها استقيت من الجهاز المركزي للإحصاء وبالذات المنشور المشار له أعلاه أو قاعدته البيانية؛ أنظر الزبيدي وجماعته (2020، ص 34-36) وبالذات الجدول (6) صفحة 36. وعلى كل حال يبين الشكل (5) نسبة السكان تحت خط الفقر حسب المعدل الوطني وحسب المحافظات للفترة 2007-2018. أما حسب حجم الأسرة وحسب الريف والحضر فهما يعودان لسنة 2012.

(3) التفاوت في الدخل: لعل هذا المؤشر هو أقل المؤشرات توفراً. فما هو متاح تقدير لمعامل جيني *Gini Coefficient* لسنة 2012 في العراق وجماعته (2016). وكذلك تقدير لهذا المعامل لسنة 2006 ورد

في ملف (Excel) العراق من بيانات البنك الدولي، World Bank (2021-a). مع العلم أن هذا الملف كُرر معامل جيني لسنة 2012 الوارد في العراق وجماعته.

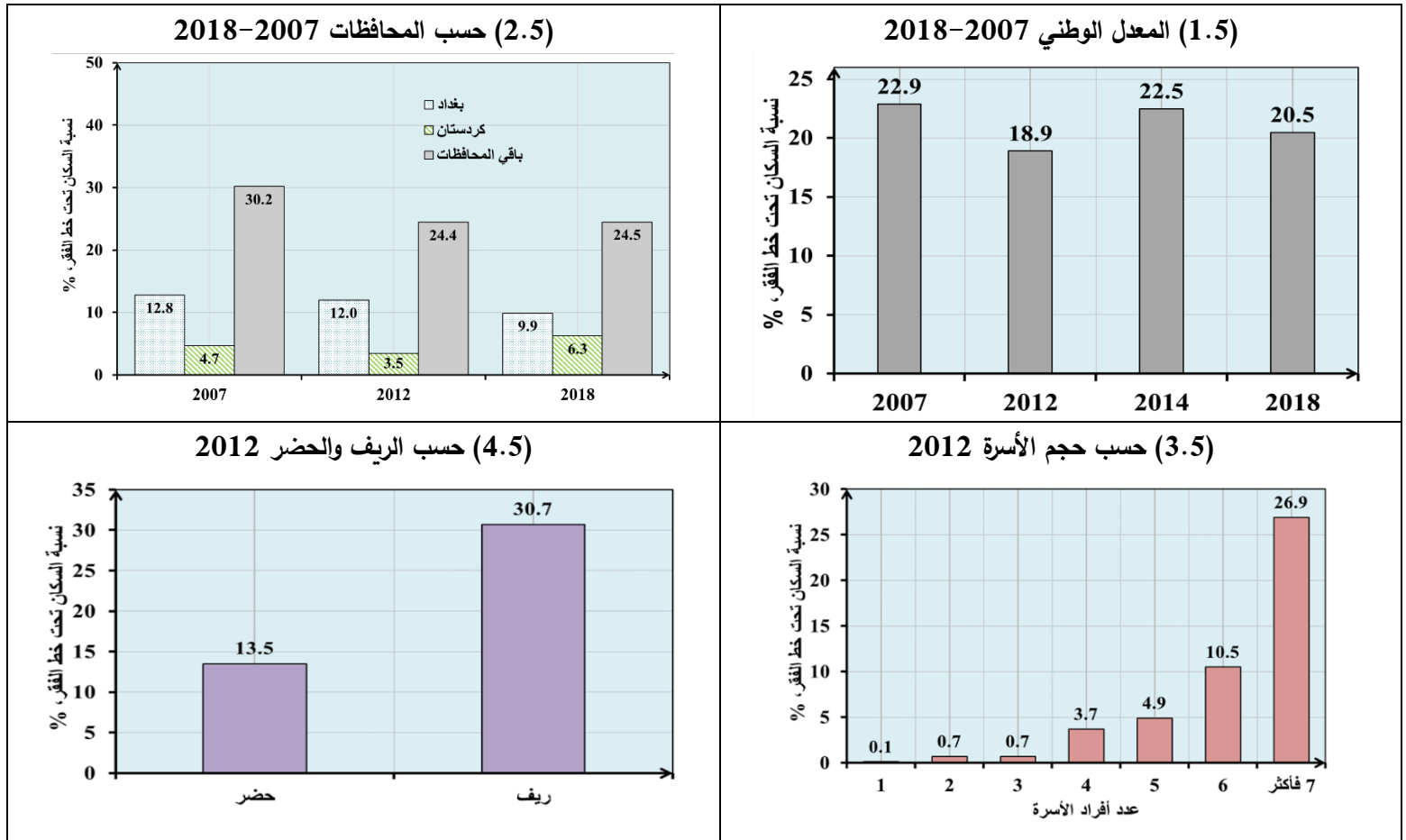
إن الحالة غير المنسجمة لبيانات معدل البطالة والفقر وبالذات التفاوت في الدخل (والثروات) تستدعي البحث والتقصي وبذل الجهود لتقديرها بأكثر دقة ممكنة وتوسيع مجال شمولها وتطويرها، الخ. ذلك أن هذه البيانات ذات أهمية كبيرة في تشخيص الحالة المعيشية لفئات واسعة من السكان.

الشكل (4) معدل البطالة في العراق



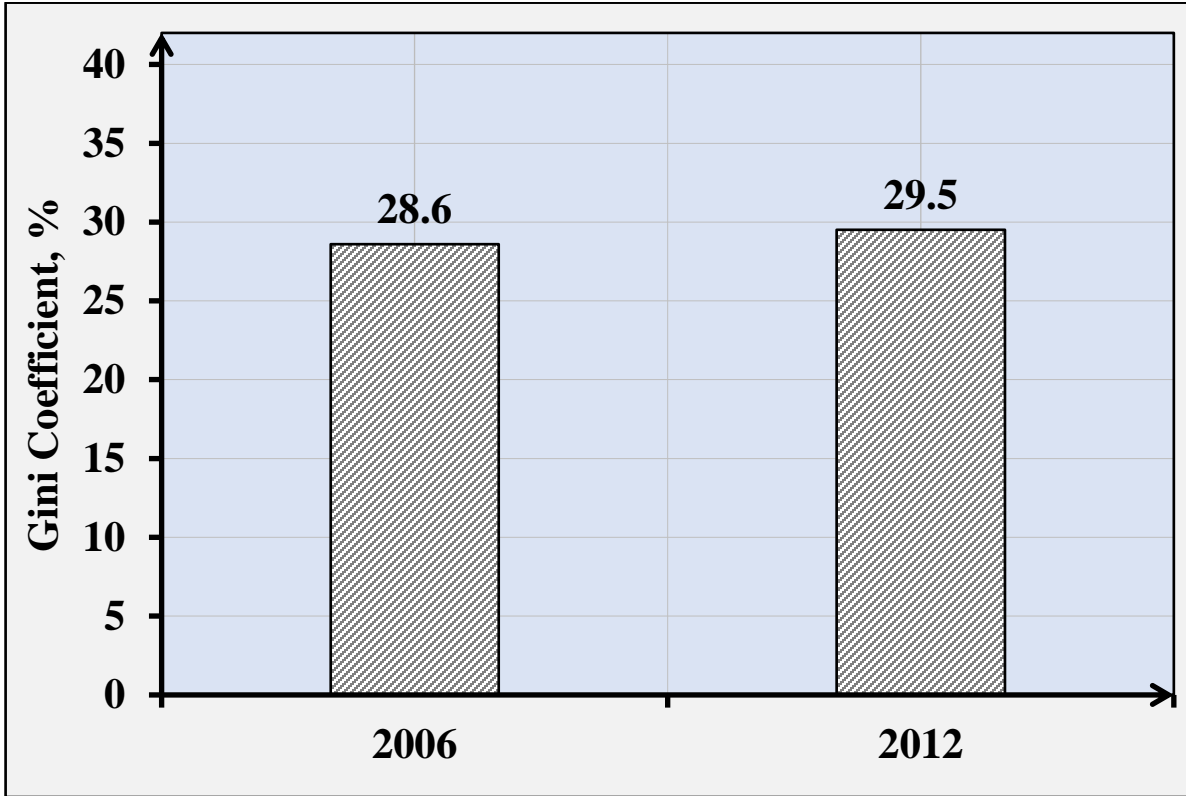
المصادر والملاحظات: أنظر الملحق (3).

الشكل (5) نسبة السكان تحت خط الفقر في العراق



المصادر والملاحظات: أنظر الملحق (3).

الشكل (6) مؤشر التفاوت في الدخل في العراق



المصادر والملاحظات: أنظر الملحق (3).

الملحق (3) مصادر الجدول والأشكال

الجدول (1) بيانات استيرادات العراق من السلع والخدمات حسب مصادرها:

المصادر:

(1) البنك المركزي العراقي، ميزان المدفوعات: بيانات منزلة من الموقع الإلكتروني للبنك المركزي العراقي،

<https://cbi.iq/news/view/725>

(2) صندوق النقد الدولي:

2013 – 3 فصول 2020: ملفات pdf شهرية وسنوية حتى آذار 2021، مُنزلة من الموقع الإلكتروني لصندوق النقد

الدولي، في 2021/3/13، [https://data.imf.org/?sk=4C514D48-B6BA-49ED-8AB9-](https://data.imf.org/?sk=4C514D48-B6BA-49ED-8AB9-52B0C1A0179B&sId=1393552803658, Documents)

[52B0C1A0179B&sId=1393552803658, Documents](https://data.imf.org/regular.aspx?key=61545851).

2020: الموقع الإلكتروني للصندوق: <https://data.imf.org/regular.aspx?key=61545851>

(3) البنك الدولي: صفحة العراق لبيانات البنك الدولي، ملفات Excel، مُنزلة من الموقع الإلكتروني للبنك الدولي. أنظر:

World Bank (2021-a)

(4) اتجاه التجارة (DOT) *Direction of Trade (DOT)*: صفحة العراق لبيانات البنك الدولي المذكورة في النقطة (3).

ملاحظات:

(أ) من الواضح أن بيانات استيرادات السلع والخدمات الواردة في بيانات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي تتطابق مع ما يرد في ميزان المدفوعات العراقي، أي أن مصدرها هو البنك المركزي العراقي.

(ب) تتضمن فقرة [جميع] الخدمات *services* في الحساب الجاري لميزان المدفوعات، حسب صندوق النقد الدولي، عشر فقرات فرعية وكما يلي: النقل والشحن، التأمين، السفر، الخدمات الإلكترونية (كمبيوتر، إنترنت، الخ)، خدمات الإنشاء، الخدمات المالية، رسوم براءات الاختراع ورسوم الترخيص، خدمات الأعمال الأخرى، خدمات شخصية وثقافية وترفيهية، خدمات الحكومة. انظر:

IMF (2009) *Balance of Payments and International Investment Position Manual, Sixth Edition*, p. 150.

الشكل (1) مبيعات النافذة: تحويلات (= استيرادات القطاع الخاص *cif*) 2018 – الفصل الأول 2021: رُسم هذا

الشكل على أساس البيانات الواردة في المصدر التالي:

المصدر: الموقع الإلكتروني للبنك المركزي العراقي:

(1) مبيعات النافذة من التحويلات 2018 – الفصل الأول 2021:

<https://cbiraq.org/DataValues.aspx?dtFrm=10/31/2003&dtTo=09/29/2020&tmId=175&dtformat=MMM,yy>, https://www.cbi.iq/currency_auction.

(2) استيرادات القطاع الخاص: بيانات ميزان المدفوعات 2018 – الفصل الثالث 2020: <https://cbi.iq/news/view/725>

ملاحظة: استيرادات القطاع الخاص تشمل السلع وخدمات الشحن والتأمين والنقل، أي استيرادات *cif*.

الشكل (2) معدل التضخم الداخلي ومعدل التضخم المستورد 2004-2020: رُسم هذا الشكل على أساس البيانات الواردة في المصادر التالية:

المصادر:

- (1) معدل التضخم الداخلي (في أسعار المستهلك) حتى 2020: نسبة التغير السنوية في الرقم القياسي لأسعار المستهلك، المنزلة بياناته من الموقع الإلكتروني للجهاز المركزي للإحصاء، <http://cosit.gov.iq>.
- (2) معدل التضخم المستورد (في أسعار استيرادات العراق) حتى 2019: نسبة التغير السنوية في الرقم القياسي لقيمة وحدة الاستيراد *Import Unit Value Index*، المنزلة بياناته من الموقع الإلكتروني للبنك الدولي *World Bank Data*. أنظر: (2021-a) World Bank.

الشكل (3) معدل التضخم ونسبة التغير في سعر صرف الدولار تجاه الدينار 2013-2021: رُسم هذا الشكل على أساس البيانات الواردة في المصادر التالية:

المصادر:

- (1) معدل التضخم الداخلي الفصلي (في أسعار المستهلك): نسبة التغير في الرقم القياسي لأسعار المستهلك بين فصلين متعاقبين. بيانات الرقم القياسي لأسعار المستهلك مُنزلة من الموقع الإلكتروني للجهاز المركزي للإحصاء، <http://cosit.gov.iq>.
- (2) تساوي نسبة التغير في سعر الصرف الأساس للدولار تجاه الدينار، التغير النسبي في سعر صرف الدولار تجاه الدينار بين فصلين متعاقبين. بيانات سعر الصرف الأساس، لنافذة البنك المركزي، مُنزلة من الموقع الإلكتروني للبنك المركزي العراقي، <https://cbi.iq/news/view/1137>.

ملاحظة: في 20 كانون الأول/ديسمبر 2020، تم تغيير سعر صرف الدولار من 1,182 دينار إلى 1,450 دينار. أي ارتفع سعر صرف الدولار تجاه الدينار بنسبة 22.7%. ومن الشكل تساوي هذه النسبة حاصل "ضرب" النسبتين الظاهرتين على منحني نسبة تغير سعر صرف الدولار 3.4% و 18.6% كما يلي: $22.7\% = (1+3.4\%) \times (1+18.6\%)$

1-

الشكل (4) معدل البطالة في العراق: رُسم هذا الشكل على أساس البيانات الواردة في المصدر التالي:

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء:

- (1) المجموعات الإحصائية السنوية: 2006/2007، 2017، 2018/2019، والموجز الإحصائي 2018.
- (2) مسح التشغيل والبطالة لسنة 2008.
- (3) الجهاز المركزي للإحصاء (بدون تاريخ).
- (4) ملف اكسيل "قسم العمل" من ملفات "مسح حصر وتقويم الفقر في العراق 2018" مستلم من شبكة الاقتصاديين العراقيين، بتاريخ 2020/9/29.

الشكل (5) نسبة السكان تحت خط الفقر في العراق: رُسم هذا الشكل على أساس البيانات الواردة في المصادر التالية:
المصادر:

- (1) 2007-2012: اللجنة الفنية لسياسات التخفيف من الفقر في العراق (2016).
- (2) 2014: تصريح لوزير التخطيط، كما ورد في الموقع الإلكتروني: "شبكة النبا الإعلامية"،
<https://n.annabaa.org/news1202>، 21 آب، 2015.
- (3) 2018: الزيدي، ومجموعته (2020).

الشكل (6) مؤشر التفاوت في الدخل في العراق: رُسم هذا الشكل على أساس البيانات الواردة في المصادر التالية:
المصادر:

- (1) 2006: World Bank (2021-a).
- (2) 2012: العراق وجماعته (2016). كما كُرِّرَ الرقم ذاته في World Bank (2021-a).

مصادر الورقة

الجهاز المركزي للإحصاء وهيئة إحصاء إقليم كردستان والبنك الدولي (2014) المسح الاجتماعي والاقتصادي للأسرة في العراق 2012. IHSES

_____ (بدون تاريخ) مسح رصد وتقييم الفقر في العراق 2017-2018 SWIFT، غير مؤرخ. نُزل من الموقع الإلكتروني للجهاز المركزي للإحصاء في 8 آذار، 2021.

وزارة المالية (2020) الورقة البيضاء: التقرير النهائي لخلية الطوارئ للإصلاح المالي، 10 تشرين الأول، نُزلت الورقة في 2020/10/12،

[https://media.shafaq.com/media/arcella_files/1602585316356\(\)2020-10-11-2350%20WP.pdf](https://media.shafaq.com/media/arcella_files/1602585316356()2020-10-11-2350%20WP.pdf).

الزبيدي، حسن، ز. الربيعي، ز. النداوي (2020) دراسة حالة: الفقر ومستويات المعيشة في العراق في ظل تداعيات أزمة كورونا، مركز الرافدين للحوار، أيار.

اللجنة الفنية لسياسات التخفيف من الفقر في العراق (2016) النتائج العامة لقياس الفقر في العراق 2013، الموقع الإلكتروني للجهاز المركزي للإحصاء، <http://cosit.gov.iq>.

مجلس النواب (2021) قانون الموازنة العامة الاتحادية لجمهورية العراق للسنة المالية 2021، قانون رقم 23 لسنة 2021، جريدة الوقائع العراقية، العدد 4625، 12 نيسان 2021.

محمود، موفق وعلي مرزا (2017) "أسلوب تمويل استيرادات القطاع الخاص وسوق الصرف العراقي - تحليل وتوصيات". في: شوقي جواد وخالد الشمري (2017) احاديث الثلاثاء، كتابات لمتقنين عراقيين، الجزء الثامن، الذاكرة للنشر والتوزيع، بغداد. معاد نشرها في مرزا (2021-ب).

مرزا، علي خضير (2018) الاقتصاد العراقي - الأزمات والتنمية، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، تموز/يوليو. مرزا، علي (2020-أ) "قضايا اقتصادية في العراق 2003-2020، الهيكل الإنتاجي، السياسات المتبعة والأزمات الحالية". شبكة الاقتصاديين العراقيين، 14 نيسان/أبريل. معاد نشرها في مرزا (2021-ب).

_____ (2020-ب) "تمويل الميزانية و"الإصلاح الاقتصادي الهيكلي" في العراق - الورقة البيضاء وتقرير البنك الدولي". شبكة الاقتصاديين العراقيين، 15 كانون الأول/ديسمبر. معاد نشرها في مرزا (2021-ب).

مرزا، علي خضير (2021-أ) أوراق اقتصادية ونفطية - العراق والعالم، المجلد الأول، كتاب الكتروني مجاني، شبكة الاقتصاديين العراقيين، 17 شباط/فبراير.

_____ (2021-ب) أوراق اقتصادية ونفطية - العراق والعالم، المجلد الثاني، كتاب الكتروني مجاني، شبكة الاقتصاديين العراقيين، 27 شباط/فبراير.

السفير العربي (2020) *الفساد و النهب في ممارسة السلطة - حالات الجزائر والعراق*، كتاب السفير العربي رقم 1، 2020، www.assafirarabi.com. المساهمون: داحو جربال، رشيد سيدي بومدين، محسن أحمد علي، عبد الرحمن المشهداني، عمر الجفّال، بأشراف نهلة الشهال.

صالح، مظهر (2021) "ملامح التقلب في دالة الطلب النقدي في العراق"، شبكة الاقتصاديين العراقيين، 10 آذار. العلق، مهدي، ن. مراد، ق. رؤوف (2016) "الفقر وعلاقته بالعوامل الاجتماعية والاقتصادية في العراق"، نُزّل من الموقع الإلكتروني للجهاز المركزي للإحصاء في 15 آب، 2016.

Central Organization for Statistics and Information Technology, COSIT, Kurdish Region Statistics Organization, KRSO, World Bank (2009) *Iraq Household Socio-Economic Survey IHSES 2007*.

International Monetary Fund, IMF (2021) *World Economic Outlook - Managing Divergent Recoveries*, April.

World Bank (2020) *Breaking Out of Fragility: A Country Economic Memorandum for Diversification and Growth in Iraq*, September. Downloaded October 7, 2020, <https://openknowledge.worldbank.org/bitstream/handle/10986/34416/9781464816376.pdf?sequence=4&isAllowed=y>.

_____ (2021-a) 'World Bank Data, Iraq, Excel file', <https://data.worldbank.org/country/iraq?view=chart>. Downloaded April 6, 2021.

_____ (2021-b) *Commodity Markets Outlook April 2021*, April 20.

تمويل الموازنة العامة بالعجز في العالم والعراق

في ضوء النظرية النقدية الحديثة¹

د. علي مرزا

أولاً: مقدمة²

لقد أظهر وباء كورونا Covid-19 شدة مقيدات السياسات والإجراءات المتبعة في تمويل نفقات الموازنة العامة والنموذج الاقتصادي النظري *paradigm* الذي يعتمد عليه، والذي لا زال، بجزء منه، متأثراً، تقليدياً نوعاً، باقتصاد جانب-العرض *supply-side economics* وأفضلية السياسات النقدية على السياسات المالية في مواجهة التضخم، في العديد من الدول المتقدمة وبعض الدول الصاعدة/النامية. فالى زمن قريب، وكذلك لحد الآن، في العديد من تطبيقات السياسات المتأثرة بهذا النموذج وغيره، لازال الاهتمام ينصرف إلى تجنب نمو الدين العام *public debt*، الذي يترتب عادة على تمويل الموازنة العامة بالعجز، فوق حد معين. حتى أن هناك قانون في الولايات المتحدة يمنع تخطي هذا الحد.

غير أن فقدان العمل والأعمال الذي ترتب على الوباء، من ناحية، والنمو المتفاوت للدخول والثروات في مختلف الدول، بما فيه التصاعد غير الاعتيادي لثروات اشخاص محدودي العدد جداً، كما يتبين من تقييمات الأسواق المالية، في الدول المتقدمة والصاعدة، لا سيما في الولايات المتحدة والصين، أثناء الوباء، من ناحية أخرى، في الوقت الذي يُرمى بأعداد كثيرة تحت خط الفقر، في الدول المتقدمة وأكثر منها في الدول الصاعدة/النامية، خفف بدرجة ملموسة بعض من المقيدات والإجراءات حول التمويل بالعجز. لذلك توسع العديد من الدول المتقدمة للتمويل بالعجز (طبع/خلق النقود) لبرامج أسناد الدخل والإنعاش الاقتصادي في ميزانياتها العامة كالولايات المتحدة وكندا وبريطانيا ودول أوروبية وغير أوروبية أخرى، وأمتد لدول صاعدة وأخرى نامية، وشمل حتى العراق. في هذا السياق يأتي نقاش هذا النوع من التمويل والذي يُعتقد، ضمن النموذج الاقتصادي النظري الذي لا زال مؤثراً، أن من غير الممكن استدامته في الأمد الطويل في ظل عبء خدمة المديونية العامة المتنامية الذي تترتب عليه.

في المقابل، تساند المقولات الكينزية، عموماً، وكذلك مقولات ما يسمى: "النظرية النقدية الحديثة *Modern Monetary Theory (or Money) Theory, MMT*"، كلاهما بشروط محددة، هذا النوع من

¹ نسخة منقحة لورقة نُشرت في الموقع الإلكتروني لشبكة الاقتصاديين العراقيين في 10 تموز/يوليو 2021.

² أشكر كامل مهدي وفاصل مهدي والزلاء اللذين شاركوا بالتعليق والملاحظات على مسودة هذه الورقة في عرضين بواسطة Zoom في 15 و 20 حزيران/يونيو، 2021. لقد أفادت تعليقاتهم وملاحظاتهم هذه الورقة بشكلها الحالي.

التمويل. وبالرغم من أن مقولات "النظرية النقدية الحديثة" تشكلت خلال الخمس والعشرين سنة الماضية إلا أن نقاشها توسع مؤخراً لا سيما أثناء فترة الوباء، في ظل الحاجة لتمويل برامج الأسناد الاجتماعي والإنعاش الاقتصادي، لأن تمويل الموازنة العامة من خلال اصدار النقود هو واحد من أهم أعمدة هذه النظرية وهي بذلك تعارض النموذج الاقتصادي النظري المؤثر المذكور آنفاً. ومن الجدير ذكره ان العديد من مقولات هذه النظرية يتوافق مع المقولات الكينزية في التحليل والسياسات الاقتصادية حتى أن بعض الاقتصاديين يعتبرها أحد فروع النظرية الكينزية. في ظل هذه الخلفية أُعدت هذه الورقة الاستطلاعية لبيان أوليات هذه النظرية وبعض من مقولاتها وتبعاتها والانتقادات الموجهة لها.

ومن ضمن هذا السياق سأشير إلى حالتين طُبقت فيها سياسة طبع/خلق النقود لتمويل عجز الموازنة العامة في العراق واسبابها وما أدت إليه من نتائج وتبعات.

ثانياً: أصول النظرية النقدية الحديثة

ظهرت وتطورت النظرية النقدية الحديثة (أو نظرية النقود الحديثة) خلال العقدين والنصف الأخيرة في الولايات المتحدة أساساً، ولكن بمساهمة اقتصاديين من دول متقدمة أخرى، لأسباب متعددة، لعل أهمها ما يلي:

(أ) زَعَم واضعي النظرية بتواضع الفهم *misunderstanding* (من قبل الاقتصاديين عموماً) لمؤسسية وممارسات العمليات المالية والنقدية لوزارة المالية (الخزانة) والبنك المركزي وباقي الجهاز المصرفي/المالي.

(ب) استمرار معدلات التضخم المنخفضة وأسعار الفائدة (الحقيقية) المتدنية خلال أكثر من ثلاثة عقود منصرمة في الدول الصناعية المتقدمة بالرغم من الموازنات العامة بالعجز وبرامج زيادة الانفاق العام فيها. وبالإضافة لتواضع نمو حصة الشخص في الناتج المحلي الإجمالي فيها، عموماً، خلال تلك الفترة، فإن ذلك يشير إلى احتمال وجود نقص في الطلب الكلي الفعال وربما عناصر لركود طويل الأمد *secular stagnation* في هذه الدول؛ (Summers (2016, 2019)، Blanchard (2021)³ ولقد ساهم ذلك في عودة بروز الآراء والسياسات الاقتصادية الكينزية.

(ج) تنامي الدعوة لزيادة دور الدولة في الاقتصاد والمجتمع، لا سيما في الدول المتقدمة،

ولقد تم التوصل لهذه النظرية وصياغتها من قبل أكاديميين مثل Wray و Kelton و Tcherneva، الخ، ومتعاملين في السوق المالية مثل Mosler. ولكن تطورها اعتمد، أيضاً، على أفكار ظهرت منذ مطلع القرن العشرين لاقتصاديين أمثال، Knapp و Minsky و Godley و Mitchell-Innes، و Lerner وربما

³ من المناسب الإشارة أن Summers و Blanchard ليسا من مساندي النظرية النقدية الحديثة. إذ بالرغم من اتفاقهم مع بعض مقولاتها فهم ينتقدون جوانب أساسية فيها. غير أن Summers يعتقد بوجود عناصر من الركود طويل الأمد في العالم الصناعي المتقدم منذ عقود، ويتفق معه Blanchard، عموماً. أنظر الفقرتين (3-3) وثامناً أدناه.

حتى قبل ذلك. وبالإضافة للمجال الأكاديمي في الدول المتقدمة، فهي تُناقش الآن أيضاً، على منصات ومواقع التواصل الاجتماعي، خاصة وأن اليسار ويسار الوسط في هذه الدول، لا سيما الولايات المتحدة، وجدوا فيها وسيلة لتبرير توسيع دور الدولة في الانفاق على الصحة والتعليم ومساعدة الفئات محدودة الدخل وإعادة توزيع الدخل والثروات، الخ.

وبعكس ما يتضمنه عنوانها الذي يبدو *technical* "ومرتبطاً بالنقود فقط، قام مُنظروها بصياغة نظرية كلية *Macroeconomics* على أساسها، ولها تبعات اجتماعية وسياسية، لتتطبق على الدول ذات السيادة النقدية"، من ناحية، والمتقدمة، من ناحية أخرى، "وتُنافِس" النظريات الكلية السائدة. أنظر، على سبيل المثال: (Wray (2015)، Mitchell, et al (2019).

ثالثاً: تمويل الانفاق العام والدولة كمحتكر لإصدار النقود

(1-3) تمويل الانفاق العام

تنطلق هذه النظرية من فكرة أساسية وهي أنه تاريخياً كان فرض الضرائب، من قبل السلطة السياسية (الدولة)، هو أداة لفرض قبول إصدار عملة جديدة. أي إذا أرادت دولة أو سلطة إصدار عملة جديدة في التداول عليها أن تفرض أن يكون دفع الضرائب بتلك العملة حتى تُحَفِّز المتعاملين في الاقتصاد لطلب العملة من خلال العمل لدى الدولة و/أو تبديل عملتهم القديمة بالجديدة، الخ. وهذا ما حدث، على سبيل المثال، حين تبنت مجموعة من الدول الأوروبية اليورو. فلقد قُبِلَ اليورو في دول المجموعة لأنه أصبح أداة دفع الضرائب بدل العملات السابقة لهذه الدول.

إن الدولة أو الحكومة (المركزية) هي المُحتَكِر لإصدار العملة وأنها حين تقرر الأنفاق فإنها تصدر العملة (حالياً، ورقية أو إلكترونية *fiat money*) من خلال البنك المركزي لتمويل انفاقها. بعبارة أخرى فإن ما يُقرَّر حجم الإنفاق هو ميزانية الدولة العامة وليس مقدار الضرائب والقروض التي تستلمها الدولة.⁴

فعندما تُقر الميزانية العامة سنوياً، في الولايات المتحدة على سبيل المثال، وبالرغم من تعقد الجهاز المصرفي (بما فيه الاحتياطي الفدرالي)، والحسابات المزدوجة للميزانيات العمومية *balance sheets* لمكوناته، من ناحية، والاستقلال المؤسسي للاحتياطي الفدرالي عن الخزانة (وزارة المالية)، من ناحية أخرى، استطاعت الخزانة من تذليل والانتفاف على معظم القيود السياسية والمؤسسية في تمويل الميزانية. لذلك لتسهيل التحليل

⁴ في ما يتعلق بالحكومات المحلية في الدول المختلفة وكذلك دول اليورو، الخ، التي ليس لها حق قانوني بإصدار العملة فإن نفقاتها تتحدد بإيراداتها من الضرائب والاقتراض (وما تتلقاه من ميزانية الحكومة المركزية أو الفدرالية أو الاتحاد الأوروبي، الخ).

الاقتصادي ترى هذه النظرية أنه يمكن اعتبار أن الاحتياطي الفدرالي (البنك المركزي) هو الذي يمول الميزانية (مقابل سندات الخزنة *bonds* وترتيبات أخرى)، حتى قبل أن يتم استلام الضرائب وغيرها من العوائد؛⁵ Tymoigne (2014).

لذلك تستطيع الدولة/الحكومة الإنفاق بعملتها بأي حجم أو نسبة من الناتج المحلي الإجمالي. أي تستطيع الإنفاق بعجز و"مديونية" هي التي تقر حجمها. والعجز يساوي الفرق بين إنفاق الميزانية وإيراداتها من الضرائب وغيرها من الإيرادات السيادية، الخ. وفي مقابل العجز، تُصدر وزارة المالية/الخزنة سندات تُعرض في السوق المالية. لكن هذه السندات ليس هدفها تمويل العجز وإنما زيادة المطلوبات لتعويض *offset* جانب زيادة موجودات القطاع الخاص في الجهاز المصرفي (في ميزانياته العمومية). على هذا لا يمكن للدولة أن تتوقف *defaults* عن تسديد ديونها بالعملة المحلية وذلك لأنها دائماً تستطيع إصدار عملتها لتسديد هذه الديون.

(3-2) القيود على الإنفاق العام

ولكن، حسب هذه النظرية، هناك قيوداً *constraints* على الأنفاق العام. ولعل أهم هذه القيود هي:

(أ) معدل التضخم الذي ينشأ عنه (قيد أعلى)،

(ب) معدل البطالة الذي يترتب عليه (قيد أدنى)،

(ج) الموازنات الأوتوماتيكية *automatic stabilizers* (قيد موازن).⁶

فعندما يصل الاقتصاد طاقته الإنتاجية القصوى (في استخدام الموارد الإنتاجية والطبيعية وغيرها بما فيها قوة العمل *labour force*) ويبدأ معدل التضخم بالتصاعد (بعد حد حرج)، فبالإضافة لتخفيض الإنفاق العام، ينبغي اللجوء لزيادة الضرائب لتخفيض طلب/إنفاق القطاع الخاص لكبح التضخم. في المقابل، حينما

⁵ "من خلال تحليل متأن] تتوصل النظرية النقدية الحديثة في أنه يمكن تسهيل التحليل الاقتصادي بافتراض أن الاحتياطي الفدرالي يمول مباشرة الخزنة [مصرفات الميزانية]". [From careful examination] MMT draws [the conclusion] that one can simplify the economic analysis without a loss of generality by assuming that the Federal Reserve directly funds the Treasury', Tymoigne (2014, p. 16).

⁶ الموازنات الأوتوماتيكية هي مظاهر لمنظومات الضريبة والمدفوعات التحويلية (إعانات البطالة، على سبيل المثال) التي تُقَيّد الاقتصاد عندما يتسارع نشاطه *overheats* و"تتبعش" الاقتصاد عندما يتباطأ نشاطه *slumps*. وهذه الموازنات تعوض التقلبات في النشاط الاقتصادي بدون تدخل مباشر من قبل صانعي السياسات. فعندما يزداد النشاط الاقتصادي ومن ثم الدخل تزداد الضرائب، من ناحية، وينخفض عدد العوائل المستحقة للإعانات الاجتماعية (ومنها البطالة)، من ناحية أخرى، مما يساعد على كبح الطلب، بدون الحاجة لتغيير معدلات الضريبة أو حجم الدخول التحويلية. وبعبارة أخرى، حين ينخفض النشاط الاقتصادي ومعه الدخل تنخفض الضرائب من ناحية، ويزداد عدد العوائل المستحقة للإعانات الاجتماعية، مما يساعد على زيادة الطلب والانتعاش.

يزداد معدل البطالة (عن حد حرج) ينبغي زيادة الإنفاق العام، وتخفيض الضرائب، لتنشيط الاقتصاد، و/أو استخدام العاطلين مباشرة ببرامج تمويلها الدولة.⁷ إضافة لذلك، فإن الموازنات الأوتوماتيكية، كالبرامج العامة للتشغيل والإعانات الاجتماعية وإعانات البطالة والضرائب التصاعدية، وغيرها، تفرض قيوداً تتمثل في تأمين استمرار الانتعاش بعد التباطؤ الاقتصادي. والعكس حين يشتد الانتعاش بحيث يحتاج الاستقرار إلى تباطؤ تساعد عليه هذه الموازنات. وهنا تتبين أهمية تفاعل الطلب الكلي والفعل والعرض الكلي (لا سيما من الإنتاج والموارد المحلية) للسلع والخدمات وقوة العمل.

لذلك، على سبيل التكرار، فإن مقدار الضرائب، بموجب النظرية النقدية الحديثة، لا يشكل قيداً على الإنفاق العام، والهدف من الضرائب (وسندات الخزنة) ليس تمويل الميزانية، وإنما تُستخدم كأدوات (من خلال السياسة المالية) لكبح التضخم أو تنشيط الاقتصاد ومن ثم الاستخدام، من ناحية، أو تشجيع أو ردع أنشطة أو تبعات معينة، من ناحية ثانية، أو إعادة توزيع الدخل والثروات، من ناحية ثالثة. هذا بالإضافة للأهمية الأساسية لسندات الخزنة في الجهاز المصرفي، وبالذات في عمليات السوق المفتوحة، لا سيما وأنها مطلوبة كمكوّن أساس في محافظ *portfolios* الصناديق المالية *mutual & pension funds* والمتعاملين الآخرين في السوق المالية وغيرهم، وحتى في أرصدة الاحتياطات الدولية، بالنسبة لسندات الخزنة الأمريكية.

(3-3) مثال على أهمية القيود على الإنفاق العام: حزمة الإنعاش الأمريكية

لا شك أن أهمية القيود المذكورة في الفقرة السابقة، لتحقيق الاستقرار الاقتصادي وتخفيض البطالة، لا تتعلق حصراً بالنظرية النقدية الحديثة، وإنما هي قيود أساسية في ممارسات السياسات الاقتصادية عموماً. لذلك فإن المثال في هذه الفقرة ينصرف إلى مثل هذه الممارسات.

فلقد أثير نقاش في الولايات المتحدة حول حزمة الإنعاش التي تبنتها إدارة الرئيس Biden في 2021. ويتركز النقاش أساساً ليس على عدم كفاية الإيرادات الضريبية المتوقعة لتمويلها، ومن ثم الحاجة لتمويلها بالعجز، وإنما حول مدى مساهمتها في ارتفاع معدل التضخم. وهذه الحزمة متكونة من إعانات بطالة وفقر وأنفاق على التعليم، الخ. وسنشير لها هنا بتعبير "حزمة Biden" (1.9 ترليون دولار). وفي هذه الفقرة سنعرض النقاش الذي جرى بين اقتصاديين أمريكيين معروفين هما Larry Summer و Paul Krugman، منذ بداية

⁷ أثناء الكساد/التباطؤ، ترى هذه النظرية أن على الدولة أن تهتم بالبطالة بشكل مبادر *proactive*، وليس فقط من خلال زيادة الإنفاق لتنشيط الاقتصاد عموماً. ويكون ذلك من خلال تشغيل العاطلين ببرامج عامة، بمعدل الأجر الأدنى *minimum wage*، بغية تأمين الاستمرار في العمل ومنع تدهور الخبرة. وحين ينتعش الاقتصاد سيجد هؤلاء أعمالاً في القطاع الخاص، الذي لا يُفضّل استخدام العاطلين.

سنة 2021. ومن المناسب ابتداءً ملاحظة أن الخلاف في النقاش بينهما ليس حول ضرورة الحزمة وإنما حول حجمها.

ففي مناظرة في شباط/فبراير 2021 حول هذه الحزمة، وتوسيعها لتشمل البنى الأساسية، بيّن Summers أنه بالرغم من اتفاقه على ضرورة الحزمة، فإنه يعتقد أن حجمها أكبر بكثير من الفجوة التي نشأت من انخفاض الدخل بسبب الوباء، مقارنة بالنتائج المحلي الإجمالي الممكن *potential GDP*. هذا بخلاف حزمة 2009 التي كانت أقل بكثير من الفجوة حينئذ. وهو يرى أن أقصى ما يمكن تبريره لحزمة Biden يبلغ حوالي ترليون دولار (وليس 1.9 ترليون دولار). لذلك، باعتقاده، سيقود إنفاق الحزمة إلى معدل تضخم أعلى من السنوات السابقة، من ناحية، وتعريض الاقتصاد لفقاعات *bubbles* المضاربة في السوق المالية والأراضي والسلع، الخ، من ناحية ثانية، وتقليل ما سيتاح للإنفاق، في ما بعد، على البنى الأساسية والذي يعتبره ضرورياً لمعالجة الركود طويل الأمد *secular stagnation* الذي يتعرض له الاقتصاد الأمريكي حسب رأيه، والذي تبينت آثاره منذ الأزمة المالية في 2008، من ناحية ثالثة.⁸

⁸ منذ سنة 2013 وحتى الآن، وبأسناد عدد متنامي من الاقتصاديين، يشير الاقتصادي الأمريكي Summers إلى احتمال تعرض الاقتصاد الأمريكي (واقصاد العالم الصناعي المتقدم عموماً)، لا سيما منذ الأزمة المالية/الكساد الشديدين في 2007/2008، إلى ركود طويل الأمد تمثل في المستوى المنخفض لنمو الاتجاه العام للنتائج المحلي الإجمالي الفعلي *actual GDP* وكذلك في المراجعة التخفيضية المتكررة للاتجاه العام للنتائج المحلي الإجمالي الممكن *potential GDP*. ويعود أهم سبب لذلك، في رأيه، إلى إمكانية نقص الطلب الكلي الفعال [طويل الأمد]. وتتبع إمكانية نقص الطلب الكلي الفعال، بدورها، من عوامل عديدة من بينها: (أ) انخفاض معدل نمو السكان، (ب) ارتفاع الميل للادخار نتيجة لزيادة التفاوت في الدخل لمصلحة الفئات الغنية، ومن ثم تخطي الادخار للاستثمار *ex ante*، (ج) الاتجاه طويل الأمد الملاحظ لانخفاض سعر الفائدة (الحقيقي) وتغيير علاقته بعجز الموازنة العامة وبتوازن الادخار والاستثمار، (د) الاتجاه طويل الأمد الملاحظ لانخفاض معدل التضخم، (هـ) انخفاض كلفة الاستثمار، وتغير هيكلته؛ نتيجة للتقدم التكنولوجي والرقمي، (و) الخ. وفي اعتقاده فإن معالجة ذلك يمكن أن تتم عبر السياسات المالية في زيادة برامج الاستثمار العام في البنى الأساسية وإعادة توزيع الدخل باتجاه الفئات عالية الميل للإنفاق، الخ. ومن المناسب الإشارة إلى أن الاقتصادي الأمريكي A. Hansen عرض نفس الفكرة في ثلاثينيات القرن الماضي؛ (1939) Hansen. غير أن زيادة الإنفاق خلال الحرب العالمية الثانية، لاسيما في التسليح، وزيادة السكان *baby boomers* بعد الحرب، وإنفاق الادخارات الخاصة التي تجمعت أثناء الحرب، وزيادة الإنفاق العام في العقدين والنصف التالية للحرب، سواء في إعادة البناء أو في المجالات الاجتماعية، كل هذه العوامل أدت إلى إسناد الطلب الكلي الفعال، وبالتالي استيعاب الادخار، من خلال الموازنات العامة الممولة بالعجز؛ مما أدى إلى التغلب على عوامل الركود ومن ثم تراجع هذه الفكرة في حينه. أنظر: (2016, 2019) Summers. وعلى نفس الغرار، يمكن القول أن التوجه الملاحظ، حالياً، في الولايات المتحدة والدول الصناعية المتقدمة وبعض الدول الصاعدة، عموماً، في تسريع توسيع استخدام الطاقات المتجددة (الشمسية والرياح، الخ) يمكن أن يساهم في تخفيف أو التغلب على تبعات الركود طويل الأمد. فبالإضافة إلى تقليل انبعاث الغازات المضرة بالبيئة، من ناحية، وتحقيق الاستقلال في مجال الطاقة، من ناحية أخرى، فإن توسيع استخدام الطاقات المتجددة يمكن أن يساعد على توليد "أمواج" من الاستثمار التي يمكن أن تقود إلى زيادة الطلب الكلي الفعال على الأمد المتوسط/الطويل بما يساهم في تجنب تبعات الركود طويل الأمد في هذه الدول. ومن الجدير ملاحظة أن Krugman يتفق مع توقع ركود (نقص في الطلب) طويل الأمد في الاقتصاد الأمريكي وضرورة معالجته.

في المقابل، يعتقد Krugman أن تعريف Summers للفجوة غير دقيق بسبب وجود طاقات فائضة أخرى قبل الوباء (منذ 2019) كما أن الكساد الحالي لا يشابه الكسادات السابقة فهو ناتج عن ظروف وباء عرقلت فروعاً مهمة من الإنتاج *repressed output*. وكلا هاذين العاملين (الطاقات الفائضة منذ عام 2019 والإنتاج المُعزّل) يوسع الفجوة مقارنة بتعريف Summers لها. وبسبب الوباء فإن الميل الحدي للاستهلاك للعديد من مستلمي الاعانات منخفض بمن فيهم ذوي الدخل المحدودة، هذا إضافة لانخفاض هذا الميل بالنسبة للزيادات في الثروات *wealth effect*. وهذا الانخفاض في الميل الحدي للاستهلاك يشير إلى أن جانباً مهماً من انفاق الحزمة غير إنعاشي *non-stimulative*، وأن قيمة مضاعف الانفاق *multiplier* أقل من واحد. وبسبب ظروف الوباء والوقت اللازم لإنجاز مستوى من اللقاح يحقق المناعة الجماعية *herd-immunity* فإن توقيت انفاق مكونات الحزمة (وتوسيعها بأنفاق على البنى الأساسية في ما بعد) سيكون موزعاً على عدة سنوات قادمة (وجانب مهم منه يبدأ من أواخر 2021)، لا سيما الانفاق على البنى الأساسية. من ناحية أخرى، سيقود الانتعاش إلى تفعيل الموازنات الأوتوماتيكية *automatic stabilizers*، لا سيما انخفاض عدد مستحقي الإعانات مما يساهم في تخفيض الطلب. لكل هذه الأسباب فإن احتمال تخطي الطلب الكلي للعرض الكلي، ومن ثم معدل تضخم أعلى من السابق، غير متوقع على مدى تفعيل الحزمة وتوسيعها في ما بعد. وإذا تحقق مثل هذا المعدل فسيكون الاحتياطي الفدرالي قادراً على مواجهته بما يحقق الاستقرار، بدون التعرض لكساد، *soft-landing*. من ناحيته، لا يرى Summers أن الاحتياطي الفدرالي قادر على ذلك من قراءة سجله التاريخي الذي انتهت سياساته السابقة في مكافحة التضخم إلى كساد. أنظر: Summers & Krugman (2021).

ولقد نشأ جدل أيضاً، حول ما يمكن اعتباره ارتفاع عابر *transient* أو مستديم *enduring* في معدل التضخم لسنة 2021، لا سيما بعد ظهور تقرير اللجنة الفدرالية للسوق المفتوحة *FOMC* في الاحتياطي الفدرالي الأمريكي في 16 حزيران، (2021) *FOMC*، وميل معظم أعضائها لاستخدام سعر الفائدة في 2023 لمواجهة معدل تضخم متوقع أعلى من السابق، مما اعتبره بعض المراقبين اسناداً لرأي Summers.⁹ وفي نقاش تلفزيوني في 21 حزيران/يونيو، كرر Summers مقولته في ضخامة حزمة Biden واقترح تخفيضها. حيث ذكر أن الفجوة بين الناتج المحلي الإجمالي الأمريكي الفعلي والممكن *potential* لا تتعدى 2% من الناتج الفعلي في الوقت الذي يبلغ انفاق الحزمة 14% من الناتج الفعلي. وفي ظل سوق يتسم بنقص عرض العمل *labour shortage*، من ناحية، ونمو "ضخم" في الميزانية العمومية للاحتياطي الفدرالي، الناتجة من التسهيل النقدي الكمي *quantitative easing* وتدني سعر الفائدة الحقيقي، من ناحية أخرى، أدى هذا الفرق

⁹ Dalio, Summers on Inflation, Restructuring the Global Economy', June 21, 2021, <https://www.youtube.com/watch?v=rckBn9yfXyU>.

الكبير بين النسبتين إلى معدل تضخم خلال الخمسة أشهر الأولى من 2021 تعدى معدل 2% الذي كان متوقعاً، من قبل الاحتياطي الفدرالي و"أجماع" من المراقبين في بداية السنة.¹⁰ لا بل أن معدل التضخم خلال نيسان وأيار بلغ 8%. ومع اقتناعه أن جزءاً من هذا المعدل هو عابر وليس مستديم، غير أنه يعتقد أن الجانب العابر منه لا يزيد على 4%. وبالنتيجة فهو يتوقع معدل تضخم في الولايات المتحدة مقداره 5% لسنة 2021 ككل، وأعلى من ذلك لسنة 2022. ولقد كرر خشيته من فقاعات المضاربة نتيجة لسياسة التسهيل النقدي الكمي وسعر الفائدة الممتدني.

إن تحقق معدل التضخم بالقدر الذي يتوقعه Summers، من ناحية، أو الأقل منه الذي تتوقعه وزارة المالية الأمريكية وKrugman، من ناحية ثانية، ومدى ديمومة الارتفاعات الحالية في معدل التضخم، من ناحية ثالثة، سيتبين بمرور الوقت حتى نهاية 2021 ومطلع 2022. وفي كل الأحوال هناك ميل سياسي للاستمرار بإنفاق حزمة الانعاش بحجمها الحالي والزيادة عليها لتشمل انفاقاً أكبر على البنى الأساسية في السنوات التالية.

(3-4) حجم المديونية العامة

يتوزع عجز أو فائض الميزانية العامة، في سنة معينة، بين القطاع الخاص المحلي والقطاع الخارجي كما يتبين من خلال معادلة التوازن القطاعي *sectoral balance equation* التالية، حسب النظرية النقدية الحديثة؛ (Wray (2015, ch. 1):

$$\text{ميزان الحكومة المحلي} = \text{ميزان القطاع الخاص المحلي} + \text{الميزان الخارجي}^{11}$$

¹⁰ لتعريف التسهيل النقدي الكمي *quantitative easing* أنظر الفقرة (4-2) أدناه.

¹¹ يمكن وضع المعادلة في المتن بالشكل التالي أيضاً:

$$\text{الميزان الخارجي} = \text{ميزان الحكومة المحلي} + \text{ميزان القطاع الخاص المحلي}.$$

وهي تماثل المعادلة التي استنتجتها، بشكل مستقل، للعراق في الملحق (2) الفصل 16 من كتابي عن الاقتصاد العراقي، مرزا (2018)، باستخدام معادلات الحسابات القومية، لبيان معادلة التغير في الاحتياطيات الدولية (صافي ميزان المدفوعات)، من ناحية، ومجموع صافي الميزانية العامة وميزانية القطاع الخاص/العائلي، من ناحية أخرى، كما يلي:

$$\text{صافي ميزان المدفوعات} = \text{صافي ميزانية القطاع العام} + \text{صافي ميزانية القطاع العائلي/الخاص}.$$

مع ملاحظة أن (صافي ميزان المدفوعات) في المعادلة الثانية في هذا الهامش يساوي (- الميزان الخارجي) في المعادلة الأولى. على سبيل المثال، فإن قيمة سالبة للميزان الخارجي (بالنسبة لمجموع الدول المتعاملة مع العراق) في المعادلة الأولى تعني الزيادة في الاحتياطيات الدولية العراقية (صافي ميزان المدفوعات) في المعادلة الثانية، والعكس بالعكس.

ويعني الميزان في هذه المعادلة الإيرادات ناقصاً النفقات أو التدفق النقدي الداخل ناقصاً التدفق الخارج (*inflow minus outflow*). في ضوء ذلك، عندما تكون الميزانية العامة في عجز (إيراداتها أقل من نفقاتها) يكون الميزان الحكومي في الجانب الأيمن من المعادلة سالباً. ولكن بسبب إشارة الناقص يكون هذا الجانب، وبالتعبية، مجموع حدين الجانب الأيسر موجباً. والعكس حينما تكون الميزانية العامة بفائض. أي أن العجز في الميزانية العامة يقود لإيجابية مجموع حدين الجانب الأيسر، والفائض إلى سالبته؛ بمحصلة تتوزع بين ميزان القطاع الخاص المحلي والميزان الخارجي.

وبجمع الحدود في طرفي المعادلة أعلاه، خلال الزمن، يتبين ان رصيد دين الولايات المتحدة في نهاية سنة معينة، على سبيل المثال، الذي تَجَمَّع على مدى تاريخها، يساوي مجموع صافي ادخار (أو رصيد ثروة) القطاع الخاص (أفراداً وشركات) زائداً صافي مطلوبات القطاع الخارجي في نهاية تلك السنة، الذي تجمع على مدى الفترة ذاتها.¹²

وطالما كانت هذه "المطلوبات" على الخزنة بالعملة المحلية فليس هناك مشكلة تترتب من "المديونية" لأن زيادة رصيدها يعني زيادة مجموع موجودات القطاع الخاص والقطاع الخارجي ونقصانها يعني نقصان مقابل لمجموع هذين الميزانين. لذلك فإن التغيير في رصيد المديونية يعني نقل هذا التغيير من جانب إلى آخر في الميزانيات العمومية للبنك المركزي/الجهاز المصرفي والخزنة. على سبيل المثال، إذا طلبت الصين تسديد (أو عندما تباع) جزء أو جميع رصيدها من سندات الخزنة الأمريكية فسيقود ذلك إلى نقل مبلغ التسديد من جانب مطلوبات الصين على الخزنة إلى جانب مطلوبات الصين (من الدولار) على الاحتياطي الفدرالي. وهذا لا يخلق مشكلة للولايات المتحدة.

¹² بلغ رصيد الدين العام الأمريكي بشكل سندات الخزنة *treasury bonds* لدى العموم (خارج المؤسسات الفدرالية) في نهاية آب 2020 حوالي 20.8 ترليون دولار، يوزع بين 13.1 ترليون دولار لدى الأفراد والمؤسسات، الخ، في الولايات المتحدة و7.7 ترليون دولار لدى دول أجنبية (القطاع الخارجي). ولقد بلغت نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي حوالي 99.5% في 2020. مع العلم أن هناك دين عام آخر بشكل سندات الخزنة لدى المؤسسات الفدرالية بلغ رصيده 5.9 ترليون دولار (في التاريخ المبين) ولكنه يعتبر دين فدرالي داخلي لا يضاف للدين العام لأنه موجودات ومطلوبات فدرالية يلغي بعضها بعضاً. أنظر: Wikipedia (2021b, 2031c). ولقد أزداد رصيد الدين العام بشكل كبير في 2021 بسبب المصروفات الإضافية المتعلقة بوباء كورونا وحُزْم الإنعاش الاقتصادي. من ناحية أخرى، من الجدير ذكره أن من ضمن إجمالي الموجودات الأجنبية لدى البنك المركزي العراقي التي بلغت 54.9 مليار دولار، في حزيران 2018، سندات خزنة أمريكية بمقدار 24 مليار دولار. رقم السندات الأمريكية في إجمالي الموجودات الأجنبية لدى البنك المركزي العراقي، مأخوذ من منشور صادر عن دائرة الإحصاء والأبحاث في البنك المركزي، بعنوان: "مؤشرات مهمة عن الاقتصاد العراقي"، غير مؤرخ، الموقع الإلكتروني للبنك، <https://cbi.iq/static/uploads/up/file-153709522425463.pdf>. ورقم إجمالي الموجودات الأجنبية من نفس الموقع، <https://cbiraq.org/DataValues.aspx?dtFrm=12/31/2004&dtTo=05/19/2020&tmId=392&dtformat=MMM,yyyy>.

من ناحية أخرى، فإن "تسديد" المديونية في اقتصاد ما بالكامل، بما يشمل سندات الخزنة وجميع القروض الأخرى، في أجزاء الاقتصاد المختلفة وصولاً إلى أصغر وحدة فيه، يعني إلغاء التفاعل/التبادل بين الوحدات المختلفة، بما في ذلك الذي تمثله المعادلة أعلاه على المستوى الكلي، وبالنتيجة عدم الحاجة للنقود. لذلك فإن استمرار المديونية ذو أهمية كبرى للاقتصاد النقدي.

وبالإضافة لزيادة أرصدة القطاع الخاص، يرى مساندو النظرية النقدية الحديثة أن عجز الميزانية لا يقود لأفقار الأجيال المستقبلية، من خلال تزايد عبء مديونية الحكومة، كما يقول خصومها. ذلك أن المديونية (بالعملة المحلية) الناتجة عن العجز يمكن تسديدها، من خلال قابلية الحكومة للإنفاق بإصدار النقود، بدون نقل عبء المديونية إلى الأجيال المستقبلية.

(3-5) العملات الإلكترونية الخاصة واحتكار الدولة لإصدار النقود

كما تبين آنفاً، فإن احتكار الدولة لإصدار النقود هو ركن أساس من أركان النظرية النقدية الحديثة. وباحتمال ظهور إمكانية لحصول قبول عام لعملات إلكترونية خاصة، والذي لم يحدث لحد الآن، تواجه النظرية النقدية الحديثة انتهاكاً لأحد أهم فرضياتها الأساسية. وبالطبع لا ينصرف ذلك للعملات الإلكترونية العامة لأن الدولة تحتكر إصدارها.

إن العملة الإلكترونية، عموماً، هي أي عملة، أو أداة مالية تقوم مقامها، ويتم أدارتها وخزنها وتبادلها إلكترونياً لا سيما عبر الإنترنت. وفي الحقيقة فإن هذا التعريف يمكن أن ينطبق حتى على بعض استخدامات العملات "الاعتيادية" عبر الإنترنت كبطاقات الائتمان، والتحويل الإلكتروني، الخ.

وبشكل عام، هناك ثلاثة وظائف ينبغي أن تتحقق في آن واحد لأي عملة، "اعتيادية" أم إلكترونية:

(1) أداة للتبادل/المعاملات *medium of exchange*،

(2) خزين للقيمة *store of value*،

(3) وحدة حسابات *unit of accounts*.

في ضوء هذه الوظائف يمكن تقييم إمكانية القبول العام للعملات الإلكترونية في التداول¹³:

(أ) العملات الإلكترونية الحكومية *Central Bank Digital Currencies*. صدرت العملة الإلكترونية الصينية *Digital Currency Electronic Payment, DCEP*، وهي أول عملة إلكترونية حكومية، باختبار بدأ في نيسان 2020 ولا زال جارياً، ولكنها ستطبق قريباً، من المتوقع في 2022، داخل الصين، ودولياً

¹³ هذا إضافة لمعيار قبولها لتسديد الضرائب حسب النظرية النقدية الحديثة.

في ما بعد؛ Wikipedia (2021e)، FT (2021). ويُزعم إصدار عملات إلكترونية مماثلة في الولايات المتحدة ودول أوربية وآسيوية وغيرها. وبصدورها عن البنوك المركزية، فأنها عملات تقي بالوظائف المبينة أعلاه، وستحظى بالقبول العام في التداول، من ناحية، وأن الدولة تحتكر إصدارها، من ناحية أخرى.

(ب) العملات الإلكترونية الخاصة. هناك عدة عملات إلكترونية خاصة لعل أشهرها *Bitcoin*. وفي ما عداها هناك، حالياً، حوالي 10 عملات إلكترونية أخرى؛ Conway (2021). وبالنسبة لـ *Bitcoin* فلقد تصاعدت قيمتها ووصل مجموع المتداول منها، في الأسواق المالية العالمية في النصف الأول من 2021، حوالي ترليون دولار؛ Economist (2021). ولكن بالرغم من أنها، بهذا، حققت وظيفة كونها خزيناً للقيمة فهي لا زالت ليست أداة للتبادل/المعاملات ولا وحدة حسابات. لهذا ترى S. Kelton، وهي من مُنظري النظرية النقدية الحديثة، أن *Bitcoin* ليست عملة وإنما أداة مالية للمضاربة؛ Kelton (2021).¹⁴ ويبدو أن العملات الإلكترونية الخاصة الأخرى لا زالت أيضاً، لحد الآن، لم تحقق جميع وظائف العملة لتحظى بقبول عام.

رابعاً: عدم فعالية السياسة النقدية حسب النظرية النقدية الحديثة

(1-4) سعر الفائدة

بموجب هذه النظرية فإن النقود التي تصدرها الدولة (عن طريق البنك المركزي) تمثل دَيناً *IOU* عليها، وهي ملزمة بالتسديد *redemption* عندما يُطلب منها ذلك بنفس القيمة (في حالة النقود الورقية أو الإلكترونية *fiat*) أو نفس الوزن (في حالة النقود المعدنية)، بدون دفع فائدة. أي أن سعر الفائدة على هذا الدَين يساوي صفراً. ويتبع ذلك أن سعر الفائدة *own rate* قصير المدى، في الاقتصاد عموماً، ينبغي أن يساوي صفراً.¹⁵ ولكن الدولة تستطيع زيادة وتخفيض سعر الفائدة لخدمة سياساتها الاقتصادية والاجتماعية.

¹⁴ أنظر أيضاً Roubini (2021) الذي يتبنى الرأي ذاته وهو ليس من مدافعي النظرية النقدية الحديثة. لاحظ، من ناحية أخرى، أن رأي Kelton، في المتن، يتماشى مع مقولة هذه النظرية في أن الدولة هي المحتكر لإصدار النقود.
¹⁵ في مجال آخر، بحسب فكرة الركود طويل الأمد *secular stagnation* في العالم الصناعي المتقدم، المشار إليها أعلاه، فإن سعر الفائدة الحقيقي يمكن أن يكون صفراً، أو قريباً منه، أيضاً، عندما يتساوى مع "سعر الفائدة الطبيعي (أو المحايد) *Natural Rate of Interest, NRI* (or Neutral)", الذي حسب القائلين بهذه الفكرة يساوي، في السنوات الأخيرة، صفراً أو قريباً من الصفر؛ أنظر: Pescatori & Turunen (2015). أنظر أيضاً: Hamilton, et al (2015). وسعر الفائدة الطبيعي هو سعر الفائدة الحقيقي *real* قصير الأمد الذي يساند الاقتصاد عند حدود الإنتاج (*GDP*) القصوى الذي يحقق الاستخدام الكامل لقوة العمل ومعدل تضخم ثابت (كما توصل له وكسل Wickcell الاقتصادي السويدي في 1894). ومن الجدير الإشارة إلى أن نقاشات الركود طويل الأمد أثارت أيضاً إمكانية أن يكون سعر الفائدة الطبيعي (أو المحايد) سالباً، نتيجة لذات العوامل التي تقود للركود طويل الأمد. وهذا يعني أن حدود الإنتاج القصوى لا يمكن الوصول إليها إلا بسعر الفائدة هذا، من خلال السياسة النقدية فقط. ويخلق ذلك

على هذا فإن الدولة (السلطة النقدية/المالية)، هي التي تحدد سعر الفائدة، لا سيما قصير المدى، وليس السوق. وفي هذا المجال يلاحظ، في الولايات المتحدة على سبيل المثال، هناك تنسيق كبير بين وزارة الخزانة/المالية والاحتياطي الفدرالي يطال مختلف السياسات التي يتبعانها، بما في ذلك التنسيق حول سعر الفائدة. ويبدو أن هذا هو الحال في بريطانيا أيضاً؛ (Skidelsky (2021).

وبالإضافة لسعر الفائدة هناك سعر آخر للنقود وهو قيمتها تجاه السلع والخدمات المعروضة في السوق. وبهذا فإن دور الدولة كمحتكر لإصدار النقود ينصرف أيضاً إلى المساهمة في تقرير أسعار السلع والخدمات.

(2-4) سعر الفائدة والتوسع النقدي

ترى هذه النظرية، أن الدول مرت بعهود مختلفة من سعر الفائدة والتضخم ولقد اثبتت السياسة النقدية القائمة على استخدام سعر الفائدة عجزها في زيادة الإنفاق الكلي في الاقتصاد أو تخفيضه ومن ثم، التأثير جدياً في معدل التضخم، بدون الدخول في كساد، كما حدث في لجوء الاحتياطي الفدرالي، في الولايات المتحدة، في بداية الثمانينات لمكافحة التضخم من خلال رفع سعر الفائدة بشكل حاد مما قاد إلى كساد اقتصادي بدلاً من تحقيق الاستقرار *soft-landing*. وفي مثال آخر، بالرغم من أن سعر الفائدة وصل صفراً أو سالباً خلال العقدين والنصف المنصرمة، لم تستطع اليابان تحقيق انتعاش ملموس (بما فيه معدلاً للتضخم "يُساند" الانتعاش). أي لم يُخَفِّز سعر الفائدة المتدني المستهلكين والمستثمرين لزيادة الإنفاق والاستثمار. من ناحية أخرى، حتى في أعلى مستويات سعر الفائدة خلال السبعينيات والثمانينيات من القرن الماضي، لم يتسبب ارتفاع سعر الفائدة (ومن ثم ارتفاع خدمة الدين) في توقف الولايات المتحدة وغيرها عن التمويل بالعجز. خلاصته فإن السياسة النقدية غير فعّالة وإنما التعويل هو على السياسات المالية.

وفي سياق متصل، يعتقد منظرو النظرية النقدية الحديثة أن التسهيل النقدي الكمي *Quantitative Easing, QE*، المستخدم الآن في الدول المتقدمة لا سيما الولايات المتحدة، والذي يمثل توسع البنك المركزي في ضخ النقود بسعر فائدة متدني، غير فعّال في زيادة الاستثمار والإنفاق، عموماً. وهذا التسهيل الكمي يتم من خلال قيام البنك المركزي بشراء سندات وزارة الخزانة/المالية في عمليات السوق المفتوحة *open market operations*. إذ عندما يشتري البنك المركزي سندات وزارة الخزانة/المالية من القطاع الخاص ومؤسساته فإنه يستبدل السندات بزيادة الأرصدة النقدية في حسابات القطاع الخاص في الجهاز المصرفي. ولكن ذلك لا يقود،

مشاكل عملية تتمثل في صعوبة إمكانية استهداف البنك المركزي لمثل هذا السعر السالب؛ أنظر: Eggertson, G. (2015) وPescatori & Turunen (2015).

بالضرورة، إلى تحقيق استثمارٍ أو إنفاقٍ جديدٍ في الاقتصاد، بالرغم من سعر الفائدة المتدني. وفي رأيهم فأن الذي حصل خلال فترات التسهيل النقدي الكمي السابقة (ومتوقع أن يحصل خلال هذه الفترة، والذي بدأت بعض من ظواهره الآن) هو قيام المصارف والمقرضين منها والصناديق المالية *mutual & pension funds*، الخ، لا سيما في الولايات المتحدة، باستخدام الزيادة في الأرصدة النقدية، الناتجة عن التسهيل الكمي، في تصعيد التعامل والمضاربات في السوق المالية وفي العقار وفي السلع مما قاد (وسيقود) إلى أزمات فيها، أي فقاعات *bubbles*. في الوقت ذاته، لم يؤدي تزايد الثروة الذي نتج عن هذه المعاملات والمضاربات إلى تغير ملموس في الإنفاق الكلي من خلال تأثير الثروة، *wealth effect*، الذي أشير له أعلاه. وبالنتيجة، أفاد التسهيل النقدي الكمي المضاربين وذوي الدخل العالية أكثر بكثير من أصحاب الأعمال الصغيرة والمستهلكين. مع ملاحظة أن الاحتياطي الفدرالي، على سبيل المثال، لا يستطيع أجبار المصارف الخاصة لاستخدام أو اقراض الأرصدة المتوفرة من التسهيل النقدي الكمي في مجالات إنتاجية بعيداً عن المضاربات.

خامساً: شروط انطباق مبادئ ومقولات النظرية النقدية الحديثة

- حتى تنطبق مبادئ وتبعات النظرية النقدية الحديثة في أي دولة تورد النظرية شروط، لعل من أهمها ما يلي:
- (1) أن يكون الجهاز الإنتاجي متطوراً ومرناً (وليس معتمداً على تصدير سلعة أولية واحدة، على سبيل المثال) بحيث يستطيع الاستجابة لزيادة الطلب على السلع والخدمات.
 - (2) أن يكون سعر الصرف عائماً *floating*، أي لا تكون العملة المحلية مرتبطة *pegged* بعملة أخرى.
 - (3) أن يكون الجهاز الضريبي فعالاً.
 - (4) أن تكون الأجهزة والمؤسسات المصرفية والمالية *finance & Banking* متطورة.
 - (5) وجود موازنات أوتوماتيكية *automatic stabilizers*، كالضرائب التصاعدية والاعانات الاجتماعية وبرامج التشغيل العامة، الخ.
 - (6) جهاز إحصائي وبيانات نقدية ومالية وتشغيل وجهاز إنتاجي، الخ، دورية حديثة.
 - (7) الخ.

وهذه الشروط، على سبيل المثال، متوفرة في دول مثل الولايات المتحدة وبريطانيا واليابان وكندا وأستراليا، الخ، ولكن ليس في دول منطقة اليورو.

سادساً: حالة عدم انطباق مبادئ ومقولات النظرية النقدية الحديثة: العراق مثلاً - تبعات

طبع/خلق النقود لتمويل عجز الميزانية العامة

لجأ العراق، خلال فترتين مختلفتين، أثناء نقص الإيرادات النفطية، إلى تمويل عجز الميزانية العامة بطبع/خلق النقود بشكل ملموس:

الأولى: خلال 1991-1995 والذي استخدم فيها طبع النقود "حرفياً"، بشكل واسع جداً.

الثانية: خلال 2020، حيث تم التوسع في الاقتراض من البنك المركزي.

وبالرغم من الاختلاف الكبير في ظروف وحجم وشكل خلق النقود في كلا الفترتين، فلقد كان العامل الحاسم في عدم انطباق مبادئ وتبعات النظرية النقدية الحديثة، بالإضافة لعدم توفر الشروط الأخرى المذكورة آنفاً، هو اتسام الجهاز الإنتاجي، في كلاهما، بمحدوديته والانخفاض الشديد لترابطاته واعتماده على الاستيراد في اشباع نسبة كبيرة من حاجاته للسلع النهائية والوسيلة والاستثمارية، من ناحية، وغياب طاقات لإنتاج سلع تصديرية غير - نفطية تُذكر، من ناحية أخرى.

(1-6) الفترة الأولى 1991-1995: العقوبات الدولية الصارمة

قامت الحكومة خلال السنوات 1991-1995 بطبع النقود (حرفياً) بشكل واسع جداً بغية تمويل نفقات الميزانية العامة. ولقد قاد ذلك إلى تضخم جامح بلغ متوسط معدله 235% سنوياً خلال الفترة 1990-1995؛ أنظر الشكل (1) أدناه. وخلال هذه السنوات، كان العراق "فعلياً" *virtually* يتبع سعر الصرف "العائم"، أي سعر الصرف في السوق الموازية. فلقد كان هذا السعر مُستخدماً في معظم معاملات الاقتصاد، في ذات الوقت الذي كان سعر الصرف الرسمي مرتبطاً بالدولار ولكنه يُستخدَم في بعض المعاملات الرسمية المحدودة في القطاع العام.

ولقد تمثلت آلية ارتفاع معدل التضخم الداخلي بنسبة 235% سنوياً خلال الفترة، بارتفاع سعر صرف الدولار تجاه الدينار في السوق الموازية، بشكل متسارع، وتبعات أثرت في معدل التضخم، كما يلي:

(أ) في ظل عوائد نفطية متدنية واحتياطيات دولية متلاشية، تقريباً، عَجَزَ كلاهما عن تمويل نسبة ملموسة من الطلب على الاستيرادات، بسعر الصرف السائد، أخذ سعر صرف الدولار، في السوق الموازية، بالارتفاع،

حيث زاد من 4 دينار في 1990 حتى وصل إلى 1,674 دينار في 1995، أي بمتوسط نسبة زيادة قدره 234% سنوياً.¹⁶

(ب) وبإضافة معدل التضخم المستورد (مقيماً بالدولار) الذي بلغ متوسطه حوالي 3% سنوياً بين 1990 و1995، كما يظهر من الشكل (1)، يتبين أن أسعار الاستيرادات مقيمة بالدينار زادت بنسبة 237% سنوياً خلال تلك الفترة؛ (237% = 3% + 234%).

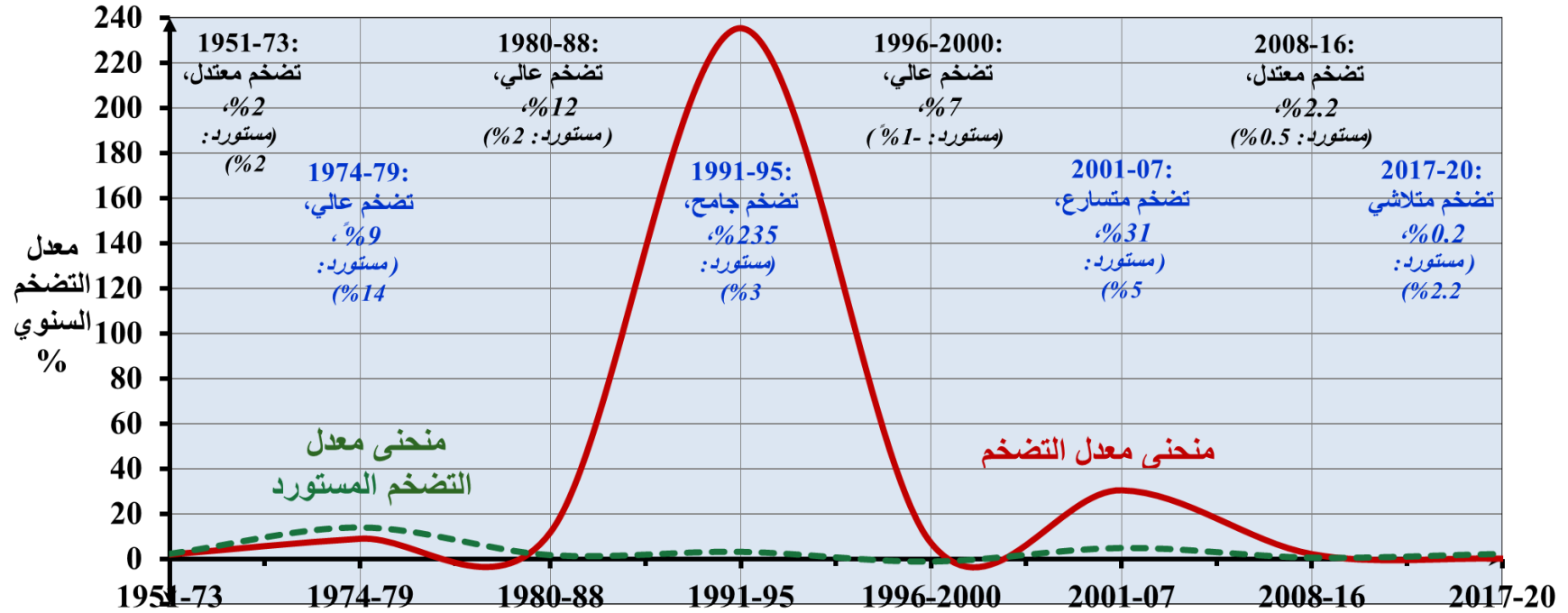
(ج) ويبين ذلك أن معدل التضخم المحلي خلال تلك السنوات (235% سنوياً) تقرّر بشكل شبه كامل بأسعار الاستيرادات مقيمة بالدينار (نسبة زيادة 237% سنوياً).¹⁷

¹⁶ أرقام سعر صرف الدولار في السوق الموازية 1990 و1995، من: Merza (2008, p. 34) وجداوله الخلفية.

¹⁷ بالطبع هناك تجربة ألمانيا في طبع النقود والتضخم الجامح المتسارع *runaway* الذي ترتب عليه والذي فاق معدله بكثير حالة العراق خلال 1991-1995. ففي جمهورية فايمار في ألمانيا، بعد الحرب العالمية الأولى، وبسبب فرض تعويضات الحرب وعجز ألمانيا عن تحقيق تصدير يغطي التعويضات وحاجات السكان من الاستيرادات وهيكل إنتاجي مُقَيّد، قاد طبع النقود إلى تضخم جامح متسارع بلغ معدله آلاف وحتى ملايين النسب المئوية.

الشكل (1) عهود التضخم في العراق 1950-2020

معدلات سنوية



المصدر: هذا الشكل مأخوذ من مرزا (2018، ص 437) الفصل 17، الذي يغطي الفترة 1950-2016، بعد أن تم تعديله بتجميع الفترات الفرعية في السنوات 2016-2008 بفترة واحدة في هذا الشكل. كما تم إضافة فترة أخرى إليه 2020-2017، والتي أخذت بياناتها من مرزا (2021).

ملاحظات:

(أ) متوسط معدل التضخم السنوي لكل فترة يساوي معدل التغير النسبي السنوي المركب للرقم القياسي لتكاليف المعيشة (أو لأسعار المستهلك) بين السنة الأخيرة لكل فترة مبيّنة في الشكل والسنة السابقة للسنة الأولى فيها. على سبيل المثال، للفترة 1995-1991، هو مقارنة بين سنة 1995 و1990، أنظر المصدر أعلاه.

(ب) أعيد "توصيف" بعض من معدلات التضخم في العهود المبينة في هذا الشكل (معتدل، عالي، متلاشي، الخ) مقارنة بما ورد في مرزا (2018، ص 437).

(6-2) الفترة الثانية 2020: انخفاض عوائد تصدير النفط

لجأت وزارة المالية في 2020 لتمويل عجز الميزانية إلى الاقتراض من البنك المركزي (خلق النقود) بحجم كبير بلغ حوالي 26 ترليون دينار؛ مرزا (2020، 2021)، أي حوالي 13% من الناتج المحلي الإجمالي لسنة 2020. ولقد نشأ عن هذا العجز، من خلال تمويله لدخول ترتبط بالميزانية العامة بشكل مباشر وغير مباشر، استمرار الطلب، من مستلمي هذه الدخول، على السلع والخدمات لا سيما الاستيرادات، في وجه انخفاض ملموس في الناتج غير النفطي بلغ حوالي -20% بين 2019 و2020.¹⁸

ونتيجة لعدم كفاية العوائد النفطية لتمويل جميع الاستيرادات، تم استكمال المتبقي من خلال السحب من (أي تناقص) الاحتياطيات الدولية (إجمالي الموجودات الأجنبية) لدى البنك المركزي بشكل ملموس للحفاظ على مستوى مناسب من العرض المحلي من السلع والخدمات. ولقد تمثلت آلية هذا التناقص (أي السحب من الاحتياطيات)، في ظل سعر صرف ثابت تجاه الدولار، باستعداد البنك المركزي لإشباع الطلب على الدولار لتمويل الاستيرادات، من بين استخدامات أخرى، أساساً بسعر الصرف هذا. أنظر الشكل (2) أدناه.

لهذا السبب، لم يتصاعد معدل التضخم في 2020 كما حدث في النصف الأول من تسعينيات القرن الماضي. لا بل أنه كان منخفضاً جداً (أقل من 1%) في 2020؛ أنظر مرزا (2021). كما يمكن أن يستشف ذلك من الشكل (1).

(6-3) استنتاجات من تطبيقات العراق

نستخلص من مثال العراق، في فترتي تسعينيات القرن الماضي وفي الوقت الحاضر، ما يلي:

(1) في ظل هيكل إنتاجي يتسم بمحدوديته والانخفاض الشديد لترابطاته واعتماده على الاستيراد في اشباع نسبة كبيرة من حاجاته للسلع النهائية والوسيطة والاستثمارية، من ناحية، وغياب طاقات لإنتاج سلع تصديرية غير - نفطية تُذكر، من ناحية أخرى، فإن وزارة المالية لا تستطيع اللجوء لتمويل عجز الميزانية من خلال طبع/خلق النقود، إلا ضمن حدود ضيقة جداً، لأن التوسع في مثل هذا التمويل يؤدي إما إلى تضخم جامح أو استنفاد ملموس للاحتياطيات الدولية، أو كلاهما، اعتماداً على حجم الاحتياطيات الدولية المتاحة.

(2) في كلتا الفترتين كان لزيادة عوائد النفط أثر في إيقاف أو أبطاء "التداعي":

(أ) فلقد أدت زيادة العوائد النفطية، بعد موافقة العراق على برنامج النفط مقابل الغذاء، تحت إشراف الأمم المتحدة، وتطبيقه في النصف الثاني من التسعينيات، إلى زيادة العرض المحلي من السلع المستوردة

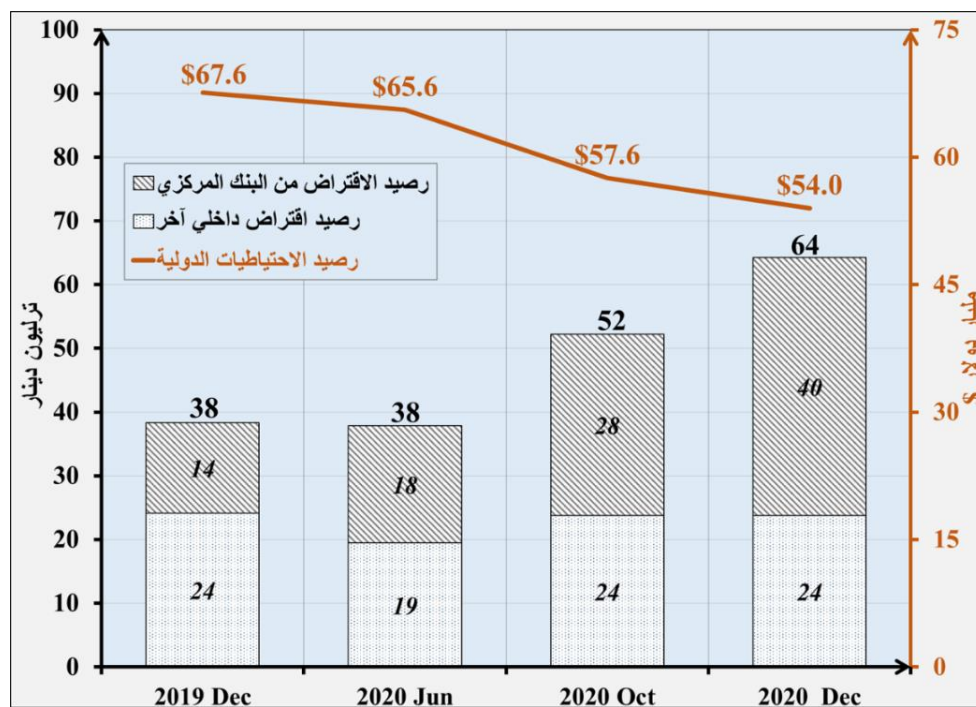
¹⁸ بلغ الناتج المحلي الإجمالي في العراق في 2020، بالأسعار الأساسية الجارية (أي الناتج المحلي الإجمالي قبل طرح الإعانات وإضافة الضرائب غير المباشرة، ولكن بعد طرح رسم الخدمة المحتسب *imputed banking services*) حوالي 198.8 ترليون دينار. من ناحية أخرى، انخفض الناتج غير النفطي، مقاساً بأسعار 2007، من 90.1 ترليون دينار في 2019 إلى 71.9 ترليون دينار في 2020، أي بنسبة انخفاض حوالي -20% بين السنتين. الجهاز المركزي للإحصاء: (أ) التقديرات الأولية الفصلية والإجمالية للناتج المحلي الإجمالي لسنة 2020، (ب) التقديرات الأولية السنوية للناتج المحلي الإجمالي والدخل القومي لسنة 2019، كلاهما صدر في سنة 2021.

مما قاد بدوره إلى انخفاض كبير في متوسط معدل التضخم السنوي من 235% سنوياً خلال 1990-1995 إلى حوالي 7% سنوياً فقط خلال 1995-2000: كما يبدو من الشكل (1).¹⁹

(ب) كما قاد تحسن أسعار النفط ومن ثم عوائد تصديره منذ أواخر 2020 إلى تباطؤ استنفاد الاحتياطيات الدولية. لا بل أنه بعد تناقصها خلال 2020، أزداد إجمالي الموجودات الأجنبية (الاحتياطيات الدولية) لدى البنك المركزي من حوالي 54 مليار دولار في نهاية كانون الأول/ديسمبر 2020 إلى حوالي 61 مليار دولار في نهاية أيار/مايو 2021.²⁰

الشكل (2) أرصدة الاحتياطيات الدولية لدى البنك المركزي والاقتراض العام الداخلي

رصيد الاحتياطيات: الاحدائي الأيمن، رصيد الاقتراض: الاحدائي الأيسر.



المصدر: تحديث لشكل ورد في مرزا (2020)، إذ بدلاً من الاسقاط فإن شهر كانون الأول/ديسمبر في هذا الشكل يمثل أرقام فعلية مأخوذة للاقتراض والاحتياطيات، على التوالي، من الموقع الإلكتروني للبنك المركزي العراقي: <https://cbiraq.org/DataValues.aspx?dtFrm=01/31/2004&dtTo=09/28/2020&tmId=187&dtformat=MMM,yyyy>, <https://cbiraq.org/DataValues.aspx?dtFrm=12/31/2004&dtTo=09/28/2020&tmId=392&dtformat=MMM,yyyy>. ملاحظات: (أ) في هذا الشكل استخدم إجمالي الموجودات الأجنبية لدى البنك المركزي ليمثل الاحتياطيات الدولية لديه. (ب) الأرصدة في هذا الشكل هي في نهاية الأشهر المبينة فيه.

¹⁹ في الوقت ذاته أنخفض متوسط نسبة ارتفاع سعر صرف الدولار تجاه الدينار، في السوق الموازية، من 234% سنوياً خلال الفترة 1990-1995، كما أشير إليه في المتن، إلى 3% سنوياً فقط خلال الفترة 1995-2000. إذ ارتفع سعر صرف الدولار من 1,647 دينار في 1995 إلى 1,930 دينار في 2000. أنظر: (Merza, 2008, p. 34).

²⁰ أرقام الاحتياطيات الدولية (إجمالي الموجودات الأجنبية) لدى البنك المركزي من الموقع الإلكتروني للبنك المركزي، مُنزلة في حزيران 24، 2021، <https://cbiraq.org/DataValues.aspx?dtFrm=12/31/2004&dtTo=09/28/2020&tmId=392&dtformat=MMM,yyyy>.

سابعاً: تبعات اجتماعية وسياسية لمبادئ ومقولات النظرية النقدية الحديثة

(1-7) أهم التبعات

ينتج عن بعض من مقولات النظرية النقدية الحديثة تبعات اجتماعية وسياسية مهمة، بالذات:

(1) زيادة قابلية الدولة في الإنفاق حسب الحاجة، أي دون التقيد الصارم بمقدار الضرائب والموارد السيادية الأخرى، من ناحية، ودعوتها لاستحداث برامج تشغيل العاطلين من قبل الدولة في أوقات التباطؤ/الكساد، من ناحية أخرى.

(2) إن عدم التقيد بالإيرادات يقوى دواعي إعادة توزيع الدخل والثروات من خلال المدفوعات التحويلية المباشرة لذوي الدخل المحدود، من ناحية، والضرائب التصاعدية على دخول (وربما ثروات) الفئات الموسرة، من ناحية أخرى. وبذلك تصبح لهذه المدفوعات التحويلية وظيفة اجتماعية يتحملها المجتمع ككل، وليس فقط دافعي الضرائب، وتشمل أجياله المختلفة.

(3) قادت هذه المقولات إلى إسناد سياسي لهذه النظرية من قبل وسط اليسار واليسار، في الولايات المتحدة وأوروبا. كما أن بعض من مُنظريها يصفون أنفسهم بأنهم "تقدميون" *progressives* وهذا تعبير مماثل أو مجازي *euphemism* لتعبير "يساريون" أو ربما حتى "اشتراكيون" في الولايات المتحدة.

(4) ولعل في برامج الإنعاش، التي تنطوي على عجز كبير في الميزانية العامة، أثناء وباء كورونا، في 2020 و2021، مظهر من هذا الإسناد في المؤسسة السياسية، لا سيما في الولايات المتحدة (الذي شمل حتى الوسط ويمين الوسط).

(5) ولا أدل من هذا الإسناد أن السياسي الأمريكي Bernie Sanders الذي يصف نفسه بالاشتراكي (على شاكلة اشتراكي الدول الإسكندنافية) أتخذ مستشارة له أحد منظري النظرية النقدية الحديثة وهي التي مر ذكرها أعلاه S. Kelton.

(6) لكن بعض المراقبين يرى أن هذه نظرية اقتصادية لا تقوم على علاقات اجتماعية واضحة، فهي بذلك قابلة لتبني والتوصية بسياسات يسارية ويمينية الأثر حسب متطلبات الاستقرار الاقتصادي، من ناحية، والبطالة، من ناحية ثانية، والمتطلبات الاقتصادية الأخرى، من ناحية ثالثة.

(2-7) رد الفعل المحتمل

بالرغم من تنامي الإسناد المجتمعي والسياسي، في الوقت الحاضر، في الدول المتقدمة بما فيها الولايات المتحدة، لدور أكبر، ومن ثم إنفاق أكبر، للحكومة لإسناد الفئات محدودة الدخل وفرض ضرائب أعلى على الدخل وربما حتى الثروات، غير أن هناك إمكانية لرد فعل من قبل أصحاب رؤوس الأموال ومسانديهم قد تكون مشابهة لما حدث في سبعينيات/ثمانينيات القرن الماضي.

تمويل الميزانية العامة بالعجز كان من أسس التوسع الاقتصادي، في الدول المتقدمة، بعد الحرب العالمية الثانية واستمر كذلك حتى أواسط سبعينيات القرن الماضي. ولقد ساهم في ارتفاع إنتاجية العمل والنمو الاقتصادي، وفي ذات الوقت زيادة معدلات الأجور.

ولقد رافق ذلك، في ظل سياسات التشغيل الكامل لقوة العمل حينئذ، ارتفاع قوة النقابات العمالية، مما أثر في نوعية عقود العمل وقاد إلى مأسسة التضخم من خلال ربط معدلات الأجور بمعدلات التضخم. ولقد وصل معدل التضخم في نهاية الستينات وعقد السبعينيات، في الدول المتقدمة، مستواً عالياً، وبدلاً من استخدام السياسات الكينزية القائمة على السياسات المالية، عموماً، تم الترويج لسياسات أخرى لمعالجته.²¹

وبالرغم من ارتفاع حصة مجموع الأجور في الناتج المحلي الإجمالي، خلال تلك الفترة، على حساب حصة المتبقي، فإن ذلك لم يؤدي إلى انخفاض هذا المتبقي (ومن ضمنه عائد رأس المال). ولكن متوسط معدل العائد *rate of return* (العائد مقسوماً على رأس المال) أخذ بالانخفاض، عموماً، مقارنة بالفترات السابقة. وفي ظل هكذا متوسط معدل عائد منخفض بالمعايير التاريخية (لا سيما عقب تزايد البترودولار، بعد 1973، في الأسواق المالية الدولية/الأمريكية)، فإن ذلك دفع مراكز القوى خاصة أصحاب رؤوس الأموال ذوي النفوذ في الدولة والمجتمع إلى البحث عن إطار أيديولوجي بديل للكينزية يترافق مع سياسات الدولة في كبح قوة النقابات العمالية، من ناحية، وزيادة معدل عائد رأس المال (بعد الضريبة) من ناحية ثانية، وترويض التضخم، من ناحية ثالثة.

ولقد تم الترويج إلى ما يسمى *اقتصاد جانب العرض supply-side economics*، لا سيما آراء الاقتصادي Von Hayek والتي تتضمن السيطرة على ارتفاع معدلات الأجور، ومن ثم عودة تخطي معدلات العائد لمعدل النمو الاقتصادي.²² وكذلك نظرية كمية النقود، خاصة آراء M. Friedman، التي تؤكد على أفضلية السياسة النقدية.

²¹ يذكر Paul Krugman في رسالته الإخبارية، *Newsletter, June 1, 2021*، أن السياسات الاقتصادية والأفكار الكينزية تعرضت في الولايات المتحدة في أواخر أربعينيات القرن الماضي إلى حملة عداة في محاولة عزلها في الأوساط الأكاديمية. غير أن نشر كتاب *Economics* للاقتصادي الشهير Samuelson حال دون فعالية هذه الحملة في حينه. ولكن منذ السبعينيات كانت الحملة ناجحة، بحيث نتج عنها ردع نشر البحوث التي تتناول السياسات والأفكار الاقتصادية الكينزية في المجالات الاقتصادية العلمية وكذلك ردع تدريسها في الجامعات بحيث ساهم ذلك في عزلها وتجنب تطبيق سياساتها في الولايات المتحدة وفي العالم المتقدم، عموماً. ولقد ظهر عقم هذه الحملة، تدريجياً، لا سيما بعد كساد 2008. نقلاً عن: Harvey (2021c).

²² لقد وصف Piketty، في ما بعد، في كتابه الواسع الانتشار *Capital in the Twenty First Century*، من بين مواضيع واسعة، مراحل عودة تخطي معدلات عائد الاستثمار لمعدل النمو الاقتصادي (للناتج المحلي الإجمالي)، من ناحية، وانخفاض حصة الأجور في الناتج المحلي الإجمالي، من ناحية أخرى، لا سيما في الولايات المتحدة وأربا، وغيرها، خلال العقود الثلاث والنصف التي سبقت 2014، بشكل منهجي مُقنع؛ أنظر: Piketty (2014).

وبذلك تم التحول في السياسات العامة، من جانب الطلب الذي كانت تهتم به الحكومة في النظرية الكينزية إلى جانب العرض في السيطرة على الأجور وترك الطلب لدواعي السوق (والمديونية الخاصة).²³

وفي ظل تقدم تكنولوجي مُعَوِّض عن العمل، من ناحية، وعولمة برزت فيها مراكز تصنيع، ذات معدلات أجور منخفضة، ومُنَافِسة للدول المتقدمة، ككوريا الجنوبية والصين ودول آسيوية أخرى ودول في أمريكا اللاتينية، الخ، من ناحية ثانية، وتوجه سياسي مُسانِد لذوي رأس المال (Reagan, Thatcher, Pinochet, etc.)، من ناحية ثالثة، قاد ذلك إلى ركود أو نمو ضئيل في معدلات الأجور في الدول المتقدمة، في ذات الوقت الذي تتامت فيه معدلات عائد الاستثمار خاصة في الأسواق المالية، ومن ثم تزايد التفاوت في الدخل والثروات.

إن العودة إلى الآراء الكينزية أو ما يشابهها، ومن ضمنها النظرية النقدية الحديثة، وتطبيقها، قد يواجه ذات المعارضة ورد الفعل، ربما ليس الآن ولكن في المستقبل غير البعيد.

أنظر: (Harvey (2021a, 2021b, 2021c)، Durand (2021).

ثامناً: انتقادات موجهة للنظرية النقدية الحديثة

يرى عدد من الاقتصاديين المعروفين أن النظرية النقدية الحديثة هي في الأساس كينزية. وبالرغم من اتفاقهم معها على فعالية السياسة المالية، وضرورة عدم القلق المبالغ به حول عجز الميزانية العامة وحجم الدين العام الداخلي، غير أنهم يأخذون عليها ما يلي:

(1) أنها تهمل السياسة النقدية بالنص على عدم فعاليتها. إن ما لا تأخذه هذه النظرية بالاعتبار حقيقة أن فعالية السياسة النقدية غير متماثلة *asymmetric*:

(أ) فعندما يكون سعر الفائدة الاسمي منخفضاً جداً، كما هو الآن في الدول المتقدمة، لا يبقى مجال لتخفيضه بما يُحَفِّزُ القيام بالاستثمار والإنفاق لإنعاش الاقتصاد، كما تبين آنفاً في مثال اليابان. وفعلاً في هذه الحالة تكون السياسة النقدية غير فعّالة. ومن الجدير أن يُذَكَّرُ أن هذه الحالة تناظر حالة فخ السيولة الكينزي ²⁴ *liquidity trap*.

²³ في 1979 عندما عيّن الرئيس Carter، رئيساً للاحتياطي الفدرالي، Volker، كان تفويضه واضحاً: عالج التضخم بأي كلفة. وكذا فعل. ففي أواخر 1980 وصل سعر الفائدة مستواً قياسياً قدره 20% وانخفض التضخم من قمة 11.6% إلى 3.7% في 1983. وبالنسبة لأصحاب رأس المال جاء ذلك كبونانزا *bonanza*، اقتصادياً وسياسياً. فلقد أدى سعر الفائدة العالي إلى كساد اقتصادي حاد، قاد بدوره إلى موجة من إعادة هيكلة وتعطيل عاملين والذي ساعد على لجم نقابات العمال ... وانضباط الدول النامية/الصاعدة. وكانت النتيجة ... ارتفاع مؤثّق للتفاوت [في الدخل والثروة]؛ أنظر: (Durand (2021).

²⁴ يمكن تعريف فخ السيولة بأنه الحالة التي تفقد السياسة النقدية فعاليتها، بسبب وصول سعر الفائدة الاسمي إلى أو قريب من الصفر: فضخ النقود في الاقتصاد، في هذه الحالة، يكون غير مؤثر لأن القطاع الخاص ينظر للنقود والسندات كبدائل كاملين، *A liquidity trap may be defined as a situation in which conventional monetary policies have become impotent, because nominal interest rates are at or near zero: injecting monetary base into*

(ب) ولكن في أوقات الانتعاش الاقتصادي والوصول لحدود استخدام طاقة الموارد الإنتاجية والطبيعية وقوة العمل، بما يهدد بتضخم عالي، فإن رفع سعر الفائدة، بالإضافة لزيادة الضرائب، يقود لكبح الطلب ومن ثم التضخم. وبالنتيجة في هذه الحالة تكون السياسة النقدية فعّالة.

(2) إن الفشل في إدراك عدم التماثل هذا قد يقود إلى تناقض في النظرية النقدية الحديثة في دعوتها للتمويل بالعجز لمعالجة الكساد. فالنص على عدم فعّالية السياسة النقدية يمنع أصلاً، على سبيل المثال، القيام بالتوسع الكبير المطلوب للخروج من الكساد/الأبطاء الذي سبّبهُ وباء كورونا، وكذلك المطلوب لإدامة الانتعاش والنمو بعد ذلك، وهو الحجم الذي بدأت به "الفقرة الأولى" من حزمة الإنعاش الأمريكية الحالية (حزمة Biden، 1.9 ترليون دولار)، المشار لها آنفاً، وستتبعها نفقات إضافية (ربما 6 ترليون دولار) على البنى الأساسية وغيرها. فإذا توسعت الحكومة بالأنفاق، ضمن هذه الحزمة، ووصلت لحدود الاستخدام الكامل للموارد وقوة العمل ويبدأ معدل التضخم بالارتفاع فقد يتحول نحو الانفلات حين يرفض المستثمرون شراء سندات الخزنة نتيجة لانخفاض سعر الفائدة (كما تحدده النظرية النقدية الحديثة). إن حفزهم، من خلال سعر فائدة أعلى، لشراء سندات الخزنة ضروري لمساهمة السياسة النقدية في تخفيض الطلب ومن ثم كبح التضخم، وهذا ما تنكره هذه النظرية.

(3) إن جهود الاحتياطي الفدرالي في مكافحة التضخم لم تكن جميعها تنتهي بكساد، كما حدث في زمن Carter-Volker في بداية ثمانينات القرن الماضي. ففي 1994 استطاع الاحتياطي الفدرالي من تحقيق انتقال سلس *soft-landing*، من التضخم إلى الاستقرار.

(4) إن التوسع في الإنفاق بخلق النقود ممارسة معروفة أثر تطبيق سياسات التوسع في الإنفاق في ثلاثينيات القرن الماضي وأوصى به كينز الذي نظّر لتوسيع دور الدولة في أوقات الكساد. وبهذا فإن النظرية لم تأت بشيء جديد، في هذا المجال. ولكن إمكانية استمرار هذا التوسع، كما تنص عليه هذه النظرية، بدون حدود تفرضها الإيرادات العامة والدين العام، عدا ما يتعلق بمقيدات الإنفاق المذكورة آنفاً، وبدون تبعات اقتصادية جدية، *free lunch*، تبدو إمكانية غير واقعية.

(5) إن الاعتماد فقط أو أساساً على السياسة المالية، كما تقول به النظرية النقدية الحديثة، له مخاطره العالية في انفلات التضخم أو تركيز الكساد ومن ثم البطالة، عندما تعجز السياسة المالية وحدها من تحقيق الاستقرار أو تفعيل النمو.

(6) إن تقليل أهمية السياسات النقدية/سعر الفائدة في الاقتصاد قد ينطوي عليه تغييرات جوهرية في المعاملات والحسابات ومن ثم الأداء في عالم اليوم الذي يحتل فيه سعر الفائدة مركزاً مهماً. ويمتد ذلك من حسابات الجوى الاقتصادية والاقتراض، إلى السياسات النقدية، إلى المديونية في قطاع السكن والرهون العقارية وغيرها إلى أنظمة بطاقات الائتمان والمقاصات العالمية، الخ.

the economy has no effect, because [monetary] base and bonds are viewed by the private sector as perfect substitutes", Krugman (1998).

(7) كما تدعي النظرية، فإن الدولة، من ناحية المبدأ، لا يمكن أن تتوقف *defaults* عن تسديد ديونها بالعملة المحلية وذلك لأنها دائماً تستطيع إصدار عملتها لتسديد هذه الديون. ولكن إصدار النقود لتسديد الديون، قد يكون بحجم، لا سيما إذا كانت الديون كبيرة، بما يقود إلى تضخم عالي وربما متسارع مما يتعارض مع مقيدات الإنفاق العام التي تقترحها النظرية نفسها لتجنب تضخم عالي أو متسارع.

(8) بالرغم من جهود مدافعي النظرية الحديثة لتفسير وازرار ضرورة فصل تمويل الإنفاق العام عن العوائد الضريبية والمديونية العامة، لا زال النقاش، في المجال العام، لأغلبية صانعي السياسة والمهتمين بالشأن الاقتصادي والأكاديميين في الدول المتقدمة يربط بينهما. لذلك، بالرغم من توجه العديد من الدول المتقدمة نحو التمويل بالعجز لانعاش الاقتصاد من الكساد الذي سببه وباء كورونا *Covid 19*، لا زال العجز والمديونية العامة يمثلان هماً كبيراً في هذه الدول. ويتطلب ذلك من المدافعين عن هذه النظرية تقديم حجج ومقاربات أكثر اقناعاً، لا سيما ما يتعلق بحزمة سياسات معالجة التضخم، من ناحية، والبطالة، من ناحية ثانية، ومسألة استدامة المديونية العامة، من ناحية ثالثة.

أنظر: Krugman (2021)، Summers (2019)، Blanchard (2021)، Summers & Krugman (2021).

مصادر الورقة

- مرزا، علي (2018) *الاقتصاد العراقي - الأزمات والتنمية*، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، آب.
- _____ (2020) "تمويل الميزانية و"الإصلاح الاقتصادي الهيكلي في العراق الورقة البيضاء وتقرير البنك الدولي"، شبكة الاقتصاديين العراقيين، 15 كانون الأول/ديسمبر.
- _____ (2021) "انخفاض عوائد النفط وتغيير سعر الصرف في العراق - تبعات اقتصادية واجتماعية"، شبكة الاقتصاديين العراقيين، 22 نيسان/أبريل.

Blanchard, O. (2021) 'Rethinking Fiscal and Monetary Policy, Post-Covid', *Princeton University, Bendheim Center for Finance*, June 2. YouTube video, <https://www.youtube.com/watch?v=WwM7qI4g44o>.

Conway, L. (2021) 'The 10 Most Important Cryptocurrencies Other Than Bitcoin', *Investopedia*, June 1, <https://www.investopedia.com/tech/most-important-cryptocurrencies-other-than-bitcoin/>.

Durand, C. (2021) '1979 in Reverse', *New Left Review*, June 1, <https://newleftreview.org/sidecar/posts/1979-in-reverse>.

Economist (2021) 'The Rise of E-Money: the Digital Currencies that Matter', 8 May.

- Eggertson, G. (2015) 'A Model of Secular Stagnation, JRCPPF 2015 Conference, YouTube video, <https://www.youtube.com/watch?v=mQ-l30PhRY4>.
- Federal Open Market Committee, FOMC (2021) 'June 16, 2021: FOMC Projections materials, accessible version', <https://www.federalreserve.gov/monetarypolicy/fomcprojt20210616.htm>.
- Financial Times, FT (2021) 'China advances in challenge to dollar hegemony', 1 July.
- Hamilton, J, James D., E. Harris, J. Hatzius, K West (2015) 'The Equilibrium Real Funds Rate: Past, Present and Future', March 1, *IMF Conference on Secular Stagnation, Growth and Real Interest Rates*, Florence, Italy June 18-19, 2015, <https://www.imf.org/external/np/seminars/eng/2015/secularstag/index.htm>.
- Hansen, A. (1939) 'Economic Progress and Declining Population Growth', Presidential address delivered at the 51st Annual Meeting of the American Economic Association, Detroit, Michigan, December 28, 1938, *The American Economic Review*, Vol. XXIX, March.
- Harvey, D (2021a) 'Keynesianism of the 1960s', May 6, YouTube video.
- _____ (2021b) 'The Politics of Austerity of the 70s & 80s', June 3, YouTube video.
- _____ (2021c) 'Dumping Surplus Capital', June 18, YouTube video.
- Kelton, S. (2020) 'The Deficit Myth - 2020 Harcourt Lecture', The University of Adelaide, January 15, YouTube video.
- _____ (2021) 'OECD NAEC debate on #MMT with Stephanie Kelton, author of The Deficit Myth', February 25, YouTube video.
- Krugman, P. (1998) "It's back: Japan's Slump and the Return of the Liquidity Trap," *Wayback Machine Brookings Papers on Economic Activity*, http://www.brookings.edu/~media/Projects/BPEA/1998/1998b_bpea_krugman_dominquez_rogoff.PDF.
- _____ (2021) 'Nobel Prize-winning economist Paul Krugman on inflation, Modern Monetary Theory, and why government underspending worries him', *Insider*, May 8, <https://www.businessinsider.com/paul-krugman-interview-inflation-mmt-government-stimulus-spending-economic-recovery-2021-5>.
- Merza, A. (2008) 'Policies and Economic and Social Trends in Iraq: 2003-2007', Paper presented to International Association of Contemporary Iraqi Studies Third Annual Conference, 16-17 July 2008, SOAS, University of London.

- Mitchell, W., L. Wray, M. Watts (2019) *Macroeconomics*, Macmillan International, Red Globe Press,
- Mosler, W. & R. Murphy (2013) *Modern Monetary theory Versus the Austrian: Macroeconomic Debates Among the Heterodoxy*, Moderator: J. Carney, June 19, YouTube video.
- _____ (2019) *An Introduction to Modern Monetary Theory*, June 1, YouTube video.
- Pescatori, A. & J. Turunen (2015) 'Lower for Longer? Neutral Rates in the United States', *IMF Conference on Secular Stagnation, Growth and Real Interest Rates*, June 18-19, 2015, Florence, Italy, <https://www.imf.org/external/np/seminars/eng/2015/secularstag/index.htm>
- Piketty, T. (2014) *Capital in the Twenty First Century*. Translated by A. Goldhammer. Harvard University Press, Cambridge, Massachusetts. First published as: *Le capital au XXI siècle*, copyright © 2013 Éditions du Seuil.
- Roubini, R. (2021) 'bitcoin is not a hedge against tail risk', *The Financial Times*, February 10.
- Skidelsky, R. (2021) 'The Central Bank's New Cloths', *Project Syndicate*, May 18.
- Summers, L. (2016) 'Secular Stagnation and Monetary Policy', *Federal Reserve Bank of St. Louis Review*, Second Quarter 2016, 98(2), pp. 93-110, <https://files.stlouisfed.org/files/htdocs/publications/review/2016-06-17/secular-stagnation-and-monetary-policy.pdf>.
- _____ (2019) 'Secular Stagnation and the Future of Global Macroeconomic Policy', April 15, YouTube video, <https://www.youtube.com/watch?v=9SDvexw9Dp4>.
- Summers, L., P. Krugman (2021) 'Will the Biden Stimulus Lead to Inflation?', February 12, 2021, Streamed May 10, YouTube video, <https://www.youtube.com/watch?v=67WqZfObloU>.
- Tymoigne, E. (2014) *Modern Money Theory and Interrelations between the Treasury and the Central Bank: The Case of the United States*, Levy Economics Institute, Working Paper No. 788.
- Wray, L (2015) *Modern Money Theory, A Primer on Macroeconomics for Sovereign Monetary Systems*, Second Edition, Belgrave, Macmillan.
- _____ (2018) *Modern Money Theory for Beginners*, April 25, YouTube video.
- _____ (2019) *Everything You Want to Know About Modern Monetary Theory*. Bard College Economics Professor L. Wray explains the controversial idea

that's gaining acceptance, with Bloomberg's C. Lindblad and P. Coy, July 26, YouTube video.

Wikipedia (2021a) *Modern Monetary Theory*, downloaded May 7, 2021,
https://en.wikipedia.org/wiki/Modern_Monetary_Theory.

_____ (2021b) *National debt of the United States*, downloaded May 21, 2021,
https://en.wikipedia.org/wiki/National_debt_of_the_United_States#:~:text=As.

_____ (2021c) *Economy of the United States*, downloaded May 21, 2021,
https://en.wikipedia.org/wiki/Economy_of_the_United_States.

_____ (2021d) *Digital currency*, downloaded May 27, 2021,
[https://en.wikipedia.org/wiki/Digital_currency#:~:text=Digital%20currency%20\(digital%20money%2C%20electronic.systems%2C%20especially%20over%20the%20internet](https://en.wikipedia.org/wiki/Digital_currency#:~:text=Digital%20currency%20(digital%20money%2C%20electronic.systems%2C%20especially%20over%20the%20internet).

_____ (2021e) *Digital renminbi*, downloaded May 27, 2021,
https://en.wikipedia.org/wiki/Digital_renminbi.

فرضية الركود طويل الأمد واستهلاك الطاقات المتجددة

والطلب على النفط¹

د. علي مرزا

أولاً: مقدمة

منذ الازمة المالية العالمية والكساد الذي رافقها في 2008/2007، تباطأت نسب نمو الناتج المحلي الإجمالي في الدول الصناعية المتقدمة. ولقد دفع ذلك، بالإضافة لعوامل/ظواهر أخرى بدأت قبل الأزمة بأكثر من عقد ونصف واستمرت بعدها، بعض الاقتصاديين إلى استنتاجات متعددة للتباطؤ في هذه الدول، تتراوح بين طول فترة التكيف التي أعقبت الأزمة، بالإضافة لتأثير تراكم الديون العامة والخاصة، إلى التنظير بوجود عناصر من الركود طويل الأمد *secular stagnation* فيها. وفي اعتقاد القائلين بالركود طويل الأمد فإن هذه العناصر تلازم التطور في العالم الرأسمالي المتقدم وهي تتفاقم أو تُخفف بفعل السياسات العامة، من ناحية، ومدى سرعة وحجم التقدم التكنولوجي وتطبيقاته، من ناحية ثانية، واستنفاد/استمرار بعض المحركات الأخرى للتقدم، من ناحية ثالثة، وتغير تركيبة الناتج المحلي الإجمالي، من ناحية رابعة، الخ. وخلال الأربعة عقود المنصرمة فإن نمط التطور الاقتصادي والاجتماعي والسكاني والتكنولوجي، من ناحية، والسياسات الاقتصادية والاجتماعية وما نتج عنها من تصاعد التفاوت في الدخل والثروات، من ناحية أخرى، قد تكون ساهمت في بروز فرضية الركود طويل الأمد الآن. وربما سيصيب بعض من هذه التطورات الدول الصاعدة والنامية حينما تقترب من مراحل التطور التي وصلت إليها الدول الصناعية المتقدمة، وتتبع سياسات مشابهة لتتي أتبعتها.

وفي سياق متصل، فإن دوافع إحلال الطاقات المتجددة محل الوقود الأحفوري سوف لن تقتصر فقط على الحفاظ على استدامة البيئة وتحقيق الاستقلال في مجال الطاقة وإنما أيضاً تَوَقَّع الاسهام في توليد فرص و"أمواج" تكنولوجية واستثمارية تساعد على تخفيف أو تجنب تبعات احتمال/إمكانية الركود طويل الأمد.

وفي هذا المجال، فإن العراق (ودول نفطية أخرى) الذي لا زال يربط مصيره بعوائد النفط، بدون جهود جدية في تغيير أداء الإدارة الاقتصادية في استهداف التنويع الاقتصادي، والذي تتأثر نسب نمو اقتصاده بنمو هذه العوائد، سيتأثر سلباً بدرجة ملموسة سواء أستمّر تباطؤ النمو في الدول الصناعية المتقدمة وانعكاس ذلك سلباً في الطلب على النفط، أو ساهم توسع إحلال الطاقات المتجددة محل النفط والوقود الاحفوري عموماً، في تخفيف تبعات احتمال الركود طويل الأمد فيها، والذي سينعكس سلباً أيضاً في الطلب على النفط.

¹ نسخة منقحة لورقة منشورة في الموقع الإلكتروني لشبكة الاقتصاديين العراقيين في 1 أيلول/سبتمبر 2021.

وفي هذه الورقة سأعرض باختصار إلى العوامل والمتغيرات التي أثرت في نمط تطور الدول المتقدمة (والصاعدة) واختلاف المستوى المعيشي بينها وتباطؤ نمو الناتج المحلي الإجمالي فيها، أساساً بقدر تعلق الأمر وكمقدمة لعرض إمكانية أو فرضية حدوث الركود النابع من نقص الطلب الكلي الفعّال طويل الأمد، والسياسات التي ستتبع لتجنبه. ثم أتعرض للآثار المتوقعة لتفاعل احتمال تحقق هذه الفرضية مع التوسع في استهلاك الطاقات المتجددة على الطلب العالمي على النفط، والتبعات العامة لذلك على الدول المنتجة للنفط ومن ضمنها العراق.

ثانياً: تفاوت توقيت ومراحل التطور الاقتصادي وانعكاسه على المستوى المعيشي

(1-2) تفاوت توقيت ومراحل التطور الاقتصادي

قبل الثورة الصناعية (أواخر القرن الثامن عشر) اتسمت أوروبا، عموماً، وأجزاء أخرى من العالم بركود حصة الشخص في الإنتاج (الناتج المحلي الإجمالي) ومن ثم في المستوى المعيشي. ولكن الثورة الصناعية غيّرت المشهد لا سيما بتساعد خطى التقدم التكنولوجي وتطبيقاته وتطور مؤسساته وعناصره البشرية الوطنية والخارجية والتطور المترافق معه في الاستثمار؛ (Bonvillian (2017). ومنذ ذلك الحين أخذت حصة الشخص في الإنتاج بالزيادة وأصبح النمو وتحسن مستوى المعيشة جزءاً من المشهد الاقتصادي والحضاري ليس في أوروبا وحسب وإنما في دول العالم الأخرى أيضاً. وخلال القرن الأول بعد الثورة الصناعية تطورت الدول الأوروبية و"الغرب" (أوروبا وأمريكا الشمالية الخ)، عموماً، اقتصادياً وحضارياً وعسكرياً، بأسرع من الدول الأخرى وانقسم العالم بين دول صناعية متقدمة حافظت على أسواق منتجاتها ومصادرها من المواد الأولية بالقوة والاستعمار تارة، وبالتجارة والتعاون الدولي، تارة أخرى، وبروز اليابان منذ أواخر القرن التاسع عشر والاتحاد السوفيتي منذ أوائل القرن العشرين ودول اشتراكية أخرى، بعد ذلك، ذات قدرات متوسطة حققت نمواً اقتصادياً مناسباً (ولكنه أبطأ من الدول الأولى)، ودول أخرى متخلفة/نامية لم تستطع تحقيق تطور اقتصادي مناسب قبل الحرب العالمية الثانية، عموماً.

ولكن بعد أفول عصر الاستعمار، وتحرر العديد من الدول، لا سيما بعد الحرب العالمية الثانية، برزت دول غير "غربية" على مراحل زمنية متباينة نجحت في تحقيق تقدم سريع في المجالات الاقتصادية والتكنولوجية والحضارية وفي المستويات المعيشية. فبجانب اليابان والاتحاد السوفيتي والمجموعة الاشتراكية برزت النمر

الآسيوية (كوريا الجنوبية، إندونيسيا، تايوان، ماليزيا، سنغافورة، فيتنام، الخ) منذ نهاية خمسينيات القرن الماضي ثم الصين، لا سيما منذ السبعينيات، والهند ودول أخرى صاعدة في آسيا وأمريكا الجنوبية. ويُتوقع أن تبرز دول أخرى في أفريقيا وغيرها. أما الدول المنتجة للنفط فلا زالت تراوح مكانها، تقريباً، بالنسبة لاقتصادها غير النفطي، وتستمد قوتها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية من أصول هيدروكربونية ستستنفد، في ما يبدو الآن، اقتصادياً قبل نفاذها مادياً.

لقد بينت الدراسات التنموية العديدة، على سبيل المثال، (World Bank (1993) وRoser (2013)، تفاوت تجارب التطور الاقتصادي في المجتمعات المختلفة خلال القرنين المنصرمين. لذلك أختلف نمط نموها والفترة الزمنية التي برز وتسارع فيها هذا النمو ثم تباطئه. كل ذلك يعود إلى تعقيد عملية التقدم الاقتصادي وتشابك وتفاعل محركاته، هذا بالإضافة لاختلاف الظروف الأولية قبل انطلاقه. ولكن بالرغم من ذلك بينت هذه الدراسات وجود عوامل مشتركة للتطور الاقتصادي. ويمكن تلخيص بعض العوامل التي ساعدت كلاً أو جزءاً على انطلاق واستمرار عملية التطور في الدول المختلفة، كما يلي:

- (1) وجود/ظهور دوافع وتقاليد اجتماعية تقوم على احترام وتشجيع الجد في العمل والابداع.
- (2) وجود/ظهور قيادة سياسية وتحالفات اجتماعية واعية، ضمن "عقد اجتماعي"، يتبنى دواعي التقدم وهيكل مؤسسي موثي خالٍ من الفساد والمحسوبية.
- (3) التقدم التكنولوجي وتطبيقاته وتطور مؤسساته وتوفر القدرات البشرية والمؤسسية للقيام بالاختراع والبحث والتطوير، أو في تطبيق ما يتوفر منها في العالم (أي عملية اللحاق *catch-up* بالنسبة للدول الصاعدة/النامية) وتوفر التمويل اللازم لعملية التقدم التكنولوجي أو اللحاق به.
- (4) نمو السكان وتطور قدراته التعليمية والإبداعية والحركية. مع ملاحظة أن نمو السكان في ظل الركود والتخلف يقود لزيادة الفقر.
- (5) استغلال مساحات جغرافية شاسعة. على سبيل المثال، التوسع نحو الغرب *frontiers* في الولايات المتحدة خلال القرن التاسع عشر.
- (6) عدم وجود تفاوت شديد في الثروات والدخول.
- (7) الخ.

(2-2) تطور الناتج ومستوى المعيشة واستهلاك الطاقة

يعتبر تطور الناتج (الناتج المحلي الإجمالي) ومستوى المعيشة المستمد، أساساً، منه من أهم معايير تقييم أداء الأنظمة الاقتصادية المختلفة. من ناحية أخرى، فإن كلا المتغيرين، يؤثران، من بين متغيرات أخرى، بدرجة كبيرة، في تقرير مستوى استهلاك الطاقة وتوزيعها بين أشكالها المختلفة. وسنتناول هذه المتغيرات تباعاً في هذه الفقرة.

مستوى المعيشة

يمكن استخدام تطور مستوى متوسط حصة الشخص من الناتج المحلي الإجمالي خلال الثلاثين سنة الأخيرة (والتي تتوفر عنها بيانات مناسبة) لقياس مدى التحسن في مستوى المعيشة. هذا بالرغم مما رافق تطور هذا المتوسط، من زيادة في تفاوت الدخل والثروات، بدرجة ملموسة، خلال هذه الفترة، لا سيما في الولايات المتحدة وباقي دول متقدمة وصاعدة، (Piketty (2014)، مما يلقي ظلالاً من الشكك حول قدرة هذا المتوسط في قياس التحسن في المستوى المعيشي، عموماً.

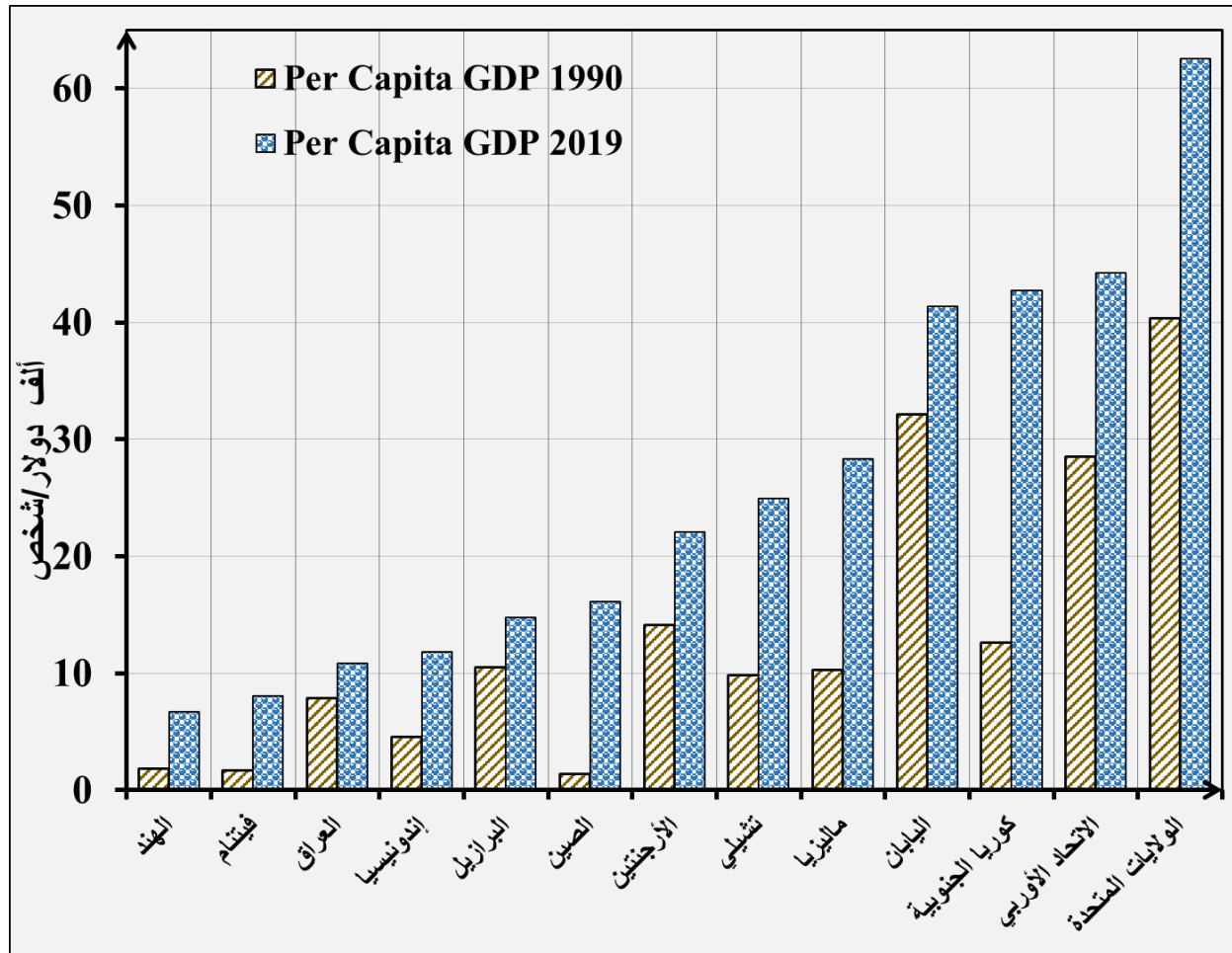
ويمكن النظر، في هذا المجال، لمجموعة من الدول المختارة التي "تمثل" مجموعات الدول المختلفة في العالم. ويبين الشكلان (1) و(2) مستوى الناتج المحلي الإجمالي وحصة الشخص فيه لهذه الدول المختارة، مع ملاحظة أن الناتج ومتوسط حصة الشخص منه مقاسة بما يطلق عليه الدولار الدولي *International-\$* أو القياس بالقوة الشرائية المعادلة *purchasing power parity, PPP*. فمن خلال استخدام ما يطلق عليه أسعار صرف القوة الشرائية المعادلة يفيد هذا القياس في إزالة الاختلاف في مستوى الأسعار لنفس السلع والخدمات بين الدول. لذلك هو أصلح في بيان مدى الاختلاف في مستويات المعيشة بين الدول مقارنة باستخدام أسعار الصرف الرسمية.²

يلاحظ، من الشكل (1) أن الدول الصناعية المتقدمة والصاعدة هي أعلى في مستواها المعيشي من الدول النامية والمتخلفة. ولا شك أن ذلك نتج عن تفاوت النمو بين هذه الدول والسبق الذي حققته الدول الصناعية المتقدمة في ريادتها للتطور والنمو المستمرين، بالرغم من تقلبه خلال القرنين المنصرمين. لا بل أنه بالرغم من التطور الباهر الذي حققته الصين خلال الأربعة عقود والنصف الماضية، والذي سيتبين في أدناه من الشكل (2)، والنتائج الباهرة أيضاً في نمو حصة الشخص من الناتج المحلي الإجمالي وفي اخراج مئات الملايين من تحت خط الفقر فيها، (Weber (2021)، لا زال متوسط المستوى المعيشي للشخص، أقل بكثير من الدول الصناعية المتقدمة والصاعدة الأخرى. ولكن، من ناحية أخرى، يلاحظ أن كوريا الجنوبية استطاعت تحقيق مستوى معيشياً مماثلاً للدول الصناعية المتقدمة. لا بل أن دولة/مدينة صاعدة كسنغافورة استطاعت في بحر ثلاثة عقود أن تتخطى مستوى المعيشة في الدول الصناعية المتقدمة كما يتبين من الجدول (م-1) في الملحق (1).³

² أنظر مرزا (2019) لوصف وشرح مناسبين لاستخدام القياس بالقوة الشرائية المعادلة.

³ لم تشمل سنغافورة في الشكل (2) بسبب صغر حجم سكانها مقارنة بالدول الأخرى فيه.

الشكل (1) حصة الشخص من الناتج المحلي الإجمالي مقاسةً بالقوة الشرائية المعادلة بأسعار 2017 لأهم الدول الصناعية المتقدمة والصاعدة والعراق



المصدر: رُسمَ الشكل على أساس بيانات الجدول (م-1) في الملحق (1).

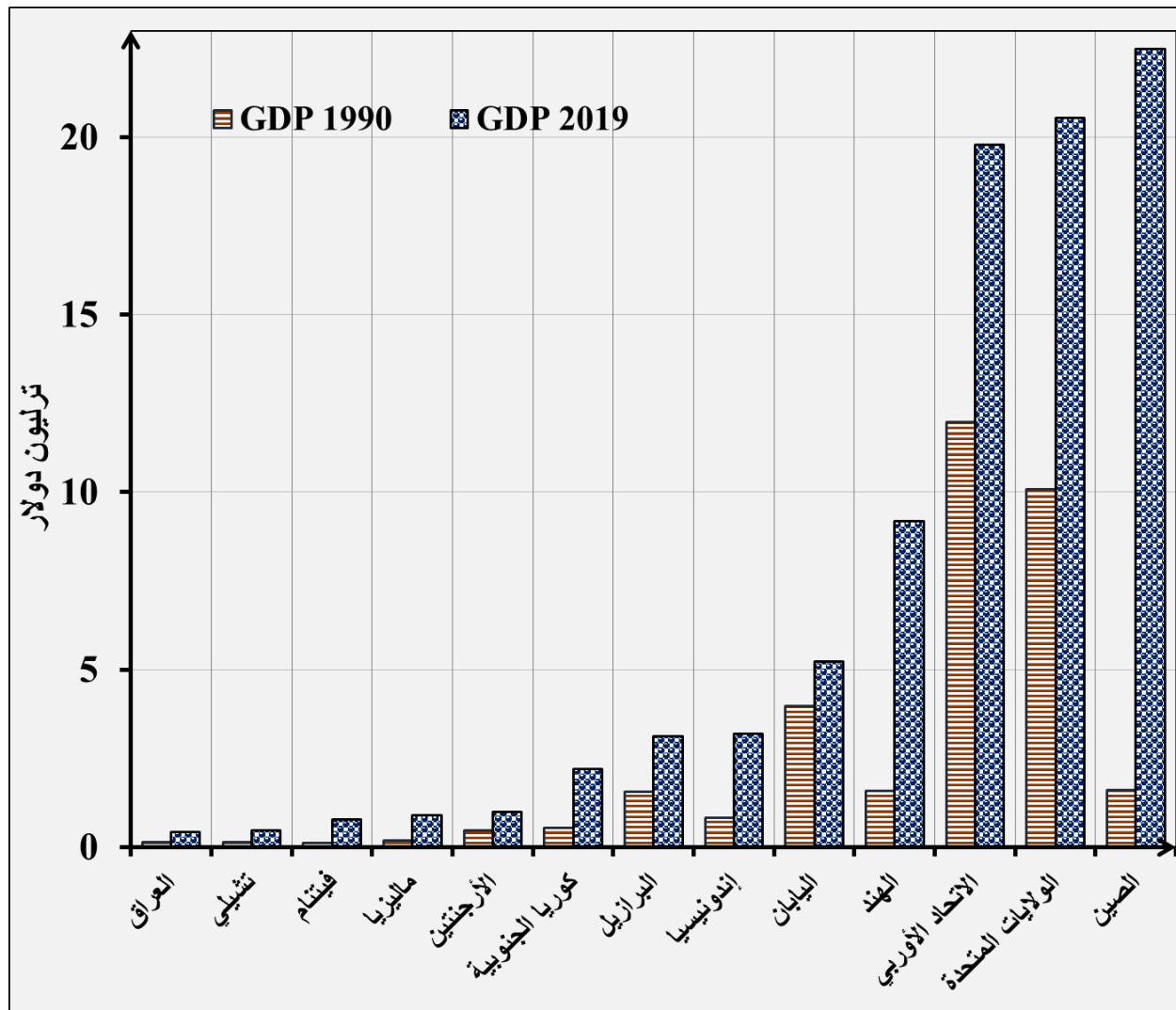
ملاحظة: يطلق على قياس "القوة الشرائية المعادلة PPP" أيضاً تعبير القياس "بالدولار الدولي \$ - International".

الناتج المحلي الإجمالي

تزايدت حصة الدول الصاعدة والنامية في الناتج المحلي الإجمالي العالمي مقاساً بالقوة الشرائية المعادلة، على حساب حصة الدول الصناعية المتقدمة، بشكل كبير، خلال العقود الثلاثة الماضية كما يتبين من الشكل (2) والجدول (م-1). على سبيل المثال، في الوقت الذي كان ناتج الصين أقل بكثير من ناتج كل من الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي واليابان في 1990 ولكن استمرار النمو السريع فيه بعد عام 1990 جعله يتخطى الناتج المحلي الإجمالي لكل منها بعد ذلك، لا سيما الولايات المتحدة في سنة 2019، كما يتبين في الشكل (1). ففي الوقت الذي كان الناتج المحلي الإجمالي (مقاساً بالقوة الشرائية المعادلة) للصين يساوي 16% فقط من ناتج الولايات المتحدة في 1990 أصبح يساوي 110% منه في 2019 (116% في 2020، كما يتبين

من الجدول م-1 في الملحق 1).⁴ كما يلاحظ أن أداء الهند كان مناسباً في هذا المجال أيضاً. ففي الوقت الذي كان الناتج المحلي الإجمالي (مقاساً بالقوة الشرائية المعادلة) للهند يساوي 16% من ناتج الولايات المتحدة في 1990 أصبح 45% في 2019 (و43% في 2020).

الشكل (2) الناتج المحلي الإجمالي مقاساً بالقوة الشرائية المعادلة بأسعار 2017 لأهم الدول الصناعية المتقدمة والصاعدة والعراق



المصدر: رُسمَ الشكل على أساس بيانات الجدول (م-1) في الملحق (1).

ملاحظة: يطلق على قياس "القوة الشرائية المعادلة PPP" أيضاً تعبير القياس "بالدولار الدولي \$-International".

⁴ لقد تخطى الناتج المحلي الإجمالي الصيني الناتج المحلي الأمريكي منذ سنة 2017 عند قياسهما بالقوة الشرائية المعادلة. ولكن عند استخدام سعر الصرف الرسمي وليس سعر صرف القوة الشرائية المعادلة في القياس، لازال الناتج المحلي الإجمالي الصيني أقل من الأمريكي. ففي عام 2020 بلغ الناتج المحلي الإجمالي الأمريكي بالأسعار الجارية 20.9 ترليون دولار في الوقت الذي بلغ فيه الناتج المحلي الإجمالي الصيني، بنفس القياس، 14.7 ترليون دولار. أنظر بيانات البنك الدولي: <https://data.worldbank.org/indicator/NY.GDP.MKTP.PP.KD> و <https://data.worldbank.org/indicator/NY.GDP.MKTP.CD>.

استهلاك الطاقة

بيّن العديد من دراسات وتقارير الطاقة، ومن ضمنها مناظير الطاقة *energy outlooks* التي تعدها جهات عديدة لعل أهمها وكالة الطاقة الدولية *IEA* ومنظمة أوبك *OPEC* وإدارة معلومات الطاقة الأمريكية *EIA* وشركة البترول البريطانية *BP*، الخ، أنه خلال العقدين المنصرمين، بينما ضعفت العلاقة بين نمو استهلاك الطاقة ونمو الناتج المحلي الإجمالي في الدول الصناعية المتقدمة *OECD*، عموماً، فأنها لا زالت أقوى في الدول الصاعدة والنامية. لذلك بينما تباطأ نمو استهلاك الطاقة في الدول الأولى فإنه استمر بخطى مناسبة في الدول الثانية خلال هذه الفترة. أنظر: مرزا (2019، 2020). ولقد نتج عن ذلك زيادة الأهمية النسبية لتأثير الدول الصاعدة والنامية في الطلب العالمي على الطاقة على حساب الدول المتقدمة. وفي ضوء التطور الكبير في حصة الدول الصاعدة/النامية في الناتج المحلي الإجمالي العالمي وارتفاع مستويات المعيشة فيها، كما تبين في الفقرتين السابقتين، ستزداد أهميتها النسبية أكثر مستقبلاً، ليس فقط في التأثير في مستوى استهلاك الطاقة وإنما أيضاً في توزيعه بين أشكالها المختلفة (أحفوري، متجدد، الخ).

لقد التزمت الدول الصاعدة والنامية، عموماً، بأهداف "اتفاقية المناخ الدولية" *COP21* في باريس 2015؛ أنظر: مرزا (2016). ومن المتوقع أن يتكرر هذا الالتزام في مؤتمر *COP26* حول التغير في المناخ في تشرين الثاني/نوفمبر 2021. ويعني هذا الالتزام العمل على تخفيض انبعاث الغازات المضرة بالبيئة *greenhouse gas emissions* والذي بدوره يتضمن، من بين سياسات وإجراءات متعددة، زيادة استهلاك الطاقات المتجددة على حساب استهلاك الوقود الأحفوري مستقبلاً. ولكن مدى الاحلال في الدول الصاعدة/النامية سيكون محكوماً أيضاً بتوجهات المستهلكين فيها وهم يرتقون سلم الدخل، وحجم الأصول والبنى الأساسية التي لا زالت تستخدم الوقود الأحفوري، وموارد هذه الدول من هذا الوقود، والاعتبارات الجيوسياسية، الخ. وتضفي هذه المتغيرات جانباً من عدم اليقين حول حجم وسرعة احلال الطاقات المتجددة محل الوقود الأحفوري في العالم. هذا إضافة للجوانب الأخرى التي ستذكر في الفقرات التالية.

ثالثاً: تباطؤ نمو الناتج المحلي الإجمالي بعد أزمة 2008/2007

لقد كان واحداً من أهم المؤشرات التي أعتمد عليها القائلون بفرضية الركود طويل الأمد في دول العالم الصناعي المتقدم، كما سيبتين في الفقرة رابعاً أدناه، تباطؤ نمو الناتج المحلي الإجمالي فيها بعد الأزمة المالية/الكساد 2008/2007. لذلك سأعرض في هذه الفقرة المؤشرات المتاحة المتعلقة بتطور الناتج المحلي الإجمالي في بعض من هذه الدول، من ضمن تطوره لمجموعة أوسع من الدول، وهي المجموعة ذاتها التي استعرضناها في الفقرة ثانياً أعلاه، ولكن لفترة أطول تمتد لستة عقود.

كما أُشير له آنفاً، بينت تجربة الدول المختلفة التي تدخل مرحلة التطور الاقتصادي أن الناتج المحلي الإجمالي فيها ينمو بسرعة في بدايات مرحلة التطور ليتباطأ بعد ذلك نتيجة لتباطؤ نمو السكان، من ناحية، واستنفاد بعض من محركات التطور، من ناحية ثانية، وعدم كفاية التطور التكنولوجي، من ناحية ثالثة، وتغير تركيبة الناتج المحلي الإجمالي، من ناحية رابعة، الخ.

ولا تتوفر سلاسل زمنية طويلة لاستطلاع مراحل تطور الدول المختلفة، لا سيما ما يتعلق بتطور الناتج المحلي الإجمالي فيها. ولكن ما هو متاح، في هذا المجال، من بيانات متسقة وموحدة لمعظم الدول هي بيانات البنك الدولي عن الناتج المحلي الإجمالي والتي ترجع إلى سنة 1960. لذلك سوف أعرض تطور متوسط نسب نمو مجموعة الدول المذكورة أعلاه خلال الفترة 1960-2019 في سبيل بيان تفاوتها في هذا المجال، ولكن أيضاً في سبيل الإشارة إلى التباطؤ الذي حصل في النمو في أهم الدول الصناعية المتقدمة بعد الأزمة المالية/الكساد 2008/2007 تمهيداً للتعرض لفرضية الركود طويل الأمد، في الفقرة رابعاً، أدناه.

ومن المناسب الإشارة إلى أنه في استطلاعات الأمد الطويل يُفضل حساب متوسط نسب النمو السنوية المركبة *compound* للاتجاه العام للناتج المحلي الإجمالي بدلاً من حسابها باختيار مشاهدات لسنتين في بداية ونهاية الفترة موضوع التقدير؛ أنظر الملحق (2). وحول كيفية حسابها للاتجاه العام، أنظر الملاحظة (3) في الجدول (م-2) في الملحق (1).

بالنظر إلى الشكل (3)، والجدول (م-2) في الملحق (1)، الذي رُسم الشكل على أساسه، يمكن استخلاص ما يلي حول نسب نمو الاتجاه العام للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (أي المقاس بالأسعار الثابتة):

(1) منذ الأزمة المالية/الكساد 2008/2007 تباطأ النمو بشكل ملحوظ في الدول الصناعية المتقدمة، المبينة في الشكل (3)، ليتراوح بين 0.8% سنوياً في اليابان و1.9% سنوياً في الولايات المتحدة خلال الفترة 2007-2019. هذا مقارنة مع تراوحه بين حوالي 3.8% سنوياً للولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي و8.2% سنوياً لليابان، خلال الفترة 1960-1975 و2.3% سنوياً للاتحاد الأوروبي و3.2% سنوياً للولايات المتحدة، خلال الفترة 1975-2007.

(2) اعتباراً من نهاية عقد خمسينيات القرن الماضي برزت النمور الآسيوية الممثلة، في الشكل (3) / الجدول (م-2)، بكوريا الجنوبية وفيتنام وإندونيسيا وماليزيا (وسنغافورة في الجدول)، لتحقيق نسب نمو عالية بلغ متوسطها حوالي 8.0% سنوياً خلال السنوات 1960-1975 و6.5% سنوياً خلال السنوات 1975-2007، لتتخفف بعد ذلك حتى 2019، ولكنها استمرت بمستوى مناسب من النمو.

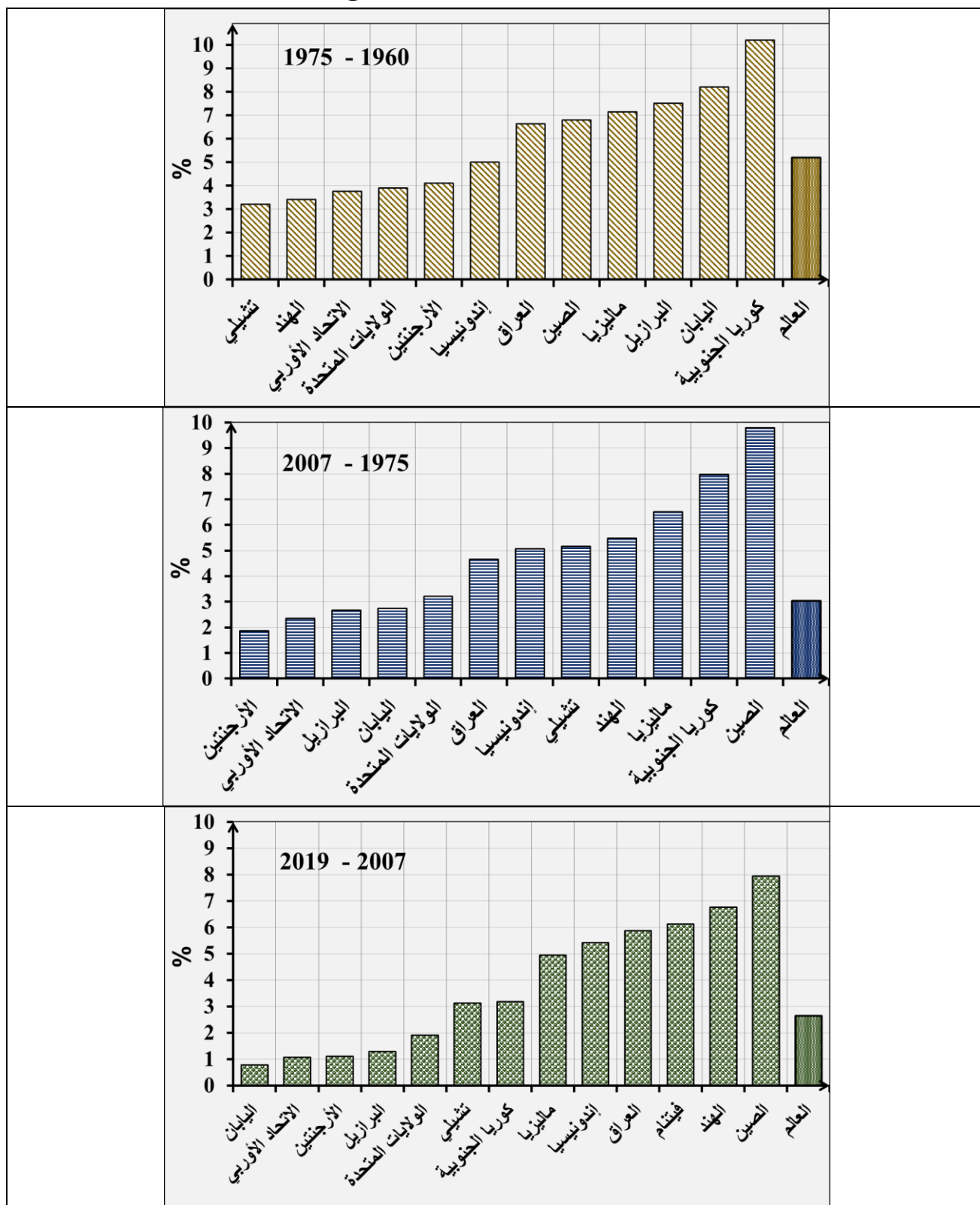
(3) تسارع متوسط نسبة النمو في الصين منذ السبعينيات ليرتفع من 6.8% سنوياً خلال السنوات 1960-1975 إلى 9.8% سنوياً لأكثر من ثلاثة عقود (1975-2007). ومع أنه انخفض بعد ذلك ولكنه استمر عالياً بمقدار 7.9% سنوياً خلال 2007-2019. لا بل أنه في الوقت الذي حققت الغالبية العظمى من دول العالم نمواً سالباً في السنة التي بدأ فيها وباء كورونا Covid 19، 2020، فإن الصين حققت نمواً موجباً خلالها بلغ 2.3%، كما يبدو من الجدول (م-2) في الملحق (1).

(4) بالنتيجة، في الوقت الذي تباطأ النمو بشكل ملحوظ في الدول الصناعية المتقدمة بعد الأزمة المالية/الكساد 2008/2007 وكذلك في دول في أمريكا الجنوبية، فإنه استمر بمستوى عالي، نسبياً، في الدول الآسيوية عموماً.

(5) وبالنسبة للمجموع العالمي، بلغت نسبة نمو (الاتجاه العام) للنتائج المحلي الإجمالي العالمي متوسطاً مقداره 5.2% سنوياً خلال الفترة 1960-1975 لينخفض إلى 3% سنوياً خلال الفترة 1975-2007 وإلى 2.6% سنوياً خلال الفترة 2007-2019.

(6) أما بالنسبة للعراق فإن نمط النمو فيه يختلف نسبياً عن أنماط الدول المبينة في الجدول إذ أن النمو فيه مرتبط بشكل أساسي بنمو كمية وقيمة النفط المصدر، لا سيما في سنوات الحروب والعقوبات الاقتصادية الدولية 1980-2003 وسنوات ما بعد 2003. بعبارة أخرى، بالرغم من أن معظم الدول، لا سيما الصغيرة منها، تتأثر بالتطورات الدولية، ولكن بما يخففها من سياسات داخلية، فإن العراق يتأثر تقريباً كلياً بالظروف الدولية، نتيجة لتواضع السياسات المناسبة وتواضع الإدارة الاقتصادية فيه.

الصناعية المتقدمة والصاعدة والعراق



المصدر: رُسمت الأشكال الثلاثة على أساس بيانات الجدول (م-2) في الملحق (1).

ملاحظة: متوسط نسبة النمو السنوية المركبة g ، في الأشكال الثلاثة، محتسب لمعادلة الاتجاه العام للناتج المحلي الإجمالي: $GDP_t = A(1+g)^t$. أنظر الملاحظة (3) في الجدول (م-2) في الملحق (1)، حول تفاصيل الحساب، والملحق (2).

رابعاً: فرضية الركود طويل الأمد

في أواخر ثلاثينيات القرن الماضي نُظِرَ الاقتصادي الأمريكي ألفن هانسن، (1939) Hansen، إلى أن الولايات المتحدة، والعالم الصناعي المتقدم عموماً، يواجه إمكانية ركوداً طويل الأمد *secular stagnation* نتيجة لنقص الطلب الكلي الفعّال طويل الأمد الذي يحرك عجلة الاقتصاد ونمو ناتجه المحلي الإجمالي تحديداً، خلال هذ الأمد. ولقد كان دافع Hansen لهذا التنظير ما اعتقده من أن الاقتصاد الأمريكي يتعرض إلى استفاد وتباطؤ خطى بعض من أهم العوامل المحركة التي ساعدت على نموه الاقتصادي الكبير (في الناتج المحلي الإجمالي) في القرن المنصرم (التاسع عشر). ففي وقته لاحظ استفاد إمكانيات التوسع للغرب الأمريكي، *western frontiers* منذ بداية القرن العشرين، وتناقص نسبة نمو السكان، في الوقت الذي لم يبدو فيه، في حينه، أن تطبيقات التقدم التكنولوجي *innovations* ووتيرة خطاه كانت قادرة على تعويض هذا الاستفاد والنقص. ويقود تباطؤ كلاً من العاملين المحركين المذكورين مع عدم كفاية تطبيقات التقدم التكنولوجي إلى تخفيض إمكانية الاستثمار (نقص الطلب) ومن ثم انخفاض إمكانية نمو إنتاجية العمل وإنتاجية العوامل الأخرى بحيث تكون نتيجة كل ذلك ركوداً طويل الأمد في الطلب الكلي الفعّال ومن ثم في الناتج المحلي الإجمالي. غير أن تنظير Hansen، والتنبؤات المستخلصة منه، تبين عدم صحتها، بعد ذلك، سواء في الولايات المتحدة أو العالم الصناعي المتقدم وغيره، عموماً. ففي الولايات المتحدة قادت عوامل متعددة إلى تجنب الركود في الطلب الكلي الفعّال، بل بدلاً من ذلك تحريك الانتعاش فيه. فزيادة الإنفاق خلال الحرب العالمية الثانية، لاسيما في التسليح، وزيادة السكان *baby boomers* بعد الحرب، وإنفاق الادخارات الخاصة التي تجمعت اثناء الحرب، وزيادة الإنفاق العام في العقدين والنصف التالية للحرب، سواء في البنى الأساسية أو في المجالات الاجتماعية أو في توسع انفاق الحكومة الفدرالية على برامج التعليم والتدريب والبحث والتطوير التكنولوجي، كل هذه العوامل أدت إلى إسناد الطلب الكلي الفعّال، وبالذات استيعاب الادخار، من خلال الموازنات العامة الممولة بالعجز؛ مما أدى إلى التغلب على عوامل الركود ومن ثم تراجع فرضية Hansen في حينه.

ولكن منذ سنة 2013 أشار الاقتصادي الأمريكي Summers، وأستمر كذلك حتى الآن، وبأسناد عدد متنامي من بعض الاقتصاديين (Blanchard، Krugman، الخ)⁵، إلى احتمال تعرض الاقتصاد الأمريكي

⁵ أنظر: Summers & Krugman (2021) و Blanchard (2021) و Krugman (1998) و Eggertson (2015) و Pescatori & Turunen (2015). ومن الجدير بالملاحظة أن ورقة Krugman ذكرت هنا بالرغم من أن فرضية الركود طويل الأمد لم تكن مثارة وقت نشرها. ويعود ذلك لأنه أثار مسألة تدني سعر الفائدة في اليابان، في حينه، إلى مستوى من الانخفاض بحيث أصبحت فيه السياسة النقدية غير فعالة وذلك لعدم وجود مجال لتخفيض سعر الفائدة بغية تفعيل الانتعاش في

(واققتصاد العالم الصناعي المتقدم عموماً)، لا سيما منذ الأزمة المالية/الكساد الشديدين في 2008/2007، إلى ركود طويل الأمد. ولقد تمثل هذا الركود، باعتقاده، بالمستوى المنخفض لنمو الاتجاه العام للنتاج المحلي الإجمالي الفعلي *actual GDP*، كما تم استعراضه في الفقرة ثانياً أعلاه، وكذلك في المراجعة التخفيضية المتكررة للاتجاه العام للنتاج المحلي الإجمالي الممكن *potential GDP*. ويعود أهم سبب لذلك، في رأيه، إلى إمكانية نقص الطلب الكلي الفعال طويل الأمد. وتتبع إمكانية هذا النقص في الطلب الكلي الفعال طويل الأمد، بدورها، من عوامل عديدة، بدأت قبل أزمة 2008/2007 بوقت طويل واستمرت بعدها، من بينها:

(أ) انخفاض نسبة نمو السكان.

(ب) ارتفاع الميل للادخار نتيجة لزيادة التفاوت في الدخل (والثروات) لمصلحة الفئات الغنية، ومن ثم تخطي الادخار للاستثمار *ex ante*.

(ج) الاتجاه طويل الأمد الملاحظ لانخفاض سعر الفائدة الحقيقي (أي سعر الفائدة الاسمي ناقصاً معدل التضخم) وتغير علاقته بعجز الموازنة العامة وبتوازن الادخار والاستثمار.

(د) الاتجاه طويل الأمد الملاحظ لانخفاض معدل التضخم.

(هـ) انخفاض كلفة الاستثمار، وتغير "مكوناته"؛ نتيجة للتقدم التكنولوجي والرقمي.

(و) الخ.

وفي اعتقاده فإن معالجة ذلك يمكن أن تتم عبر السياسات المالية في زيادة برامج الاستثمار العام في البنى الأساسية (ومن ضمنها في الطاقات المتجددة) وإعادة توزيع الدخل باتجاه الفئات عالية الميل للإنفاق، الخ. أنظر: Summers (2016, 2019).⁶

من ناحية أخرى، هناك اقتصاديون لا يساندون فرضية الركود طويل الأمد ويُرجعون الشواهد، التي تُقدّم من قبل مسانديها، على أنها تعود إلى تكيفٍ متأخرٍ طويلٍ (*protracted*)، في الناتج المحلي الإجمالي،

الاقتصاد في ظل تفضيل المتعاملين للسيولة بدلاً من الاستثمار، وهي حالة "فخ السيولة" *liquidity trap* الكينزي. وهذا ينطبق على استمرار سعر الفائدة بمستواه المتدني في العالم، عموماً.

⁶ أنظر أيضاً الأوراق التي قُدمت في مؤتمر لصندوق النقد الدولي حول الركود طويل الأمد *IMF Conference on Secular Stagnation, Growth and Real Interest Rates*, June 18-19, 2015, Florence, Italy, <https://www.imf.org/external/np/seminars/eng/2015/secularstag/index.htm> والمذكور قسم منها في المصادر في نهاية هذه الورقة (وفي الهامش السابق)، إضافة لأوراق أخرى، أقدم وأحدث، أُدرجت أيضاً في هذه المصادر.

لصدمة مالية، و/أو لتبعات مشكلة المديونية العامة والخاصة في الدول المتقدمة. ويشير "التكيف المتأخر" إلى استمرار انخفاض الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، لا سيما في دول الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة واليابان، بعد صدمة الأزمة المالية/الكساد في 2008/2007، عن مستواه أو اتجاهه العام قبل الصدمة، لفترات طويلة نسبياً. أنظر، على سبيل المثال: (Hamilton, et al (2015).⁷ إذ يتبين من بيانات البنك الدولي أن الناتج المحلي الإجمالي، مقاساً بأسعار 2010، انخفض في السنوات التي أعقبت الأزمة المالية/الكساد في 2008/2007، عن مستواه قبلها (2007) في معظم الدول الصناعية المتقدمة، ولكنه عاد إليه أو تحطاه قليلاً بعد عدة سنوات. على سبيل المثال، في الولايات المتحدة حدث ذلك في 2011، وفي اليابان في 2013، وفي مجموع دول الاتحاد الأوروبي (بعد تقلب الناتج) في 2014.⁸

خامساً: آثار احتمال الركود طويل الأمد وزيادة استهلاك الطاقات المتجددة على الطلب العالمي

على النفط

(1-5) التفاعل بين احتمال الركود طويل الأمد وزيادة حصة الطاقات المتجددة في استهلاك الطاقة

إن احتمال الركود طويل الأمد في الطلب الكلي الفعّال، ومن ثم الناتج المحلي الإجمالي، في العالم الصناعي المتقدم وربما أيضاً في دول صاعدة، سيضيف عاملاً آخرًا لتقليل الطلب العالمي على النفط المنتج في دول الأوبك ومن ضمنها العراق. هذا بالطبع إضافة للتوسع في استهلاك الطاقات المتجددة، في العالم، على حساب الوقود الأحفوري. فبالإضافة إلى تقليل انبعاث الغازات المضرة بالبيئة، من ناحية، وتحقيق الاستقلال في مجال الطاقة، من ناحية أخرى، فإن توسيع استهلاك الطاقات المتجددة وتطوير وتمويل التقدم التكنولوجي فيها يمكن أن يساعد على توليد "أمواج" من الاستثمار التي يمكن أن تقود إلى زيادة الطلب الكلي الفعّال، على السلع والخدمات، خلال الأمد المتوسط/الطويل بما يساهم في تجنب تبعات الركود طويل الأمد في الناتج المحلي الإجمالي، لا سيما في الدول الصناعية المتقدمة.

⁷ أنظر أيضاً (Lucas (2012) الذي يتطرق لمسألة انخفاض الناتج المحلي الإجمالي، في الولايات المتحدة، بعد صدمة الأزمة المالية/الكساد في 2008/2007، عن مستواه أو اتجاهه العام قبل الصدمة، ولكن بدون الإشارة للركود طويل الأمد، وذلك لأن موضوع الركود لم يكن مثاراً بشكل واسع في حينه.

⁸ أرقام الناتج المحلي الإجمالي مأخوذة من بيانات البنك الدولي "World GDP in 2010 \$US"، <https://data.worldbank.org/indicator/NY.GDP.MKTP.KD>، مُنزلة في 7 آب، 2021.

ولكن ما ينبغي ملاحظته هو أن استهلاك الطاقات المتجددة لا زال يمثل حصة صغيرة، نسبياً، من الاستهلاك العالمي للطاقة الأولية. أنظر الجدول (1) أدناه. وفي مواجهة الوقود الأحفوري الذي يُستهدف أن تحل محله، كلاً أو جزءاً، بدرجة ملموسة، والذي تطورت بناه الأساسية والمؤسسية والتكنولوجية وتجذرت استخداماته خلال القرن والرابع الماضيين، لا زالت البنى الأساسية والمؤسسية والتكنولوجية للطاقات المتجددة غير مكتملة و/أو بحاجة إلى تطوير ضخم وجدوى اقتصادية مُقنعة، الخ. وبالرغم من الانخفاض الكبير لكلفة توليد الطاقة الشمسية ومن الرياح خلال السنوات الأخيرة، وتوقع انخفاضها بخطى أسرع مستقبلاً، Roser (2020) والملحق (3)، من ناحية، واتساع طلائع وتطبيقات استخدام الطاقات المتجددة عموماً في مختلف دول العالم، لا سيما الدول الصناعية المتقدمة والصاعدة، من ناحية أخرى، فإن إمكانية أوسع وانتشار استهلاك الطاقات المتجددة "بأمواج" تكنولوجية واستثمارية متتابعة (لتساهم أيضاً في استدامة نمو الطلب الكلي الفعّال، ومن ثم تجنب الركود طويل الأمد) يعتمد على عوامل غير يقينية وربما يتطلب وقتاً طويلاً. فمن ناحية التقدم التكنولوجي وتطبيقاته في مجال الطاقات المتجددة، فإن تضافر عوامل وبنى مؤسسية لتحقيق الطفرة المنشودة يعتمد على استمرار الاختراعات والبحث والتطوير والقوى البشرية اللازمة لاستدامتها والتمويل والجهات والمؤسسات التي تتبنى وتتابع تطبيقها. على سبيل المثال، فإن الاعتماد على القطاع الخاص في التمويل من خلال اقسام البحث والتطوير، لا سيما في الشركات العملاقة والكبيرة، من ناحية، ورأس المال المغامر *venture capital*، من ناحية أخرى، على أهميتهما، لم يعد كافياً لتأمين تطبيق الاختراعات *innovations* واستدامتها ونموها. لذلك أصبح دور الدولة مهماً جداً في ظل تردد القطاع الخاص، عموماً، لا سيما الشركات العملاقة والكبيرة، من تحمل التبعات المالية لكثير من جوانب عملية البحث *research* وتطبيقاتها وتحولها إلى عملية مستديمة، نتيجة للأمد الطويل وعدم اليقين الذي يلازمها. أنظر: Bonvillian, (2017). بالطبع فإن تحمل الدولة لهذه التكاليف، سيثير مسألة توزيع ثمار التقدم التكنولوجي وبالذات أثره على دخول وثرورات الفئات المختلفة المساهمة في عملية الإنتاج وفي التطبيق وفي المجتمع (مخترعون، باحثون، ريادةيون، عمال غير مهرة، عمال مهرة، أصحاب رؤوس أموال، ريعيون، متقاعدون، الخ) التي تبينت تواضع عدالتها خلال الأربعة عقود الماضية، لا سيما في الدول الصناعية المتقدمة، والتي أشرت لها في الفقرة (2-2) أعلاه.

وبالنتيجة، بالرغم من ظهور علائم اسناد متنامي في الدول المتقدمة والصاعدة لتحقيق الطفرة المنشودة في استهلاك الطاقات المتجددة، من ناحية، ونمو استهلاكها في العالم حتى الآن، من ناحية أخرى، IEA (2021)، يبقى حجم و/أو توقيت تحقيق هذه الطفرة غير-يقيني *uncertain*، من ناحية المتطلبات

الضخمة لتوفير البنى الأساسية والتكنولوجية والمؤسسية والمالية لأحداث هذه الطفرة. وهذا جانب أساسي من جوانب عدم اليقين.

(2-5) عدم اليقين في توقعات/إسقاطات حصة الطاقات المتجددة مستقبلاً في مناظير الطاقة

في ضوء انخفاض كلفة إنشاء/تشغيل الطاقات المتجددة وتطوراتها التكنولوجية والمؤسسية، المشار لها في الملحق (3)، وتوسع استهلاكها واستخداماتها، أخذ معدي المناظير *outlooks* حول مستقبل الطاقة، في السنوات الأخيرة، بمراجعات دورية لتوقعاتهم/إسقاطاتهم السنوية للمستقبل باتجاه زيادة حصة استهلاك الطاقات المتجددة في مجموع الطاقة الأولية *primary energy* في العالم، خلال العقود الثلاثة القادمة. ولعل مناظير وكالة الطاقة الدولية *IEA* وأوبك *OPEC* وإدارة معلومات الطاقة الأمريكية *EIA* وشركة البترول البريطانية *BP*، التي أُشير لها آنفاً، وغيرها، تقدم مثلاً لمثل هذه التوقعات ومراجعتها دورياً؛ أنظر: مرزا (2019). ويلاحظ من الجدول (1)، أدناه، مثل هذه المراجعات، للمؤسسات المشار إليها، بين منظوري سنتي 2019 و2020. مع العلم أن إسقاطات حصة الطاقات المتجددة تمت زيادتها في منظور 2019 مقارنة مع منظور 2018. ومن الجدير ذكره، أن التوقعات/الإسقاطات في بعض هذه المناظير، لا سيما مناظير وكالة الطاقة الدولية وشركة البترول البريطانية، تمثل مناهج عمل أكثر منها تنبؤات. والغرض منها حفز وتشجيع استهلاك واستخدامات الطاقات المتجددة وتطوير تكنولوجياتها.

ويتبين من الجدول (1) أن حصة الطاقات المتجددة المتوقعة في استهلاك الطاقة الأولية في العالم، في المناظير الأربعة، في "سيناريوهات الإشارة" فيها، تزداد من حوالي 10-14% خلال 2017-2019 إلى حوالي 13-24% في 2040 وإلى حوالي 14-29% في 2050. ولكنها تزداد بخطى أسرع وحجم أكبر في سيناريوهات أخرى "أكثر تفاؤلاً"، في هذه المناظير. على سبيل المثال، تصل إلى حوالي 24% في 2030 و41% في 2040 و53% في 2050 في سيناريو *Rapid Transition Scenario* في منظور شركة البترول البريطانية 2020. وعموماً، يلاحظ على هذه التوقعات/الإسقاطات، ما يلي:

(1) التوقيت الزمني للحصة المتوقعة:

(أ) ما بين الوقت الحاضر وعام 2040 فإن هذه المناظير لا تتوقع/تسقط تغيراً جوهرياً في حصة الطاقات

المتجددة في استهلاك الطاقة الأولية في العالم.

(ب) أما بعد 2040 فإن الحصة تزداد بخطى أسرع، والتغير الجوهري يصبح أكثر احتمالاً.

(2) التشتت، أي اختلاف مديات حجم الحصة المتوقعة:

(أ) تختلف المناظير الأربعة بينها في حجم الزيادة المتوقعة لحصة الطاقات المتجددة في استهلاك الطاقة الأولية في العالم.⁹ فبينما تتحفظ منظمة أوبك وإدارة معلومات الطاقة الأمريكية في مدى زيادة حصة الطاقات المتجددة في المستقبل فإن شركة البترول البريطانية BP تتفاعل في التوسع.

(ب) كما تختلف الحصة المتوقعة في كل منظور اعتماداً على السيناريوهات فيه. على سبيل المثال، الفرق

الملموس في الحصة في منظور شركة البترول البريطانية بين سيناريو الإشارة *Evolving*

Transition Scenario والسيناريو الأكثر تفاؤلاً *Rapid Transition Scenario*، لكل سنة من

سنوات الاسقاط. ويسري ذلك على سيناريوهات المناظير الأخرى.¹⁰

إن هذا النمط في التوقيت المتوقع لتغير حصة الطاقات المتجددة، من ناحية، واختلاف مديات حجمها

(تشتتها) في هذه المناظير وفي ما بينها، من ناحية أخرى، يعكس عدم-يقين من تحقق هذه

التوقعات/الاسقاطات. وهذا هو انعكاساً لما أشير إليه في الفقرة (5-1)، في أن الانتقال من الوضع الحالي

الذي يتسم بانخفاض حصة الطاقات المتجددة، نسبياً، إلى وضع تكون فيه حصتها حوالي الثلث أو النصف

ينطوي على الحاجة إلى اختراعات جديدة وتغييرات تكنولوجية جذرية وقدرات بحثية وتطبيقية وتمويلية وتنظيمات

مؤسسية لا زال أغلبها في طور التكوين أو التخطيط، ومن الصعوبة تحقيقها إلا على مدى طويل. هذا إضافة

لما أشير إليه في الفقرة (2-2) من عدم اليقين حول توجهات استهلاك "أشكال" الطاقة المختلفة في الدول

الصاعدة/النامية. لذلك بالرغم من الرغبة والعمل المتسارع في الاحلال والتطبيق، (IEA (2021)، لا زال تحقيق

الأهداف المنشودة، في حجم وتوقيت التوسع في حصة الطاقات المتجددة، غير-يقيني.

⁹ يلاحظ أيضاً، كما يتبين من الجدول (1) أدناه، اختلاف أرقام السنوات الفعلية 2017-2019 بين منظوري وكالة الطاقة

الدولية/إدارة معلومات الطاقة الأمريكية، من ناحية، ومنظور أوبك، من ناحية ثانية، ومنظور شركة البترول البريطانية، من ناحية

ثالثة. وقد يعود هذا الاختلاف إلى الاختلاف في تعريف تفاصيل مكونات ما تشمله الطاقات المتجددة (وكذلك مجموع الطاقة

الأولية) في هذه المناظير، و/أو البيانات المتاحة، وقت اعدادها. على سبيل المثال، يبدو أن ما تشمله الطاقة البيولوجية *biomass*

يختلف بين المناظير.

¹⁰ عدا منظور شركة البترول البريطانية BP، وردت أرقام "سيناريو الإشارة" فقط في الجدول (1) بالنسبة للمناظير الثلاثة الأخرى.

مع العلم أن كل من تقاريرها، كمنظور الشركة، يشمل سيناريوهات "أقل تفاؤلاً" و"أكثر تفاؤلاً" من سيناريو الإشارة.

الجدول (1) مستقبل حصة الطاقات المتجددة في استهلاك الطاقة الأولية في العالم حسب مناظير متعددة

%

| إسقاط | | | | | فعلية | | | |
|-------|------|------|------|------|-------|------|------|--|
| 2050 | 2045 | 2040 | 2030 | 2025 | 2019 | 2018 | 2017 | |
| | | 17.6 | 14.0 | | | 9.7 | | وكالة الطاقة الدولية، <i>IEA</i> : سيناريو الإشارة <i>Stated Policies Scenario</i> |
| | | | 15.6 | | 10.6 | | | World Energy Outlook 2019, World Energy Outlook 2020, <i>Scenario</i> |
| | | | | | | | | إدارة معلومات الطاقة الأمريكية، <i>EIA</i> : سيناريو الإشارة <i>Reference Case</i> |
| 14.5 | 13.7 | 13.3 | 12.1 | | | 9.7 | | International Energy Outlook 2019, International Energy Outlook 2020, <i>Reference Case</i> |
| 17.1 | 16.6 | 15.5 | 14.5 | | 10.1 | | | International Energy Outlook 2019, International Energy Outlook 2020, <i>Reference Case</i> |
| | | | | | | | | منظمة أوبك، <i>OPEC</i> : سيناريو الإشارة <i>Reference Case</i> |
| | | 19.0 | 16.7 | | | 14.0 | | World Oil Outlook 2019, World Oil Outlook 2020, <i>Reference Case</i> |
| | 21.4 | 20.3 | 17.2 | 15.7 | 13.7 | | | World Oil Outlook 2019, World Oil Outlook 2020, <i>Reference Case</i> |
| | | | | | | | | شركة البترول البريطانية، <i>BP</i> : سيناريو الإشارة <i>Business as Usual / Evolving Transition Scenario</i> |
| | | 22.4 | 17.6 | 15.3 | | | 11.0 | BP Energy Outlook 2019, BP Energy Outlook 2020, <i>Scenario</i> |
| 29.2 | 26.4 | 23.6 | 17.8 | 14.7 | | 11.2 | | BP Energy Outlook 2019, BP Energy Outlook 2020, <i>Rapid Transition Scenario</i> |
| | | 37.3 | 28.9 | 23.8 | | | 11.0 | BP Energy Outlook 2019, BP Energy Outlook 2020, <i>Rapid Transition Scenario</i> |
| 53.4 | 48.5 | 41.0 | 23.6 | 17.8 | | 11.2 | | BP Energy Outlook 2019, BP Energy Outlook 2020, <i>Rapid Transition Scenario</i> |

المصادر: حصة الطاقات المتجددة في هذا الجدول محتسبة من جداول إسقاط استهلاك الطاقة الأولية في العالم حسب مكوناتها وكما يلي: (أ) وكالة الطاقة الدولية، الحصص الواردة في منظور 2019 محتسبة من التقرير الكامل، ص. 38، والواردة في منظور 2020 من الملخص التنفيذي للتقرير، (ب) كافة المناظير الأخرى، الحصة محتسبة من جداول اكسيل (اسقاطات الاستهلاك العالمي للطاقة الأولية حسب مكوناتها) المرفقة مع التقارير الكاملة للمناظير لسنتي 2019 و2020.

ملاحظات: (1) منظور وكالة الطاقة الدولية *World Energy Outlook 2020* يركز على عشرة سنوات بعد 2020، أي حتى 2030.

(2) تشمل الطاقات المتجددة في هذا الجدول تلك المولدة من المساقط المائية والطاقة الشمسية والرياح والبيولوجية والتحت-أرضية (الجيوتيرمل) والهيدروجين، الخ، ولكن لا تشمل الطاقة النووية. و "الطاقة الأولية" هي ترجمة "Primary Energy".

(3) في هذا الجدول يلاحظ اختلاف أرقام السنوات الفعلية 2017-2019 بين منظوري وكالة الطاقة الدولية/إدارة معلومات الطاقة الأمريكية، من ناحية، ومنظور أوبك، من ناحية ثانية، ومنظور شركة البترول البريطانية، من ناحية ثالثة. وقد يعود هذا الاختلاف إلى الاختلاف في تعريف تفاصيل مكونات ما تشمله الطاقات المتجددة (وكذلك مجموع الطاقة الأولية) في هذه المناظير، و/أو البيانات المتاحة، وقت اعدادها. على سبيل المثال، يبدو أن ما تشمله الطاقة البيولوجية *biomass* يختلف بين المناظير.

(3-5) آفاق نفطية: محصلة الاحتمالات

بالرغم مما تقدم في استعراض عوامل عدم اليقين في حجم وتوقيت تطور حصة الطاقات المتجددة في استهلاك الطاقة في العالم مستقبلاً، فأني أعتقد أن التطور في إحلالها محل الأشكال الأخرى من الطاقة الأولية، سيمضي بخطوات ثابتة، ولكن سيكون مقيدا بمدى تطور البنية الأساسية والتطور المؤسسي والتكنولوجي وتطبيقاته في الطاقات المتجددة، من ناحية، واستمرار قوة (أو ضعف) المصالح النفطية/الغازية، في الدول المتقدمة، لا سيما الولايات المتحدة، من ناحية ثانية، ومدى استمرار استهلاك الوقود الاحفوري، عموماً، في الدول الصاعدة/النامية ذات احتمالات النمو الأعلى في ناتجها المحلي الإجمالي، لا سيما الصين والهند وغيرها، من ناحية ثالثة، الخ.

وفي سياق متصل، في ضوء محصلة الاحتمالات المستقبلية، ومن توجهات السنوات السابقة، يمكن الاستقراء أن الطلب العالمي على النفط، بعد عودته لمستوى ما قبل 2020، سيستمر في النمو المعتدل حتى يصل ذروته، ربما نهاية العقد الحالي/أوائل العقد القادم،¹¹ ليأخذ بعد ذلك بالانخفاض ومعه يستمر انخفاض حصته في استهلاك الطاقة الأولية في العالم. أما التأثير المزدوج لاحتمال الركود طويل الأمد في الدول المتقدمة (وبعض الدول الصاعدة)، في حالة حدوثه، من ناحية، ومدى حجم وسرعة إحلال الطاقات المتجددة محل الوقود الاحفوري، من ناحية أخرى، فسيبتين في حجم وسرعة انخفاض الطلب العالمي على النفط (والغاز) وحجم وسرعة انخفاض حصته في استهلاك الطاقة.

كل ذلك ربما يقنع الدول المنتجة للنفط، لا سيما العراق، في أن التغيير، الجذري و/أو التدريجي، آت خلال العقود القادمة، وأن أختلف حجمه أو توقيته، وأن الاعتماد على النفط فقط نظرة قاصرة جداً. فما حدث من "خشية عارمة" و"هزة اجتماعية" من انقطاع الدخل وانخفاض المستوى المعيشي وتصاعد الفقر أثناء 2020، بعد الانخفاض الكبير في عوائد النفط، ينبغي أن يدفع متخذي القرار والمجتمع عموماً، في العراق، إلى الاقتناع بأن ذلك كان سيناريو "معتدل" نسبة لما يمكن أن يحدث مستقبلاً من كوارث.

¹¹ ورد شيء قريب من هذا التوقع في: IEA (2020) *World Energy Outlook 2020*, Executive Summary, pp. 19,

سادساً: استنتاجات

(1) منذ الازمة المالية العالمية والكساد الذي رافقها في 2007/2008، تباطأت نسب نمو الناتج المحلي

الإجمالي في الدول الصناعية المتقدمة. ولقد دفع ذلك، بالإضافة لعوامل/ظواهر أخرى بدأت قبل الأزمة

بأكثر من عقد ونصف واستمرت بعدها، بعض الاقتصاديين إلى استنتاجات متعددة، للتباطؤ في هذه

الدول، تتراوح بين طول فترة التَّكْيُف التي أعقبت الأزمة، بالإضافة لتأثير تراكم الديون العامة والخاصة،

إلى التنظير بوجود عناصر من الركود طويل الأمد *secular stagnation* فيها.

(2) خلال العقدين المنصرمين، بينما ضعفت العلاقة بين نمو استهلاك الطاقة ونمو الناتج المحلي الإجمالي

في الدول الصناعية المتقدمة *OECD*، عموماً، فأنها لا زالت أقوى في الدول الصاعدة والنامية. لذلك

بينما تباطأ نمو استهلاك الطاقة في الدول الأولى فإنه استمر بخطى مناسبة في الدول الثانية، خلال هذه

الفترة. ولقد نتج عن ذلك زيادة الأهمية النسبية لتأثير الدول الصاعدة والنامية في الطلب العالمي على

الطاقة على حساب الدول المتقدمة. وفي ضوء التطور الكبير في حصة الدول الصاعدة/النامية في الناتج

المحلي الإجمالي العالمي وارتفاع مستويات المعيشة فيها، ستزداد أهميتها النسبية أكثر مستقبلاً، ليس فقط

في التأثير في مستوى استهلاك الطاقة وإنما أيضاً في توزيعه بين أشكالها المختلفة (أحفوري، متجدد،

الخ).

(3) إن دوافع إحلال الطاقات المتجددة محل الوقود الأحفوري، في الدول الصناعية المتقدمة، وربما بعض

الدول الصاعدة، سوف لن تقتصر فقط على الحفاظ على استدامة البيئة وتحقيق الاستقلال في مجال

الطاقة وإنما أيضاً توقع الاسهام في توليد فرص و"أمواج" تكنولوجية واستثمارية تساعد على تخفيف أو

تجنب تبعات احتمال/إمكانية الركود طويل الأمد فيها.

(4) بالرغم من ظهور علائم اسناد متنامي في الدول المتقدمة والصاعدة/النامية لتحقيق الطفرة المنشودة في

استهلاك الطاقات المتجددة، من ناحية، ونمو استهلاكها في العالم حتى الآن، من ناحية أخرى، يبقى

حجم و/أو توقيت تحقيق هذه الطفرة غير-يقيني *uncertain*. ولكن مع ذلك، فأني أعتقد أن التطور في إحلال الطاقات المتجددة محل الأشكال الأخرى من الطاقة الأولية سيمضي بثبات ولكن سيكون مقيدا بخطى تطور البنية الأساسية والتطور المؤسسي والتكنولوجي وتطبيقاته في الطاقات المتجددة، من ناحية، واستمرار قوة (أو ضعف) المصالح النفطية/الغازية، في الدول المتقدمة، لا سيما الولايات المتحدة، من ناحية ثانية، ومدى استمرار استهلاك الوقود الاحفوري، عموماً، في الدول الصاعدة/النامية ذات احتمالات النمو الأعلى في ناتجها المحلي الإجمالي، لا سيما الصين والهند وغيرهما، من ناحية ثالثة، الخ.

(5) يمكن الاستقراء، في ضوء محصلة الاحتمالات المستقبلية ومن توجهات السنوات السابقة، أن الطلب العالمي على النفط، بعد عودته لمستوى ما قبل 2020 سيستمر في النمو المعتدل حتى يصل ذروته ربما نهاية العقد الحالي/أوائل العقد القادم، ليأخذ بعد ذلك بالانخفاض ومعه يستمر انخفاض حصته في استهلاك الطاقة الأولية في العالم. أما التأثير المزدوج لاحتمال الركود طويل الأمد في الدول المتقدمة (وبعض الدول الصاعدة)، في حالة حدوثه، من ناحية، ومدى حجم وسرعة إحلال الطاقات المتجددة محل الوقود الاحفوري، من ناحية أخرى، فسيتبين في حجم وسرعة انخفاض الطلب العالمي على النفط (والغاز) وحجم وسرعة انخفاض حصته في استهلاك الطاقة.

(6) كل ذلك ربما يقنع الدول المنتجة للنفط، لا سيما العراق، في أن التغيير، الجذري و/أو التدريجي، آت خلال العقود القادمة، وأن أختلف حجمه أو توقيته، وأن الاعتماد على النفط فقط نظرة قاصرة جداً. فما حدث في العراق من "خشية عارمة" و"هزة اجتماعية" من انقطاع الدخل وانخفاض المستوى المعيشي وتصاعد الفقر أثناء 2020، بعد الانخفاض الكبير في عوائد النفط، ينبغي أن يدفع متخذي القرار والمجتمع عموماً، في العراق، إلى الاقتناع بأن ذلك كان سيناريو "معتدل" نسبة لما يمكن أن يحدث مستقبلاً من كوارث.

الملحق (1)

جداول الناتج المحلي الإجمالي لمجموعة من دول مختارة

الجدول (م-1) الناتج المحلي الإجمالي وحصّة الشخص منه، بالقوة الشرائية المعادلة بأسعار 2017، لأهم الدول الصناعية المتقدمة والصاعدة والعراق

| حصّة الشخص، ألف دولار | | | الناتج المحلي الإجمالي، مليار دولار | | | |
|-----------------------|-------------|-------------|-------------------------------------|----------------|---------------|------------------|
| 2020 | 2019 | 1990 | 2020 | 2019 | 1990 | |
| 60.2 | 62.6 | 40.4 | 19,823 | 20,539 | 10,075 | الولايات المتحدة |
| 41.5 | 44.3 | 28.5 | 18,580 | 19,795 | 11,983 | الاتحاد الأوروبي |
| | 41.4 | 32.2 | | 5,225 | 3,972 | اليابان |
| 16.4 | 16.1 | 1.4 | 23,010 | 22,492 | 1,616 | الصين |
| 6.1 | 6.7 | 1.8 | 8,447 | 9,178 | 1,584 | الهند |
| 42.3 | 42.7 | 12.7 | 2,188 | 2,209 | 543 | كوريا الجنوبية |
| 93.0 | 98.0 | 37.3 | 529 | 559 | 114 | سنغافورة |
| 11.4 | 11.8 | 4.5 | 3,130 | 3,197 | 822 | إندونيسيا |
| 26.4 | 28.4 | 10.3 | 856 | 906 | 186 | ماليزيا |
| 8.2 | 8.0 | 1.7 | 798 | 776 | 114 | فيتنام |
| 14.1 | 14.8 | 10.5 | 2,988 | 3,115 | 1,567 | البرازيل |
| 19.7 | 22.1 | 14.1 | 893 | 992 | 461 | الأرجنتين |
| 23.3 | 25.0 | 9.9 | 446 | 473 | 131 | تشيلي |
| 9.5 | 10.8 | 7.9 | 381 | 425 | 137 | العراق |
| 22.4 | 23.2 | 12.1 | 125,467 | 129,714 | 50,910 | العالم |

المصدر: بيانات البنك الدولي للناتج المحلي الإجمالي لدول العالم مقاساً بالدولار الدولي (القوة الشرائية المعادلة PPP)،

<https://data.worldbank.org/indicator/NY.GDP.MKTP.PP.KD> , downloaded 10 August, 2021.

ملاحظة: يطلق على قياس "القوة الشرائية المعادلة PPP" أيضاً تعبير القياس "بالدولار الدولي \$-International".

الجدول (م-2) نسب نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (مقاساً بأسعار 2010) لأهم الدول الصناعية المتقدمة والصاعدة والعراق

متوسط نسب نمو سنوية، %

| 2020-2019 | 2019-2007 | 2007-1975 | 1975-1960 | |
|-------------|------------|------------|------------|------------------|
| -3.5 | 1.9 | 3.2 | 3.9 | الولايات المتحدة |
| -6.2 | 1.1 | 2.3 | 3.8 | الاتحاد الأوروبي |
| | 0.8 | 2.7 | 8.2 | اليابان |
| 2.3 | 7.9 | 9.8 | 6.8 | الصين |
| -8.0 | 6.8 | 5.5 | 3.4 | الهند |
| -1.0 | 3.2 | 8.0 | 10.2 | كوريا الجنوبية |
| -5.4 | 4.6 | 7.2 | 10.1 | سنغافورة |
| -2.1 | 5.4 | 5.1 | 5.0 | إندونيسيا |
| -5.6 | 4.9 | 6.5 | 7.1 | ماليزيا |
| 2.9 | 6.1 | | | فيتنام |
| -4.1 | 1.3 | 2.7 | 7.5 | البرازيل |
| -9.9 | 1.1 | 1.9 | 4.1 | الأرجنتين |
| -5.8 | 3.1 | 5.2 | 3.2 | تشيلي |
| -10.4 | 5.9 | 4.7 | 6.6 | العراق |
| -3.6 | 2.6 | 3.0 | 5.2 | العالم |

المصدر: احتُسب متوسط نسب النمو السنوية المُركَّبة، في هذا الجدول، على أساس بيانات البنك الدولي، <https://data.worldbank.org/indicator/NY.GDP.MKTP.KD>، مُنزَّلة في 7 آب/أغسطس، 2021.

ملاحظات:

- (1) الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي يعني الناتج المحلي الإجمالي بأسعار 2010 (بالدولار).
- (2) متوسط نسب النمو السنوية للفترة 1975-1960 يعود للسنوات 1975-1970 للاتحاد الأوروبي وللننوات 1975-1968 للعراق.

(3) في هذا الجدول، يمكن حساب متوسط نسبة النمو السنوية المُركَّبة g للناتج المحلي الإجمالي GDP_t في معادلة الاتجاه العام الأسية $GDP_t = A(1+g)^t$ ، الواردة فيه، لكل فترة فرعية، بواسطة الانحدار الخطي، بطريقتين:

(أ) الطريقة الأولى: تقدير المعلمات، a ، b ، في التحويل اللوغاريتمي التالي لمعادلة الاتجاه العام الأسية:

$$LN GDP_t = a + b t, \quad t=1, \dots, T, \quad \text{where: } a = LNA, \quad b = LN(1+g),$$

ثم تُحتسب g ، كما يلي: $g = EXP(b) - 1$.

(ب) الطريقة الثانية المختصرة التي استُخدمت في الحساب في هذا الجدول: بما أن معادلة الاتجاه العام هي بمتغيرين فقط، هما t و GDP ، يمكن تقدير g في التحويل اللوغاريتمي في (أ) بخطوة واحدة فقط باستخدام دالة () SLOPE في الصفحة الإلكترونية Excel، في خلية واحدة one cell كما يلي:

$$g = EXP(SLOPE(LN(GDP),N)) - 1,$$

Where: **GDP** vector (range) of GDP values and **N** vector (range) of years. For instance, for the period 1960-1975, **GDP** = (GDP₁₉₆₀, ..., GDP₁₉₇₅), **N** = (1960, ..., 1975).

الملحق (2)

الاتجاه العام والتقلبات في الناتج المحلي الإجمالي

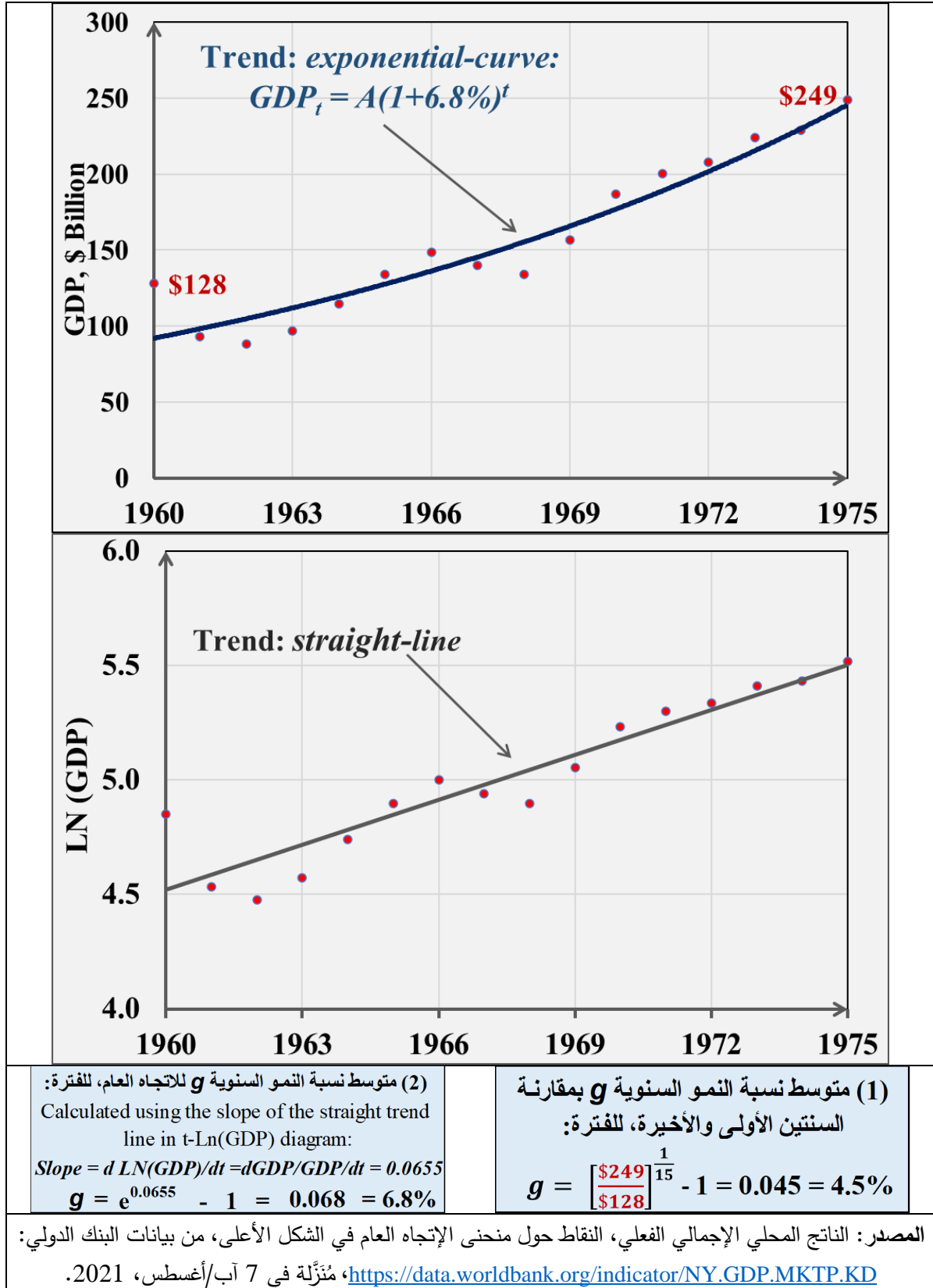
بغية فصل "التقلبات" في الناتج المحلي الإجمالي عن "اتجاهه العام" خلال الزمن، يتم عادة اللجوء إلى تقدير الاتجاه العام بطرق متعددة من بينها طرق إحصائية. على هذا الأساس تتمثل التقلبات "بانحراف" المشاهدات الفعلية للناتج عن منحنى الاتجاه العام *trend-curve*. وتفيد الإشارة للاتجاه العام في النظر في أثر المتغيرات الأساسية كنمو السكان والتقدم التكنولوجي والتغير المناخي، الخ، في مسار الناتج في الأمد المتوسط/البعيد. في المقابل، فإن التركيز على التقلبات يفيد في النظر في أثر المتغيرات "الجارية" (بما فيها الدورة الاقتصادية) كالسياسات النقدية والمالية وغيرها ومعدل التضخم والطلب الكلي والصدمات الداخلية والخارجية وتقلبات الطقس، الخ، على مسار الناتج خلال الأمد القصير/المتوسط.

لذلك في حساب متوسط نسب النمو المركبة، *compound*، للناتج المحلي الإجمالي خلال فترات طويلة يفضل حساب نسب النمو المركبة للاتجاه العام للناتج بدلاً من اختيار مشاهدات محددة لسنتين في بداية ونهاية الفترة موضوع التقدير. وبالرغم من أن اختيار سنتين في البداية والنهاية لتقدير متوسط نسبة النمو هذه خلال الفترة يقترب، في كثير من الأحيان، من تقدير متوسط نسبة نمو الاتجاه العام، ولكن هناك حالات بتباعد التقدير. وسنعرض في هذا الملحق الاختلاف بين الحسابين بشكل واضح في حالة الناتج المحلي الإجمالي الصيني خلال الفترة 1960-1975.

يتبين من الشكل (م-1) أدناه أن الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (أي المقاس بأسعار ثابتة) في الصين تعرض لانخفاض وتقلب في النصف الأول من الفترة 1960-1975 نتيجة "للثورة الثقافية" التي استمرت حوالي سبع سنوات وما رافقها من قلاقل أثرت سلباً في الإنتاج. لذلك كما يلاحظ من الشكل انخفاض الناتج خلال السنوات 1961-1964 عن مستواه في 1960. ولكن بعد عودته في 1965، استمر بالتقلب حتى نهاية الثورة الثقافية وتبعاتها في 1967/1968. بعد ذلك استمر بالنمو حتى نهاية الفترة.

إن حساب متوسط نسبة النمو السنوية خلال الفترة 1960-1975 باستخدام ناتج سنتي 1960 و1975 فقط يقود إلى بخس لنمو الاتجاه العام نتيجة الانخفاض الحاد في الناتج في أوائلها. فكما يلاحظ في معادلة الحساب (1) في الشكل (م-1)، التي تستخدم السنتين 1960 و1975 فقط، فإن متوسط نسبة النمو المركبة يساوي 4.5% سنوياً. في المقابل، يتبين في معادلة الحساب (2) في الشكل (م-1) للاتجاه العام للناتج، والتي هي أساس طريقة الحساب في الملاحظة (3) في الجدول (م-2) في الملحق (1)، أن متوسط نسبة النمو المركبة، خلال الفترة 1960-1975، يساوي 6.8% سنوياً.

الشكل (م-1) حساب متوسط نسبة النمو السنوية المركبة: مثال - الناتج المحلي الإجمالي الصيني بأسعار 2010



الملحق (3)

تطورات في تكنولوجيا وتكاليف الطاقات المتجددة

تتصرف الطاقات المتجددة إلى تلك المولدة من المساقط المائية والطاقة الشمسية والرياح والبيولوجية والتحت-أرضية (الجيوترمال) والهيدروجين، الخ. وبالرغم من أن الطاقة النووية هي طاقة متجددة ولكن عادة لا تصنف ضمنها. وفي بعض الأحيان تستثنى أيضاً الطاقة المولدة من المساقط المائية. ولكن في هذه الورقة فإن المساقط المائية تُشمل ضمن الطاقات المتجددة.

وفي ما يلي سأعرض بعبارة بعض من تطورات تكنولوجية ومؤسسية ومعلوماتية مهمة في مصدرين حصل فيهما تقدم تكنولوجي ملحوظ خلال العقد المنصرم وهما الطاقة الشمسية والطاقة من الرياح، من ناحية، وتطور الاستعمال والخزن في البطاريات وغيرها، من ناحية أخرى. ولقد انعكس كل ذلك في انخفاض تكاليف الإنتاج في هذين المصدرين بشكل ملموس.¹²

الطاقة الشمسية

(1) تقدم ملموس في تكنولوجيا الخلايا الشمسية *solar photovoltaic, PV* وزيادة إنتاجها وتوسع استخداماتها.

(2) ظهور تطبيقات إضافية جديدة للخلايا الشمسية كالتطبيقات الشمسية والطاقة المولدة في الفضاء ومحطات التوليد الهجينة.

(3) ساعدت الإجراءات الحكومية *regulations* على زيادة استهلاك الطاقة المولدة من الخلايا الشمسية. على سبيل المثال، قيام الحكومات المحلية في المدن والمقاطعات في العديد من الدول المتقدمة والصاعدة/النامية في سن قوانين تفرض تخصيص مساحات على سطوح البنايات لغرض تركيب معدات الطاقة الشمسية.

¹² أنظر: Roser (2020) وGlobal Data (2020).

الطاقة من الريح

- (1) تطوير توربينات هوائية أكبر واستبدال التوربينات القديمة قبل انتهاء عمرها بأخرى جديدة أكفأ وأكثر إنتاجاً.
- (2) تطبيق ممارسات وتقنيات متقدمة في التشغيل والصيانة.
- (3) تطوير حجم وتكنولوجيا الانشاءات البحرية، حيث لغرض الحصول على ربح أسرع يتم بناء توربينات كبيرة في مناطق بحرية بعيدة وعميقة.

خزن الطاقة

إن ارتفاع حصة الطاقات المتجددة في استهلاك الطاقة، من ناحية، وتقلب التوليد في مصادر الشمس والريح بين الذروة والقعور الحادين، من ناحية أخرى، يتطلب خزن الطاقة لتأمين إنتاج مستمر وغير متقطع. ولقد قاد ذلك، من بين بدائل متعددة تتجنب الوقود الأحفوري، إلى تطوير وسرعة التقدم في الخزن في البطاريات وانخفاض كلفها. من ناحية أخرى، بتحويل الطاقة الفائضة إلى هيدروجين يمكن أن يكون الهيدروجين واحداً من البدائل المهمة لخزن الطاقة المولدة، بسبب انخفاض الكلفة وخزن كميات كبيرة من الكهرباء على مدى أيام وأسابيع وحتى أشهر.

استخدام البيانات وتكنولوجياتها

تستخدم المنافع ووحدات توليد وتوزيع الطاقات المتجددة، في مختلف الدول، آليات الذكاء الصناعي وتعلم الآلة *artificial intelligence & machine learning*، التي تساعد على التنبؤ بالطلب على الطاقة وتوليدها وكذلك التنبؤ بالسعر. أما أنظمة المتاجرة الإلكترونية *blockchain* فهي تساعد على تكوين والحفاظ على منصات تبادل الطاقة المولدة، وتأمين استمرار واستقرار تجهيزها بين المناطق المختلفة.

انخفاض التكاليف في توليد الطاقة الشمسية ومن الريح

ورد في (Roser 2020) أن كلفة إنتاج الكهرباء (مقاسة بأسعار 2019) من الخلايا الشمسية *solar photovoltaic, PV* انخفضت بنسبة 89% ومن الريح بنسبة 70% بين 2009 و2019. وأن كلفة الوحدة المنتجة من الكهرباء من هذين المصدرين، بدون إعانة، هي الآن أقل من كلفة إنتاجها من الوقود الأحفوري بما فيه الغاز. وهو يعتقد أن الانخفاض سيستمر مستقبلاً. ولكن بالرغم من بيانه لمصادر أرقامه فهو لا يذكر الدولة أو مجموعة الدول التي تمثلها هذه الأرقام. مع العلم أن كلفة الوحدة المنتجة (السعر) في أرقامه احتسبت على أساس شمولها لكلفة بناء محطات الطاقة (الكلفة الرأسمالية) وكذلك الكلف التشغيلية على مدى العمر الإنتاجي للمحطات.

مصادر الورقة

مرزا، علي (2016) "اتفاقية المناخ الدولية والطلب المستقبلي على النفط"، الموقع الإلكتروني لشبكة الاقتصاديين العراقيين، 4 شباط/فبراير. ولقد أعيد نشر نسخة مُراجعة منها في: علي مرزا (2021) /ورق اقتصادية وبنطية - العراق والعالم، المجلد الأول، كتاب إلكتروني مجاني، شبكة الاقتصاديين العراقيين.

_____ (2019) "مناظير استهلاك وإنتاج الطاقة في العالم حتى عام 2040 مع إشارة لآفاق استيعاب إنتاج/صادرات النفط العراقي"، شبكة الاقتصاديين العراقيين، 7 نيسان/أبريل.

_____ (2020) "استهلاك وإنتاج الطاقة ومكوناتها في الولايات المتحدة - تبعات الاكتفاء/الاستقلال في مجال الطاقة"، الموقع الإلكتروني لشبكة الاقتصاديين العراقيين، 26 نيسان/أبريل.

Blanchard, O. (2021) 'Rethinking Fiscal and Monetary Policy, Post-Covid', *Princeton University, Bendheim Center for Finance*, June 2. YouTube video, <https://www.youtube.com/watch?v=WwM7qI4g44o>.

Bonvillian, W. (2017) 'Innovation Systems for Science, Technology, Energy, Manufacturing, and Health', MIT OpenCourseWare, Spring, YouTube videos, 12 classes, 24 parts, https://www.youtube.com/results?search_query=%E2%80%98Innovation+Systems+for+Science+%2C+Technology%2C+Energy%2C+Manufacturing%2C+and+Health%E2%80%99.

Eggertson, G. (2015) 'A Model of Secular Stagnation', JRCPPF 2015 Conference, YouTube video, <https://www.youtube.com/watch?v=mQ-130PhRY4>.

Global Data (2020) 'Renewable Energy: Technology Trends', 27 August, <https://www.power-technology.com/comment/renewable-energy-technology-trends/>.

Hamilton, J, James D., E. Harris, J. Hatzius, K West (2015) 'The Equilibrium Real Funds Rate: Past, Present and Future', March 1, *IMF Conference on Secular Stagnation, Growth and Real Interest Rates*, Florence, Italy June 18-19, 2015, <https://www.imf.org/external/np/seminars/eng/2015/secularstag/index.htm>.

Hansen, A. (1939) 'Economic Progress and Declining Population Growth', Presidential address delivered at the 51st Annual Meeting of the American Economic Association, Detroit, Michigan, December 28, 1938, *The American Economic Review*, Vol. XXIX, March.

- International Energy Agency, IEA (2021) *Global Energy Review*, April.
- Krugman, P. (1998) 'It's back: Japan's Slump and the Return of the Liquidity Trap,' *Wayback Machine Brookings Papers on Economic Activity*, http://www.brookings.edu/~media/Projects/BPEA/19982/1998b_bpea_krugman_dominquez_rog_off.PDF.
- Lucas, R. (2012) 'The Recession of 2007 to ?', Friedman Forum Lecture, University of Chicago, October 10. Streamed December 5. YouTube video, <https://www.youtube.com/watch?v=Ak72MbeYPI0>.
- Pescatori, A. & J. Turunen (2015) 'Lower for Longer? Neutral Rates in the United States', *IMF Conference on Secular Stagnation, Growth and Real Interest Rates*, Florence, Italy June 18-19, 2015, <https://www.imf.org/external/np/seminars/eng/2015/secularstag/index.htm>.
- Piketty, T. (2014) *Capital in the Twenty First Century*. Translated by A. Goldhammer. Harvard University Press, Cambridge, Massachusetts. First published as: *Le capital au XXI siècle*, copyright © 2013 Éditions du Seuil.
- Roser, M. (2013) 'Economic Growth'. Published online at OurWorldInData.org, <https://ourworldindata.org/economic-growth>, [Online Resource], downloaded August 9, 2021.
- _____ (2020) 'Why did renewables become so cheap so fast? And what can we do to use this global opportunity for green growth?', <https://ourworldindata.org/cheap-renewables-growth>, downloaded August 19, 2021.
- Summers, L. (2016) 'Secular Stagnation and Monetary Policy', Federal Reserve Bank of St. Louis Review, Second Quarter 2016, 98(2), pp. 93-110, <https://files.stlouisfed.org/files/htdocs/publications/review/2016-06-17/secular-stagnation-and-monetary-policy.pdf>.
- _____ (2019) 'Secular Stagnation and the Future of Global Macroeconomic Policy', April 15, YouTube video, <https://www.youtube.com/watch?v=9SDvexw9Dp4>.
- Summers, L., P. Krugman (2021) 'Will the Biden Stimulus Lead to Inflation?', February 12, 2021, Streamed May 10, YouTube video, <https://www.youtube.com/watch?v=67WqZfObloU>.
- Weber, I. (2021) *How China Escaped Shock Therapy: The Market Reform Debate*, (Routledge Studies on the Chinese Economy) 1st Edition, Kindle Edition.
- World Bank, WB (1993) *The East Asian Miracle, Economic Growth and Public Policy*. Oxford University Press.

التحول نحو إنتاج واستهلاك الطاقات "النظيفة" في العالم التبعات المتوقعة وتوجهات الدول المصدرة للنفط¹

د. علي مرزا

أولاً: مقدمة

يقود استمرار نمط ومكونات الطاقة المستعملة حالياً والسياسات المتبعة في العالم في استهلاكها وإنتاجها، بالرغم من تحولها باتجاه "الطاقات النظيفة" بدرجة مناسبة خلال العقدين المنصرمين، إلى مسار ينطوي على استمرار انبعاثات غاز الدفيئة *Greenhouse Gas (GHG)* بمستوى يهدد بارتفاع متوسط الحرارة العالمية، بما يقترب من حوالي 3.0 درجة مئوية بحلول عام 2100 مقارنة بما قبل-التصنيع.² وينطوي ذلك على كوارث بيئية ومناخية تتمثل بالتصحّر والحرائق والفيضانات وموجات الحرارة العالية، الخ، مما يؤدي بدوره إلى كوارث صحية واجتماعية وجيوسياسية. لذلك، بعد سلسلة من المحاولات، تم في اتفاقية باريس *COP21*، 2015 تبني هدف تقليل الانبعاثات إلى مستوى يقود إلى حصر ارتفاع متوسط الحرارة العالمية بحلول عام 2100 بسقف يتراوح بين 1.5 و2.0 درجة مئوية مقارنة بما قبل-التصنيع. مع العلم أن الارتفاع بلغ حوالي 1.1 درجة مئوية بحلول عام 21/2020. وهذا يعني أنه لم يتبقى مدى كبير للوصول إلى السقف المستهدف. ولا شك أن تقليل استهلاك الوقود الأحفوري بشكله الحالي سيساهم بدرجة كبيرة في تحقيق هذا الهدف. غير أن معادلة تقليل الانبعاثات، في مجال الطاقة، فقط بتقليل استهلاك الوقود الأحفوري سيواجه عقبات جدية. أولها أن استهلاك الوقود الأحفوري تغلغل وتركز خلال القرن المنصرم وتشعب في استعمالات وبنى أساسية من الصعوبة إحلال الطاقات المتجددة محلها، فوق حد أقصى، خلال الثلاثة عقود القادمة. وثانيها أن الدول المختلفة، لاسيما الصاعدة/النامية، بالرغم من محاولتها الالتزام باتفاقيات المناخ في باريس 2015 وفي كلاسكو 2021 غير أنها في مواردها واستخداماتها وبنائها الأساسية والمصالح المرتبطة بالوقود الأحفوري فيها وعلاقتها الجيوسياسية لا زالت تعتمد وربما بعضها يفضل الاستمرار في إنتاج و/أو استهلاك الوقود الأحفوري، بالطريقة السائدة،

¹ نسخة منقحة لورقة نُشرت في الموقع الإلكتروني لشبكة الاقتصاديين العراقيين في 4 تشرين الثاني/نوفمبر 2021.
² يشمل غاز البيت الزجاجي ما يلي: بخار الماء، ثاني أكسيد الكربون، الميثان، أكسيد النيترون، الأوزون، الكلوروفلوروكربون، الخ. وتعتبر انبعاثات ثاني أكسيد الكربون والميثان من أهم الانبعاثات المرتبطة باستهلاك الطاقة. وتعني عبارة "قبل-التصنيع" *pre-industrial* قبل أو عند منتصف القرن الثامن عشر (سنة 1750). مع العلم أن رقم 1.1 درجة مئوية ارتفاع متوسط الحرارة العالمية بحلول 21/2020 مقارنة بما قبل-التصنيع، مأخوذ من اتفاقية *COP26* في 13 تشرين الثاني/نوفمبر، 2021، *The Glasgow Climate Pact (agreement)* كما ورد نصّها في: *Washington Post* (2021).

بمستوى لا يتناسب مع الوصول إلى صفر-انبعاثات في عام 2050. وثالثها، أن من الممكن تخليص الوقود الأحفوري من نسبة ملموسة من الانبعاثات ليقرب الوقود المُخلص من "الطاقات النظيفة". ورابعها الضرر الكبير الذي تواجهه الدول التي تعتمد على عوائد إنتاج/تصدير الوقود الأحفوري ومنها الدول المصدرة للنفط، إلى آخره.

وبالرغم من تشعب القضايا والتحليلات التي تثار وأثيرت، خلال العقد المنصرم، في مؤتمرات المناخ COP وكذلك في المناظير *outlooks* المستقبلية التي تعدها جهات دولية عديدة، والتي يتم تناول أربعة منها في هذه الورقة (ومن ضمنها منظور وكالة الطاقة الدولية)، وفي مراكز البحوث ووسائل الأعلام، الخ، تتناول الورقة، من بين قضايا محددة أخرى، القضية أو التساؤل التالي: هل من الضروري استثناء إنتاج واستهلاك النفط والغاز بالشكل الذي يركز عليه منظور الوكالة لتحقيق التحول إلى طاقة نظيفة وتوازن حراري عالمي، أم أن من الممكن استمرار انتاجهما واستهلاكهما بأعلى مما يستهدفه منظور الوكالة، بمقدار ملموس، وفي ذات الوقت تحقيق التحول والتوازن المنشودين؟

ثانياً: تطورات إنتاج واستهلاك الطاقة في العالم خلال 2021/2020³

لقد كان لوباء كورونا Covid 19 تأثير تخفيضي شديد على مختلف جوانب استهلاك وإنتاج الوقود الأحفوري في عام 2020، لا سيما النفط والغاز والفحم. على سبيل المثال، انخفض الطلب العالمي على النفط (خام ووسائل أخرى) من حوالي 100 مليون برميل/يوم، م-ب-ي، في 2019 إلى حوالي 91 م-ب-ي في 2020؛ (OPEC (2021a, p. 95). في المقابل، أرتفع استهلاك الوقود المتجدد في ذلك العام عنه في 2019، وبالذات من الطاقة الشمسية والرياح، مُسانداً بالانخفاض الكبير في الكلفة الاستثمارية لبناء وحدات الطاقة من هذه الموارد؛ (IEA (2021b, p.15).

ولكن في عام 2021، وبالذات في النصف الثاني منه، أبتدأ العالم بالانفتاح التدريجي بعد اتساع رقعة التلقيح ضد الوباء لا سيما في العالم الصناعي المتقدم ودول صاعدة عديدة في مقدمتها الصين. ومع استمرار الانفتاح أرتفع الطلب على مختلف مكونات الطاقة لا سيما الغاز الطبيعي والفحم والنفط الخام. على سبيل المثال، بعد انخفاضه إلى حوالي 91 م-ب-ي في 2020، أرتفع الطلب العالمي على النفط إلى حوالي 98 م-ب-ي في الربع الثالث من 2021؛ (OPEC (2021c, p. 27). ولقد تفاعلت عوامل عديدة لزيادة الطلب على الوقود الأحفوري، في مقدمتها ارتفاع النشاط الاقتصادي مُسانداً بحزم الإنعاش والمساعدة الاجتماعية في العالم الصناعي المتقدم ودول صاعدة ونامية (التي وصلت حوالي 16 ترليون دولار بحلول تشرين الأول/أكتوبر 2021). كما أدت عوامل إضافية أخرى لزيادة الطلب على الوقود الأحفوري لم تكن متوقعة سابقاً. فلقد قاد تقلب الظروف المناخية في الشتاء والصيف إلى زيادة الطلب على الكهرباء في العالم الصناعي والصاعد ومن ضمنها الصين. ولقد قاد ذلك، بدوره، إلى زيادة الطلب على الغاز الطبيعي والفحم.

³ في كتابة هذه الفقرة تمت الاستفادة من: (World Bank (2021)، (OPEC (2021c)، (IEA (2021a).

ومن ناحية العرض، ساهم التزام دول أوبك+ بتقنين الإنتاج، من ناحية، ومقيدات الطاقة الإنتاجية وظروف تعطيل الإنتاج في بعض دول أوبك+ ودول أخرى، من ناحية ثانية، وغيرها، إلى تحديد العرض. كما لعب نقص الاستثمارات في قطاع النفط والغاز الطبيعي من قبل شركات النفط العالمية منذ انخفاض الأسعار في 2015 إلى عدم نمو الطاقة الإنتاجية فيهما بما يتماشى مع زيادة الطلب. كما ساهمت ظروف استثنائية، كإعصار *Ida* في الولايات المتحدة، بتقييد إنتاج/عرض الغاز (بما فيه المسال *LNG*) والفحم من مقابلة الطلب، مما قاد إلى أحلال جزء منه بزيادة الطلب على النفط الخام في مجال التدفئة وحتى في توليد الكهرباء. لقد دفع تفاعل هذه العوامل الأسعار إلى الارتفاع بشكل كبير. فلقد ازداد سعر الغاز الطبيعي (متوسط الولايات المتحدة، أوروبا، اليابان) من 4.5 دولار/*MMBtu* في 2020 إلى 6.6 دولار في النصف الأول من 2021 وإلى 12.1 دولار خلال تموز/يوليو-تشرين الأول/أكتوبر 2021.⁴ وسعر النفط الخام (متوسط برنت، *WTI*، دبي) من 39.4 دولار/برميل إلى 63.2 دولار وإلى 74.3 دولار، لنفس الفترة، وسعر الفحم (متوسط استراليا، جنوب أفريقيا) من 62.1 دولار/طن إلى 96.6 دولار وإلى 168.8 دولار، لنفس الفترة.⁵

ثالثاً: مسارات التحول نحو طاقات أنظف

كما في السنوات السابقة، ظهرت في عام 2021 عدة مناظير *Outlooks* تستطلع التوجهات المستقبلية لاستهلاك وإنتاج وتكنولوجيا الطاقة ومكوناتها على المستوى العالمي، تمتد في مداها الزمني إلى السنوات 2045-2050. ففي أواخر أيلول/سبتمبر 2021 ظهر منظور منظمة أوبك ثم في تشرين الأول/أكتوبر ظهر على التابع منظوري إدارة معلومات الطاقة الأمريكية ووكالة الطاقة الدولية. وقبل ذلك في تشرين الأول/أكتوبر 2020 ظهر منظور معهد اقتصاد الطاقة الياباني 2021، ثم ظهر في منتصف تشرين الثاني/نوفمبر 2021 عرض للمعهد الياباني (سلايدات) يلخص منظور 2022. وجميع هذه المناظير تتناول التحول نحو طاقات أنظف تساهم، بدرجة أو بأخرى، في تخفيض انبعاثات غاز البيت الزجاجي *GHG*. بعضها يلتزم بسقف ارتفاع متوسط الحرارة العالمية، كما تم إقراره في مؤتمر باريس *COP21* في 2015 وما بعده، وأخرى بدرجة حرارة أعلى من السقف. وفي الحقيقة كان هدف مؤتمر باريس تحقيق سقف 2.0 درجة مئوية لارتفاع متوسط الحرارة العالمية بحلول عام 2100 ولكن عُدل السقف في ما بعد إلى 1.5 درجة مئوية؛ مرزا (2016). وفي عرض مسارات المناظير في هذه الفقرة سأبدأ بمنظور وكالة الطاقة الدولية.

⁴ تعني *MMBtu* مليون وحدة حرارية بريطانية.

⁵ أرقام متوسطات الأسعار في المتن محتسبة من بيانات البنك الدولي: World Bank Data: Commodity Prices, Pink Sheet. <https://www.worldbank.org/en/research/commodity-markets>.

(3-1) منظور وكالة الطاقة الدولية: تعظيم استخدام الطاقات المتجددة واستدناء الوقود الأحفوري

ظهر منظور وكالة الطاقة الدولية في منتصف تشرين الأول/أكتوبر 2021 وليس منتصف تشرين الثاني/نوفمبر وهو موعد صدوره لكل سنة، وأعقب إطلاقه ندوات إنترنت *webinars* يومية على مدى أسبوع، وذلك بغية الترويج لمنهاج التحول السريع نحو الطاقات المتجددة بعيداً عن الوقود الأحفوري، للمساهمة في التأثير، بهذا الاتجاه، في نتائج مؤتمر المناخ الدولي COP26 في كلاسكو، اسكتلندا، خلال 31 تشرين الأول/أكتوبر - 13 تشرين الثاني/نوفمبر 2021. أنظر: IEA (2021b-2021h).

ويحتوي منظور الوكالة على ثلاثة سيناريوهات رئيسية واحد معياري *normative* وهو سيناريو صفر-انبعاثات *zero emissions* وهو فعلياً السيناريو "المعياري/الإشارة" في المنظور، وسيناريوهين استكشافيين *exploratory* هما سيناريو التعهدات-الوطنية *announced pledges* وسيناريو السياسات-المعلنة *stated policies*. هذا بالإضافة لسيناريو رابع بعنوان سيناريو التطور-المستدام *sustainable development*، الذي يقترب من سيناريو صفر-انبعاثات في ما يخص تأثيره على متوسط الحرارة العالمية. وخلافاً للمناظير الأخرى، فإن منظور الوكالة، لا سيما في السيناريو المعياري/الإشارة (صفر-انبعاثات)، يماثل "أجندة" أو "خارطة طريق" طويلة الأمد بمراحلها الزمنية والقطاعية والعالمية.⁶ فهو لا يقتصر على القضايا المتعلقة باستهلاك الطاقة وإنتاجها وبنائها الأساسية والسياسات المتعلقة بها وإنما يمتد إلى ما يتعلق بالصناعات المستخدمة للطاقة كالحديد والأسمنت، الخ، وكيفية زيادة كفاءة واستبدال الوقود فيها. كما يتطرق لمتطلبات إسناد التوسع في استهلاك الكهرباء بما في ذلك الحاجة المستقبلية للمهندسين والفنيين والكهربائيين، الخ من القضايا. فهو مصمم لبيان خطوات وسياسات هدفها تحقيق التحول إلى عصر الطاقات المتجددة. كما أنه يبين لمؤتمر COP26 في كلاسكو، الخطوات التي حققتها مختلف الدول في طريق هذا التحول، وما تبقى عليها فعله، ودور السياسات الحكومية في تحقيق هذا التحول بتجنب العثرات السابقة وإيجاد طرق جديدة. كل ذلك

⁶ ورد ما يلي في منظور الوكالة والذي يبين بشكل واضح أنه يمثل خارطة طريق أو أجندة وليس اسقاطات مستقبلية: "إن طريق [التحول] صعب وضيق، لا سيما إذا استمر الاستثمار [في الطاقات المتجددة] بأقل مما هو مطلوب، ولكن الرسالة الأساسية لمنظور WEO-2021 هي رسالة متفائلة. إن التحليل الوارد في المنظور يبين بوضوح ما ينبغي عمله خلال العقد الحرج التالي: تركيز دقيق *laser-like focus* لتحقيق كهرية نظيفة وتحسين الكفاءة وتقليل انبعاث الميثان وإطلاق إمكانية الاختراعات وتطبيقاتها *innovations* مصاحبة باستراتيجيات لإطلاق تدفق رأس المال لإسناد الانتقال للطاقة النظيفة وتأمين الاعتمادية والقابلية الاقتصادية *affordability*. إن العديد من الإجراءات المعروضة ذات كلفة-فعالة [مقارنة بالبدائل]. أما كلفة الإجراءات المتبقية فهي منخفضة مقارنة بكلفة عدم تنفيذها. إن تحقيق الأجندة *agenda* الواردة في هذا المنظور تمثل فرصة هائلة لتغيير منظومة الطاقة العالمية بشكل يُحسّن من مداخيل الناس وحياتهم. إن موجات من الاستثمار في المستقبل المستدام ينبغي أن توجه من خلال اشارات واضحة من كلاسكو *Glasgow*"، أنظر: IEA (2021b, p. 22) والموقع التالي:

<https://www.iea.org/reports/world-energy-outlook-2021/executive-summary>.

تنفيذاً لهدف تبني سيناريو صفر-انبعاثات أو سيناريو التطور-المستدام والذي صممتها الوكالة لتحقيق سقف حوالي 1.4-1.6 درجة مئوية ارتفاع في متوسط الحرارة العالمية بحلول عام 2100، والذي يبدو فيهما، أن الوكالة تعادل تحقيق هذا السقف بمسار تعظيم استخدام الطاقات المتجددة وفي ذات الوقت استثناء استخدام الوقود الأحفوري.

وبينما كانت الوكالة في مناظيرها السابقة، وبالذات في سيناريوهات الإشارة فيها، تتطلع إلى دور مهم وامتامي للطاقات المتجددة ولكن مكمل لمكونات الطاقة الأخرى، فإنه تحوّل في منظور 2021 إلى دور رئيسي غالب يبدأ تطوره من الآن فصاعداً. وفي هذا السياق، في الوقت الذي كانت مناظيرها السابقة تدعو لاستثمارات كافية في قطاع النفط والغاز لتأمين توفرهما خلال فترة التحول من الوقود الأحفوري إلى المتجدد، فإن منظور 2021 يرى أن الاستثمار الحالي والمخطط للمستقبل الآن في هذا القطاع كاف ويتلاءم مع الانخفاض المتوقع/المؤمل للطلب على النفط والغاز، نتيجة للتوسع المتوقع، لا سيما خلال الأمد المتوسط، لإحلال السيارات الكهربائية محل السيارات (الصغيرة) ذات الاحتراق الداخلي، ونتيجة للتوسع في أحلال الطاقات المتجددة محل الغاز الطبيعي في قطاع توليد الكهرباء. هذا بالإضافة لتوقع انخفاض استهلاك الفحم بنسبة ملموسة.

من ناحية أخرى، تُبَيّن الوكالة أن سيناريو السياسات-المعلنة والتعهدات-الوطنية في منظورها 2021 لا يلتزمان بالسقف المذكور لارتفاع متوسط الحرارة العالمية، بسبب قصورها في تحقيق تغيير جوهري في مكونات الطاقة باتجاه الطاقات المتجددة:

(1) فسيناريو السياسات-المعلنة ينطوي على تخفيض نصيب الوقود الأحفوري في العرض الكلي للطاقة الأولية في العالم من حوالي 79% في 2020 إلى حوالي 66% في 2050. وهذا لا يعتبر تغييراً جوهرياً، من وجهة نظر الوكالة.⁷

(2) أما سيناريو التعهدات-الوطنية، مع أنه أفضل من سيناريو السياسات-المعلنة في تخفيض ارتفاع متوسط الحرارة العالمية، ولكنه لا يحقق إلا 20% من التخفيض المنشود. وهو بهذا غير كافٍ، بالرغم من أنه سيقود إلى وصول العرض/الطلب للنفط (والغاز الطبيعي) إلى ذروته في 2025.⁸

⁷ وردت هذه النسب في ملف اكسيل WEO2021_Free_Data.xlsx ملحق بمنظور الوكالة 2021: IEA (2021b)، وهي تمثل مجموع حصص النفط والغاز الطبيعي والفحم في العرض supply الكلي للطاقة الأولية في العالم.

⁸ يبين منظور الوكالة اختلاف الدول في التعهدات pledges الوطنية ويشير إلى أن التوتر بين الدول في مجال تجارة السلع كثيفة-محتوى-الطاقة واختلاف قابليتها المالية يفرض قيوداً على تحقيق التحول المرغوب نحو الطاقات المتجددة وتحقيق انخفاض

لذلك فإن تعويل الوكالة هو على سيناريو صفر-انبعاثات والتطور-المستدام، بحيث يؤمل أن تتضافر العوامل المُساندة المتمثلة بالجدوى الاقتصادية والتطورات التكنولوجية وسياسات الدول المحابية التالية للتقيّد بسقف ارتفاع متوسط الحرارة العالمية:

(1) إن تحقيق هذا المستهدف حتى سنة 2030 يتسم بما يلي:

(أ) يبين منظور الوكالة (IEA (2021b, p. 18) أن التكنولوجيا اللازمة متاحة حتى سنة 2030 لإضافة الطاقة الكهربائية بالحجم المؤمل من الموارد المتجددة بدلاً من الوقود الأحفوري، والتي ستحقق الانخفاض المؤمل في غاز البيت الزجاجي *GHG*، لاسيما في انبعاثات ثاني أكسيد الكربون والميثان، حسب سيناريو صفر-انبعاثات.⁹

(ب) إن الاستثمار وفقاً لهذه التكنولوجيا سيكون مريحاً بسبب الانخفاض الكبير في كلفة بناء الطاقات الشمسية والرياح والخزن في البطاريات.

(ج) وبذلك ليس هناك كلفة إضافية على المستهلك من التحول نحو الطاقات المتجددة.

(د) كما يمكن الالتزام بسقف ارتفاع متوسط الحرارة العالمية المستهدف (بحلول عام 2100) وفي ذات الوقت تحقيق نمو مناسب في الناتج المحلي الإجمالي العالمي حتى عام 2050.

(2) بعد سنة 2030 ستثار الحاجة إلى تكنولوجيا أكثر تطوراً وأوسع تطبيقاً لتسهيل الاستثمار في الطاقات المتجددة بشكل يتوافق مع سيناريو صفر-انبعاثات والتطور-المستدام وصفر-انبعاثات.

(3) وبالإضافة لتنامي استهلاك الوقود المتجدد، تشمل فترة التحول زيادة كفاءة استخدام الوقود عموماً، الأحفوري وغير الأحفوري، وكذلك استخدام تكنولوجيا مسك الانبعاثات في محطات الكهرباء التي تستخدم الفحم والغاز الطبيعي، الخ.

(4) يرى التقرير أن يُستكمل النقص في عرض أو إنتاج الطاقات المتجددة من خلال بناء طاقات إنتاجية جديدة و/أو توسيع الطاقات الإنتاجية القائمة للمحطات النووية لتوليد الكهرباء.

كاف في الانبعاثات. مع العلم أن حوالي 70% من الاستثمار الإضافي في الطاقات النظيفة حتى سنة 2030 لسد الفجوة في الانبعاثات بين سيناريو التعهدات-الوطنية وسيناريو صفر-انبعاثات ينبغي أن يكون في الدول الصاعدة/النامية. وسيلعب الاستثمار المطلوب في الطاقة النظيفة والبنى الأساسية حوالي 4 ترليون دولار سنوياً بحلول 2030، (IEA (2021b, p. 18).

⁹ "إن التكنولوجيا اللازمة لتحقيق تخفيض عميق في الانبعاثات حتى عام 2030، متوفرة حالياً. ولكن حوالي نصف تخفيض الانبعاثات، بعد ذلك، في 2050 حسب سيناريو صفر-انبعاثات، يأتي من تكنولوجيات هي في مراحل استطلاعية أو تجريبية"، *'All the technologies needed to achieve deep emissions cuts to 2030 are available. But almost half of the emissions reductions achieved in the NZE in 2050 come from technologies that today are at the demonstration or prototype stage.'*, IEA (2021b, p. 18).

(5) تبقى مشكلة تمويل الدول الصاعدة والنامية لمساعدتها في عبور مرحلة التحول من الوقود الأحفوري إلى المتجدد.¹⁰ وينطوي التمويل ليس فقط في تحقيق وعود المساعدات لهذه الدول، من قبل الدول المتقدمة، وإنما أيضاً في برامج تقليل المخاطر *De-risking*.

ومن الجدير بالإشارة إلى أنه في عرض هذه السيناريوهات، وبالرغم من التطرق للأخطار التي يمكن أن تعرقل تحقيق توقعاتها غير إنها فعلياً تُعرض في منظور الوكالة 2021 كما لو أنها، في المتوسط، ستتحقق بدون تقلبات أو انحرافات وأزمات جوهرية. على سبيل المثال، حسب سيناريو صفر-انبعاثات ستخفض حصة عرض النفط في العرض العالمي للطاقة الأولية من 29% في 2020 إلى 8% في 2050 وحصة الغاز الطبيعي من 24% إلى 11% والفحم من 26% إلى 3%. أي ينخفض مجموع حصص هذه الأنواع من الوقود (الأحفوري) من 79% في 2020 إلى 22% في 2050. في ذات الوقت سترتفع حصة الوقود المتجدد من 12% في 2020 إلى 67% في 2050.¹¹ وبالرغم من جدية منظور الوكالة وسعة تحليلاته واستطلاعاته غير إن هذا عرض ينطوي على شيء من التبسيط، الذي لا يأخذ بالاعتبار، بدرجة كافية، تفاوت سياسات الدول وأثر اختلاف المصالح والعلاقات الجيوسياسية، من ناحية، وتأثير تترس البنى الأساسية للوقود الأحفوري، لا سيما النفط والغاز في الاستهلاك، من ناحية أخرى، مما يجعل تحقق مسار سيناريو صفر-انبعاثات أو سيناريو التطور-المستدام ينطوي على درجة عالية من عدم اليقين. لذلك، في هذا السياق، فإن دعوة الوكالة للاكتفاء بالاستثمار الحالي والمخطط في قطاع النفط والغاز في العالم، المذكورة آنفاً، لو طُبِّقت، في ظل عدم اليقين من تحقق مسار سيناريو صفر-انبعاثات أو سيناريو التطور-المستدام، ستثير أزمات ومشاكل تنبع من نقص الإنتاج والطاقات الإنتاجية مستقبلاً، لهذين الوقودين، تتخطى تلك التي حدثت في النصف الثاني من عام 2021، التي أُشير إليها في الفقرة ثانياً، أعلاه.

من ناحية أخرى، فلقد رَشَح ما يبين تفاوت سياسات الدول وأثر اختلاف المصالح والعلاقات الجيوسياسية، من محاولات دول متقدمة وصاعدة/نامية وشركات ومؤسسات "التأثير" على توصيات لتقارير الأمم المتحدة حول تغير المناخ العالمي، لا سيما ذلك الذي نوقش في مؤتمر المناخ COP26 في كلاسكو. فلقد تبين أن العديد من الدول والجهات حاول التأثير بالاتجاهات التالية في ما يتعلق باستهلاك الطاقة:¹²

¹⁰ يُستشهد بتجربة المملكة المتحدة في التحول من الوقود الأحفوري للمتجدد من خلال التحول من الفحم إلى الغاز ثم إلى الطاقات المتجددة؛ أنظر: IEA (2021d).

¹¹ النسب من ملف اكسيل WEO2021_Free_Data.xlsx ملحق بمنظور وكالة الطاقة الدولية 2021: IEA (2021b).

¹² انظر:

BBC (2021) 'COP26: document leak reveals nations lobbying to change key climate report', <https://www.bbc.com/news/science-environment-58982445>, 21 October.

(أ) التهوين من الحاجة للابتعاد عن استهلاك الوقود الأحفوري، والتعويض، قدر الإمكان، عن تخفيض استهلاكه من خلال استعمال أوسع لتكنولوجيا مسك وتخزين الكربون (*carbon capture and storage*).

(ب) التشكيك بضرورة زيادة المساعدات المالية للدول الصاعدة والنامية للتحويل نحو طاقات أكثر "نظافة".
(ج) اعتراضات أخرى.

وفي هذا السياق، جاء جانب من اتفاقية مؤتمر كلاسكو *COP26*، ليُظهر التوجه في إطالة أمد استخدام الفحم لا سيما من قبل الهند والصين وتأخير تاريخ إيقاف إنتاج سيارات الاحتراق الداخلي إلى 2035-2040 بدلاً من 2025-2030. كما أصبح هدف تخفيض انبعاثات غاز البيت الزجاجي بحلول 2050 نصف مستواها الآن، في حين كان يُؤمل من الدول المجتمعة في كلاسكو تحقيق انخفاض إلى النصف في الانبعاثات بحلول 2030 وصفرًا بحلول 2050. ولكن، من ناحية أخرى، تم في الاتفاقية الحفاظ على هدف سقف ارتفاع متوسط الحرارة العالمية 1.5-2.0 درجة مئوية بحلول عام 2100 واستمرار توجه التحول للطاقات النظيفة وإحلال السيارات الكهربائية محل سيارات الاحتراق الداخلي وتخفيض استخدام الفحم في توليد الطاقة الكهربائية وكمادة أولية، الخ؛ ولو بمدى زمني أطول مما كان متأملاً. (Washington Post (2021).¹³

(2-3) منظور معهد اقتصاد الطاقة الياباني واقتصاد تدوير الكربون¹⁴

بالإضافة لسيناريو الإشارة، هناك ثلاث سيناريوهات أخرى في منظور معهد اقتصاد الطاقة الياباني. واحد يتعلق بإسقاط تأثير وباء كورونا باتجاه تقليل التفاعل العالمي والتأثير في إحلال الطاقات المتجددة وتغيير أنماط العمل والتعامل في المستقبل. والاثنين الباقيين واحد يتعلق بتغيير المسارات حسب تغيير تكنولوجيات الطاقة، سيناريو التكنولوجيات-المتقدمة، والآخر يتعلق باستخدام أساليب مسك وخن الكربون وإعادة استخدامه، الخ، في إنتاج الوقود الأحفوري لا سيما النفط والغاز، سيناريو اقتصاد-تدوير-الكربون/ARs. وكلاهما يتعلق بكيفية التوصل إلى مشهد حراري أكثر توازناً يجمع بين تحقيق أهداف التوازن البيئي/الحراري العالمي وفي ذات الوقت

والدول المُعترضة المذكورة في هذا المصدر هي: سويسرا وأستراليا واليابان والنرويج والأرجنتين والمملكة العربية السعودية والهند والصين والبرازيل والتشيك وبولندا وسلوفاكيا، وشركات ومؤسسات كأوبك، وهي لا تشمل كل الدول أو الجهات المعترضة. أما تقرير الأمم المتحدة المشار إليه فهو معد من قبل الفريق الحكومي المشترك حول تغيير المناخ *Intergovernmental Panel on Climate Change (IPCC)*. أنظر: <https://www.ipcc.ch>.

¹³ كما أن هناك تجمع "التحالف ما بعد النفط والغاز" هدفه الإسراع بتخفيض استهلاك النفط والغاز. والدول والمناطق المنضوية في هذا "التحالف" هي: الدانمارك وكوستاريكا وفرنسا وجرينلاند وإيرلندا والسويد وكويك الكندية وويلز البريطانية.

¹⁴ كُتبت هذه الفقرة اعتماداً على منظور معهد اقتصاد الطاقة الياباني 2021 الصادر في تشرين الأول/أكتوبر 2020؛ أنظر: (IEEJ (2020). ولقد صدر منظور بعنوان *IEEJ Outlook 2022* في 16 تشرين الثاني/نوفمبر 2021، بشكل سلايدات للعرض (11 سلايد). ومن النظر لهذه السلايدات بالرغم من محدودية الأرقام والشروح فيها فهي تبين أن توجه منظور 2022 فيها لا يختلف كثيراً عن منظور 2021. أنظر: (IEEJ (2021).

يتسم بالواقعية والبرغماتية، حسب ما يشير إليه تقرير المنظور. وفي سيناريو الإشارة يستمر إنتاج النفط (النفط الخام وسوائل الغاز *NGLs*) في العالم في تصاعده من حوالي 90 م-ب-ي في 2020 إلى 116 م-ب-ي في 2050؛ الجدول (1) أدناه. وفي سيناريو التحول-بتأثير-وباء-كورونا يصل إنتاج النفط ذروته في 2040 ثم ينخفض بعد ذلك، ولكن إلى مستوى في عام 2050 أعلى من مستوى 2020/2019؛ (IEEJ (2020, p.4). أما في سيناريو هي التكنولوجيات-المتقدمة واقتصاد-تدوير-الكربون، بعد أن يصل ذروته في 2030 يأخذ إنتاج النفط العالمي بالانخفاض حتى 2050 ليصل إلى مستويات أقل من مستوى عام 2020. وفي ظل سياسات اقصى تخليص للكربون عند استخدام الوقود الأحفوري، لا سيما النفط والغاز، فإن إنتاج النفط في سيناريو اقتصاد-تدوير-الكربون هو أقل من سيناريو التكنولوجيات-المتقدمة؛ الجدول (1). لذلك في الوقت الذي يقترب سيناريو اقتصاد-تدوير-الكربون من المسار الذي يحقق سقف ارتفاع متوسط الحرارة العالمية 2.0 درجة مئوية بحلول عام 2100 وهي متوافقة (كحد أعلى) مع هدف مؤتمر باريس *COP21* ومؤتمر كلاسكو *COP26* فإن سيناريو التكنولوجيات-المتقدمة يحقق ارتفاع متوسط حرارة أعلى من ذلك؛ IEEJ (2020, pp. 5, 31-Slides)¹⁵.

ولقد ورد في منظور معهد اقتصاد الطاقة الياباني حول تبعات استخدام وتطوير تكنولوجيات اقتصاد

تدوير الكربون *Circular Carbon Economy* ما يلي، (IEEJ (2020, pp. 4, 5):

- "بغية تقليل انبعاثات غاز البيت الزجاجي من الضروري ليس فقط تطوير تكنولوجيا كفاءة الطاقة واستخدام الطاقات المتجددة وإنما أيضاً تطوير تكنولوجيا زيادة تخليص استخدام الوقود الأحفوري من الكربون.
- تُخَلِّص تكنولوجيات اقتصاد تدوير الكربون استخدام الوقود الاحفوري نهائياً من ثاني أوكسيد الكربون [وإعادة استخدام الكربون المخلص: ضمن آلية 4Rs: تخفيض، إعادة استخدام، تدوير، إزالة، *Reduce, Reuse, Recycle, Remove*؛ أنظر الشكل (1) أدناه].
- لقد اصبحت بعض تكنولوجيات اقتصاد تدوير الكربون/4Rs مجزية تجارياً. وإذا ما تم تطبيق عدة تكنولوجيات مناسبة في هذا المجال بحلول عام 2050 فسينخفض انبعاث ثاني أوكسيد الكربون بنسبة 20% مقارنة بسيناريو التكنولوجيات-المتقدمة البالغ 25.2 كيكاً طن. ويقترب هذا المستوى [حوالي 20 كيكاً طن = 80%×25.2 كيكاً طن] من 17 كيكاً طن ضمن مسار تخفيض كلفة 2.0 درجة مئوية، والذي يخفض الكلفة الكلية في ظل شرط تقييد ارتفاع متوسط الحرارة العالمية بحلول عام 2150 بأقل من سقف 2.0 درجة مئوية.

¹⁵ في منظور اقتصاد الطاقة الياباني يُحدد سقف ارتفاع متوسط الحرارة العالمية بحلول عام 2150 ولكن في: IEEJ (2020, p. 31-Slides) يظهر مسار ارتفاع متوسط الحرارة لسيناريوهات متعددة من 2015 حتى عام 2150 بحيث يمكن قراءتها لعام 2100 أيضاً.

- في سيناريو اقتصاد-تدوير-الكربون/4Rs في هذا المنظور، يبقى استهلاك الطاقة الأولية العالمية تقريباً مساوياً لمستواه في سيناريو التكنولوجيات-المتقدمة. إن تخليص الوقود الأحفوري من الكربون يمكن أن يُخفِّض انبعاثات غاز البيت الزجاجي بشكل جوهري اثناء استخدام الوقود الأحفوري. وعند إنتاج/إدخال الهيدروجين الأزرق [الملائم للبيئة] في توليد الكهرباء وفي النقل فستتخفف حصة النفط والفحم [في إنتاج/استهلاك الطاقة الأولية]. وسيحقق معظم الطلب على الهيدروجين الأزرق في الدول الصاعدة والنامية، التي سيتوسع فيها الطلب بشكل كبير.
- يُنتج حوالي 80% من الهيدروجين الأزرق من الغاز الطبيعي، مما سيقود لزيادة استهلاك الغاز. ومع ذلك لا يصل استهلاك الغاز الطبيعي مستواه في سيناريو الإشارة. وهناك مصادر كافية لتوسيع استخدام الهيدروجين الأزرق.

وفي كل سيناريواته الأربعة، في الوقت الذي يُركِّز منظور معهد اقتصاد الطاقة الياباني على التحول إلى مشهد أنظف في إنتاج واستهلاك الطاقة العالمي، وبالذات التوسع في تبني الطاقات المتجددة، ولكنه لا يهدف إلى تعظيم احلالها محل الوقود الأحفوري بذات اندفاع منظور وكالة الطاقة الدولية 2021.

(3-3) منظوري منظمة أوبك وإدارة معلومات الطاقة الأمريكية

أعد منظوري منظمة أوبك OPEC وإدارة معلومات الطاقة الأمريكية EIA بسيناريو إشارة لكل منهما تَصَمَّن مساراً ينطوي على أهم الاتجاهات في التصور المتوقع لمدى إحلال الطاقات المتجددة محل الوقود الأحفوري إضافة إلى سيناريوات أخرى لكل منهما؛ أنظر: OPEC (2021a, 2021b), EIA (2021a, 2021b). ولا تتعلق السيناريوات الأخرى في كل منظور بظروف التغير الحراري في العالم أو أحلال الطاقات المتجددة تحديداً وإنما بمتغيرات أخرى. ففي منظور إدارة معلومات الطاقة الأمريكية تتصرف السيناريوات الأخرى إلى مدى تغير مؤشرات المنظور تبعاً لتغير سعر النفط الخام (سعر أدنى وسعر أعلى). وفي ضوء افتراض التوجه نحو إحلال الطاقات المتجددة محل الوقود الأحفوري قد يكون من الصعب تبرير سيناريو يتوقع أسعاراً أعلى للنفط مستقبلاً. ولكن من ناحية أخرى، يمكن تبرير هذا السيناريو في ظل احتمال حدوث أزمات عرض في النفط (والغاز) نتيجة لنقص الاستثمار فيهما، ومن ثم نقص الطاقة الإنتاجية لمقابلة الطلب، بالإضافة لعوامل أخرى، كما لوحظ في النصف الثاني من 2021 والتي تمت الإشارة إليها في الفقرة ثانياً أعلاه، مما قاد ومن الممكن أن يقود إلى ارتفاع في أسعار النفط والغاز مستقبلاً.¹⁶ ولقد انصرفت السيناريوات الأخرى في منظور منظمة أوبك إلى مدى تغير مؤشرات المنظور تبعاً لتغير نسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي العالمي (نسبة نمو

¹⁶ أنظر الصندوق 4.1 في: OPEC (2021a, pp. 145-148).

أدنى (ونسبة نمو أعلى). وبخصوص إنتاج أو عرض النفط (الخام والسوائل الأخرى) في سيناريوهي الإشارة لهذين المنظورين يتضح أن إنتاج/عرض النفط يرتفع في سيناريو الإشارة في منظور أوبك من 94 م-ب-ي في 2020 إلى 108 م-ب-ي في 2045 ويرتفع في سيناريو الإشارة لإدارة معلومات الطاقة الأمريكية من 92 م-ب-ي في 2020 إلى 126 م-ب-ي في 2050؛ الجدول (1) أدناه.¹⁷

رابعاً: إنتاج واستهلاك النفط والغاز والحفاظ على البيئة وتوجهات الدول المصدرة¹⁸

للحفاظ على دور مناسب للنفط والغاز في إنتاج واستهلاك الطاقة العالمي لا بد للدول المصدرة للنفط من أن تساهم جدياً في تخليص النفط والغاز بأكبر ما يمكن من انبعاثات غاز البيت الزجاجي للحفاظ على البيئة، لا سيما وأن إنتاج واستهلاك الوقود الأحفوري يعتبر من المصادر الأساسية لانبعاث هذا الغاز، بالذات ثاني أكسيد الكربون والميثان. ولقد دفع ذلك لظهور توجه، لا سيما في الدول الصناعية المتقدمة، ينطوي على أقصى تخفيض ممكن في إنتاج واستهلاك النفط (وحتى الغاز الطبيعي) والفحم على الأمد 2030-2050، كما هو واضح في منظور وكالة الطاقة الدولية وتحليلات العديد من مراكز البحوث ووسائل الإعلام في هذه الدول.

ولحد الآن ليس هناك توجهات شاملة/متكاملة، في مجال تخفيض الانبعاثات المرتبطة بالنفط والغاز، في جهود الدول المصدرة للنفط في ما عدا توجهات يتم تناولها من قبل بعض الدول الخليجية المنتجة للنفط. فلقد أعلن عن عدد محدود من مبادرات لدول مصدرة للنفط في الشرق الأوسط في أوائل 2021 لرسم طريق للمساهمة في تقليل الانبعاثات، وفي ذات الوقت معالجة التصحر وتدهور التربة وتلوث الهواء والحفاظ على الأحياء البحرية. وفي ذات السياق يأتي إعلان السعودية في 23/24 تشرين الأول/أكتوبر عن تبنيتها هدف صفر-انبعاثات بحلول 2060، تأكيداً لاتجاه مرغوب، للقيام بما من شأنه الاستمرار في إنتاج واستهلاك النفط (والغاز) ولكن في ظل تخفيض الانبعاثات. ولقد انتظمت هذه الجهود في إطار اقتصاد تدوير الكربون بهيكلة الرباعي 4Rs والذي أشرنا له أعلاه عند عرض منظور معهد اقتصاد الطاقة الياباني. أنظر الشكل (1) أدناه.¹⁹

¹⁷ كما أثير إليه في الملاحظة (ب) في الشكل (2) تختلف المناظير في مستوى "إنتاج *production*" أو "عرض *supply*" النفط في عام 2020 نتيجة لاختلاف تعريف ما يدخل من سوائيل في "النفط" مع النفط الخام، ومدى شمول مكتسبات التكرير *processing gains*، بالإضافة لاختلاف العرض عن الإنتاج بمقدار تغير الخزين. أما اختلاف أرقام العرض عن الطلب *ex post* فيمكن أن يعود لاختلاف طرق التقدير.

¹⁸ في كتابة هذه الفقرة استُخدم صندوق 7.1 في منظور الأوبك 2021؛ (OPEC (2021a, pp. 239, 240) والفقرة (7) في منظور معهد اقتصاد الطاقة الياباني: (IEEJ (2020, pp. 126-137).

¹⁹ في سبيل تخفيض غاز البيت الزجاجي *GHG* صادق وزراء الطاقة لمجموعة *G20* في 2021 على "منصة *platform* لاقتصاد تدوير الكربون" بهيكلة الرباعي *4Rs*.

وفي دول الشرق الأوسط يشمل تبني آلية اقتصاد تدوير الكربون التوجهات التالية:

- (أ) زراعة واسعة للأشجار في العقود القادمة.
- (ب) زيادة نسبة المناطق المحمية.
- (ج) تخفيض انبعاث ثاني أكسيد الكربون (والميثان)، من خلال إنشاء مشاريع في مجال التكنولوجيات الهيدروكربونية النظيفة، بما في ذلك استخدام وتطوير تكنولوجيا مسك الكربون وتخليصه وتخزينه واستخدامه في مجالات واسعة، وأنشاء وحدات لإنتاج وقود الهيدروجين (الأزرق) من الغاز الطبيعي.
- (د) العمل على تبني حزمة من منتجات الطاقة المتجددة والتقليدية نظيفة وخالية من الانبعاثات.
- (هـ) دعوة دول الأوبك لتبني في المستقبل المنظور سياسة واضحة حول إنتاج النفط النظيف واتباع طرق *transition* مستدامة نحو الطاقات النظيفة.²⁰

وفي اقتصاد تدوير الكربون، تساعد آلية الهيكل الرباعي *4Rs* في تطوير استراتيجية للتعامل مع الكربون (والميثان) المنبعث في عمليات النفط والغاز: إيقاف الحرق (والتنفيس *venting*) غير الأساسي للغاز الطبيعي، استخدام طاقة نظيفة في العمليات النفطية/الغازية، إيقاف الانبعاثات أثناء النقل. وفي مرحلة الإنتاج: تقليل استخدام الوقود في مرحلة التنقيب/الاستكشاف والاستخراج.²¹ وتساهم الموارد الحيوية، مثل الأشجار والحقول، في إعادة تدوير الكربون من خلال امتصاصه من الغلاف الجوي *atmosphere* في الوقت الذي تساعد تكنولوجيات مسك الكربون والمسك الهوائي المباشر (*carbon capture and direct air capture*)

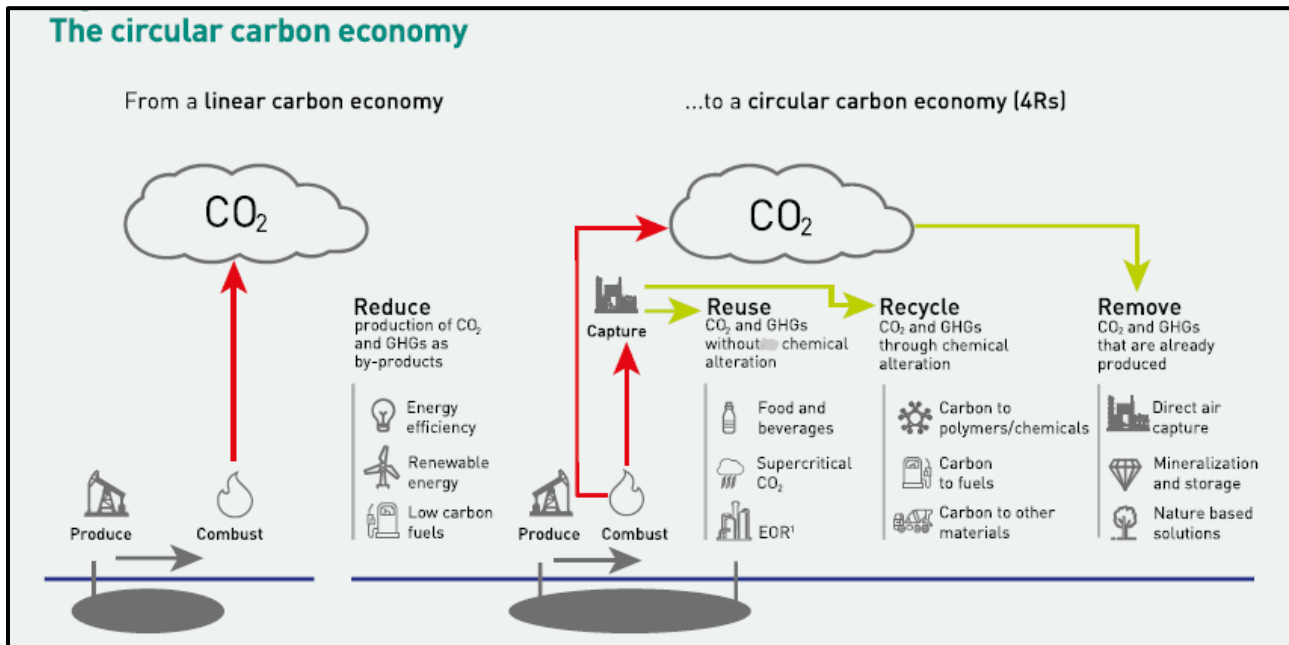
²⁰ وليد خدوري (2021) "الأثار المترتبة على السياسة السعودية لتصفير الانبعاثات"، صحيفة الشرق الأوسط، 2 تشرين الثاني/نوفمبر. وسكاي نيوز عربية، 23 و 25 تشرين الأول/أكتوبر.

²¹ يبين منظور وكالة الطاقة الدولية 2021 أن نسبة انبعاث الميثان من عمليات إنتاج النفط والغاز والفحم وغيرها ضمن الوقود الأحفوري تربع على 10% من انبعاث غاز البيت الزجاجي *Green House Gas Emissions* من (إنتاج واستهلاك) الطاقة في العالم. وفي سنة 2050 سيساهم انخفاض انبعاث الميثان من عمليات إنتاج الوقود الأحفوري بحوالي 22% من الانخفاض المتوقع للانبعاثات في إنتاج الوقود الأحفوري، حسب سيناريو صفر-انبعاثات (IEA (2021b, p. 154). لذلك ينبغي استخدام تكنولوجيات معروفة في التنقيش والإصلاح *LDAR* وهذه تكنولوجيات تمنع التسرب (من الأنابيب *fugitive emissions*، على سبيل المثال) ومنع الحرق غير الأساسي أو المبرر للغاز، من خلال استخدام تكنولوجيات متعددة من ضمنها مسك الغاز وإعادة حقنه وزيادة استخدامه، وتطبيق معايير تكنولوجيات معروفة. ويقدر منظور الوكالة بأنه بالإضافة إلى إجراءات أخرى فإن هذه الخطوات قادرة على تخفيض 70% من انبعاث الميثان (IEA (2021b, p. 156). كما يقترح المنظور استخدام سعر للميثان 450 دولار لطن المنبعث (على غرار سعر الكربون). هذا بالإضافة لسياسات الدول في مراقبة نقاط انبعاث الميثان وفرض تطبيق تكنولوجيات تخفيضه واستخدام الحوافز السعرية وغير السعرية؛ (IEA (2021b, pp. 154-157).

(DAC) أيضاً في تخليص الغلاف الجوي من الكربون. إضافة لذلك يمكن إعادة استخدام الكربون، على سبيل المثال، في تطوير مشاريع تجريبية لإنتاج وقود الطيران والبنزين من مزيج لانبعاث ثاني أكسيد الكربون والطاقة المستدامة. كما يمكن تحويله إلى لقيم *feedstock* في الصناعات الكيماوية/البتروكيماوية وفي الكونكريت ومواد البناء الأخرى، وحتى كوقود. من ناحية أخرى يمكن أن تمتد مبادرات ومساهمات الدول المصدرة للنفط إلى تطوير وتمويل تكنولوجيات تساهم في تصعيد كفاءة استهلاك النفط والغاز بالإضافة لاستثناء الانبعاثات في مراحل الاستهلاك عموماً. أنظر الشكل (1) أدناه.

الشكل (1) اقتصاد تدوير الكربون في إنتاج واستهلاك النفط والغاز

The Circular Carbon Economy, 4Rs



المصدر: OPEC (2021a, p. 240)، نقلاً عن وزارة الطاقة السعودية.

رموز ومختصرات:

EOR: الاستخلاص المُحسَّن للنفط: *Enhanced Oil Recovery*.

GHG: غاز البيت الزجاجي *Greenhouse Gas*.

Supercritical CO₂: حالة سائلة لثاني أكسيد الكربون تتحقق من تعريضه لحرارة وضغط مساويان أو أعلى من حرارته الحرجة وضغطه الحرج. لقد أصبحت هذه المادة مُدَيَّب *solvent* تجاري وصناعي مهم بسبب دورها في الاستخلاص *extraction* الكيماوي بالإضافة لانخفاض النسبي للزوجتها ووقعها البيئي.

خامساً: هل من الضروري استثناء انتاج واستهلاك النفط والغاز حسب منظور وكالة الطاقة الدولية لتحقيق التوازن الحراري العالمي؟

لمحاولة الإجابة على هذا التساؤل من المناسب استطلاع مسارات استهلاك الطاقة بمكوناتها المتعددة، بما فيها النفط والغاز، وما تتطوي عليه من ارتفاع في متوسط الحرارة العالمية في المناظير المُستَطلعة في هذه الورقة.

(1-5) مقارنة سيناريوهات "الظروف السائدة" في المناظير الأربعة

لعل من المناسب المقارنة أولاً بين السيناريوهات التي تعكس "الظروف السائدة" في دول العالم. وتفترض هذه السيناريوهات، عموماً، استمرار السياسات العامة والمشاريع الحالية والمصادق عليها لغرض التطبيق والإنشاء مستقبلاً، في التحول نحو طاقات أقل ضرراً على البيئة. وفي ما عدا توقعها تطور ملموس في استهلاك الطاقات المتجددة، وبالذات في توليد الطاقة الكهربائية وتوسع استخدام السيارات الكهربائية، لا تفترض هذه السيناريوهات هبوطاً حاداً في حصة النفط والغاز في الاستهلاك المستقبلي للطاقة، لا سيما في الدول الصاعدة والنامية (دول Non-OECD).

وتشمل سيناريوهات الظروف السائدة سيناريو السياسات-المعلنة في منظور وكالة الطاقة الدولية وسيناريوهات الإشارة في مناظير منظمة أوبك وإدارة معلومات الطاقة الأمريكية ومعهد اقتصاد الطاقة الياباني. وتبين مسارات هذه السيناريوهات ارتفاعاً مستمراً في إنتاج النفط حتى 2050 في كل من منظوري إدارة معلومات الطاقة الأمريكية ومعهد اقتصاد الطاقة الياباني، من ناحية، ووصول إنتاج النفط، بعد ارتفاعه خلال هذا العقد، ذروته في أواخر العشرينيات/أوائل الثلاثينيات في منظوري منظمة أوبك ووكالة الطاقة الدولية، من ناحية ثانية. وبالرغم من انخفاض حصة النفط والغاز في الاستهلاك الكلي للطاقة الأولية في العالم، في هذه السيناريوهات، يبقى مستواهما أعلى من مستوى 2020 في منظوري منظمة أوبك ووكالة الطاقة الدولية وأعلى من ذلك في منظوري إدارة معلومات الطاقة الأمريكية ومعهد اقتصاد الطاقة الياباني؛ الشكل (2) والجدول (1) أدناه.

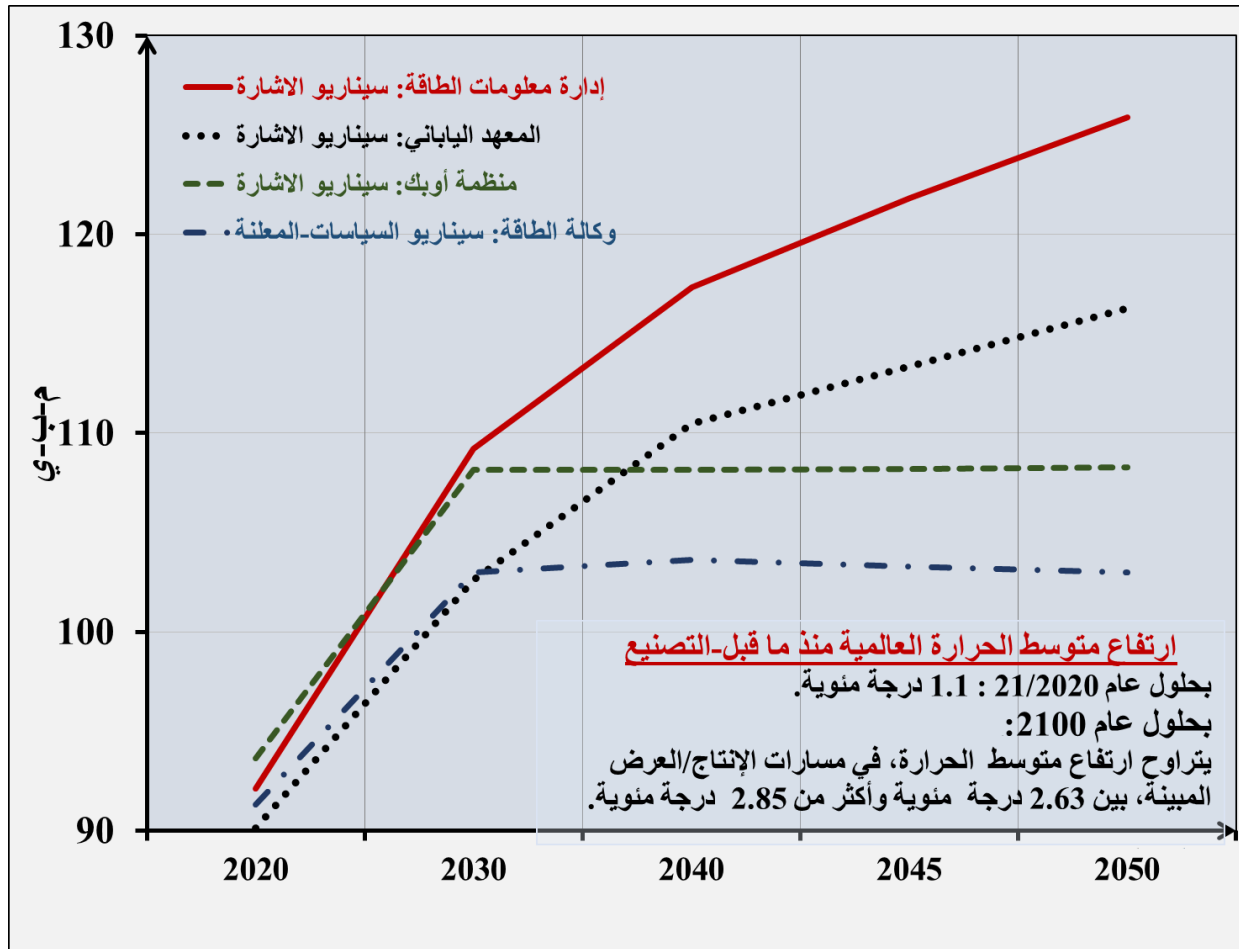
وينطوي مسار إنتاج النفط/سيناريو الإشارة للمعهد، المبين في الشكل (2)، على ارتفاع في متوسط الحرارة العالمية بحوالي 2.85 درجة مئوية بحلول عام 2100 و3.75 درجة مئوية بحلول عام 2150. أما مسار سيناريو السياسات-المعلنة للوكالة فهو ينطوي على ارتفاع مقداره 2.63 درجة مئوية بحلول عام 2100. وكلاهما يتخطى السقف المستهدف للتوازن الحراري في العالم بحلول عام 2100. ولا يبين سيناريو الإشارة لمنظمة أوبك وإدارة معلومات الطاقة الأمريكية مقدار الارتفاع في متوسط الحرارة العالمية الذي يسببه مسارهما. على سبيل المثال، بالرغم من أن منظور منظمة أوبك يتطرق لاقتصاد تدوير الكربون وإجراءاته، OPEC (2021a, pp. 239-241)، ولكنه لا يربط بين الإجراءات المقترحة لتخليص النفط والغاز من الكربون (والميثان)

ومستوى إنتاجهما المتوقع في سيناريو الإشارة فيه، من ناحية، ومدى التأثير على ارتفاع متوسط الحرارة العالمية، من ناحية أخرى. وفي غياب هذا المؤشر من الصعب معرفة تأثير المسار على البيئة. لذلك من حسابات الوكالة الدولية والمعهد الياباني يمكن القول أن مسار سيناريو الإشارة لمنظمة أوبك يقترب من الارتفاع في متوسط الحرارة العالمية التي يسببها مسار سيناريو السياسات-المعلنة لوكالة الطاقة الدولية في حين يتخطى مسار سيناريو الإشارة لإدارة معلومات الطاقة الأمريكية ارتفاع متوسط الحرارة العالمية التي يسببها مسار سيناريو الإشارة للمعهد الياباني. وبالنتيجة فإن جميع هذه السيناريوهات، لمستوى إنتاج/استهلاك النفط الذي يتصاعد أو يستقر بعد 2030، حتى 2050، تقود إلى وضع مقل بالبيئة العالمية. وفي ظل غياب برامج وإجراءات واسعة محددة "لتنظيف" النفط (والغاز) في مرحلتي الإنتاج والاستهلاك فهي سيناريوهات/مسارات ينظر لها بسلبية من الناحية البيئية.

الشكل (2) إنتاج/عرض النفط في العالم في سيناريوهات "الظروف السائدة" 2020-2050

مليون برميل/يوم، م-ب-ي

(2020 فعلي، 2030-2050 مستقبلي)



- المصادر:** (1) رُسم الشكل على أساس بيانات الجدول (1).
- (2) رقم ارتفاع متوسط الحرارة العالمية بحلول 21/2020: مأخوذ من اتفاقية *COP26: The Glasgow climate pact* كما ورد نُصّها في: (2021) Washington Post.
- (3) أرقام ارتفاع متوسط الحرارة العالمية بحلول عام 2100: أحتسب الرقم 2.63 درجة مئوية كمتوسط موزون بالاحتمالات لتوزيع احتمالي ورد في الجدول (1.1) في: (2021b, p. 35) IEA، والرقم 2.85 من: (2020, p. 31-Slides) IEEJ.
- ملاحظات:** (أ) سيناريوهات "الظروف السائدة" تشمل سيناريو السياسات-المعلنة في منظور وكالة الطاقة الدولية وسيناريوهات الإشارة في مناظير منظمة أوبك وإدارة معلومات الطاقة الأمريكية ومعهد اقتصاد الطاقة الياباني.
- (ب) هناك اختلاف في مستوى إنتاج/عرض النفط في 2020 بين المناظير بسبب اختلاف ما يشمله "النفط" من سوائل إضافة للنفط الخام، ومدى شمول مكثبات التكرير *processing gains*. من ناحية أخرى، في الوقت الذي يبين منظور أوبك "عرض *supply*" النفط فأن المناظير الأخرى تبين "إنتاج *production*" النفط، أي أن منظور أوبك يشمل "تغير الخزين" في العرض. أنظر الملاحظة (1) في "ملاحظات" الجدول (1) ادناه.
- (ج) تعني عبارة "قبل-التصنيع *pre-industrial*" قبل أو عند منتصف القرن الثامن عشر (سنة 1750).

(5-2) مقارنة السيناريوهات المُلتزمة بسقف ارتفاع متوسط الحرارة العالمية

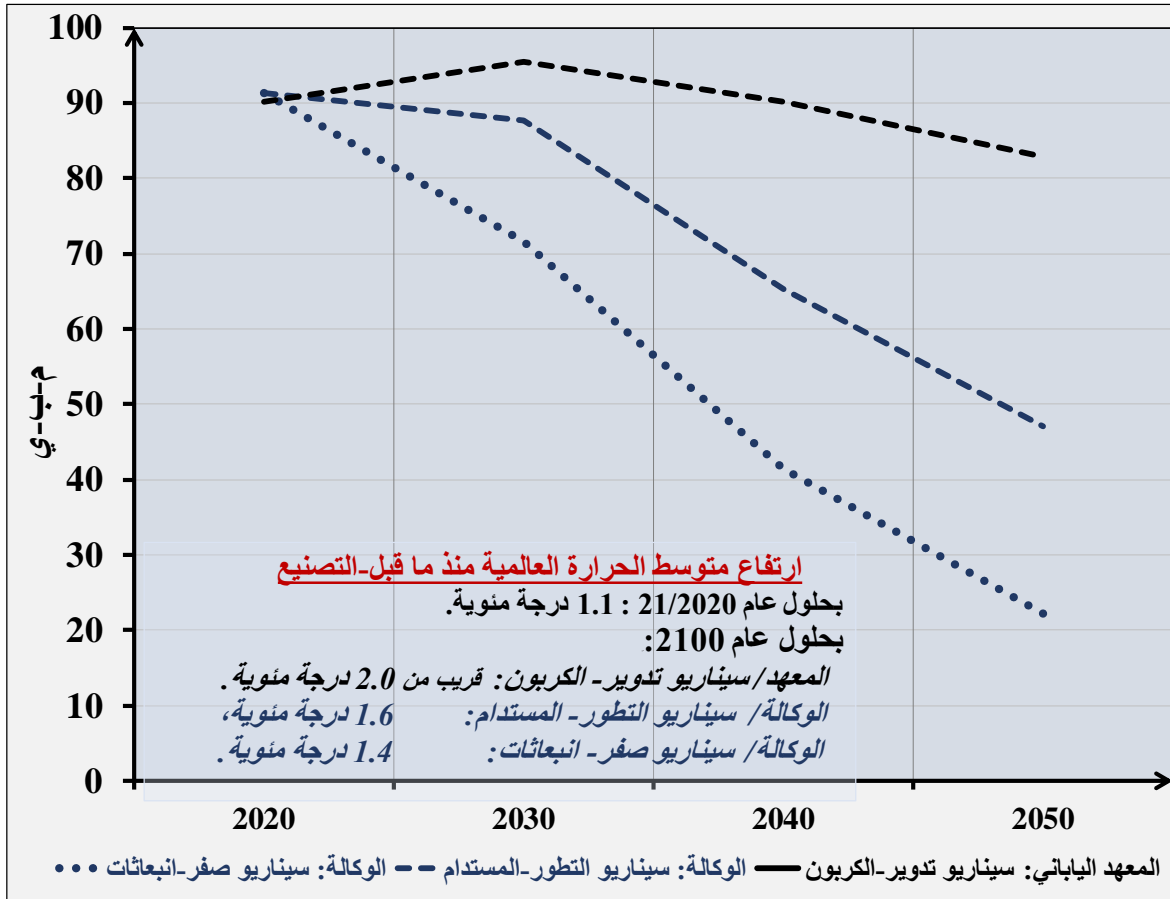
إن الالتزام بسقف ارتفاع متوسط الحرارة العالمية 2.0 درجة مئوية فأقل بحلول عام 2100 يتطلب مساراً للتحوّل إلى نمط مستدام لاستهلاك الطاقة، من وجهة نظر الحفاظ على توازن البيئة العالمية. ويمكن، في هذا المجال، مقارنة سيناريوهات محددة لمنظور وكالة الطاقة الدولية 2021 ومنظور معهد اقتصاد الطاقة الياباني 2021، تلتزم بسقف ارتفاع متوسط الحرارة المذكور. وينصرف ذلك إلى المقارنة بين سيناريو صفر-انبعاثات والتطور-المستدام، في منظور الوكالة، من ناحية، وسيناريو اقتصاد-تدوير-الكربون في منظور المعهد، من ناحية أخرى. أما منظوري منظمة أوبك وإدارة معلومات الطاقة الأمريكية فأن السيناريوهات في كل منهما غير مقسمة في ضوء تبعاتها على الحرارة العالمية. وفي ما يبدو فأنها لا تلتزم صراحة بسقف ارتفاع متوسط الحرارة العالمية، تحديداً، كما أُشير إليه سابقاً.

يقود سيناريو الوكالة إلى ارتفاع متوسط الحرارة العالمية بما يتراوح بين 1.4 و 1.6 درجة مئوية بحلول عام 2100، (2021b, p. 36) IEA، في حين يقارب سيناريو المعهد الياباني سيناريو ارتفاع متوسط الحرارة العالمية بحوالي 2.0 درجة مئوية بحلول عام 2100، (2020, pp. 5, 31-Slides) IEEJ. وبالرغم من أن سيناريو وكالة الطاقة أقرب إلى هدف مؤتمر باريس *COP21* وبالطبع مؤتمر كلاسكو، اسكتلندا *COP26* غير أن سيناريو المعهد الياباني لا يبتعد عنهما كثيراً.

ويلاحظ انه بالرغم من أن سيناريو وكالة الطاقة ينطويان على إجراءات لمسك وتخزين الكربون وإعادة استخدامه ومن ثم استمرار استهلاك/إنتاج الوقود الأحفوري غير أنهما يُعظمان تخفيض هذا الاستهلاك/الإنتاج بدرجة كبيرة. في المقابل، فإن سيناريو معهد اقتصاد الطاقة الياباني في اتجاهه "واقعية" أكبر، كما يشير لها منظوره، يُعظّم إجراءات تخليص الوقود الأحفوري، وبالذات النفط والغاز، من الكربون وإعادة استخدامه. ولقد انعكست هذه التوجهات لكلا المنظورين في مسار إنتاج واستهلاك النفط (خام وسوائل

أخرى) في السيناريوهات المعنية لكل منهما خلال السنوات 2020-2050 كما يبدو من الشكل (3) والجدول (1)، أدناه.

الشكل (3) إنتاج/عرض النفط في العالم في السيناريوهات الملتزمة بسقف ارتفاع متوسط الحرارة العالمية 2020-2050، مليون برميل/يوم، م-ب-ي (2020 فعلي، 2030-2050 مستقبلي)



المصادر: (1) رُسم الشكل على أساس بيانات الجدول (1).

(2) رقم 1.1 درجة مئوية لسنة 21/2020 كما في الشكل (2).

(3) أُحتسب ارتفاع متوسط الحرارة العالمية المذكور في هذا الشكل لسيناريو وكالة الطاقة الدولية كمتوسطات موزونة بالاحتمالات لتوزيع احتمالي ورد في الجدول (1.1) في: IEA (2021b, p. 35).

(4) يقترح سيناريو /اقتصاد تدوير الكربون في منظور معهد اقتصاد الطاقة الياباني من المسار الذي يحقق ارتفاع متوسط الحرارة العالمية بمقدار 2.0 درجة مئوية بحلول عام 2150؛ IEEJ (2020, p. 5). ولكن رسماً بيانياً فيه يبين ارتفاع متوسط الحرارة لهذا المسار ما بين ما قبل-التصنيع وعام 2100 بحوالي 2.05 درجة مئوية؛ IEEJ (2020, p. 31-Slides).²²

²² لا زال هدف الوصول إلى ارتفاع في متوسط الحرارة العالمية إلى أقل من 2.0 درجة مئوية قائماً بالرغم من التركيز مؤخراً على 1.5 درجة مئوية. على سبيل المثال ورد في اتفاقية COP26 ما يلي:

فكما يلاحظ من الشكل (3) والجدول (1)، أنه بالرغم من تناقص إنتاج النفط بعد عام 2030 في كل السيناريوهات المبينة، ولكن سيناريو اقتصاد-تدوير-الكربون في منظور معهد اقتصاد الطاقة الياباني ينطوي على مسار أعلى في إنتاج النفط، خلال الفترة، من سيناريو وكالة الطاقة بفارق ملموس. فبعد وصوله إلى 96 م-ب-ي في 2030 ينخفض تدريجياً حتى يصل إلى 83 م-ب-ي في 2050. وفي هذا يرى منظور المعهد أن الاعتبارات الاقتصادية والجيوسياسية والتوجه لاستخدام أساليب مسك وخزن الكربون، وإعادة استخدامه، الخ، ستقود إلى مشهد لاستهلاك الطاقة العالمي يتنامى فيه استهلاك الطاقات المتجددة ولكن يبقى نصيب مهم (بالرغم من أنه متناقص) لاستهلاك الوقود الاحفوري، لا سيما النفط والغاز. في المقابل، فإن إنتاج النفط ينخفض بشكل حاد إلى حوالي 47 م-ب-ي وحوالي 22 م-ب-ي في 2050، في سيناريو وكالة التطور-المستدام وصفر-انبعاثات، على التوالي. وفي هذا كأنما تعمم الوكالة حجم تقليل الطلب المتوقع مستقبلاً على النفط والغاز في الدول الصناعية المتقدمة (أعضاء الوكالة) على الدول الأخرى، من ناحية، وعادته بهدف تقليل انبعاثات غاز البيت الزجاجي، من ناحية أخرى. وربما يساهم في هذا التوجه المتوقع في الدول الصناعية المتقدمة اعتبارات تطبيق سياسات أمان أمدادات النفط التاريخية التي كانت من دوافع إنشاء الوكالة في 1974.

وبالنتيجة، وجواباً على التساؤل المثار في مقدمة هذه الورقة والمكرر في عنوان هذه الفقرة، يتبين من سيناريو اقتصاد-تدوير-الكربون في منظور معهد اقتصاد الطاقة الياباني أن من الممكن تحقيق مستوى أعلى لإنتاج/استهلاك النفط (والغاز) وبفارق ملموس من المستوى المبين في سيناريو وكالة الطاقة الدولية (مع أن جميعها تتناقص بعد عام 2030)، وفي ذات الوقت تحقيق درجة عالية من التوازن البيئي والحراري في العالم بما يتوافق مع أهداف COP21 في باريس 2015 و COP26 في كلاسكو 2021. ومسار سيناريو المعهد هو ربما أكثر واقعية وأكثر احتمالاً للتحقيق من مسار سيناريو وكالة.

'20. Reaffirms the Paris Agreement temperature goal of holding the increase in the global average temperature to well below 2°C above pre-industrial levels and pursuing efforts to limit the temperature increase to 1.5°C above pre-industrial levels;' Washington Post (2021).

سادساً: استنتاجات

(1) مع الانفتاح التدريجي في العالم بعد عام 2020، أساساً نتيجة لانتشار التلقيح ضد وباء كورونا Covid 19، ارتفع الطلب العالمي على مختلف مكونات الطاقة، لا سيما الغاز الطبيعي والفحم والنفط الخام. ومن ناحية العرض، ساهم التزام دول أوبك+ بتقنين الإنتاج، من ناحية، ومقيدات الطاقة الإنتاجية وظروف تعطيل الإنتاج في دول أوبك+ ودول أخرى، من ناحية ثانية، وغيرها من العوامل، من ناحية ثالثة، في تقييد العرض. كما لعب نقص الاستثمارات في قطاعي النفط والغاز الطبيعي من قبل شركات النفط العالمية منذ انخفاض الأسعار في 2015 إلى عدم نمو الطاقة الإنتاجية في هذين الوقودين بما يتماشى مع زيادة الطلب. لقد دفع تفاعل هذه العوامل أسعار الغاز الطبيعي والنفط والفحم إلى الارتفاع بنسب كبيرة في النصف الثاني من 2021 مقارنة مع 2020.

(2) في هذا السياق، فإن دعوة وكالة الطاقة الدولية للاكتفاء بالاستثمار الحالي والمخطط في قطاع النفط والغاز في العالم، لو طُبِّقَت، في ظل عدم اليقين من تحقق مسار التحول الجذري نحو الطاقات المتجددة الذي ينطوي عليه منظور الوكالة 2021، سيثير أزمات ومشاكل تتبع من عدم كفاية الإنتاج والطاقات الإنتاجية مستقبلاً، لهذين الوقودين، تتخطى تلك التي حدثت في النصف الثاني من عام 2021.

(3) في ما بين سيناريوهات المناظير الأربعة المعروضة في هذه الورقة، هناك ثلاثة سيناريوهات تلتزم صراحة بسقف ارتفاع متوسط الحرارة العالمية 2.0 درجة مئوية فأقل بحلول عام 2100، وهي: سيناريو صفر-انبعاثات وسيناريو التطور-المستدام في منظور وكالة الطاقة الدولية وسيناريو اقتصاد-تدوير-الكربون/4Rs في منظور معهد اقتصاد الطاقة الياباني. ومن خلال المقارنة بين هذه السيناريوهات الثلاثة يتبين أن سيناريو اقتصاد-تدوير-الكربون في منظور المعهد الياباني، والذي ينطوي على مسار لإنتاج النفط (والغاز) أعلى بفارق ملموس منه في سيناريو وكالة الطاقة الدولية (بالرغم من انخفاض مسارات الإنتاج في السيناريوهات الثلاثة جميعاً بعد عام 2030) ربما هو أكثر واقعية وأكثر احتمالاً للتحقيق.

(4) ليس هناك توجهات شاملة/متكاملة، في مجال تخفيض انبعاثات ثاني أكسيد الكربون والميثان المرتبطة بإنتاج النفط والغاز، في جهود الدول المصدرة للنفط في ما عدا توجهات يتم تداولها من قبل بعض الدول الخليجية المنتجة للنفط. لذلك بالارتباط بالنقطة السابقة، فإن الدول المصدرة للنفط تستطيع، من خلال جهود مُبادرة لتطبيق آلية اقتصاد تدوير الكربون/4Rs في الإنتاج والاستهلاك وتطوير وتمويل تكنولوجياتها، الحفاظ على مستوى مناسب لملموس (ولكنه متناقص) لإنتاج/تصدير النفط (والغاز)، وفي ذات الوقت

تحقيق درجة عالية من التوازن البيئي والحراري في العالم بما يتوافق مع أهداف COP21 في باريس 2015 وCOP26 في كلاسكو 2021.

(5) بافتراض التزام مسارات استهلاك وإنتاج مكونات الطاقة مستقبلاً بسقف ارتفاع متوسط الحرارة العالمية، من ناحية، والتطبيق الواسع لآلية اقتصاد تدوير الكربون/4Rs، من ناحية أخرى، فإن من المتوقع ركود الطلب في السوق النفطية (والغاز) في المدى المتوسط وانخفاضه في المدى الطويل. وفي المدى المتوسط سيدفع ذلك إلى اشتداد المنافسة، بين منتجي النفط والغاز في مناطق العالم المختلفة، ومن ثم انخفاض الأسعار. وباستمرار هذا الوضع، بالنسبة للنفط، سيخرج من السوق المنتجون والمناطق ذات الكلفة العالية، لإنتاج برميل النفط، ويستمر ذوي الكلفة المنخفضة، لا سيما دول الشرق الأوسط ومن ضمنها العراق، مما يقود لزيادة حصتها في السوق. وربما سترتفع الأسعار نتيجة ذلك في فترات متقطعة خلال هذا المسار المستقبلي. غير أن هذا الارتفاع سيكون مقيداً باحتمال عودة دخول المنتجين ذوي الكلفة العالية، لإنتاج برميل النفط، مما يقود مجدداً لانخفاض الأسعار، وبالنتيجة تقلب ومن ثم اتجاه عوائد الدول المصدرة للنفط، عموماً، للتناقص على المدى الطويل. وفي هذا السياق، فإن ميزة انخفاض كلفة إنتاج البرميل في دول الشرق الأوسط تستمر طالما كان استخدامها لآلية اقتصاد تدوير الكربون لا يقل كفاءة عن الدول المنتجة الأخرى.

(6) ويثير ذلك مسألة استمرار الاقتصاد الأحادي واستمرار انخفاض المستوى المعيشي لدول نفطية لم تستطع تحقيق درجة يعتقد بها من درجات التنوع الاقتصادي لاسيما العراق. وفي غياب التنوع، مع استمرار انخفاض العوائد النفطية، فإن هذه الحالة هي وصفة لاستمرار الأزمات والكوارث في ظل نمو سكاني، ومن ثم عرض عمل، عالي، من ناحية، وعدم كفاية فرص العمل، من ناحية أخرى.

(7) وبصورة عامة، فإن المسارات المستقبلية صعبة التوقع وأن التجربة بينت أن معظمها، في حقيقتها، مسارات غير خطية تتسم بالتقدم والتراجع وظهور انحرافات ليست متوقعة. وبالرغم من أن طريق التحول لطاقات نظيفة يبدو هو الغالب الآن في العالم ولكن النكوص عنه لفترة تطول أو تقصر محتمل الحدوث كما هو حال احتمال التسريع فيه. وتلعب الحوادث غير المنظورة دوراً أساسياً في هذه الاحتمالات كالاختراعات الجديدة والاختراعات غير المألوفة وتطبيقاتها *innovations* والتغير المناخي والاضطرابات والنزاعات الداخلية والدولية، الخ.

الجدول (1) إنتاج/عرض النفط وحصته في استهلاك الطاقة الأولية Primary Energy في العالم حسب المناظير الأربعة

| حصة النفط في استهلاك الطاقة الأولية % | | | | | إنتاج/عرض النفط مليون برميل/يوم، م-ب-ي | | | | | | | | | | |
|---------------------------------------|------|------|------|------|---|------|---------|-------|-------|-------|-------|------|------|--|--|
| مستقبلي | | | | | فعلي | | مستقبلي | | | | | فعلي | | | |
| 2050 | 2045 | 2040 | 2030 | 2025 | 2020 | 2018 | 2050 | 2045 | 2040 | 2030 | 2025 | 2020 | 2018 | | |
| | | | | | | | | | | | | | | | وكالة الطاقة الدولية، IEA World Energy Outlook 2021 |
| 7.8 | | 14.8 | 25.1 | | 29.1 | | 22.2 | | 41.4 | 71.5 | | 91.3 | | السيناريو المعياري/الإشارة، صفر-انبعاثات Zero Emissions | |
| 15.5 | | 21.5 | 28.1 | | 29.1 | | 47.0 | | 65.3 | 87.6 | | 91.3 | | سيناريو التطور-المستدام Sustainable Development | |
| 21.9 | | 24.2 | 28.4 | | 29.1 | | 76.7 | | 84.4 | 96.1 | | 91.3 | | سيناريو التعهدات-الوطنية Announced Pledges | |
| 26.7 | | 27.9 | 29.6 | | 29.1 | | 103.0 | | 103.6 | 103.0 | | 91.3 | | سيناريو السياسات-المعلنه Stated Policies | |
| | | | | | | | | | | | | | | إدارة معلومات الطاقة الأمريكية، EIA International Energy Outlook 2021 | |
| 28.0 | 28.5 | 29.1 | 30.6 | 31.3 | 30.3 | | 125.9 | 121.8 | 117.3 | 109.2 | 105.7 | 92.1 | | سيناريو الإشارة Reference Case | |
| 25.7 | 26.6 | 27.4 | 29.5 | 30.5 | 30.3 | | 137.0 | 130.2 | 123.2 | 110.8 | 105.6 | 92.1 | | سيناريو أسعار نفط عالية High Oil Prices | |
| 29.9 | 30.1 | 30.4 | 31.3 | 31.8 | 30.3 | | 114.5 | 112.7 | 110.5 | 106.6 | 105.2 | 92.1 | | سيناريو أسعار نفط منخفضة Low Oil Prices | |
| | | | | | | | | | | | | | | منظمة أوبك، OPEC 2021 World Oil Outlook 2045 | |
| | 28.1 | 28.7 | 30.5 | 31.1 | 30.0 | 31.5 | | 108.2 | 108.1 | 106.7 | 103.8 | 93.6 | 99.0 | سيناريو الإشارة Reference Case | |
| | | | | | | | | 114.5 | 112.6 | 108.7 | 104.8 | 93.6 | 99.0 | سيناريو High World GDP Growth | |
| | | | | | | | | 101.8 | 102.6 | 103.5 | 102.0 | 93.6 | 99.0 | سيناريو Low World GDP Growth | |
| | | | | | | | | | | | | | | معهد اقتصاد الطاقة الياباني، IEEJ IEEJ Outlook 2021 | |
| 30.2 | | 29.9 | 30.0 | | 30.0 | 31.5 | 116.3 | | 110.5 | 102.6 | | 90.1 | 95.3 | سيناريو الإشارة Reference Scenario | |
| 28.3 | | 29.0 | 29.8 | | 30.0 | 31.5 | 92.4 | | 95.7 | 96.5 | | 90.1 | 95.3 | سيناريو التكنولوجيات-المتقدمة Advanced Technologies | |
| 24.4 | | 27.1 | 29.5 | | 30.0 | 31.5 | 82.8 | | 90.2 | 95.5 | | 90.1 | 95.3 | سيناريو اقتصاد تدوير-الكربون/4Rs Circular Carbon Economy/4Rs | |

يتبع

(1) 2018:

(أ) منظمة أوبك: (2019) OPEC.

(ب) معهد اقتصاد الطاقة الياباني: (2020) IEEJ.

(2) 2050/2045-2020:

(IEA (2021b), OPEC (2021a), EIA (2021a), IEEJ (2020)، وملفات اكسيل *Excel* الملحقة بمنظير منظمة أوبك ووكالة الطاقة الدولية وإدارة معلومات الطاقة الأمريكية.(3) في منظور معهد اقتصاد الطاقة الياباني فإن سنة الأساس هي 2018 وليس 2020، التي لا يتوفر لها أرقام في المنظور. لذلك أسقطت سنة 2020 (*projected*) لإنتاج النفط ولحصة استهلاكه في الطاقة الأولية في العالم لمنظور المعهد، في الجدول أعلاه، بنفس نسبة تغييرها في 2020 عن 2018 في أرقام منظور منظمة أوبك.

ملاحظات:

(1) إنتاج/عرض النفط في العالم:

(أ) وكالة الطاقة الدولية *IEA*: إنتاج النفط في العالم *World oil production* (النفط الخام وسوائل الغاز ومكتسبات التصنيع *processing gains*).(ب) إدارة معلومات الطاقة الأمريكية *EIA*: إنتاج البترول والسوائل الأخرى في العالم *World petroleum and other liquids production* (نفط خام ومنتجات وسوائل أخرى، ومكتسبات التصنيع). ومن الجدير أن يلاحظ أن مسار الإنتاج في سيناريو أسعار نفط عالية هو أعلى منه في سيناريو أسعار نفط منخفضة. وهذا يحتاج إلى تفسير/تبرير.(ج) منظمة أوبك: عرض النفط والسوائل في العالم *Long-term global liquids supply* (بما فيها مكتسبات التصنيع والتغير في الخزين)،(د) معهد اقتصاد الطاقة الياباني: إنتاج النفط الخام وسوائل الغاز في العالم، *Crude oil & NGLs production*.

(2) نسبة استهلاك النفط من استهلاك الطاقة الأولية في العالم:

(أ) وكالة الطاقة الدولية: نسبة عرض النفط من العرض العالمي للطاقة الأولية *Oil of world total primary energy supply*.(ب) إدارة معلومات الطاقة الأمريكية: نسبة استهلاك النفط من الاستهلاك العالمي للطاقة الأولية *Oil of world total primary energy consumption*.(ج) منظمة أوبك: نسبة الطلب على النفط إلى الطلب العالمي على الطاقة الأولية *Oil of world primary energy demand*.(د) معهد اقتصاد الطاقة الياباني: نسبة استهلاك النفط من الاستهلاك العالمي للطاقة الأولية *Oil of world primary energy consumption*.

مصادر الورقة

مرزا، علي (2016) "اتفاقية المناخ الدولية والطلب المستقبلي على النفط"، الموقع الإلكتروني للمركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 4 شباط/فبراير. أعيد النشر في مرزا، علي (2021) *اوراق اقتصادية ونفطية - العراق والعالم*، كتاب إلكتروني مجاني، منشورات شبكة الاقتصاديين العراقيين، شباط/فبراير.

Hascakir, B (2020) 'Environmental Impact of Oil and Gas Production: Gas Emission'. *University of Belgrade SPE Student Chapter*. YouTube video, December. <https://www.youtube.com/watch?v=6ZzDNmNm2MA>.

International Energy Agency, IEA (2021a) *Global Energy Review*, April.

_____ (2021b) *World Energy Outlook 2021*, October 13.

_____ (2021c) *World Energy Outlook 2021: Launch Event*, 13 October, Streamed live on October 13, 2021, <https://www.youtube.com/watch?v=rnum4VH6sh0>.

_____ (2021d) WEO Week: Hopes for COP26 and beyond, Streamed live on October 18, 2021, <https://www.youtube.com/watch?v=2FKT4mW7Q3M>.

_____ (2021e) WEO Week: Energy security in transition - orderly or disorderly? Streamed live on October 19, 2021, <https://www.youtube.com/watch?v=FAp5lfGaQhg>.

_____ (2021f) WEO Week: Electricity sector transitions: policy and finance. Streamed live on October 20, 2021, https://www.youtube.com/watch?v=ZHRl_IGj5HO.

_____ (2021g) WEO Week: Sectoral transitions to new energy industries. Streamed live on October 21, 2021, <https://www.youtube.com/watch?v=gtzZCHqYBxE>.

_____ (2021h) WEO Week: How can social and economic dimensions be core elements of transitions? Streamed live on October 22, 2021, <https://www.youtube.com/watch?v=YG0Ip9iQ-gM>.

Energy Information Administration, EIA (2021a) *International Energy Outlook 2021*, October 6.

_____ (2021b) *International Energy Outlook 2021, Launch Event*, Center for Strategic & International Studies, CSIS, October 6, <https://www.youtube.com/watch?v=kbVtfYwqlqc>.

Institute of Energy Economics, Japan, IEEJ (2020) *IEEJ Outlook 2021: Energy transition in the post corona world*, October.

_____ (2021) *IEEJ Outlook 2022: Energy Supply and Demand Outlook by 2050*, Slides Presentation, November 16, <https://eneken.ieej.or.jp/data/9937.pdf>.

OPEC (2019) *2019 World Oil Outlook 2040*, November.

_____ (2021a) *2021 World Oil Outlook 2045*, September 28.

_____ (2021b) *2021 World Oil Outlook 2045, Launch Event*, September 28, https://www.opec.org/opec_web/en/multimedia/videoDetail.htm#6274611050001,1712183807983840543.

_____ (2021c) *Monthly Oil Market Report November*, November.

Washington Post (2021) ‘The Glasgow climate pact, annotated’, the final agreement of COP26, Glasgow, Scotland, UK, 13 November, <https://www.washingtonpost.com/climate-environment/interactive/2021/glasgow-climate-pact-full-text-cop26/>.

World Bank (2021) *Commodity Markets Outlook October 2021: Urbanization and Commodity Demand*, October.

نقاش لاستفسارات حول الخزين النفطي العالمي والتغير في أسعار النفط¹

د.علي مرزا

تلقيت من الخبير الاقتصادي السيد فاروق يونس، مؤخراً، استفسارات حول الخزين النفطي العالمي والتغير في أسعار النفط. وأسأجيب لهذه الاستفسارات في ما يلي:

الاستفسار الأول: هل سيؤدي [قرار الرئيس الأمريكي إطلاق كمية من الخزين الاستراتيجي للنفط] إلى تخفيض سعر البنزين على المدى القصير؟

استجابة لاستفسار 1:

في اعلان البيت الأبيض، عن إطلاق release الخزين، في 23 تشرين الثاني/نوفمبر، ورد بأن ما "ستطلقه" وزارة الطاقة الأمريكية من خزين النفط الاستراتيجي *Strategic Petroleum Reserve* كمية تبلغ 50 مليون برميل على مدى "الأشهر القادمة"². ومن الجدير بالذكر أن متوسط العرض اليومي *daily supply* للنفط في الولايات المتحدة بلغ حوالي 20.2 مليون برميل/يوم، م-ب-ي، خلال الربع الثالث من 2021.³ لذلك فإن هذه الكمية، التي تعادل حوالي 2.5 يوم/عرض فقط والتي ستنطلق على مدى "الأشهر القادمة"، لن يكون لها تأثير ملموس، في تفاعل أساسيات العرض والطلب *fundamentals*، على أسعار النفط. ولكن بالإضافة للأساسيات فإن اسعار النفط (والمنتجات)، المترابطة عالمياً عموماً، تتأثر بعوامل المضاربة والتوقعات، داخلياً وخارجياً، وقد يمتد الأمر في السوق العالمية إلى تأثير العلاقات الدولية والجيوسياسية، الخ. لذلك يمكن اعتبار اطلاق كمية من الخزين الاستراتيجي إشارة إلى أن الإدارة الأمريكية ترغب في تخفيض أسعار المنتجات النفطية، لا سيما البنزين، داخلياً، من ناحية، وإشارة لدول *أوبك+* في رغبة الولايات المتحدة في أن تستمر هذه

¹ نسخة منقحة لورقة نُشرت في الموقع الإلكتروني لشبكة الاقتصاديين العراقيين في 11 كانون الأول/ديسمبر، 2021.

² أنظر: الاعلان عن اطلاق الخزين الاستراتيجي:

<https://www.whitehouse.gov/briefing-room/statements-releases/2021/11/23/president-biden-announces-release-from-the-strategic-petroleum-reserve-as-part-of-ongoing-efforts-to-lower-prices-and-address-lack-of-supply-around-the-world/>.

³ يشمل عرض النفط *oil supply* ما يلي: النفط الخام وسوائل الغاز *NGLs* وسوائل وقود متجدد، مُنتجة جميعها في الولايات المتحدة، زائداً مكتسبات التصنيع *processing gains* زائداً استيرادات النفط الخام والمنتجات/السوائل ناقصاً صادرات النفط الخام والمنتجات/السوائل زائداً التغير في الخزين (السحب ناقصاً الإضافة) زائداً تعديلات *adjustments*. والرقم المبين في المتن للربع الثالث 2021 محتسب من جدول 3.1 ص 59 في: *EIA (2021) Monthly Energy Review, November 2021*.

الدول بزيادة الإنتاج، من ناحية أخرى. وربما تكون هذه الإشارات ساهمت بانخفاض أسعار النفط، خلال الأسبوع الأخير من تشرين الثاني/نوفمبر والأسبوع الأول من كانون الأول/ديسمبر، بما فيه انخفاض أسعار المنتجات ومنها البنزين. غير أن السبب الأساس لانخفاض هذا، في اعتقادي، يتعلق بالطلب والعرض المتوقعين. فمن ناحية الطلب المتوقع، بالرغم من تَسبُّب الانفتاح في العالم عموماً (بعد الاغلاق الذي سببه وباء كورونا) في زيادة الطلب على النفط بنسبة كبيرة في 2021 مقارنة بعام 2020، فإن القلق أثير مؤخراً من إمكانية عودة الأغلاق بعد ظهور السلالة الجديدة *Omicron variant* من فايروس كورونا، ومن ثم الخشية من آثارها في انخفاض الطلب على النفط مجدداً. ومن ناحية العرض، كان يُتوقع بعد إشارة الولايات المتحدة في اطلاق بعض من الخزين الاستراتيجي، أن تستمر دول *أوبك+* بالزيادات المجدولة شهرياً (0.4 م-ب-ي)، في مجموع إنتاجها، بين تموز/يوليو 2021 ونهاية السنة، التي أقرت في اجتماع *أوبك+* في 18 تموز/يوليو 2021، أو زيادة أكبر.

وفعلاً، وافقت دول *أوبك+*، في 2 كانون الأول/ديسمبر 2021، على استمرار الزيادة المذكورة، في مجموع إنتاجها (0.4 م-ب-ي)، لتُطبق في شهر كانون الثاني/يناير 2022 أيضاً.⁴

لقد قادت محصلة هذه العوامل إلى انخفاض سعر خام وسيط غرب تكساس *WTI* بنسبة -15% بين متوسط السعر خلال 11/1-11/23 ومنتوسطه خلال 11/24-12/3، 2021، أي من حوالي 81 دولار/برميل إلى حوالي 69 دولار. وانخفض سعر خام برنت بنسبة -10%، من حوالي 82 دولار/برميل إلى حوالي 74 دولار خلال نفس الفترة. مع ملاحظة أن أسعار هذين الخامين اخذت بالارتفاع في الأسبوع الثاني من ديسمبر، وربما الاستقرار بعده.⁵ أنظر الشكل (1) أدناه.

⁴ أنظر: الاعلان عن نتائج الاجتماع الوزاري 23 لدول *أوبك* وغير *أوبك* *OPEC and non-OPEC Ministerial Meeting* في 2 كانون الأول/ديسمبر، 2021، https://www.opec.org/opec_web/en/press_room/6736.htm، والاعلان عن نتائج الاجتماع الوزاري 19 لدول *أوبك* وغير *أوبك* في 18 تموز/يوليو 2021، https://www.opec.org/opec_web/en/press_room/6512.htm.

⁵ متوسطات أسعار خامات برنت ووسيط غرب تكساس *WTI* في المتن محتسبة من ارقام الأسعار اليومية من الموقع الالكتروني *Markets Insider*، <https://markets.businessinsider.com/commodities/oil-price>. من ناحية أخرى، يلاحظ أن تاريخ الاعلان عن اطلاق الخزين الاستراتيجي هو 23 تشرين الثاني/نوفمبر 2021 في حين أن سعر خام وسيط غرب تكساس *WTI* لم ينخفض في يوم 24 تشرين الثاني عنه في يوم 23 (ويبدو في يوم الجمعة 25 تشرين الثاني لم يكن هناك تداول) إذ استمر سعر يوم 24 بنفس مستوى يوم 23، أما حدث الانخفاض في يوم 26 تشرين الثاني بحوالي 10 دولار عنه في 11/24. وفي هذا السياق، كان الاعلان عن ظهور السلالة الجديدة *Omicron variant* لفايروس كورونا تزامن مع اعلان اطلاق الخزين الاستراتيجي، وتزايد الاعلان عن ظهور هذه السلالة في الدول المختلفة بما في ذلك الولايات المتحدة، بعد ذلك.

من ناحية أخرى، من المناسب ملاحظة ما يلي:

(أ) إن هدف الخزين الاستراتيجي الأساس هو ليس التأثير في الأسعار وإنما معالجة الأزمات التي يمكن أن تنجم عن النقص في عرض النفط نتيجة لعدة عوامل، من بينها انقطاع في استيراد النفط أو حدوث ظروف داخلية كالأعاصير والكوارث الطبيعية الأخرى والإضرابات عن العمل ومشاكل الإنتاج والنقل، الخ، التي تؤدي لانخفاض الطاقة الإنتاجية والإنتاج.

(ب) إن كلفة الخزن التجاري (تميزاً له عن الاستراتيجي) لها أهمية كبيرة في عمليات المتاجرة والمضاربة في سوق كسوق نيويورك *NYMEX* للتداول الفوري *spot* وعقود المستقبلات *futures*. على سبيل المثال، ما حدث في 20 نيسان/أبريل من عام 2020، عندما كانت الخزانات "ممتلئة" بالنفط. فلقد ارتفعت كلفة الخزن بحيث، مع انخفاض الطلب، من ناحية، وقواعد المتاجرة في سوق نيويورك *NYMEX*، من ناحية أخرى، أنحدر سعر خام وسيط غرب تكساس *WTI* إلى قيمة سالبة. بعبارة أخرى، كان البائعون مستعدين لمنح برميل النفط مجاناً زائداً علاوة للمشتري لأن احتفاظ البائع بالبرميل يتطلب دفع كلفة خزن عالية تتخطى العلاوة، في ضوء توقع استمرار انخفاض الطلب. بالطبع لم يكن لهذا اثر موازي أو مماثل على النفوط الأخرى في العالم كما أن سعر وسيط غرب تكساس عاد للارتفاع إلى قيمة موجبة في اليوم التالي.⁶ غير أن النقطة الأساس هنا هي أن مستوى الخزين والتغير فيه وكلفة الخزن لها تبعات مهمة، قصيرة المدى، في ضوء علاقة العرض والطلب وتوقعاتهما، على الأسعار.

(ج) إن مستوى الخزين التجاري والتغير فيه، والتوقعات بشأنهما، تعتبر جميعاً من المؤشرات الرئيسية التي يُهتدى بها حول توجه الأسعار. على سبيل المثال، كلما ارتفع مستوى الخزين بأكثر من المتوقع كلما أُشِرَ ذلك لطلب أضعف ومن ثم توجهاً انحداري للأسعار. وعلى نفس الغرار، كلما انخفض الخزين بأكثر من المتوقع كلما أُشِرَ ذلك لطلب أقوى ومن ثم توجهاً لارتفاع الأسعار.

⁶ أنظر: علي مرزا (2020) "نقاش حول استفسارات اقتصادية وبنطية"، ورقة نُشرت في الموقع الإلكتروني لشبكة الاقتصاديين العراقيين، 12 أيار/مايو، 2020، وأعيد نشرها في علي مرزا (2021) *أوراق اقتصادية وبنطية - العراق والعالم*، المجلد الثاني، كتاب إلكتروني مجاني، من منشورات شبكة الاقتصاديين العراقيين، شباط/فبراير.

الاستفسار الثاني: ما هو رد فعل *أوبك+* تجاه [جراء اطلاق بعض من الخزين الاستراتيجي في الولايات المتحدة]؟

استجابة لاستفسار 2:

من المحتمل أن دول *أوبك+* اعتبرته كإشارة لرغبة الولايات المتحدة، والدول الصناعية الأخرى والصاعدة/النامية عموماً، في قيام دول *أوبك+* بزيادة الإنتاج ومن ثم العرض النفطي، وذلك رغبة في تقييد ارتفاع أسعار النفط (والغاز) بغية الحفاظ على زخم الانفتاح في التأثير ايجاباً على النمو الاقتصادي في العالم. ولكن في ظل توقع انخفاض الطلب نتيجة لاحتمال انتشار السلالة الجديدة *Omicron variant* من فايروس كورونا، فإن قرار زيادة الإنتاج في الاجتماع الوزاري 23 لدول *أوبك+* في 2 كانون الأول/ديسمبر 2021، المشار إليه أعلاه، قد يفاقم انخفاض أسعار النفط. غير أنه إذا تبين أن السلالة الجديدة لا تعرقل الانفتاح بدرجة ملموسة، فإن الزيادة المذكورة في الإنتاج لن يكون لها تأثير كبير على أسعار النفط. وفي هذه الحالة، بأغلب الظن، ستلجأ دول *أوبك+* لزيادة نسب زيادة الإنتاج لاحقاً.⁷

الاستفسار الثالث: يلاحظ ان اسعار النفط حسب تصريحات البعض ستتجه نحو الارتفاع وتصل إلى 100 دولار للبرميل الواحد كيف تعلقون؟

استجابة لاستفسار 3:

هذه توقعات تُسقط *project* ما يحدث في الأمد القصير إلى المستقبل. وهي مدفوعة، باعتقادي، بسلسلة الحوادث والظروف التي قادت لارتفاع أسعار النفط خلال الفترة حزيران/يونيو-تشرين الثاني/نوفمبر 2021 والتي تناولتها في ورقتي الأخيرة المنشورة في نهاية شهر تشرين الأول/نوفمبر.⁸ ولكن كما أشير إليه أعلاه، أخذت أسعار النفط بالانخفاض خلال الأسبوع الأخير من تشرين الثاني/نوفمبر والأسبوع الأول من كانون الأول/ديسمبر 2021، لنتوقف الانخفاض ويعود للارتفاع في الأسبوع الثاني وربما يستقر بعد ذلك. لذلك فإن تجربة النصف الثاني من 2021 تبين أن ظروف العرض والطلب والتوقعات بشأنها قد تدفع أسعار النفط للارتفاع والانخفاض. على هذا، فحتى بافتراض انخفاض أسعار النفط في الأمد المتوسط/الطويل نتيجة لإحلال متزايد للطاقات "النظيفة" محل الوقود الاحفوري غير المخلص من الانبعاثات الملوثة للبيئة، فإن أسعار النفط ستتقلب تبعاً لظروف العرض والطلب مستقبلاً بحيث يبقى احتمال صعود أسعار النفط إلى 100 دولار/برميل وحتى تخطيه، خلال بعض من فترات قادمة، وارداً. قد يكون من المناسب مراجعة ورقتي المشار إليها أعلاه.

⁷ في الحقيقة يُعتد أنه في ظل اتساع التلقيح ضد كورونا فإن من المتوقع أن يكون وقع سلالة *Omicron* خفيفاً وقصير المدى؛ أنظر: OPEC's Monthly Oil Market Report, December 2021, p. vii.

⁸ أنظر: علي مرزا (2021) "التحول نحو إنتاج واستهلاك الطاقات "النظيفة" في العالم - التبعات المتوقعة وتوجهات الدول المصدرة للنفط"، شبكة الاقتصاديين العراقيين، 29 تشرين الثاني/نوفمبر.

الاستفسار الرابع: يقدر الاحتياطي او الخزين الإستراتيجي من النفط الخام في الولايات المتحدة بحدود 600 مليون برميل هل يمكن اعطاء فكر عن مكونات الخزين الإستراتيجي على مستوى العالم؟⁹

استجابة لاستفسار 4:

وصل الخزين العالمي (التجاري والاستراتيجي) أعلى مستوى له، خلال الخمس سنوات الأخيرة، في نيسان/أبريل-حزيران/يونيو 2020 إلى حوالي 8.9 مليار برميل. ولكنه أنخفض إلى حوالي 8.0 مليار برميل في نهاية أيلول/سبتمبر (نهاية الربع الثالث) 2021. ويتضح ذلك من شكل بياني في (صفحة V) في تقرير أوبك الشهري، حول السوق النفطية العالمية، لشهر تشرين الثاني/نوفمبر 2021 المبين عنوانه أدناه. ويُقسّم هذا الشكل خزين دول OECD بين تجاري واستراتيجي. أما لدول Non-OECD فالخزين التجاري والاستراتيجي مدمجان برقم واحد فيه. إضافة لذلك فإن ملف اكسيل ملحق بالتقرير المذكور يُقسّم الخزين التجاري والخزين الاستراتيجي بين مجموعات دول OECD ولكن لا وجود لأرقام دول Non-OECD فيه. وهذا يتضمن أن الخزين الاستراتيجي، كرقم منفصل عن مجموع الخزين، على مستوى العالم غير متاح في النشرات التي لدي. بالنتيجة، يتضح، من التقرير وملف اكسيل الملحق به، أن مجموع الخزين لدول OECD في نهاية الربع الثالث (نهاية أيلول) من 2021 بلغ حوالي 4.3 مليار برميل، منه 2.8 مليار برميل خزين تجاري و1.5 مليار برميل خزين استراتيجي. أما لباقي دول العالم فلقد بلغ الخزين (تجاري واستراتيجي) في نهاية نفس الفترة حوالي 3.7 مليار برميل ليصبح المجموع العالمي للخزين (تجاري واستراتيجي) 8.0 مليار برميل المشار له أعلاه. وفي ضوء حقيقة أن مجموع عرض النفط supply (خام وسوائل أخرى) في العالم بلغ حوالي 96 م-ب-ي في الربع الثالث من 2021، فإن هذا الخزين يكفي حوالي 82 يوماً.¹⁰

⁹ حسب بيانات إدارة معلومات الطاقة الأمريكية EIA بلغ الخزين الاستراتيجي الأمريكي Strategic Petroleum Reserve, PSR من النفط الخام في نهاية أيلول/سبتمبر 2021، حوالي 618 مليون برميل؛ والخزين التجاري من النفط الخام والمنتجات النفطية حوالي 1,248 مليون برميل ليبلغ المجموع حوالي 1,866 مليون برميل؛ أنظر:

https://www.eia.gov/dnav/pet/pet_stoc_typ_d_nus_SAS_mbb1_m.htm.

وفي ضوء عرض يومي للنفط في الولايات المتحدة بحوالي 20.2 م-ب-ي خلال الربع الثالث من 2021، كما أشير إليه آنفاً، فإن هذا الخزين (الاستراتيجي والتجاري) يكفي حوالي 92 يوم. من ناحية أخرى، فإن مجموع الخزين النفطي هذا بلغ حوالي 23% من الخزين النفطي في العالم في الربع الثالث من 2021.

¹⁰ رقم عرض النفط في العالم من السوائل (النفط الخام وسوائل الغاز) البالغ حوالي 96 م-ب-ي للربع الثالث من 2021 المذكور في المتن هو متوسط لأرقام العرض اليومية للأشهر الثلاثة تموز/يوليو إلى أيلول/سبتمبر. وهو مجموع ثلاث فقرات ترد عادة في تقارير أوبك الشهرية حول سوق النفط: (أ) إنتاج دول غير-أوبك من النفط الخام وسوائل الغاز وغيرها ومكتسبات التصنيع، (ب) إنتاج دول أوبك من سوائل الغاز NGLs والنفط غير التقليدي، (ج) إنتاج دول أوبك من النفط الخام. ومن المفروض أن العرض يشمل التغيير في الخزين غير أن ذلك غير مذكور صراحة في تقارير أوبك الشهرية. أنظر: OPEC's Monthly Oil Market Reports July – September, 2021.

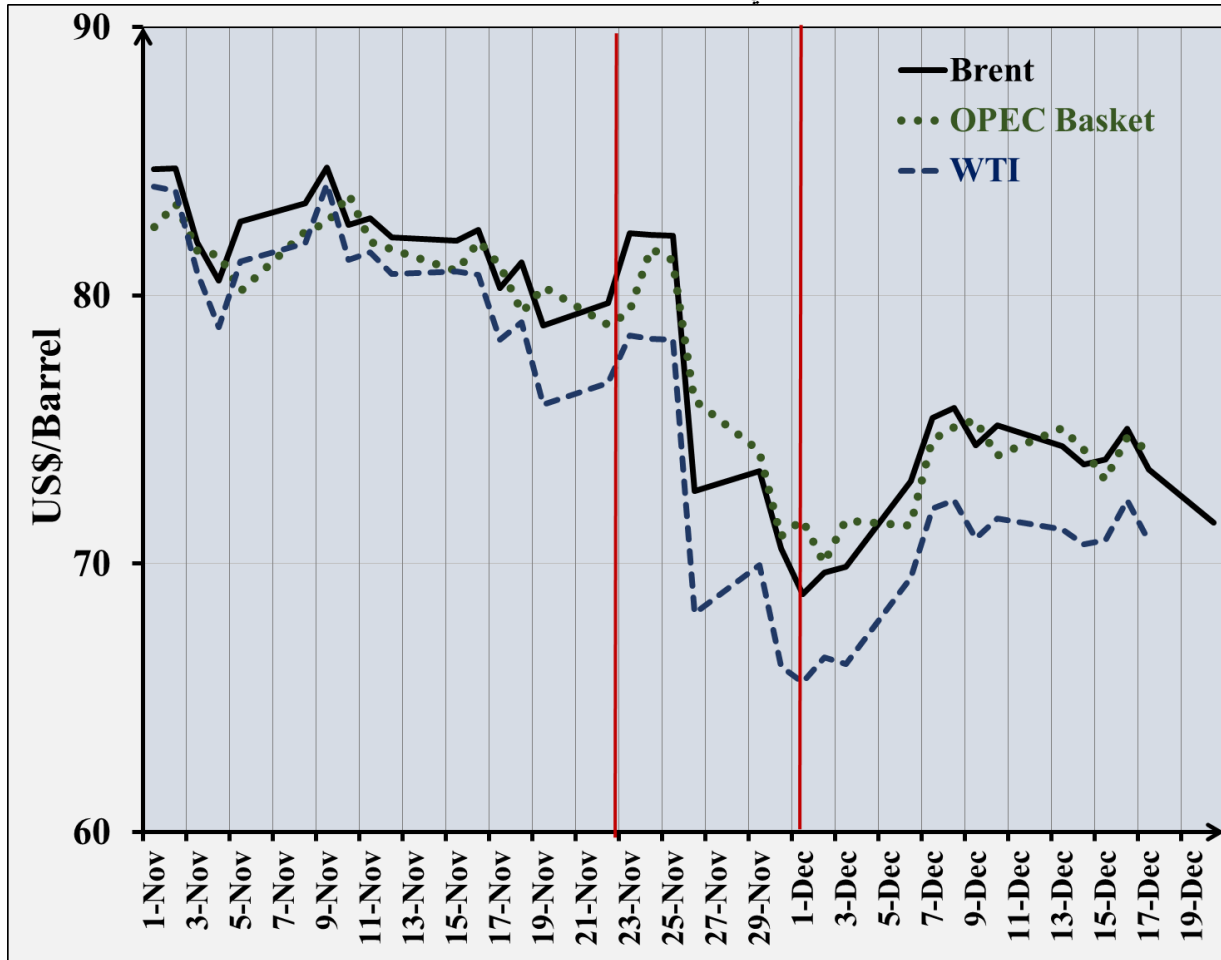
أرقام مجموع الخزين لدول العالم مأخوذة من:

OPEC's Monthly oil Market Report-November 2021, p. V.

أرقام الخزين لمجموعات دول OECD مأخوذة من:

Excel File attached to OPEC's Monthly oil Market Report-November 2021.

الشكل (1) أسعار النفط في أواخر 2021
1 تشرين الثاني/نوفمبر – 19/17 كانون الأول/ديسمبر



المصدر: رسم الشكل على أساس الأسعار اليومية للخامات الميينة للفترة الميينة في الشكل من الموقع الإلكتروني،

<https://markets.businessinsider.com/commodities/oil-price> Markets Insider

ملاحظة: الخطوط العمودية تمثل، بالتتابع، اعلان الرئيس الأمريكي، في 23 تشرين الثاني/نوفمبر، إطلاق كمية من

خزين النفط الاستراتيجي، واتفاق دول أوبك+ في 2 كانون الأول/ديسمبر على استمرار زيادة مجموع إنتاجها

البالغة 0.4 م-ب-ي لتطبيق في شهر كانون الثاني/يناير 2022.

ملاحظات على التضخم في العراق في 2021 وأهم العوامل المؤثرة¹

د. علي مرزا

أولاً: مقدمة

كان من المتوقع أن يرتفع معدل التضخم في العراق في عام 2021، نتيجة لمحصلة عاملين أساسيين. الأول، هو تغيير سعر صرف الدولار تجاه الدينار في أواخر كانون الأول/ديسمبر 2020. والثاني، هو التضخم المستورد الذي ينبع من التضخم العالمي في 2021. هذا بالإضافة لعوامل أخرى تؤثر في معدل التضخم، سيتم التطرق لبعضها في هذه الورقة، ولعل من أهمها مدى التوازن أو التفاوت بين العرض الكلي الداخلي من والطلب الكلي الداخلي على السلع والخدمات، وسياسات دعم الأسعار، بما فيها الحصة التموينية، ودعم الشركات العامة والمزارعين، الخ.

لقد ارتفع سعر صرف الدولار تجاه الدينار بعد تغييره في أواخر كانون الأول/ديسمبر 2020 بنسبة كبيرة. أما معدل التضخم العالمي فلقد ارتفع نتيجة للانفتاح في العالم، عموماً، في عام 2021 مقارنة بعام 2020، وما أنطوى عليه من ارتفاع كبير في الطلب، من ناحية، والقيود على العرض نتيجة لشح العمل والتقطع في ما يطلق عليه سلاسل العرض *supply chains*، من ناحية ثانية، والارتفاع في أسعار الوقود الأحفوري لا سيما النفط والغاز والفحم، وأسعار سلع أخرى كالحديد والرقائق الالكترونية، من ناحية ثالثة، الخ. أما مدى توازن أو تفاوت العرض والطلب في الداخل فإن المؤشرات المتاحة للعرض الداخلي تشير إلى انخفاض ملموس في كمية الاستيرادات يقابله ارتفاع ملموس موازي (متساوي) في "كمية" الناتج غير النفطية. وبالرغم من هذا "التساوي" غير أن حقيقة أن هذين مصدرين للعرض لا يحل أحدهما محل الآخر، إلا ضمن حدود، يمكن أن تقود إلى حالات من الشح في العديد من السلع، غير المنتجة محلياً، التي تدفع معدل التضخم الداخلي للارتفاع في حالة ارتفاع الطلب بما يتخطى العرض.

غير أن معدل التضخم في العراق، كما يقاس بالتغير النسبي في الرقم القياسي لأسعار المستهلك، بالرغم من ارتفاعه بشكل ملموس في 2021 عنه في 2020 والسنوات السبع المنصرمة قبلها، إلا أنه كان أقل بكثير من محصلة هذه العوامل.

وتستطلع هذه الورقة الأسباب والسياسات والمتغيرات التي قادت إلى كبح ارتفاع معدل التضخم في العراق من اللحاق بهذه المحصلة. ولكن من الجدير أن يشار إلى المحددات التالية التي تحد من دقة هذا

¹ نسخة منقحة لورقة نُشرت في الموقع الإلكتروني لشبكة الاقتصاديين العراقيين في 7 شباط/فبراير 2022.

الاستطلاع. أولها، مدى شمول الرقم القياسي لأسعار المستهلك لمعظم السلع والخدمات، في سلة المستهلك، من ناحية، وكافة محافظات العراق، من ناحية أخرى. وثانيها، مدى دقة هذا الرقم لقياس التضخم. على سبيل المثال، عدم شموله للسلع الاستثمارية، التي تبين شواهد، سيتم بيانها في المتن، تشير إلى أن أسعار بعضها ارتفعت بأسرع من السلع الاستهلاكية. وثالثها، مدى تمثيل مقياس التضخم المستورد للتغير في أسعار استيرادات العراق، لا سيما وهو مقياس يعد في منظمة *أونكتاد UNCTAD* وليس في العراق. هذا بالإضافة لمشاكل دقة قياس وشمول أخرى لمتغيرات سيجري التعامل معها في هذه الورقة.

ولكن بالرغم من هذه المحددات التي من المناسب معالجتها، سواء من ناحية تحسين أعداد مؤشرات التضخم أو توسيع مجال تحليله والمتغيرات المؤثرة فيه، فأني أعتقد أن نتائج الاستطلاع في هذه الورقة مفيدة في بيان اتجاهات التضخم وتأثره بالعوامل المختلفة في سنة 2021.

وفي ما يلي، بعد عرض معدلات التضخم في العراق لسنة 2021، سنستطلع أولاً العوامل "الخارجية" (التضخم المستورد وتغيير سعر الصرف) ثم نستطلع حالة العرض الكلي الداخلي من السلع والخدمات وتفاعلها مع الطلب الكلي الداخلي، التي تؤثر جميعها في معدل التضخم، قبل أن نستطلع أسباب "الاعتدال" النسبي لهذا المعدل.

ثانياً: معدل التضخم العام وفقراته في سلة المستهلك

التضخم هو ارتفاع عام في أسعار السلع والخدمات. ويستخدم الرقم القياسي لأسعار المستهلك عادة لقياس التغير في تكاليف المعيشة التي تمثلها تكلفة سلة معيارية من السلع والخدمات يطلق عليها "سلة المستهلك". غير أنه لا يعكس التغير في أسعار سلع وخدمات أخرى لا تشملها هذه السلة، كالسلع الاستثمارية وتكاليف العمل، الخ. لذلك يُستخدم التغير النسبي في أرقام قياسية أخرى بجانب أسعار المستهلك لقياس التضخم وتحليل العوامل المؤثر فيه. ولا تتوفر في العراق أرقام قياسية أخرى تعد بشكل دوري وشامل مقارنة بالرقم القياسي لأسعار المستهلك في ما عدا مؤشرات جزئية، نسبياً، سيتم الإشارة لبعضها في الورقة.

وعند النظر إلى معدل التضخم للفقرات الرئيسية لسلة المستهلك يلاحظ عموماً، من الجدول (1) أدناه، أن أسعار السلع (في ما عدا التبغ والتجهيزات والمعدات المنزلية) ارتفعت بأقل من المعدل العام الذي بلغ 6.1%. فمعدل التضخم للأغذية بلغ 4.6% والمشروبات غير الكحولية 4.7%. ولكن ضمن الأغذية بلغ معدل التضخم 8.6% للزيوت والدهون و12.3% للحبب واللبن والبيض، وهذه بجزء كبير منها مستوردة. أما التبغ فلقد بلغ المعدل 16.7%. إذ بالرغم من وجود مصدر محلي للتبغ ولكن يبدو أن جانب كبير من العرض المحلي يعتمد على الاستيراد. أما للملابس والاحذية فلقد بلغ المعدل فيها حوالي 3% وللأجهزة المنزلية 7.4% وهذه بالرغم من ارتفاع نسبة الاستيرادات فيها غير أن أسعارها الداخلية لم ترتفع بما يتناسب مع ارتفاع سعر

صرف الدولار وارتفاع أسعار الاستيرادات. من ناحية أخرى، يلاحظ أن أسعار الخدمات مثل النقل والصحة والثقافة والترفيه وبيع وخدمات متنوعة، زادت بنسبة أعلى من المعدل العام بدرجة ملموسة. ولا شك أن ظروف الوباء في تقطع العمل اثر في ذلك. إذ من غير المتوقع أن يكون الطلب زاد عليها، بل ربما انخفض نتيجة لظروف الوباء والبطالة.

ويلاحظ أن متوسط إيجار السكن ومتوسط أسعار خدمات التعليم انخفضت (معدل تضخم سالب). وربما كان لمحدودية الحركة أثر في تخفيض أو عدم نمو الطلب على السكن. وبالإضافة لمجانبة التعليم الحكومي، يبدو أن التعليم الخاص، عموماً، لم يلجأ لزيادة الرسوم على الطلاب.

وعادة ما تُستبعد من الرقم القياسي العام فقرات تتسم بتقلب أسعارها. ولقد اصطلح في العديد من دول العالم استبعاد بعض من الأغذية والمشروبات وأسعار الطاقة للوصول إلى ما يطلق عليه التضخم الأساس *Core Inflation*.² ويتبع العراق ذات "الاستبعاد" للوصول للتضخم الأساس، حيث تُستبعد الخضروات والفواكه والمشروبات غير الكحولية والبنزين والنفط الأبيض (الكيروسين) والغاز السائل *LPG*. وباستبعاد أسعار هذه الفقرات، يتبين أن التضخم الأساس بلغ 6.6% مقارنة مع معدل تضخم عام 6.1% في سنة 2021. وهناك ملاحظتين في هذا الخصوص. الأولى، تنصرف إلى أن معدل التضخم للسلع المستبعدة كان أقل من معدل التضخم العام. والثانية هي أن أسعار البنزين والنفط الأبيض والغاز السائل لا تتسم بالتقلب، في العراق، كما في الدول الأخرى، بسبب أن تغييرها، بشكل عام، غير مرتبط، لحد الآن، بتغير أسعار الوقود العالمية. وهي أن تقلبت خلال السنوات 2005-2008 أنما كان ذلك بسبب الشح في توفرها نتيجة لطاقة التكرير المحدودة وتقطعات العرض والنقل بسبب التخريب، نتيجة لحالة الأمن السائدة في حينه. أما بعد سنة 2008 فلقد أتم عرض منتجات الطاقة بالاستمرارية وأسعارها بعدم التقلب، عموماً. مع ملاحظة أن ذلك لا يسري على المناطق التي احتلها داعش بين سنة 2014 و2017.

ثالثاً: تغيير سعر الصرف

في 20 كانون الأول/ ديسمبر 2020 تم تغيير سعر صرف الدينار العراقي الأساس أو الرسمي (أي ما يطلق عليه سعر صرف نافذة البنك المركزي) بحيث ارتفعت قيمة الدولار تجاه الدينار بنسبة 22.7%.³ وقد جاءت

² تستبعد كندا أيضاً التغيير في الضرائب غير المباشرة (ضرائب المنتجات).

³ في 20 كانون الأول/ ديسمبر 2020 تم تغيير سعر صرف الدينار العراقي الأساس تجاه الدولار من 1,182 إلى 1,450 دينار للدولار. وبعد إضافة عمولة التحويل فأن التغيير يكون من 1,190 إلى 1,460 دينار للدولار. وهذا يعني أن قيمة الدولار تجاه الدينار زادت بنسبة 22.7% [= (1190\1460) × 100]. أما قيمة الدينار تجاه الدولار فأنها انخفضت بنسبة 18.5% [= (1460\1190) × 100].

هذه الخطوة كعنصر من عناصر "الإصلاح الاقتصادي" الذي انطوت عليه "الورقة البيضاء" الصادرة عن وزارة المالية في تشرين الأول/أكتوبر 2020. ولقد ورد في الورقة البيضاء أن سعر صرف الدينار يتسم بارتفاعه، مما يضر بالقابلية التنافسية للاقتصاد في تشجيع قطاع التصدير. ويتضمن ذلك أن أهم سبب لتغيير سعر الصرف هو لزيادة تنافسية السلع العراقية في الداخل والخارج. هذا "بالرغم من أن هذا التغيير مع زيادته لإيرادات الميزانية، سيؤدي لاحقاً إلى ارتفاع تكاليف المعيشة، وبالتالي يخفض من مستوياتها لغالبية السكان"، حسب ماورد في الورقة البيضاء؛ أنظر وزارة المالية (2020، ص. 42).⁴ غير أن خطاب وزارة المالية بعد تغيير سعر الصرف تحول لبيان أن تغييره إنما صُمم أساساً لزيادة إيرادات الميزانية من العوائد النفطية، مقاسة بالدينار.⁵ وفعلاً بقرار واحد ارتفعت إيرادات الميزانية الاتحادية بالدينار بحوالي ربع الإيرادات النفطية (22.7%).

وفي الحقيقة، فإن تغيير سعر الصرف، في تأثيره المالي، بالرغم من أهميته، فهو يزيد، فعلياً، الاعتماد على عوائد النفط في تمويل الميزانية. أما تأثيره الأهم في تنمية صادرات العراق، ومن ثم المساهمة الجدية في الإصلاح الهيكلي في طريق التنوع الاقتصادي، فهو محدود جداً، حالياً، في ظل الانخفاض الشديد لمرونة الجهاز الإنتاجي العراقي. ففي ورقة لي منشورة، بينت ما يلي: "ستثار الحاجة لمرونة أكبر في تغيير سعر الصرف مستقبلاً عندما يبدأ الهيكل الإنتاجي بالتحول من احاديته الحالية نحو التنوع. أما على المدى القريب/المتوسط، فهناك وسائل وإجراءات أخرى ربما أكثر فعالية لتشجيع التصدير، لا سيما تلك المتعلقة بتحسين الجو الاستثماري والقضاء على الفساد وإزالة الكلف المرتبطة بتدخل الجهاز الإداري وطول اجراءاته، من ناحية، والدعم الذي ينبغي أن تقدمه الدولة من خلال الحوافز والاسناد الفني والمالي للمصدرين، الخ، من ناحية أخرى...".؛ مرزا (2020، ص. 705).

⁴ ورد في الورقة البيضاء ص. 42 ما يلي:

- إن انخفاض سعر الدينار سيسهم باسترجاع تنافسية الاقتصاد تجاه شركائه التجاريين.
- وعلى الرغم مما يبدو من جوانب ايجابية لخفض قيمة الدينار العراقي، والتي ترتبط بقدرة الحكومة على تسديد مدفوعات الرواتب والتقاعد، إلا أنه سيؤدي لاحقاً إلى ارتفاع تكاليف المعيشة، وبالتالي يخفض من مستوياتها لغالبية السكان نظراً لاعتماد البلد الكبير على الاستيرادات لتلبية الاستهلاك.

⁵ ورد ذلك في مقابلة لوزير المالية د. علي علاوي مع الفضائية "العراقية" في: "تغطية خاصة مع كريم حمادي | العراق والدولة... مئة عام من التقلبات"، كانون الأول/ديسمبر 11، 2021، <https://www.youtube.com/watch?v=oUZjvD7fjVM>

وعلى كل حال، بالإضافة لزيادة الإيرادات النفطية للميزانية مقاسة بالدينار، فإن الأثر المباشر المتوقع لمثل هذا التغيير في سعر الصرف ينصرف إلى سلسلة من التبعات التي في مقدمتها ارتفاع أسعار السلع المستوردة في السوق المحلية بعد تحويل قياسها من الدولار إلى الدينار.

رابعاً: التضخم المستورد

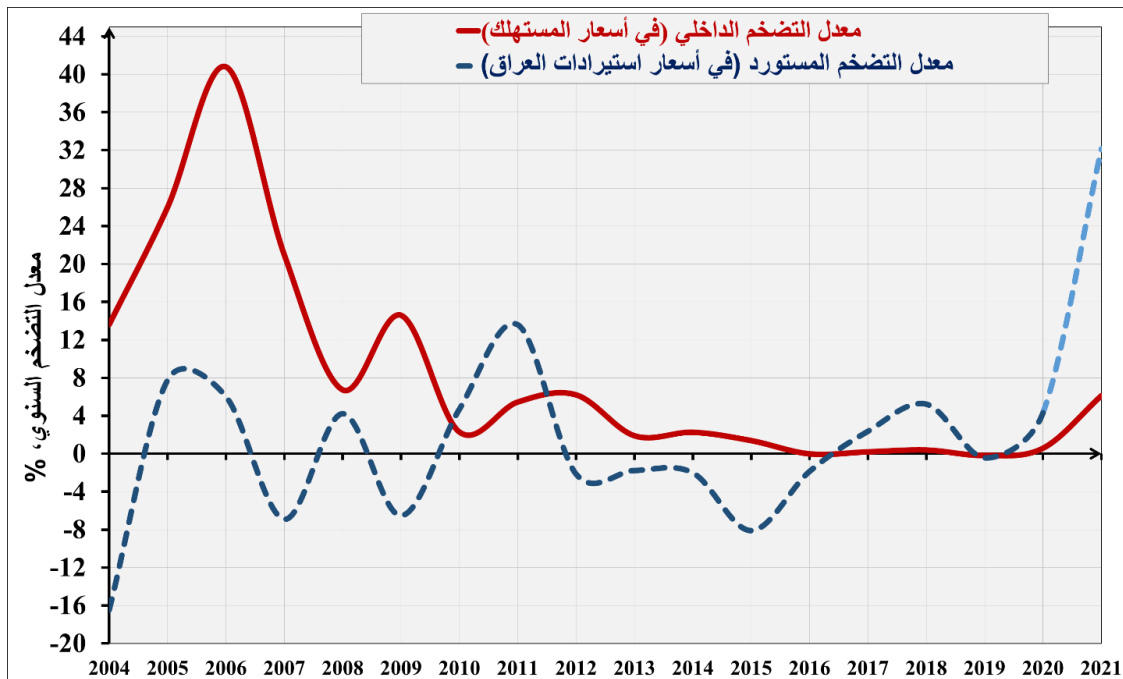
يتضح من الشواهد المتاحة ان معدل التضخم في دول العالم، عموماً، ارتفع بشكل ملموس في 2021 عنه في 2020 والسنوات السابقة بسبب تأثير ظروف محلية وعالمية في جانبي العرض والطلب، لا سيما ما يتعلق بأسعار السلع. ففي جانب العرض تمثلت مقيدات العرض، بمعظمها تلك النابعة من تبعات وباء كورونا، بمتغيرات تمتد من انخفاض عرض العمل وتقطع الإنتاج ومحدودية الطاقة الإنتاجية إلى تأثر وسائل النقل والتوزيع والعطل والتدخل فيهما، الخ؛ ما يطلق عليه سلاسل العرض *supply chains*. أما في جانب الطلب، فبالإضافة لارتفاعه بنسب كبيرة مقارنة بعام 2020، هناك شواهد تبين أن زيادة الطلب على السلع فاق نسبة زيادته على الخدمات مما فاقم، في تفاعله مع مقيدات العرض، في ارتفاع أسعار السلع. على سبيل المثال، بلغ معدل التضخم العالمي للسلع الأولية عدا الطاقة (لا يشمل السلع المصنعة، عموماً) حوالي 19% في سنة 2021. وتشمل السلع الأولية السلع الزراعية والأسمدة والمعادن. أنظر الجدول (3) أدناه. أما معدل تضخم أسعار الطاقة (الوقود الأحفوري) فبلغ 89% في 2021؛ بيانات البنك الدولي *Pink Sheet*. أنظر كذلك World Bank (2021).

ويمكن معرفة تأثير التضخم العالمي على العراق من خلال معدل التضخم المستورد، والذي يمثل التغيير النسبي السنوي في متوسط أسعار استيرادات العراق (لأسعار مقاسة بالعملة الأجنبية؛ الدولار). ولا يتم أعداد هذا الرقم رسمياً في العراق، عدا عن محاولات متقطعة في أوقات متباعدة، من قبل الجهاز المركزي للإحصاء، وإنما يتوفر رقم يُعد دورياً من قبل منظمة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، *UNCTAD*، التي تنشره، بالإضافة لأرقام دول العالم الأخرى، في موقعها الإلكتروني.⁶ وهو رقم يمثل تغير أسعار الاستيرادات العراقية (مقاسة بالدولار) وهو متوفر للسنوات 2000-2020 ولكن، لحد الآن، ليس لسنة 2021 وهي السنة التي أعقبت تغيير سعر الصرف. لذلك سيتم تقديره لتلك السنة، في هذه الورقة.

⁶ وكذلك يعاد نشره في الموقع الإلكتروني للبنك الدولي في ما يخص العراق، أنظر المصدر (2)، في الجدول (4) أدناه.

وباستخدام اساليب إحصائية في تقديره بدلالة معدل التضخم في أسعار السلع الأولية عدا الطاقة في العالم لسنة 2021 يتبين أن معدل التضخم المستورد في العراق يقدر بحوالي 8.5% في سنة 2021، عند قياس الأسعار بالدولار.⁷ هذا في الوقت الذي كان أما سالباً أو واطئاً أو معتدلاً خلال السنوات العشر الماضية في ما عدا سنة 2013 حيث بلغ معدلاً يساوي 13.6%. ومن المناسب تكرار أن هذا التغير هو لأسعار مقاسة بالدولار، أي أن أثر تغير سعر الصرف غير مشمول فيه عند مقارنته بعام 2020. لذلك لمعرفة حجم تأثيره في السوق المحلية ينبغي شمول تغير سعر الصرف فيه، كما هو مبين في الشكل (1) والجدول (2) أدناه.

الشكل (1) التضخم الداخلي والتضخم المستورد في العراق 2004-2021



المصادر والملاحظات: رُسم الشكل على أساس بيانات الجدول (2) أدناه؛ أنظر المصادر والملاحظات في الجدول. مع العلم أن معدلي التضخم هي لأسعار مقاسة بالدينار. ولقد قُدر معدل التضخم المستورد لسنة 2021 أولاً بدلالة معدل التضخم العالمي للسلع الأولية (عدا الوقود) ثم أضيف إليه نسبة تغير سعر الصرف، مع عامل تصحيح، لبيان قيمته في السوق الداخلية العراقية التي تظهر في هذا الشكل؛ أنظر الملاحظة في الجدول (3) أدناه.

⁷ استُخدمت في حساب معدل التضخم المستورد للعراق لسنة 2021 معادلة انحدار *regression equation* بين معدل التضخم المستورد للعراق ومعدل التضخم العالمي لأسعار السلع الأولية (عدا الطاقة)، قُمتُ بتقدير معالمها *coefficients* باستخدام بيانات المتغيرين للفترة 2001-2020، كما مبين في الملاحظة في الجدول (3) أدناه.

خامساً: العرض الكلي من والطلب الكلي على السلع والخدمات⁸

إن المقصود بالعرض الكلي الداخلي من السلع والخدمات، في هذه الورقة، هو العرض من الناتج غير النفطي والاستيرادات.⁹ وفي ما يلي سنعرض أولاً لقيم الاستيرادات والناتج غير النفطي كما وردت في البيانات المتاحة ثم بعد ذلك نقارنهما على أساس موحد في القياس. فلقد وردت قيم الاستيرادات في بيانات ميزان المدفوعات ومبيعات نافذة البنك المركزي العراقي مقاسة بالدولار بالأسعار الجارية. أما قيم الناتج غير النفطي فلقد وردت في بيانات الناتج المحلي الإجمالي التي ينشرها الجهاز المركزي للإحصاء مقاسة بالدينار بالأسعار الجارية والثابتة.

(1-5) الاستيرادات

انخفضت الاستيرادات، مقاسة بالأسعار الجارية، بحدّة من 35.7 مليار دولار خلال الثلاثة فصول الأولى من 2020 إلى 28.3 مليار دولار لذات الفترة من 2021. وكان هذا الانخفاض محصلة لانخفاض استيرادات القطاع الخاص وارتفاع الاستيرادات الحكومية. ومن المعتقد أن الزيادة في الاستيرادات الحكومية انصبت، أساساً، على تمويل الحصة التموينية وتمويل زيادة أسعار استيرادات المنتجات النفطية وغيرها، من ناحية، وتمويل سلع استثمارية نتيجة لزيادة الاستثمار الحكومي في 2021 مقارنة مع 2020، من ناحية أخرى؛ أنظر الجدولين (5) و(7). وتشير بيانات مبيعات التحويل لنافذة البنك المركزي، التي تُستخدم كقياس لاستيرادات القطاع الخاص في بيانات ميزان المدفوعات، انخفاضها لكامل سنة 2021 عن سنة 2020، من 39.6 مليار دولار إلى 30.5 مليار دولار، أي بحوالي -9.1 مليار دولار، بنسبة انخفاض -23%. أنظر الجدول (5). وبما أن استيرادات القطاع الخاص تُكوّن معظم الاستيرادات الكلية (85% في 2020) فإن انخفاضها يحدد اتجاه مستوى الاستيرادات الكلية لكامل سنة 2021. ولقد حدث الانخفاض في الاستيرادات بالرغم من توفر الدولار، بسعر الصرف "الجديد"، لتمويل استيرادات أكبر، نتيجة لزيادة عوائد تصدير النفط في 2021 مقارنة

⁸ لوصف العرض والطلب الكليين على السلع والخدمات في الداخل نستخدم المعادلة التالية:

$$\text{الناتج غير النفطي} + \text{الاستيرادات} = \text{الاستهلاك} + \text{الاستثمار} + \text{(الصادرات - الناتج النفطي)}$$

وفي ضوء حقيقة أن الصادرات تختلف عن الناتج النفطي بمقدار ما يستخدم في الصناعة التحويلية وتوليد الكهرباء، بالإضافة لصادرات غير نفطية قليلة جداً، فإن القيمة بين القوسين صغيرة نسبياً. لذلك يمكن القول أن الجانب الأيمن من المعادلة يساوي، تقريباً، العرض الكلي الداخلي من السلع والخدمات، والجانب الأيسر يساوي، تقريباً، الطلب الكلي الداخلي على السلع والخدمات. والاستثمار في المعادلة يشمل التغير في الخزين، الذي يمكن أن يطرح من أو يضيف للعرض. من ناحية أخرى، فإن القيم الفعلية "المشاهدة" للمتغيرات في هذه المعادلة تصف حالة "توازن" *ex post* يتساوى فيها العرض والطلب بحيث يصعب تشخيصهما *identify them* بدقة، لا سيما الطلب، إلا وفق افتراضات لا يتوفر تفصيل المعلومات القيام بها. لذلك سأستخدم في التشخيص طرق تقريبية في هذه الورقة.

⁹ أما عرض النفط الخام داخلياً فهو ما يُستخدم في تكرير النفط وهو ينعكس في الداخل عن طريق المنتجات النفطية. أما التغير في عرض الغاز الطبيعي فإنه ينعكس أما في عرض الكهرباء أو المنتجات الكيماوية. وكل هذه المنتجات مشمولة في الناتج غير النفطي.

مع 2020، فلقد ارتفعت عوائد تصدير النفط الخام من حوالي 42 مليار دولار في 2020 إلى حوالي 76 مليار دولار في 2021 (81%).¹⁰

(2-5) الناتج غير النفطي

أرتفع الناتج غير النفطي، مقاساً بالدينار بأسعار 2007، من 34.6 ترليون دينار خلال النصف الأول من 2020، إلى 42.0 ترليون دينار خلال النصف الأول من 2021؛ بنسبة نمو 21%. ولقد اختلفت نسبة النمو حسب القطاعات. فبينما بلغت نسبة سالبة -3.3% في الزراعة ونسب سالبة أيضاً للكهرباء والبناء والتشييد فأنها قفزت إلى 17% للخدمات الحكومية و30% للخدمات الشخصية و31% للصناعة التحويلية وإلى 52% للبنوك والتأمين، الخ؛ أنظر الجدول (6).

(3-5) تفاعل العرض والطلب

بغية مقارنة الانخفاض "الكمي" في عرض الاستيرادات مع ارتفاع عرض الناتج غير النفطي من المناسب قياس الاستيرادات بالأسعار الثابتة وبنفس سنة أساس هذه الأسعار للناتج غير النفطي (2007). إضافة لذلك ينبغي إجراء هذا القياس للنصف الأول من سنتي 2020 و2021 لأن بيانات الناتج غير النفطي لعام 2021 تتوفر فقط للنصف الأول. في المقابل، ينبغي تحويل قياس بيانات الناتج غير النفطي، المقاسة بأسعار 2007، من الدينار إلى الدولار باستخدام سعر صرف 2007. بهذا تكون أرقام الاستيرادات والناتج غير النفطي كلها مقاسة بالدولار بأسعار سنة 2007، وهي سنة الأساس المختارة لكلا المتغيرين. ولقد تم القيام بذلك، تبعاً، في الجدولين (5) و(6).

يلاحظ من الجدول (5) أن الاستيرادات الكلية للنصف الأول انخفضت، مقاسة بأسعار 2007، من 18.32 مليار دولار في 2020 إلى 12.45 مليار دولار في 2021؛ بنسبة انخفاض -32%. أي بلغ الانخفاض في كمية العرض من الاستيرادات حوالي -5.87 مليار دولار. وهذا الانخفاض هو محصلة انخفاض استيرادات القطاع الخاص بحوالي -6.84 مليار دولار وارتفاع الاستيرادات الحكومية بحوالي 0.96 مليار دولار بين نصفي السنتين.

ومن ناحية الناتج، يلاحظ من الجدول (6) أن الناتج غير النفطي، مقاساً بأسعار 2007، أزداد من 27.6 مليار دولار في 2020 إلى 33.5 مليار دولار في 2021 خلال النصف الأول؛ بنسبة 21.3%. أي أن الناتج غير النفطي زاد بحوالي 5.88 مليار دولار.

¹⁰ أنظر الموقع الإلكتروني لوزارة النفط، www.oil.gov.iq.

وبجمع الانخفاض في كمية الاستيرادات (-5.87 مليار دولار) مع الزيادة في الناتج غير النفطي (5.88 مليار دولار) خلال النصف الأول بين 2020 و2021 يتبين إن مجموع الانخفاض في الاستيرادات يكاد أن يساوي مجموع الارتفاع في الناتج غير النفطي. أي لم تتغير كمية العرض الداخلي في النصف الأول من 2021 عنها في النصف الأول من 2020.

ومن الجدير بالملاحظة، أن جزءاً محدوداً من الاستيرادات والناتج غير النفطي يمكن، من حيث المبدأ، أن يحل أحدهما محل الآخر، كبيع منتجات الصناعة التحويلية، التي نما إنتاجها في النصف الأول من عام 2021 بنسبة كبيرة، والزراعة والقوة الكهربائية والمعادن، التي انخفض إنتاجها في الفترة ذاتها. ولكن معظم الناتج غير النفطي ينطوي على خدمات لا تستورد، كخدمات التجارة الداخلية والفندقة والبناء والتشييد والنقل والمواصلات والخدمات العامة وملكية دور السكن، الخ. لذلك فإن تساوي الانخفاض والارتفاع بين مصدري العرض في الجانب الإجمالي يخفي تفاوتاً كبيراً على المستوى التفصيلي للسلع، مما يقود إلى شح سلع عديدة لا تنتج محلياً، ومن ثم إمكانية ارتفاع أسعارها نتيجة لذلك، في ما لو أرتفع الطلب الكلي الداخلي (الخاص/العائلي والحكومي)، بما يتناسب مع نمو الناتج غير النفطي والزيادة الكبيرة للعوائد النفطية في 2021 عنها في 2020.

سادساً: العوامل التي قيدت ارتفاع معدل التضخم الداخلي

لأي ارتفاع في معدل التضخم الداخلي فإن من المتوقع حصول دورات أخرى من الارتفاعات نتيجة لزيادة كلف المستلزمات المحلية والمستوردة التي تدخل في إنتاج السلع والخدمات المحلية وارتفاع الأجور. هذا إضافة للتغير النسبي لدخول الفئات المختلفة من السكان نتيجة للتضخم، وبالنتيجة ارتفاع أو انخفاض مستواهم المعيشي، بسبب اختلاف قدرتهم النسبية في التكيف لارتفاع الأسعار.

وعند قياس أسعار الاستيرادات بالدينار، فإن محصلة الأثر المزدوج لمعدل التضخم المستورد (8.5%) والتغير النسبي لسعر صرف الدولار (22.7%) في سوق الاستيرادات المحلية في عام 2021، بلغ حوالي 32%، هذا إضافة للتأثير الممكن للشح في سلع مستوردة نتيجة لانخفاض كمية الاستيرادات ومن ثم العرض الداخلي منها.¹¹ من ناحية أخرى، بلغ معدل التضخم (الداخلي) في العراق، كما مر ذكره، حوالي 6.1% في 2021، وهو بهذا أعلى مما وصل إليه خلال السنوات 2013-2020 والذي بلغ متوسطه أقل من 1%. أنظر

¹¹ تساوي نسبة 32% حاصل جمع معدل التضخم المستورد عند قياس الأسعار بالدولار والزيادة النسبية في سعر صرف الدولار تجاه الدينار في 2021 عنها في 2020، زائداً معامل تصحيح. أنظر معادلة الحساب في النقطة (2) لمصادر الجدول (2) أدناه.

الشكل (1) أعلاه والجدول (2) أدناه. ولكن بالرغم من ذلك، يبقى معدل التضخم الداخلي أقل بكثير من محصلة العوامل المؤثرة فيه. ولعل ذلك يعود إلى ما يلي:

(1) ارتفاع إعانات ومنح الميزانية. تشمل هذه الفقرة نفقات تساهم، عموماً، في المحافظة على جزء من سلة المستهلك، لا سيما السلع المستوردة، بأسعار لا تتأثر كلياً بالتضخم المستورد وتغير سعر الصرف و/أو تفاعل العرض والطلب.¹² ويتضح من الجدول (7) أن المنح والإعانات، التي تشمل تمويل الحصة التموينية ودعم الأسعار الأخرى، كالأدوية وشراء محصولي الحنطة والشلب (الرز) واستيراد الطاقة وإعانة الشركات العامة والمزارعين، الخ، زادت من حوالي 6.1 ترليون دينار للفترة كانون الثاني/يناير-تشرين الثاني/فبراير في 2020 إلى حوالي 8.8 ترليون دينار خلال الفترة ذاتها في 2021؛ بنسبة ارتفاع 44.4%. كما أن نفقات الرعاية الاجتماعية زادت من 13.9 ترليون دينار إلى 17.3 ترليون دينار. وحتى عند قياسها بالدولار يلاحظ زيادة هذه النفقات في 2021 عنها في 2020، لا سيما المنح والإعانات وأخرى، بنسبة 18.5%. وبهذا يمكن الاستنتاج أن أثر زيادة منح وإعانات الميزانية كان مناسباً في فرض قيد على معدل التضخم الداخلي.

(2) لجوء مجهزي ومسوقي العديد من السلع في عدم رفع أسعارها، بما يتماشى مع ارتفاع التكاليف النابعة من ارتفاع أسعار الاستيراد، وذلك بغية الحفاظ على الطلب عليها لا سيما وقد تعرضت فئات واسعة من المستهلكين في العراق لانخفاض القوة الشرائية لدخولهم. ويشمل المجهزين:

- (أ) المنتجين المحليين ومسوقي السلع المحلية والمستوردة في السوق العراقية.
- (ب) المجهزين الخارجيين، لا سيما في تركيا وإيران ودول الجوار والدول الآسيوية، ليس فقط بتحديد ارتفاع الأسعار بأقل من المتوسطات العالمية ولكن حتى لجوء هذه المصادر لتخفيض بعضها (مقاسة بالعملة الأجنبية) حفاظاً على استقرار أسعارها في السوق العراقية.
- (ج) لجوء بعض مصادر التجهيز الخارجية إلى عدم تقييم بعض استيرادات العراق بالدولار وإنما الحفاظ على أسعار قريبة من مستويات ما قبل تغيير سعر الصرف.

¹² ليس هناك مؤشرات رقمية منفصلة ولا تفصيلية عن الإعانات والمنح في الأرقام الفعلية للميزانية الاتحادية بحيث يمكن معرفة ما خصص منها للحصة التموينية و/أو لبرامج دعم الأسعار وإعانة الشركات العامة، الخ. وقبل عام 2021 كانت الإعانات والمنح، التي ترد في الكشوفات الشهرية التي تنشرها وزارة المالية في موقعها الإلكتروني عن المصروفات الفعلية للميزانية، مدمجة برقم واحد مع خدمة الدين الداخلي والخارجي (أي الفوائد المدفوعة وتسديد أصل الدين الداخلي والخارجي ومدفوعات تعويضات حرب الكويت). ولكن تم فصل فقرة خدمة الدين في الكشوفات الشهرية لنفقات وإيرادات عام 2021. وبغية مقارنة 2020 مع 2021 قُمتُ في هذه الورقة بطرح تقدير لخدمة الدين من أرقام 2020، في الجدول (7)، أدناه.

(3) إن عدم تغير العرض المحلي في 2021 عنه في 2020 من خلال انخفاض الاستيرادات وارتفاع الناتج غير النفطي بنفس "الكمية" يمكن أن يقود إلى ارتفاع كبير في الأسعار في حالة نمو الطلب بنفس نسبة نمو الناتج غير النفطي وبما يتناسب مع ارتفاع عوائد تصدير النفط. وكما أشير إليه أعلاه فإن هذين المصدرين للعرض لا يحل أحدهما محل الآخر إلا ضمن حدود. مما يمكن أن يقود إلى حالات شح في العديد من السلع الغير منتجة محلياً. وبالتالي مع نمو الطلب كان من المتوقع حصول ارتفاع كبير في أسعارها وفي معدل التضخم عموماً. ولكن في ضوء حقيقة تساوي العرض الداخلي من السلع والخدمات في 2021، تقريباً، مع العرض منها في 2020 فهذا يعني أن الطلب الكلي الداخلي على السلع والخدمات أيضاً تساوى بين السنتين مما ساهم في عدم حصول ارتفاع كبير في معدل التضخم. وفي ضوء حقيقة ارتفاع نفقات الميزانية الاتحادية بنسبة بلغت حوالي 35% في 2021 مقارنة مع 2020، أنظر الجدول (7)،¹³ يمكن الاستنتاج أن عدم تغير الطلب الكلي، بين السنتين، يتضمن انخفاض الإنفاق/الطلب الاستهلاكي والاستثماري (بما فيه الخزين) للقطاع الخاص/العائلي في 2021 مقارنة مع 2020 بمقدار عوض عن ارتفاع انفاق الميزانية. ومما يساند استنتاج انخفاض الطلب الخاص/العائلي في 2021 هو إن الانخفاض الحاد في استيرادات القطاع الخاص في 2021، كما أشير إليه أعلاه، جاء بالرغم من توفر الدولار، بسعر الصرف "الجديد"، لتمويل استيرادات أكبر، نتيجة للزيادة الكبيرة لعوائد تصدير النفط في 2021 مقارنة مع 2020، مما يدل على توقع عدم وجود طلب كاف من قبل القطاع الخاص/العائلي لاستيعاب استيرادات أكبر.

¹³ هذه الزيادة في الإنفاق الحكومي مقاسة بالأسعار الجارية. ولمعرفة الزيادة "الكمية" ينبغي قياسها بأسعار ثابتة. ويمكن استخدام المخفض الضمني للناتج غير النفطي "لتكميش" هذه النفقات إلى أساس 2020. أو يمكن استخدام الرقم القياسي لأسعار المستهلك لتكميش النفقات الجارية ومتوسط الرقم القياسي لأسعار عينة المواد الإنشائية المبينة في الجدول (8) لتكميش النفقات الاستثمارية. وفي الحقيقة تبين بيانات الناتج المحلي الإجمالي أن المخفض الضمني للناتج غير النفطي في النصف الأول من 2021 "انخفض" عنه في النصف الأول من 2020 بحوالي 3.3%. وباستخدام هذا المخفض الضمني يتبين أن الإنفاق الحكومي أزداد عند قياسه بالأسعار الثابتة بنسبة 40% في الأحد عشر شهر الأولى من 2021 مقارنة بالفترة المماثلة في 2020 أما إذا استخدم الرقم القياسي لأسعار المستهلك والرقم القياسي لعينة أسعار المواد الإنشائية في الجدول (8) للنفقات الجارية والاستثمارية، على التوالي، يتبين أن الإنفاق الحكومي مقاساً بالأسعار الثابتة زاد بنسبة 26% خلال الفترة المذكورة بين 2020 و2021. وكلا المقياسين يبينان زيادة ملموسة في الطلب الحكومي على "كمية" السلع والخدمات في 2021 مقارنة بسنة 2020.

(4) يمكن أن يثار تساؤل على دقة تمثيل التغير النسبي في الرقم القياسي لأسعار المستهلك للتضخم الداخلي. على سبيل المثال، باستطلاع أسعار سلع لا تدخل في سلة المستهلك ويمكن اعتبارها جزءاً من السلع الرأسمالية تبين بيانات الجهاز المركزي للإحصاء من مقارنة أسعار مجموعة من السلع الإنشائية (الحديد والأسمنت والطابوق والجص) بين تشرين الثاني 2020 (وهو الشهر السابق على تغيير سعر الصرف) وكانون الأول 2021 أن متوسط الزيادة النسبية في أسعار هذه السلع (بعد تحويلها إلى متوسط سنوي) بلغ حوالي 19% لمجموعة هذه السلع في 2021 عنها في 2020. ولقد تراوحت الزيادة النسبية لهذه السلع بين 6.1% لطابوق الثرمستون و18% للأسمنت و57% لحديد الشيش. أنظر الجدول (8) أدناه. وبالرغم من أن متوسط نسبة الزيادة (19%) لا زال أقل من محصلة ارتفاع معدل التضخم المستورد وارتفاع سعر صرف الدولار (32%) إلا أنه أقرب لهذه المحصلة من التغير النسبي في أسعار المستهلك (6.1%). أنظر الجدولين (2) و(3).

(5) يلاحظ عموماً انخفاض ارتباط معدل التضخم الداخلي بمعدل التضخم المستورد خلال الفترة 2001-2020، حيث بلغ معامل الارتباط 0.36، باستخدام بيانات الجدول (3) أدناه. هذا بالرغم من أن الاستيرادات (*cif*) بلغت، في المتوسط، حوالي ربع الناتج المحلي الإجمالي (24.4%).¹⁴ ويثير ذلك تساؤلات على دقة تمثيل رقم التضخم المستورد لتغير أسعار الاستيرادات العراقية. فهذا الرقم كما أشير إليه أعلاه تعده منظمة أونكتاد بموجب إجراءات تمزج بين البيانات المتاحة للمنظمة، من ناحية، وبهدف توحيد المقارنة بين الدول على أساس متماثل، من ناحية أخرى. وتشير المنظمة نفسها إلى أن هذه الأرقام قد تختلف مع ما تنشره الدول عنها. كما أن أوزان استيرادات العراق من الدول المجهزة، بأغلب الاحتمال، تختلف عن الأوزان المستخدمة في احتساب منظمة أونكتاد لمعدل التضخم المستورد للعراق.¹⁵ هذا بالإضافة، إلى أن أسعار هذه الاستيرادات للعراق لا تقاس بالضرورة بالدولار، في الوقت الذي تقاس جميعها بالدولار في أرقام المنظمة.

¹⁴ متوسط نسبة الاستيرادات (*cif*) للناتج المحلي الإجمالي محتسب، للسنوات 2013-2020، باستخدام قيم الاستيرادات من بيانات البنك المركزي العراقي والناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الأساسية الجارية من بيانات الجهاز المركزي للإحصاء.

¹⁵ ورد ما يلي في إعداد الرقم القياسي لوحدته قيمة، أي سعر، الاستيرادات (والصادرات) الذي تعده منظمة أونكتاد UNCTAD: "منذ عام 2000 يتم اتباع الإجراءات التالية لأعداد الأرقام القياسية لوحدته القيمة ... (أ) مجموعة من الأرقام القياسية للأسعار بموجب التصنيفات المعيارية مراجعة 3 SITC Revision، 3 مراتب، يتم حسابها باستخدام بيانات المنظمة ومصادر دولية ووطنية وتقديرات سكرتارية المنظمة، (ب) على مستوى كل دولة يتم حساب الأرقام القياسية لوحدته القيمة باستخدام قيم التجارة الجارية بموجب المراجعة المعيارية 3 لبيانات المنظمة كأوزان ... وفي بعض الأحيان قد تختلف هذه الأرقام عن الأرقام الرسمية [التي تنشرها هذه الدول]، لأن الهدف هو تجهيز بيانات قابلة للمقارنة بين الدول". أنظر الموقع الإلكتروني لمنظمة أونكتاد UNCTAD: <https://unctadstat.unctad.org/wds/TableViewer/tableView.aspx?ReportId=184185>

سابعاً: استنتاجات

- (1) بلغ معدل التضخم في العراق في 2021 حوالي 6.1%. وبالرغم من ارتفاعه عن السنوات الثمان المنصرمة، بمستوى ملموس، إلا أنه كان أقل بكثير مما كان يمكن أن تؤدي إليه محصلة عوامل "خارجية" (معدل التضخم المستورد وتغيير سعر الصرف) و"داخلية" (النقص في عرض الاستيرادات) مؤثرة فيه.
- (2) لقد ساعد في "تخفيف" معدل التضخم مجموعة من الإجراءات والسياسات، لعل أهمها ما يلي:
 - (أ) زيادة الإعانات والمنح ودعم الأسعار في الميزانية في 2021 مقارنة بعام 2020.
 - (ب) لجوء مجهزي ومسوقي العديد من السلع خارجياً وداخلياً في عدم رفع أسعارها، بما يتماشى مع ارتفاع التكاليف النابعة من ارتفاع أسعار الاستيراد، وذلك بغية الحفاظ على الطلب عليها لا سيما وقد تعرض فئات واسعة من المستهلكين في العراق لانخفاض القوة الشرائية لدخولهم.
 - (ج) انخفاض الطلب الخاص/العائلي (بما فيه الخزين) في 2021 مقارنة بعام 2020، مما عوض عن ارتفاع الطلب العام (الميزانية الاتحادية) بين السنتين مما قاد، بدوره، إلى فرض قيد على ارتفاع الأسعار، في مواجهة انخفاض عرض الاستيرادات.
- (3) تبقى هذه الاستنتاجات أولية بسبب مسائل تتعلق بمدى دقة استخدام التغير في الرقم القياسي لأسعار المستهلك في قياس التضخم في العراق، من ناحية، ومدى تمثيل الرقم القياسي لأسعار استيرادات العراق، الذي تعده منظمة أونكتاد في تمثيل التضخم المستورد للعراق.
- (4) إن تخفيض الإعانات والمنح في الميزانية، مستقبلاً، من ناحية، وزوال ظروف الوباء التي قاد استمراره لتحمل المجهزين والمسوقين جزء من كلفة السلع المحلية والمستوردة، من ناحية أخرى، قد يقود مستقبلاً لتأثير متأخر أكبر لتغيير سعر الصرف، وتأثير أكثر حدة لمعدل التضخم المستورد.
- (5) حتى بالمعدل المخفف، نسبياً، للتضخم الداخلي فإن عدم نمو الدخول يقود إلى انخفاض في المستوى المعيشي لفئات واسعة من السكان، لا سيما العاطلين عن العمل، من ناحية، والفئات الأدنى والمتوسطة من العاملين في الدولة ومتقاعديها، من ناحية أخرى.

الجدول (1) الرقم القياسي لأسعار المستهلك وفقراته والتضخم في العراق 2020 و 2021

| معدل التضخم 2021 نسبة التغير 21/2020، % | 100 = 2012 | | الوزن | |
|--|------------|-------|-------|---|
| | 2021 | 2020 | | |
| 4.8 | 101.7 | 97.0 | 29.61 | الأغذية والمشروبات غير الكحولية |
| 4.9 | 101.5 | 96.8 | 28.26 | الإغذية |
| 2.0 | 102.8 | 100.8 | 4.89 | الخبز والحبوب |
| 7.0 | 103.9 | 97.1 | 6.18 | اللحوم |
| 7.1 | 75.1 | 70.1 | 0.90 | الأسماك |
| 11.5 | 109.6 | 98.3 | 3.53 | اللبين والجبن والبيض |
| 8.4 | 103.2 | 95.2 | 1.34 | الزيتون والدهون |
| 3.2 | 101.1 | 98.0 | 2.86 | الفواكه |
| 2.1 | 95.1 | 93.1 | 6.02 | الخضروات |
| 1.9 | 103.1 | 101.2 | 2.08 | السكر والمنتجات السكرية |
| 2.9 | 119.9 | 116.5 | 0.48 | منتجات الأغذية الأخرى |
| 4.5 | 106.2 | 101.6 | 1.35 | المشروبات غير الكحولية |
| 15.8 | 141.2 | 121.9 | 0.62 | التبغ |
| 2.9 | 104.9 | 101.9 | 6.47 | الملابس والإحذية |
| 3.0 | 106.1 | 103.0 | 5.29 | الملابس |
| 4.2 | 107.5 | 103.2 | 0.81 | مواد الملابس [أقمشة] |
| 2.8 | 105.9 | 103.0 | 4.40 | الملابس الجاهزة |
| 3.9 | 98.3 | 94.6 | 0.07 | الاصناف الأخرى للملابس ولواحقها |
| 5.6 | 111.9 | 106.0 | 0.02 | تنظيف الملابس |
| 2.8 | 99.9 | 97.2 | 1.19 | الإحذية |
| 1.9 | 116.0 | 113.8 | 25.36 | السكن، المياه، الكهرباء، الغاز |
| -0.9 | 113.6 | 114.6 | 17.12 | الإيجار |
| 4.3 | 116.0 | 111.2 | 2.98 | صيانة وخدمات المسكن |
| 13.3 | 142.7 | 126.0 | 2.71 | امدادات المياه والكهرباء |
| 5.0 | 103.5 | 98.6 | 2.55 | الوقود (البنزين والنفط الأبيض والغاز) |
| 6.5 | 102.3 | 96.1 | 6.52 | التجهيزات والمعدات المنزلية والصيانة |
| 4.5 | 97.0 | 92.8 | 2.55 | الاثاث والتجهيزات |
| 7.5 | 105.7 | 98.3 | 3.97 | الاجهزة المنزلية |
| 12.3 | 147.3 | 131.2 | 4.14 | الصحة |
| 13.6 | 110.8 | 97.5 | 15.19 | النقل |
| 6.1 | 115.8 | 109.1 | 3.11 | الاتصال |
| 8.6 | 103.3 | 95.1 | 2.00 | الترفيه والثقافة |
| -4.7 | 147.5 | 154.7 | 0.92 | التعليم |
| 3.8 | 116.5 | 112.2 | 1.53 | المطاعم والفنادق |
| 12.0 | 129.0 | 115.2 | 4.54 | السلع والخدمات المتنوعة |
| 6.1 | 111.5 | 105.1 | 100 | الرقم القياسي العام |
| 6.5 | 113.1 | 106.2 | 100 | الرقم القياسي العام الأساس Core inflation |

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء، الأرقام القياسية الشهرية لأسعار المستهلك، الموقع الإلكتروني للجهاز، <http://cosit.gov.iq/ar>

ملاحظة: التضخم الأساس أو التضخم بعد الاستبعاد: ورد في نشرة أسعار المستهلك لكانون الأول 2021 ما يلي: "يحتسب بعد استبعاد بعض السلع ذات الأسعار المتذبذبة وهي مجموعة الخضار والفواكه في قسم الإغذية والمشروبات غير الكحولية فضلاً عن البنزين والنفط الأبيض وغاز الطبخ ضمن قسم السكن والمياه". ولكن منشور للجهاز المركزي للإحصاء "وصفية سعر المستهلك" يستبعد فقط الخضار والفواكه ومادة البنزين. ويبدو أن التعريف الأول هو المستخدم لأنه يتكرر في كل نشرة شهرية عن أسعار المستهلك حتى آخر نشرة.

الجدول (2) التضخم الداخلي والتضخم المستورد في العراق 2004-2021

%

| معدل التضخم المستورد لأسعار مقاسة بالدينار | معدل التضخم الداخلي لأسعار مقاسة بالدينار | |
|--|--|-------------|
| g_m^d | g_d | |
| -16.5 | 13.6 | 2004 |
| 7.8 | 26.0 | 2005 |
| 6.1 | 40.8 | 2006 |
| -6.9 | 21.0 | 2007 |
| 4.2 | 6.7 | 2008 |
| -6.5 | 14.6 | 2009 |
| 4.7 | 2.3 | 2010 |
| 13.6 | 5.4 | 2011 |
| -2.1 | 6.2 | 2012 |
| -1.8 | 1.9 | 2013 |
| -2.0 | 2.3 | 2014 |
| -8.1 | 1.4 | 2015 |
| -1.9 | 0.0 | 2016 |
| 2.4 | 0.2 | 2017 |
| 5.2 | 0.4 | 2018 |
| -0.4 | -0.2 | 2019 |
| 4.3 | 0.6 | 2020 |
| 32.1 | 6.1 | 2021 |

المصادر:

(1) معدل التضخم الداخلي كما هو وارد في الجدول (3) أدناه.

(2) معدل التضخم المستورد لأسعار مقاسة بالدينار g_m^d محتسب في هذا الجدول كما يلي:

$$g_m^d = g_m^{\$} + g_e (1 + g_m^{\$}).$$

حيث أن المتغيرات على يمين المعادلة والواردة بياناتها في الجدول (4) أدناه هي كما يلي:

 $g_m^{\$}$: معدل التضخم المستورد للعراق لأسعار مقاسة بالدولار. g_e : التغير النسبي السنوي لسعر صرف الدولار تجاه الدينار (سعر النافذة بدون

عمولة التحويل).

الجدول (3) التضخم الداخلي والتضخم العالمي 2004-2021

%

| التغير النسبي في سعر صرف الدولار تجاه الدينار g_e | معدل التضخم العالمي لأسعار السلع الأولية (عدا الطاقة) لأسعار مقاسة بالدولار $g_w^{\$}$ | معدل التضخم المستورد لأسعار مقاسة بالدولار $g_m^{\$}$ | معدل التضخم الداخلي لأسعار مقاسة بالدينار g_d | |
|--|---|---|---|------|
| -23.4 | 16.1 | 9.0 | 13.6 | 2004 |
| 1.1 | 8.3 | 6.6 | 26.0 | 2005 |
| -0.1 | 23.3 | 6.2 | 40.8 | 2006 |
| -14.5 | 18.9 | 8.9 | 21.0 | 2007 |
| -4.9 | 17.7 | 9.6 | 6.7 | 2008 |
| -1.9 | -20.6 | -4.7 | 14.6 | 2009 |
| 0.0 | 19.1 | 4.7 | 2.3 | 2010 |
| 0.0 | 19.6 | 13.6 | 5.4 | 2011 |
| -0.3 | -8.4 | -1.8 | 6.2 | 2012 |
| 0.0 | 1.1 | -1.7 | 1.9 | 2013 |
| 0.0 | -6.9 | -2.0 | 2.3 | 2014 |
| 0.1 | -13.9 | -8.2 | 1.4 | 2015 |
| 1.3 | -2.6 | -3.1 | 0.0 | 2016 |
| 0.2 | 6.1 | 2.2 | 0.2 | 2017 |
| -0.1 | 1.5 | 5.4 | 0.4 | 2018 |
| -0.1 | -3.3 | -0.4 | -0.2 | 2019 |
| 0.7 | 3.9 | 3.6 | 0.6 | 2020 |
| 21.8 | 19.0 | 8.5 | 6.1 | 2021 |

المصادر: معدلات التضخم في الجدول محتسبة كنسب التغير السنوي في الأرقام القياسية المبينة في الجدول (4) أدناه:

- (1) معدل التضخم الداخلي (في أسعار المستهلك): الرقم القياسي لأسعار المستهلك.
- (2) معدل التضخم المستورد (في أسعار استيرادات العراق): الرقم القياسي لقيمة وحدة الاستيراد العراقي.
- (3) معدل التضخم في أسعار السلع الأولية (عدا الطاقة) في العالم: الرقم القياسي لأسعار السلع الأولية (عدا الطاقة).
- (4) التغير النسبي لسعر الصرف كما مبين في الجدول (4).

ملاحظة: معدل التضخم المستورد لسنة 2021 ($g_m^{\$}=8.5\%$) في هذا الجدول مُحْتَسَب بدلالة معدل التضخم العالمي لأسعار السلع الأولية (عدا الطاقة) لسنة 2021 ($g_w^{\$}=19.0\%$) بموجب معادلة الانحدار التالية:

$$g_m^{\$} = 0.00744 + 0.4084 g_w^{\$}, \quad R^2=0.78, \quad 2001-2020.$$

t -value (1.1) (8.0)

ولقد تم تقدير معاملات $coefficients$ معادلة الانحدار هذه باستخدام بيانات المتغيرين $g_m^{\$}$ و $g_w^{\$}$ فيها للسنوات 2001-2020 الواردة في عمودي $g_m^{\$}$ و $g_w^{\$}$ في هذا الجدول.

والسلع الأولية عدا الطاقة تشمل ما يلي:

- (1) الزراعة وتشمل (أ) المشروبات، (ب) الغذاء ويشمل الزيوت والوجبات والحبوب وأخرى، (ب) المواد الأولية، وتشمل الأخشاب وأخرى،
- (2) الأسمدة،
- (3) المعادن والتعدين.

الجدول (4) سعر الصرف والأرقام القياسية للأسعار 2000-2021

| سعر صرف الدولار تجاه الدينار (سعر النافذة بدون عمولة التحويل) دنائير للدولار الواحد <i>ER</i> | الرقم القياسي لأسعار السلع الأولية (عدا الطاقة) في العالم 100=2010 $P_w^{\$}$ | الرقم القياسي لقيمة وحدة الاستيراد العراقي 100=2000 $P_m^{\$}$ | الرقم القياسي لأسعار المستهلك في العراق 100=2007 P_d | |
|--|---|--|--|------|
| | 45.1 | 100.0 | 29.7 | 2000 |
| | 42.6 | 97.6 | 32.2 | 2001 |
| | 44.5 | 97.0 | 35.3 | 2002 |
| 1896 | 48.8 | 102.9 | 41.0 | 2003 |
| 1453 | 56.6 | 112.2 | 46.6 | 2004 |
| 1469 | 61.3 | 119.6 | 58.7 | 2005 |
| 1467 | 75.6 | 127.0 | 82.6 | 2006 |
| 1255 | 89.8 | 138.2 | 100.0 | 2007 |
| 1193 | 105.7 | 151.5 | 106.7 | 2008 |
| 1170 | 83.9 | 144.5 | 122.3 | 2009 |
| 1170 | 100.0 | 151.3 | 125.1 | 2010 |
| 1170 | 119.6 | 171.8 | 131.9 | 2011 |
| 1166 | 109.5 | 168.7 | 140.1 | 2012 |
| 1166 | 110.7 | 165.8 | 142.7 | 2013 |
| 1166 | 103.1 | 162.5 | 146.0 | 2014 |
| 1167 | 88.7 | 149.2 | 148.0 | 2015 |
| 1182 | 86.4 | 144.6 | 147.9 | 2016 |
| 1184 | 91.7 | 147.8 | 148.2 | 2017 |
| 1183 | 93.1 | 155.7 | 148.8 | 2018 |
| 1182 | 90.0 | 155.2 | 148.5 | 2019 |
| 1191 | 93.5 | 160.7 | 149.4 | 2020 |
| 1450 | 111.3 | 174.3 | 158.5 | 2021 |

المصادر:

- (1) الرقم القياسي لأسعار المستهلك: الموقع الإلكتروني للجهاز المركزي للإحصاء، <http://cosit.gov.iq>. وفي هذا البيانات وردت الأرقام للسنوات 2000-2016 بأساس 2007 وأرقام 2016-2021 بأساس 2012. ولقد وحدت جميعها لأساس 2007 باستخدام السنة المشتركة 2016.
- (2) الرقم القياسي لقيمة وحدة الاستيراد العراقي *Import Unit Value Index*: (أ) 2000-2020، الموقع الإلكتروني للبنك الدولي، <https://data.worldbank.org/country/iraq?view=chart>، والذي اقتبسها بدوه من *UNCTAD*، <https://unctadstat.unctad.org/wds/TableViewer/tableView.aspx?ReportId=184185>، مُنزَّلة في 4 كانون الثاني/يناير، 2022. (ب) رقم 2021 (174.3)، يساوي رقم 2020 $(8.5+1)\%$ ، حيث أن 8.5% هو معدل التضخم المستورد لسنة 2021 المقدر في هذه الورقة والوارد في الجدول (3) أعلاه.
- (3) الرقم القياسي لأسعار السلع الأولية (عدا الطاقة): الموقع الإلكتروني للبنك الدولي (*Pink Sheet*) World Bank Data، <http://www.worldbank.org/en/research/commodity-markets>، مُنزَّلة في 4 كانون الثاني/يناير، 2022.
- (4) سعر صرف الدولار تجاه الدينار: الموقع الإلكتروني للبنك المركزي العراقي، <https://cbi.iq/news/view/1137>.

ملاحظة: الرقم القياسي لأسعار المستهلك محتسب لأسعار مقاسة بالدينار في حين الرقمين القياسيين الآخرين محتسبان لأسعار مقاسة بالدولار. فمنظمة *أكتاد* وهي المصدر الأصلي للرقم القياسي للتضخم المستورد العراقي تشير في المصدر المبين أعلاه أنه محتسب لقيم مقاسة بالدولار. وكذلك الحال للرقم القياسي لأسعار السلع الأولية (عدا الطاقة) في العالم، الذي يبين البنك الدولي في المصدر المشار إليه أعلاه أنه محتسب لقيم مقاسة بالدولار.

الجدول (5) الاستيرادات العراقية 2020 و 2021

مليون دولار (cif)

| بأسعار 2007 | | | | بالأسعار الجارية | | | | |
|--------------------|-----------------|---------------------------|---------------------|--------------------|-----------------|---------------------------|---------------------|--------------------------------|
| تحويلات النافذة | ميزان المدفوعات | | | تحويلات النافذة | ميزان المدفوعات | | | |
| | المجموع | استيرادات القطاع الخاص | استيرادات حكومية | | المجموع | استيرادات القطاع الخاص | استيرادات حكومية | |
| 34,069 | 41,426 | 35,028 | 6,398 | 39,598 | 48,150 | 40,714 | 7,436 | 2020 |
| 10,577 | 11,924 | 10,578 | 1,346 | 12,294 | 13,859 | 12,295 | 1,565 | الفصل الأول |
| 5,810 | 6,397 | 5,810 | 588 | 6,753 | 7,436 | 6,753 | 683 | الفصل الثاني |
| 9,479 | 12,386 | 9,492 | 2,894 | 11,018 | 14,397 | 11,033 | 3,364 | الفصل الثالث |
| 8,202 | 10,718 | 9,149 | 1,570 | 9,533 | 12,458 | 10,634 | 1,825 | الفصل الرابع |
| 24,166 | | | | 30,474 | | | | 2021 |
| 2,463 | 3,915 | 2,440 | 1,475 | 3,106 | 4,937 | 3,077 | 1,861 | الفصل الأول |
| 7,223 | 8,534 | 7,112 | 1,423 | 9,109 | 10,762 | 8,968 | 1,794 | الفصل الثاني |
| 7,616 | 9,969 | 7,615 | 2,354 | 9,604 | 12,572 | 9,604 | 2,968 | الفصل الثالث |
| 6,864 | | | | 8,656 | | | | الفصل الرابع |
| -6,701 | -5,872 | -6,836 | 964 | -6,833 | -5,596 | -7,002 | 1,407 | التغير بين نصفي 2021 و 2020 |

المصادر:

(1) بيانات ميزان المدفوعات ومبيعات نافذة البنك المركزي (تحويلات) بالأسعار الجارية: الموقع الإلكتروني للبنك المركزي

العراقي، <https://www.cbi.iq>.

(2) بيانات ميزان المدفوعات ومبيعات النافذة (تحويلات) بأسعار 2007:

الرقم القياسي لقيمة وحدة الاستيراد العراقي في 2007

$$\text{أرقام الميزان والنافذة بأسعار 2007} = \text{الأرقام بالأسعار الجارية} \times \frac{\text{الرقم القياسي لقيمة وحدة الاستيراد العراقي في السنة المعنية}}{\text{الرقم القياسي لقيمة وحدة الاستيراد العراقي في السنة المعنية}}$$

(3) الرقم القياسي لقيمة وحدة الاستيراد العراقي (الذي يمثل تغييره النسبي معدل التضخم المستورد) من الجدول (4) وكما يلي:

138.2 2007

160.7 2020

174.3 2021

ملاحظة: في بيانات ميزان المدفوعات تُستخدم مبيعات نافذة البنك المركزي (التحويلات) لقياس استيرادات القطاع الخاص.

هذا عدا عن اختلافات صغيرة نسبياً، عموماً، كما يبدو من مقارنة مبيعات النافذة وقيم استيرادات القطاع الخاص في ميزان المدفوعات في هذا الجدول. مع ملاحظة حصول اختلاف ملموس في الفصل الرابع من 2020، والذي لم يظهر له تفسير في منشورات البنك.

الجدول (6) الناتج المحلي الإجمالي في العراق 2020 و2021

| نسبة النمو السنوية بين نصفي 2020 و2021 و % | مليار دولار، بأسعار 2007 | | | | ترليون دينار، بأسعار 2007 | | | الأنشطة الاقتصادية |
|--|--------------------------------|------------------|------------------|-------|---------------------------|------------------|-------|---|
| | التغير بين نصفي 2020 و2021 و % | النصف الأول 2021 | 2020 | | النصف الأول 2021 | 2020 | | |
| | | | النصف الأول 2020 | 2020 | | النصف الأول 2020 | 2020 | |
| -3.3 | -0.11 | 3.2 | 3.3 | 6.5 | 4.0 | 4.1 | 8.1 | الزراعة والغابات والصيد |
| -9.9 | -4.90 | 44.5 | 49.4 | 92.6 | 55.9 | 62.0 | 116.3 | النفط الخام والغاز |
| -37.8 | -0.02 | 0.0 | 0.1 | 0.1 | 0.0 | 0.1 | 0.2 | الأنواع الأخرى من التعدين |
| 31.3 | 0.21 | 0.9 | 0.7 | 1.9 | 1.1 | 0.8 | 2.3 | الصناعة التحويلية |
| -0.5 | 0.00 | 1.0 | 1.0 | 2.0 | 1.2 | 1.2 | 2.5 | الكهرباء والماء |
| -1.7 | -0.03 | 1.5 | 1.6 | 3.4 | 1.9 | 1.9 | 4.2 | البناء والتشييد |
| 38.4 | 1.90 | 6.8 | 4.9 | 10.5 | 8.6 | 6.2 | 13.1 | النقل والمواصلات والخزن |
| 33.1 | 1.74 | 7.0 | 5.3 | 11.2 | 8.8 | 6.6 | 14.0 | تجارة الجملة والمفرد الخ. |
| 51.6 | 0.40 | 1.2 | 0.8 | 1.6 | 1.5 | 1.0 | 2.0 | البنوك والتأمين |
| 15.4 | 0.46 | 3.4 | 3.0 | 6.4 | 4.3 | 3.7 | 8.0 | ملكية دور السكن |
| 17.0 | 0.95 | 6.5 | 5.6 | 11.5 | 8.2 | 7.0 | 14.4 | الحكومة العامة |
| 25.9 | 0.40 | 1.9 | 1.5 | 3.4 | 2.4 | 1.9 | 4.3 | الخدمات الشخصية |
| 21.3 | 5.88 | 33.5 | 27.6 | 58.3 | 42.0 | 34.6 | 73.1 | الناتج غير النفطي: مجموع الأنشطة عدا نشاط النفط الخام والغاز |
| 1.3 | 0.97 | 78.0 | 77.0 | 150.9 | 97.9 | 96.7 | 189.4 | مجموع الأنشطة |
| 50.7 | 0.25 | 0.7 | 0.5 | 1.0 | 0.9 | 0.6 | 1.3 | رسم خدمة البنوك المحاسب Imputed Banks' Charges |
| 0.9 | 0.73 | 77.3 | 76.5 | 149.9 | 97.0 | 96.0 | 188.1 | الناتج المحلي الإجمالي GDP: مجموع الأنشطة ناقصاً الرسم المحاسب |

المصادر:

(1) الناتج المحلي الإجمالي مقاساً بالدينار، الجهاز المركزي للإحصاء:

التقديرات الأولية للناتج المحلي الإجمالي للنصف الأول من سنة 2021، تشرين الأول 2021.

التقديرات الأولية الفصلية والإجمالية للناتج المحلي الإجمالي لسنة 2020، 2021.

(2) الناتج المحلي الإجمالي مقاساً بالدولار: يساوي الناتج المحلي الإجمالي مقاساً بالدينار ÷ سعر الصرف لسنة 2007

(1255 دينار للدولار).

الجدول (7) النفقات الاجتماعية في الميزانية الاتحادية 2020 و 2021

كانون الثاني/يناير - تشرين الثاني/نوفمبر

| سعر الصرف | مليار دولار | | | نسبة النفقات الاجتماعية إلى النفقات الجارية % | ترليون دينار | | | | | | |
|----------------|--------------------|--------------------|-----------------------|---|------------------------------------|-----------------------|--------------------|--------------------|-----------------------|------|------------------------------------|
| | النفقات الاجتماعية | | | | مجموع النفقات الجارية والاستثمارية | مجموع النفقات الجارية | النفقات الاجتماعية | | | 2020 | |
| | المجموع | الرعاية الاجتماعية | المنح والاعانات وأخرى | | | | المجموع | الرعاية الاجتماعية | المنح والاعانات وأخرى | | |
| دنانير للدولار | | | | | | | | | | | |
| | | | | | | | | | | | النفقات الاجتماعية مع خدمة الدين |
| | 1,191 | 19.8 | 11.7 | 8.2 | 38 | 64.4 | 62.1 | 23.6 | 13.9 | 9.7 | 2020 |
| | | | | | | | | | | | النفقات الاجتماعية بدون خدمة الدين |
| | 1,191 | 16.8 | 11.7 | 5.1 | 32 | 64.4 | 62.1 | 19.9 | 13.9 | 6.1 | 2020 |
| | 1,450 | 18.0 | 11.9 | 6.0 | 34 | 86.9 | 76.0 | 26.1 | 17.3 | 8.8 | 2021 |
| | 22 | 7 | 2 | 19 | | 35 | 22 | 31 | 25 | 44 | نسبة الزيادة، % |

المصدر: بيانات المصروفات الفعلية الشهرية مُنزلةً من الموقع الإلكتروني لوزارة المالية في 10 كانون الثاني 2022، <http://mof.gov.iq/Pages/MainMof.aspx>

ملاحظات:

(أ) "المنح والإعانات وأخرى" للفترة كانون الثاني-تشرين الثاني 2020 المنزلة من الموقع الإلكتروني لوزارة المالية تبلغ 9.7 ترليون دينار وتشمل خدمة الدين الداخلي والخارجي. أما مبلغ 6.1 ترليون دينار في هذا الجدول فهو يمثل هذه النفقات بعد طرح تقدير لخدمة الدين للفترة المبينة من 2020 كما موضح في النقطة (ب) أدناه. ولكن للفترة ذاتها من سنة 2021 فإن هذه النفقات في هذا الجدول (8.8 ترليون دينار) فأنها وردت في موقع الوزارة بدون خدمة الدين، التي وردت بدورها بفقرة منفصلة، من ضمن النفقات الجارية، للفترة المبينة من 2021 بحوالي 5.21 ترليون دينار.

(ب) بالرغم من عدم توفر بيانات منفصلة في المصروفات الفعلية للميزانية عن خدمة الدين العام الداخلي غير أن حقيقة زيادة رصيد هذا الدين في نهاية 2021 (70 ترليون دينار) عنه في نهاية 2020 (64 ترليون دينار) تشير إلى زيادة خدمة الدين الداخلي بين السنتين. وفي ما يخص خدمة الدين الخارجي تتوفر بيانات عنه (الفوائد المدفوعة وتسديد أصل الدين وتعويضات حرب الكويت) في ميزان المدفوعات العراقي للثلاثة فصول الأولى لسنة 2021 (2.48 مليار دولار وتعادل 3.6 ترليون دينار) ولمثلها في سنة 2020 (2.11 مليار دولار وتعادل 2.52 ترليون دينار). وفي ضوء حقيقة توفر رقم لمجموع خدمة الدين الداخلي والخارجي في كشوفات مصروفات الميزانية 2021 للأحد عشر الأشهر الأولى (5.21 ترليون دينار) يمكن تقدير قيمتها لنفس هذه الفترة من 2020 بدلالة نسبة خدمة الدين الخارجي لسنتي 2020 و 2021 (كانون الثاني-أيلول). وبطرح هذه القيمة من المنح والإعانات وخدمة الدين لسنة 2020 البالغة 9.73 ترليون دينار (الفترة: كانون الثاني - تشرين الثاني) تم الوصول للمنح والإعانات لسنة 2020، كانون الثاني-تشرين الثاني، وبالبالغة 6.1 ترليون دينار في الجدول كما يلي:

$$\begin{aligned} \text{المنح والإعانات 2020 بدون خدمة الدين} &= \text{المنح والإعانات 2020 مع خدمة الدين} - \text{نسبة خدمة الدين الخارجي 2020 إلى 2021} \times \text{خدمة الدين الخارجي 2021 والداخلي} \\ 6.1 \text{ ترليون دينار} &= 23.6 \text{ ترليون دينار} - \frac{2.5 \text{ ترليون دينار}}{3.6 \text{ ترليون دينار}} \times 5.21 \text{ ترليون دينار} \end{aligned}$$

(ج) أرقام رصيد الدين العام الداخلي لسنتي 2020 و 2021 وأرقام خدمة الدين الخارجي (تعويضات حرب الكويت والفوائد المدفوعة وأصل الدين المدفوع) للفترة كانون الثاني-أيلول من كل من 2020 و 2021 مأخوذة، على التوالي، من الموقع الإحصائي وميزان المدفوعات (ملفات اكسيل)، الموقع الإلكتروني للبنك المركزي العراقي، <https://www.cbi.iq>، 10 كانون الثاني 2022.

الجدول (8) أسعار مواد إنشائية في العراق

تشرين الثاني/نوفمبر 2020 وكانون الأول/ديسمبر 2021

| نسبة التغير % | | كانون الأول 2021 | تشرين الثاني 2020 | |
|-----------------------|-------------|---------------------|----------------------|----------------------|
| السنتوية 2021/2020 | بين الشهرين | | | |
| | | | | الف دينار/ألف طابوقة |
| 13.1 | 14.3 | 160 | 140 | عادي |
| 18.8 | 20.5 | 194 | 161 | جمهري |
| | | | | ألف دينار/طن |
| 18.3 | 20.0 | 108 | 90 | عادي |
| 9.0 | 9.8 | 123 | 112 | مقاوم |
| 16.3 | 17.7 | 219 | 186 | أبيض |
| | | | | الحديد: |
| 57.4 | 63.4 | 1273 | 779 | ألف دينار/طن |
| 24.4 | 26.7 | 19 | 15 | ألف دينار/متر |
| 6.1 | 6.6 | 1977 | 1855 | الف دينار/ألف طابوقة |
| 9.2 | 10.0 | 99 | 90 | ألف دينار/طن |
| 19.2 | 21.0 | | | المتوسط |

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء، "أسعار المواد الإنشائية لشهر كانون الأول لسنة 2021 مقارنة بشهر تشرين الثاني لسنة 2020 نتيجة لتأثرها بتغيير سعر صرف الدولار":

http://cosit.gov.iq/images/press2022/pdf/press2_2022.pdf، مُنذلة في 2022/1/15.

مصادر الورقة

وزارة المالية (2020) الورقة البيضاء: التقرير النهائي لخلية الطوارئ للإصلاح المالي، 10 تشرين الأول،
نُزِلت الورقة في 2020/10/12،

[https://media.shafaq.com/media/arcella_files/1602585316356\(2020-10-11-2350%20WP.pdf](https://media.shafaq.com/media/arcella_files/1602585316356(2020-10-11-2350%20WP.pdf).

مرزا، علي (2020) "تمويل الميزانية و"الإصلاح الاقتصادي الهيكلي" في العراق - الورقة البيضاء وتقرير
البنك الدولي"، شبكة الاقتصاديين العراقيين 15 كانون الأول 2020، وأعيد النشر في مرزا، علي
(2021) *اوراق اقتصادية ونفطية - العراق والعالم*، ، المجلد الثاني. كتاب إلكتروني مجاني، منشورات
شبكة الاقتصاديين العراقيين شباط/فبراير.

World Bank (2021) *Commodity Markets Outlook October 2021: Urbanization and
Commodity Demand*, October.

استراتيجية وسياسات التنمية في العراق تواضع جهود التنوع الاقتصادي¹

د. علي مرزا

أولاً: مقدمة

تستطلع هذه الورقة مصادر ما يمكن اعتباره، أو ينظر له، كاستراتيجية للتنمية والسياسات المتعلقة بها وصياغة عناصرها وإدارتها في العراق بعد تغيير 2003، وتبين الدور الأساس لتقارير ومشورة المؤسسات/المنظمات الدولية، لا سيما البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، في صياغة توصيات، في هذا المجال، لا تختلف كثيراً عن وصايا ما يطلق عليه "إجماع واشنطن *Washington consensus*". وبالرغم من الانتقادات الموجهة لهذه الوصايا وكذلك طريقة تطبيقها، عموماً في الدول المختلفة، بما فيها انتقادات البنك الدولي نفسه في طريقة تطبيقها في هذه الدول، من ناحية، وإدخال تعديلات وإضافات عليها، تأخذ بالاعتبار بعض من هذه الانتقادات، من ناحية أخرى، استمرت توصيات البنك والصندوق، للعراق وغيره من الدول، في الخط العام لوصايا هذا الإجماع، عموماً. ولعل من أهم الانتقادات العامة لوصايا هذا الإجماع، الذي ينق على معارضوه والعديد من مؤيديه، أنها لا ترقى إلى كونها استراتيجية للتنمية الاقتصادية، كما سنلاحظ في الفقرتين رابعاً وخامساً أدناه.

وفي تناول هذه المسألة، وغيرها من القضايا المماثلة، سأشير، أحياناً، إلى مفهوم "الحكمة السائدة *conventional wisdom*"، والذي يساهم في تفسير سيادة أفكار وتفسيرات واستمرار تبنيها بالرغم من تجمع شواهد على تواضع فعاليتها أو تخلف نتائجها مقارنة مع أفضل الممارسات والتطبيقات في العالم. ولقد بينت التجربة، عموماً، أن اختيار وتطبيق الاستراتيجيات والسياسات التنموية لا يلتزم، بالضرورة، بما تبينه أفضل الممارسات والتطبيقات الناجحة، من ناحية، ولا ما تقدمه التحليلات الاقتصادية وغيرها من التحليلات الرصينة، من ناحية أخرى. إذ تتدخل المصالح السياسية وغيرها من المصالح والأيدولوجيا، الخ، في اختيارها واستمرارها. لا بل اثبتت التجربة أيضاً أن النظريات الاقتصادية وغيرها من النظريات نفسها تخضع لذلك. إذ تؤثر الحكمة السائدة و"تفكير الجماعة *groupthink*"، في المؤسسات الأكاديمية ومؤسسات البحث/التأثير *think tank*، الخ، في استمرار تبني نظريات بالرغم من ابتعادها عن الواقع.

وفي هذه الورقة سأحاول، أساساً، أن أبين بشكل عام كيف قادت تطبيقات توصيات تماثل وصايا "إجماع واشنطن" بعد تغيير 2003 في العراق، في ظل غياب إدارة اقتصادية وطنية متمكنة، من ناحية،

¹ نسخة منقحة لورقة نُشرت في الموقع الإلكتروني لشبكة الاقتصاديين العراقيين في 28 آذار/مارس 2022.

والتركيبة المؤسسية/السياسية وأسلوب التوافق بينها، من ناحية أخرى، إلى غياب منظور/استراتيجية وتطبيق لتنوع اقتصادي فعّالين يُخَلِّصان البلد من الأحادية الاقتصادية الشديدة فيه.

وسأهم هذا الموضوع، في ما يلي، بالتعرض لمفهوم الحكمة السائدة في ثانياً، لأنقل في ثالثاً إلى أمثلة عن استمرار وتغير الحكمة السائدة في علم الاقتصاد نفسه. وتبدأ تغطية الموضوع الأساس للورقة في رابعاً باستعراض وصايا إجماع واشنطن وتبنيها، فعلياً، من قبل أهم المؤسسات المالية الدولية وغيرها، وعلاقة البنك الدولي التاريخية مع العراق. وفي خامساً سأعرض لمصادر رسم "استراتيجية وسياسات" التنمية في العراق بعد تغيير 2003، لا سيما دور البنك الدولي وصندوق النقد الدولي فيها، وفي سادساً سألخص الاستنتاجات وبعض التوصيات.

ثانياً: الحكمة السائدة

تُعرّف الحكمة السائدة *conventional wisdom* بأنها: "مجموعة الآراء أو التفسيرات التي تُقبل، عموماً، كحقائق، من قبل الجمهور و/أو الخبراء في الحقل المعني".² وتتعدد مصادر مجموعة الآراء والتفسيرات هذه في المجالات الاقتصادية عموماً، ومن ضمنها استراتيجية وسياسات التنمية. فهي يمكن أن تتصرف، أولاً، إلى ما تنص عليه النظرية الاقتصادية والنظريات الأخرى، الاجتماعية والسياسية وغيرها. وثانياً، تشمل مدى أدراك وقبول متخذي القرار والمواطنين عموماً لهذه النظريات و/أو الاعتماد كلياً أو جزئياً على مصادر أخرى، غير النظريات، كأدبيات المراكز والمؤسسات البحثية/التأثيرية ووسائل الإعلام والاتصال الاجتماعي وما تمليه الإيديولوجيا، الخ، سواء اتفقت مع الواقع/افضل الممارسات في العالم و/أو توصيفات النظريات المذكورة، أم لا.

وتتعدد الحالات في هذا المجال كما سيتبين في الفقرات التالية من هذه الورقة. على سبيل المثال، كما لَمَحْتُ له أعلاه، تَحَوَّل وصايا إجماع واشنطن إلى حكمة سائدة في أهم المؤسسات المالية الدولية، بالرغم من تواضع نتائجها، عموماً، في التطبيقات التنموية، في برامج هذه المؤسسات في الدول النامية والصاعدة وغيرها، خلال العقود الثلاثة الماضية، كما سيتبين في الفقرة رابعاً أدناه. من جانب آخر، يمكن أن أضرب مثلاً، من العراق، على ما يمكن أن يكون عليه تفسير أو صياغة أو وجهة نظر متخذي أو منفعي القرار في التسبب والتوصيف الاقتصادي، والتي لا تتفق مع الواقع. ففي 22 شباط/فبراير 2022، نُشِرت وزارة المالية العراقية تصريحاً في موقعها الإلكتروني حول تأثير تخفيض سعر الصرف في نهاية 2020 على التضخم في 2021. فلقد ورد في التصريح ما يلي: "التضخم في الأسعار هو ظاهرة عالمية غير مرتبط بتخفيض قيمة العملة،

² أنظر (1958) Galbraith. وفي كتابه هذا المعنون "مجتمع الوفرة *Affluent Society*"، تعرّض John K. Galbraith لمفهوم الحكمة السائدة، في المجتمع والاقتصاد، وأثرها في سلوك أتباعها، سواء اتفقت مع الواقع أم لا. ولقد تُرجم هذا الكتاب للعربية بعنوان: "أضواء جديدة على الفكر الاقتصادي"، دار المعرفة، القاهرة، 1962. ومن الجدير أن يُذكر أن مجال الحكمة السائدة، والمفهوم المتصل "تفكير الجماعة *groupthink*"، لا يقتصر، في العالم الأكاديمي مثلاً، على العلوم الاجتماعية وإنما يمتد إلى العلوم الأخرى. على سبيل المثال، يعرض (2006) Smolin وصفاً نافذاً وممتعاً عن أثر الحكمة السائدة/تفكير الجماعة في إسناد أو معارضة نظريات معينة لتوحيد القوى الثلاثة (النوية القوية والنوية الضعيفة والكهرومغناطيسية) في فيزياء الكم *Quantum physics*، من ناحية، وقوة الجاذبية في فيزياء النظرية النسبية العامة *General Relativity*، من ناحية أخرى. مع ملاحظة أنه يشير إلى دور Galbraith في تطوير مفهوم الحكمة السائدة.

فضلاً عن استغلال بعض المستوردين والتجار بفرض أسعار إضافية لأغراض المنافسة وتحقيق مكاسب إضافية³. يُستشف من هذا التصريح أن تخفيض سعر صرف الدينار تجاه الدولار لا يؤثر على معدل التضخم في العراق. وهذا خلاف حقيقة مفادها أنه في غياب سياسات وإجراءات وظروف لتخفيف أثر هذا التغيير على التضخم فإن تخفيض قيمة الدينار تجاه الدولار (والذي يعني رفع سعر صرف الدولار تجاه الدينار) يقود لزيادة معدل التضخم بما يتناسب مع نسبة ارتفاع سعر صرف الدولار تجاه الدينار. قارن ما ورد في التصريح مع ورقتي المنشورة، مرزا (2022)، التي بيّنت فيها السياسات والإجراءات والظروف التي قادت إلى أن يكون معدل التضخم في 2021 في العراق أقل بدرجة ملموسة من نسبة ارتفاع سعر صرف الدولار تجاه الدينار في نهاية 2020. إضافة لذلك يلاحظ أن بعض التعابير المستخدمة في تصريح وزارة المالية غير واضحة أو محددة. فمن غير الواضح ماذا يعني سعر "إضافي"، وهو إضافي إلى ماذا؟ وكيف أن السعر الإضافي يقود للمنافسة، التي من المفروض أن تقود لتخفيض السعر؟ زيادة على ذلك فإن تصريح الوزارة، أعلاه، بانتفاء العلاقة بين خفض قيمة الدينار تجاه الدولار ومعدل التضخم يتعارض مع ما ورد في الورقة البيضاء الصادرة عن وزارة المالية نفسها، في تشرين الأول/أكتوبر 2020، وما تضمنته بشكل واضح من أن تخفيض سعر صرف الدينار يقود لارتفاع تكاليف المعيشة من خلال [زيادة أسعار] الاستيرادات⁴.

ثالثاً: تغيّر في اتجاهات بعض المبادئ والمقولات الاقتصادية

سأورد هنا بعض الأمثلة في تغيير بعض مبادئ ومقولات النظرية الاقتصادية نفسها بحيث تتغير أو حتى تنقلب مفاهيم "الحكمة السائدة" في بعض فروعها لتتجه إلى مسار يساهم في تكوين حكمة مُعدّلة أو بديلة. ولعل كون النظريات الاقتصادية تتعلق بالإنسان والمجتمع فإن قوانينها ليست بذلك الاستقرار الذي تتسم به العلوم الفيزيائية والكيميائية والبيولوجية وغيرها. لذلك تتغير هذه القوانين بتغير سلوك الإنسان والمجتمع.

(1-3) الارتباط والتسبب

في استطلاع عوامل التقدم الاقتصادي تتصرف الدراسات والبحوث، في كثير من الأحيان، إلى إيجاد "ارتباط" بين التقدم الاقتصادي وظواهر ومتغيرات وبنى مؤسسية وعوامل متعددة أخرى بحيث أُعتبرت هذه الظواهر والمتغيرات والعوامل والبنى المؤسسية، الخ، من مسببات التقدم، ومن ضمنه التنوع الاقتصادي. وبالرغم من معقولية هذا الاستنتاج، عموماً، لا سيما وأن العديد من هذه المتغيرات والظواهر والعوامل، الخ، تكررت بشكل يجعل من افتراضها من أهم مسببات التقدم، افتراضاً معقولاً، عموماً، غير أن الارتباط *correlation* لا يعني بالضرورة التسبب *causation*.

³ الموقع الإلكتروني لوزارة المالية، <http://mof.gov.iq/Pages/MOFBannerHeadlineDetail.aspx?BannerNewsID=1071#>.
⁴ ورد ما يلي في صفحة 42 من الورقة البيضاء: "وعلى الرغم مما يبدو من جوانب ايجابية لخفض قيمة الدينار العراقي، والتي ترتبط بقدرة الحكومة على تسديد مدفوعات الرواتب والتقاعد، إلا أنه سيؤدي لاحقاً إلى ارتفاع تكاليف المعيشة، وبالتالي يخفض من مستوياتها لغالبية السكان نظراً لاعتماد البلد الكبير على الاستيرادات لتلبية الاستهلاك"؛ وزارة المالية (2020).

ويكتسب هذا الأمر أهمية كبيرة بسبب وجود تجارب عديدة في هذا المجال، في ما يتعلق بدور العوامل والمتغيرات الفاعلة من ناحية، والسياسات المطبقة، من ناحية أخرى. وبالرغم من وجود قواسم مشتركة بينها ولكن التوجهات تختلف بشكل كبير لا سيما ما يتعلق بأدوار الدولة والقطاع الخاص والسوق والظروف السائدة في البلد أو الاقتصاد المعني، الخ. ويتضمن ذلك أن من غير المناسب استخدام نموذج واحد أو نماذج محدودة لجميع الدول، في ما يتعلق بتوصيات السياسات والبرامج والإجراءات، الخ، المقترحة للمساهمة في تحقيق التقدم والتنويع الاقتصادي.

ولعل في منح جائزة نوبل في علم الاقتصاد لسنة 2021 لثلاثة هم: J. Angrist ، D. Card و G. Imbens، لمساهماتهم في استخدام "تجارب طبيعية" *natural experiments* فعلية لمعرفة مسببات المتغيرات موضوع البحث هو تذكير بأن الارتباط لا يعني بالضرورة التسبب. وقد جاء منح الجائزة، في هذا المجال، تنويجاً لجهود بدأت منذ ثمانينيات القرن الماضي في البحث الاقتصادي والإيكونومي. ولعل واحداً من النتائج المهمة الكثيرة التي انطوى عليها البحث في هذا المجال، لا سيما من قبل مستلم نصف جائزة نوبل Card وآخرون، هو أن الارتباط الظاهر بين تشريعات الحد الأدنى لمعدل الأجر *wage rate* والبطالة لا يعني تسبب هذه التشريعات في زيادة البطالة. فبالإضافة إلى أن هذه التشريعات، عموماً، لا تقود لزيادة البطالة، فهي في بعض الحالات، قد تقود لتخفيضها، قليلاً. وحتى ثمانينات القرن الماضي كانت تحليلات ونتائج المجرى الرئيس لعلم الاقتصاد *mainstream economics* تنص على اتجاه هذا التسبب، أي أن هذه التشريعات تقود لزيادة البطالة.⁵

وبالرغم من أن بحوث مستلمي الجائزة انصبت عموماً على ظواهر جزئية *micro* غير أن أساليبها يمكن أن تُطبَّق على ظواهر اقتصادية كلية *macro*، كما أشار تقرير لجنة جائزة نوبل، كالبحث في تأثير الهيكل المؤسسي على التنمية الاقتصادية، على سبيل المثال؛ (RSAS (2021, p. 1).

(3-2) فرضيات عقلانية المتعاملين اقتصادياً وكفاءة الأسواق وتوفير المعلومات وغيرها

يعتمد الاقتصاد النيوكلاسيكي، الذي لا زال يمثل أحد أركان المجرى الرئيس لعلم الاقتصاد، بالرغم من تراجعته في السنوات الأخيرة، على فرضية عقلانية المتعامل في السوق كمستهلك أو منتج أو عامل، الخ، في تعظيم عوائده وتصغير كلفه، في ظل معرفته الكاملة بكافة المعلومات التي يوفرها السوق. كما يعتمد أيضاً على فرضية أن الأسواق تتسم بالكفاءة في كونها تحقق دائماً التوازن بين العرض والطلب، في ظل استخدام كافة

⁵ هذا بالرغم من أن الاقتصادية المعروفة (1933) Joan Robinson أشارت، في كتابها عن المنافسة غير-الكاملة *imperfect competition*، إلى أن المنتج الذي يحتكر الشراء *monopsonist* في سوق العمل، عند تحديده لمعدل الأجر، يقوم بعمل يماثل فرض حد أدنى لمعدل الأجر. فهو يحدد معدل الأجر ولا يخفض بل ربما يزيد الاستخدام، بسبب ميل *slope* منحني عرض العمل الموجب، في هذه السوق غير التنافسية، حيث يزداد العرض مع زيادة معدل الأجر. أنظر تقرير الأكاديمية السويدية عن منح جائزة نوبل لعلم الاقتصاد لسنة 2021، (RSAS (2021, p. 3)، وكذلك (Card (2018). ومن الجدير الإشارة إلى أن تقرير الأكاديمية هذا، وما يماثله من تقارير في منح الجائزة للسنوات السابقة، يقدم عرضاً تفصيلياً ممتازاً لمساهمات مستلمي الجائزة.

المعلومات الحاضرة والمتوقعة. ولكن تَبَيَّن، بمرور الوقت، عدم ملائمة و/أو واقعية بعض من هذه الفرضيات، وغيرها، لتفسير الشواهد والحوادث والنتائج الاقتصادية، والتي ظهرت، على سبيل المثال، في الحالات التالية:

(1) عندما تبين أن المتعاملين لا يمتلكون جميعاً ذات المعلومات. بحيث في حالات عديدة أصبح من الصعب الكلام عن "متوسط *average*" المستهلكين أو المنتجين أو العاملين، في سلوكهم الاقتصادي.

(2) عندما لا يسلك المتعاملون في السوق، أو خارجها، بالعقلانية المفترضة وإنما يتعاملون بسلوك آخر قد يتعارض مع تعظيم العوائد وتصغير الكلف.

(3) عندما يتعارض الوضع الأمثل الخاص، في توازن السوق، مع الوضع الأمثل الاجتماعي. وتثار هذه الحالة عند وجود ما يطلق عليه وفورات خارجية *externalities*، سالبة أو موجبة.⁶ وتتطلب هذه الوفورات تَدخُل الدولة "لتعويضها"، من خلال "تصحيح" نتيجة السوق. على سبيل المثال، في ما يخص البيئة، يمكن أن تتمثل الوفورات السالبة، في سلوك المنتج أو المستهلك، من خلال إطلاق غازات الدفيئة *greenhouse gases*، في مرحلتي الإنتاج أو الاستهلاك. في هذه الحالة لا يتحمل المنتج أو المستهلك، "في السوق"، كلفة الأضرار البيئية التي كان يمكن تجنبها، إن أمكن، من خلال مسك الغازات المتسربة وstore &. وهنا تبرز ضرورة فرض قوانين لردع المنتج و/أو المستهلك أو تحميله كلفة المسك والخزن؛ من خلال فرض ضريبة أو سعر على اطلاق الغازات، الخ.

(4) تواضع كفاءة الأسواق، لاسيما المالية منها، للوصول إلى استقرار/توازن محدد، بحيث أصبحت هذه الأسواق مجالاً للمضاربات، وبرز دور المضاربات في التضخم المفرط للثروات والتي تبينت مظاهرها بشكل درامي أثناء وباء كورونا، على سبيل المثال. ويشمل ذلك أيضاً، من بين مظاهر أخرى، سلوك البنوك المركزية نفسها في المساهمة في تسبب ظهور الفقاعات *bubbles* المالية، كنتيجة جانبية لما يطلق عليه التسهيل الكمي *quantitative easing* في اتاحة التمويل "الرخيص"، لا سيما للشركات الكبرى، مما قاد إلى زيادة كبيرة في ثرواتها (من خلال ارتفاع أسعار أسهمها في السوق المالية).

(5) زيادة التفاوت في الدخل والثروات خلال الأربعة عقود المنصرمة كاتجاه عام، لاسيما في العالم الصناعي المتقدم، وتراجع فكرة "النفاد النازل *trickle down*"، في استفادة جميع افراد المجتمع اوتوماتيكياً، لا سيما الفئات الأدنى دخلاً، من النمو الاقتصادي؛ أنظر (Piketty (2014) و (Jordà, et al (2019).

⁶ في حالة الوفورات الخارجية السالبة تكون الكلفة الحدية الخاصة أقل من الكلفة الحدية الاجتماعية مما يقود إلى إنتاج السلع (أو استهلاكها)، كما يقرره توازن السوق، بكمية أعلى مما يتطلبه الوضع الاجتماعي الأمثل. من جانب آخر، كمثال على الوفورات الموجبة، المنافع التي تنتج من نشر التلقيح ضد الأوبئة. إذ تقود زيادة التلقيح إلى فائدة المجتمع ككل (التعجيل بالوصول لحالة مناعة القطيع *herd immunity*) وليس فقط المُلقَّحين. وفي حالة الوفورات الموجبة يكون الإيراد (المنفعة) الحدي الخاص أقل من الإيراد (المنفعة) الحدي الاجتماعي مما يقود إلى حجم إنتاج (عدد المُلقَّحين في مثالنا)، كما يقرره توازن السوق، بكمية أقل مما يتطلبه الوضع الاجتماعي الأمثل. وهذا يتطلب تدخل الدولة لزيادة كمية الإنتاج (زيادة عدد المُلقَّحين في مثالنا).

ولقد أصبحت هذه "النواقص" مجالاً للبحث والتمحيص خلال السنوات والعقود المنصرمة مما ساهم في بروز نتائج رصينة في تشخيصها واقتراح بدائلها و/أو معالجتها في تطبيقات عديدة في فروع علم الاقتصاد. ولقد قاد ذلك إلى منح جوائز نوبل لعلم الاقتصاد في بعض من هذه الفروع. على سبيل المثال، الاقتصاد السلوكي *behavioural economics*، عدم تماثل المعلومات *asymmetric information*، نظرية اللعبة *game theory* في اتخاذ القرارات عند تضارب أو توافق المصالح وفي المزادات *auctions* وتصميمها، شمول البيئة والتقدم التكنولوجي في التحليل الاقتصادي الكلي، الخ. ومن المناسب أن يلاحظ أن قرار منح جائزة نوبل نفسه قد يعكس الحكمة السائدة في علم الاقتصاد، أو غيرها، وقت منح الجائزة. على سبيل المثال، في عام 1995 مُنحت الجائزة إلى Robert Lucas وذلك "لتطويره وتطبيقه فرضية التوقعات العقلانية *rational expectations* وبهذا طُوّر التحليل الاقتصادي الكلي وعمق فهمنا للسياسة الاقتصادية"، كما ورد في قرار منح الجائزة. ولكن في عام 2017 مُنحت الجائزة إلى Richard Thaler وذلك "لمساهماته في الاقتصاد السلوكي... وما توصل إليه من محدودية العقلانية، والتفضيلات الاجتماعية وعدم القدرة للسيطرة على النفس، وهي كلها تؤثر في الأفراد والأسواق"، كما ورد في قرار منح الجائزة.⁷ ومن الواضح أن فرضية العقلانية العامة للأفراد والأسواق حسب Lucas تتعارض مع العقلانية المحدودة للأفراد والأسواق حسب Thaler.

رابعاً: المؤسسات المالية الدولية والتنمية الاقتصادية

(1-4) إجماع واشنطن

وثق الاقتصادي (1990) Williamson مجموعة من عشر وصايا للدول النامية للمساهمة في تحقيق الملائة المالية والتقدم الاقتصادي فيها أطلق عليها تعبير "إجماع واشنطن *Washington consensus*". والوصايا العشر الذي اقترحها لهذا الإجماع هي كما يلي؛ (2006) Rodrik:

1. انضباط السياسة المالية *fiscal policy discipline*؛ بما فيه تجنب عجز مالي كبير في الميزانية العامة نسبة للناتج المحلي الإجمالي *GDP*.
2. تحويل الانفاق الحكومي على الإعانات (لا سيما الإعانات غير-التمييزية *indiscriminate*) باتجاه تخصيصات واسعة-النطاق *broad-based* لأسناد النمو كالبنى الأساسية وخدمات للفقراء كالتعليم الأولي والصحة الأولية.
3. الإصلاح الضريبي: توسيع القاعدة الضريبية وتبني معدلات ضريبة حدية معتدلة.
4. أسعار فائدة يقرها السوق بحيث يكون سعر الفائدة الحقيقي (أي سعر الفائدة الاسمي ناقصاً معدل التضخم) بمستوى موجب معتدل.

⁷ أنظر الموقع الإلكتروني لجائزة نوبل، <https://www.nobelprize.org/prizes/lists/all-nobel-prizes>

5. أسعار صرف تنافسية.
6. تحرير التجارة: تحرير الاستيرادات، مع تأكيد خاص على إزالة التقييدات الكمية (التراخيص، الخ)؛ واي حماية للتجارة ينبغي ان تكون من خلال تعرفات *tariffs* متماثلة *uniform* ومنخفضة.
7. فتح المجال للاستثمار الخارجي المتوجه للداخل.
8. خصخصة المنشآت (الشركات) العامة.
9. إزالة التضييقات *deregulations*: إلغاء التضييقات التي تعيق الدخول للسوق أو تُقيد المنافسة؛ في ما عدا تلك التي تتطلبها حماية المستهلكين والحفاظ على البيئة والمتطلبات الرقابية *prudential* على المؤسسات المالية.
10. تأمين حماية حقوق الملكية *property rights*.

ولقد كانت هذه الوصايا تأطيراً لممارسات دول في أمريكا اللاتينية خلال عقد الثمانينيات. وفي الحقيقة نتيجة لتكرار هذه المبادئ في توصيات البنك الدولي ومشروطية *conditionality* صندوق النقد الدولي للإقراض أصبحت تعتبر من مبادئ هاتين المؤسستين، ومن ثم المؤسسات المالية الدولية الأخرى، عموماً. فكما ذكّر Spence (2021): "إذا كان لأحد أن يتساءل من هي الجهات الموافقة على إجماع واشنطن؟ فإن الجواب يبدو أنها تشمل، [من بين آخرين]: وزارة الخزانة الأمريكية، صندوق النقد الدولي، البنك الدولي، مراكز بحث/تأثير *think tank* بأجندات مشابهة، بعض الجهات الأكاديمية، وبمرور الوقت حكومات في أمريكا اللاتينية". ولكن بعد ظهوره، أصبح تعبير إجماع واشنطن يُستخدم ليشمل معظم مبادئ الليبرالية الاقتصادية في اطلاق حساب رأس المال لميزان المدفوعات وسيادة السوق وتحجيم دور الدولة، الخ، مما أصبح بعده، أيضاً، يشير إلى سيادة اقتصاد جانب-العرض *supply-side economics* والحرية الاقتصادية/أصولية السوق *market fundamentalism* والتخلي عن الوصفات الكينزية؛ (Rodrik (2006).

ويمكن القول أن العديد من الوصايا العشر المشار إليها، أو التي تم توسيعها⁸، لازال مفيداً وفعالاً في مسار التنمية الاقتصادية، لا سيما سعر الصرف التنافسي، والتخلي عن الحماية الكمية المبالغ بها، وأهمية السوق في التسعير والعملية الاقتصادية، والتخلي عن بعض ممارسات التدخل الحكومي المعرقل للنشاط الاقتصادي، ومكافحة الفساد، وتأمين شبكة حماية اجتماعية فعالة، الخ. غير أن تبنيها كحزمة بأكملها، من

⁸ حسب Rodrik (2006) تم توسيع وصايا إجماع واشنطن بإضافة ما يلي للوصايا العشر الأصلية المبينة في المتن:

11. حوكمة الشركات الكبيرة *corp. governance*.
12. مكافحة الفساد.
13. سوق عمل مرنة.
14. عضوية منظمة التجارة الدولية.
15. تبني المعايير والرموز المالية [الدولية].
16. انفتاح حذر *prudent* لحساب رأس المال لميزان المدفوعات.
17. عدم المزج بين عهود أسعار الصرف (أي بين عائمة وثابتة).
18. استقلالية البنك المركزي/استهداف التضخم.
19. تبني شبكة أمان اجتماعي.
20. استهداف تقليل الفقر.

ناحية، وتحجيمها لدور الدولة عموماً، من ناحية ثانية، وتحول إجماع واشنطن لما يشبه الأيديولوجيا تطبق في الدول النامية والصاعدة وغيرها التي تحتاج للتمويل، بدون النظر إلى ظروفها الاقتصادية والاجتماعية القائمة/الأولية *initial conditions*، من ناحية ثالثة، أثار اعتراضات ومعارضة جديّة. لا سيما وهي تتبنى شعارات مختصرة بدون بيان تبعاتها وحدودها. على سبيل المثال، شعارات مثل: *حقوق الاستقرار، حرر الاقتصاد ثم خصصه؛ stabilize, liberalize, and privatize*. وهذه الشعارات أصبحت، بمرور الوقت، تُطبق بشكل آلي، لا سيما في ما أصبح يعرف بعلاج الصدمة *shock therapy*، وبالذات تلك المتمثلة في خصخصة المنشآت العامة "بالجملة" و/أو بدون إعادة هيكلة مناسبة، خصخصة التقاعد، تبني معدلات ضريبة متماثلة، تخفيض الضرائب على الأرباح، استقلالية البنك المركزي المفرطة، السياسات النقدية الصارمة *monetarism*، بتبعات مقلقة اقتصادياً واجتماعياً، الخ. لذلك توسع جمهور منتقديها سياسياً واجتماعياً واقتصادياً/أكاديمياً وشمل ذلك اقتصاديين بارزين في العالم؛ أنظر على سبيل المثال (Rodrik, Serra & Stiglitz (2008)، (2006).⁹ هذا بالرغم من استمرار قبول بعض أو كل وصايا إجماع واشنطن من قبل بعض الاقتصاديين الجديين، مثل (Spence (2021)، بالرغم أنه لا يعتبرها استراتيجية أو برنامج تنموي (أنظر أدناه).¹⁰

وتُذكر عادة تجارب دول عديدة فشل فيها التطبيق الواسع لحزمة إجماع واشنطن في تحقيق تقدم ملموس مستدام. كتجربة روسيا بعد انهيار الاتحاد السوفيتي وما فشلت فيه سياسات علاج الصدمة *shock therapy* في إحداث تغييرات ملموسة؛ كعدم تطور الناتج المحلي الإجمالي فيها مقارنة بما قبل الانهيار. كما أنه بالرغم من استمرار السياسات النيوليبرالية المترافقة مع إجماع واشنطن، فإن العديد من الدول التي تبنتها في أمريكا اللاتينية وآسيا وأفريقيا استمرت في أزمتها وانخفاض النمو وعدم تحقيق تحسن ملموس في المستوى المعيشي فيها؛ أنظر (Bab & Kentikelenis (2021)، (Rodrik (2006).

من جانب آخر، بينت تجربة دول شرق آسيا والصين أهمية دور الدولة الاقتصادي، لا سيما في تبني السياسات الصناعية وتحشيد الادخار والتمويل وخلق ظروف سوق محابية للنمو وتطبيق سياسات لتحقيق العدالة الاجتماعية، الخ، حتى تتركز وتتقوى عوامل التطور المستدام، في ذات الوقت الذي تجنبت فيه

⁹ "بعد انهيار حائط برلين وانهيار الاتحاد السوفيتي، كانت هناك خصخصة وتحرير للتجارة وإزالة التضييقات *deregulations* في دول أوروبا الشرقية وأمريكا اللاتينية وحتى أفريقيا جنوب الصحراء (التي أزلت أيضاً مؤسسات رسمية للتسويق) أكثر من أي وقت مضى. ونتيجة للتوسع في تطبيق إجماع واشنطن تخطى الأمر ما أوصى به Williamson إلى ما أصبح منتقدي الإجماع يشيرون له بالنيوليبرالية وأصولية *fundamentalism* السوق... ولقد كانت نتائج هذه التطبيقات أثناء التسعينيات عموماً غير مناسبة بحيث تم التوصل إلى استنتاج مفاده أن وصايا إجماع واشنطن مخيبة للآمال وميتة. ولقد ساهم تقرير البنك الدولي الصادر في 2005 (ماذا تعلمنا من تجربة التسعينيات) [المشار له في المتن]، في إبراز هذا الاستنتاج؛" (Rodrik (2006).

¹⁰ شارك Spence كل من Akerlof و Stiglitz في تلقي جائزة نوبل، في علم الاقتصاد، لسنة 2001، لمساهماتهم في "تحليل الأسواق التي تتسم بعدم تماثل المعلومات *asymmetric information*".

سياسات علاج الصدمة؛ (World Bank (1993)، Stiglitz (2018)، Weber (2021). لذلك يميل العديد من الدول النامية والصاعدة حالياً، في تطبيقات استراتيجية وسياسات التنمية، الأخذ بالاعتبار الظروف السائدة في كل بلد مع الانتفاع من النموذج الآسيوي (والأوروبي)، في مبادرة الدولة في بناء البنى الأساسية وتطبيق سياسات محابية للنمو وتحقيق العدالة الاجتماعية، الخ.

وبالرغم من صدور تقرير جدي عن البنك الدولي نفسه، في عام 2005، ينتقد، فعلياً، طريقة تطبيق وصاياه، لا سيما أشارته لعدم أخذ البنك للظروف الأولية لكل دولة بالاعتبار، (World Bank (2005)، ولكن "الحكمة السائدة" استمرت في ممارسات البنك الدولي وصندوق النقد الدولي. إذ استمرت بعثات البنك والصندوق للدول الطالبة للمعونة والمشورة الاقتصادية، ومنها العراق، باقتراح هذه الوصايا. ويُعتدّ أن ذلك ساهم فيه استمرار الظروف التي تمثلت في إدارتي البنك والصندوق، من قبل شخصيات ومؤسسات مالية وغير مالية دولية تُحَدِّد أو لها مصالح في استمرار تطبيق هذه الوصايا. "فبالرغم من توسع مصادر أخرى للتمويل، لا سيما من قبل الصين وغيرها، ولجوء دول نامية لها، تستمر [الحكمة السائدة] لإجماع واشنطن في وصايا الصندوق والبنك، ولو بقوة ولهجة أخف من السابق"؛ (Bab & Kentikelenis (2021).

(2-4) العراق والبنك الدولي

لقد وضع البنك الدولي تقارير عديدة عن التنمية الاقتصادية في العراق منذ بداية خمسينيات القرن الماضي، بعد إنشاء مجلس الأعمار/وزارة الأعمار، ثم نشط بعد 2003 في تقارير مرحلية وتنموية. ففي خمسينيات القرن الماضي، بالإضافة لمشاريع البنية الأساسية ركّز التقرير، في القطاع الصناعي، على إنشاء الصناعات التي يتوفر لها السوق المحلي والمواد الأولية. أي أنه ركز على الصناعات البديلة للاستيراد *import substitution*. وبعد تغيير 2003 فإن تقاريره كانت تمهد للتحويل نحو "نظام السوق" وتغليب دور "القطاع الخاص". وفي وثائقه وتقاريره كرر الكثير مما يقترب من وصايا إجماع واشنطن. أنظر مرزا (2018). ويمكن اعتبار تقريره الذي نُشر في تشرين الأول/أكتوبر 2020 مجمل توجه البنك في هذا المجال لحد الآن؛ World Bank (2020). ولقد تعرّضت لتقرير البنك الدولي والورقة البيضاء لوزارة المالية، وزارة المالية (2020)، التي نُشرت بنفس الشهر، واللذان فيهما الكثير من التحليلات والتوصيات المشتركة، في بحثي المنشور مرزا (2020). ويمكن الرجوع لهذا البحث للنظر في تقييم تقرير البنك والورقة البيضاء.

وسأعرض في ما يلي لتفاعل توجهات البنك الدولي وصندوق النقد الدولي والمنظمات/المؤسسات الأخرى التي تعاملت مع العراق، منذ 2003 ولحد الآن، في تشكيل بداية واستمرار مبادئ وتفاصيل وعناصر وسياسات إعادة هيكلة النظام الاقتصادي بعد تغيير 2003.

خامساً: استراتيجية التنمية والتنوع الاقتصادي في العراق

لم يرد في الدستور، الذي أقر في 2005، ما يحدد شكل النظام الاقتصادي في العراق. كما لم يرد فيه أي شيء حول تغيير المؤسسة الاقتصادية الموروثة من النظام السابق. وكل الذي ورد فيه عبارات عامة عن تشجيع القطاع الخاص و"مبادئ" السوق. فلقد ورد في المادة 25، ما يلي: "تكفل الدولة اصلاح الاقتصاد العراقي وفق اسس اقتصادية حديثة وبما يضمن استثمار كامل موارده، وتنويع مصادره، وتشجيع القطاع الخاص وتنميته". وفي المادة 26 ما يلي: "تكفل الدولة تشجيع الاستثمارات في القطاعات المختلفة، وينظم ذلك بقانون". أما في ما يخص نظام السوق فلم ترد مادة خاصة به وإنما ورد ذكره بعجالة في معرض الاستثمارات النفطية في المادة 112، كما يلي: "ثانياً: تقوم الحكومة الاتحادية وحكومات الاقاليم والمحافظات المنتجة معاً برسم السياسات الاستراتيجية اللازمة لتطوير ثروة النفط والغاز، بما يحقق أعلى منفعة للشعب العراقي، معتمدةً احداث تقنيات مبادئ السوق وتشجيع الاستثمار". جريدة الوقائع العراقية، العدد 4012، في 2005/12/25. ومن غير الواضح من هو المقصود بالقطاع الخاص ولا المقصود "بمبادئ" السوق.

ولكن خطوات تغيير هيكل النظام الاقتصادي، في الحقيقة، انطلقت قبل ذلك، أثناء إدارة سلطة التحالف المؤقتة *Coalition Provisional Authority, CPA*. ولقد ابتدأت بوادر تغيير الهيكل هذه في تقارير صندوق النقد الدولي والبنك الدولي التي كان في مقدمتها، في هذا المجال، تقرير الصندوق في تشرين الأول/أكتوبر 2003، واستُكملت ووسعت في التقارير اللاحقة للصندوق والبنك، وما سمي بالعهد الدولي *International Compact* (بين العراق و"المجتمع الدولي"، من خلال الأمم المتحدة، في حزيران/يونيو 2006). وكُررت ذات التوجهات، تقريباً، في وثيقة "استراتيجية التنمية الوطنية 2005-2007"، الصادرة عن وزارة التخطيط في 2005؛ وزارة التخطيط والتعاون الدولي (2005). واستمرت بعد ذلك في وثائق العهد الدولي والبنك والصندوق. إذ تكررت (بعد الاستكمال/التوسيع) في تقارير الصندوق سواء في مشاورات المادة الرابعة *Article IV Consultation* السنوية أو اتفاقات التمويل التحوطية *precautionary*، بما فيها برنامج 2016-2019، وتقارير البنك الدولي التي كان آخرها في 2020؛ أنظر (2008) Merza ومرزا (2020).

ولقد أدرج تقرير الصندوق في تشرين الأول/أكتوبر 2003، على سبيل المثال، "المبادئ/الوصايا" التالية، في تغيير الهيكل الاقتصادية، والتي تقارب وصايا إجماع واشنطن، المشار إليها في الفقرة (4-1) أعلاه، والتي يمكن تلخيصها بنقاط كما يلي، (2003) IMF:

1. تطبيق أجندة إصلاح ممكنة لاقتصاد يعتمد على السوق.
2. إزالة إعانات سعر النفط (بشكل يتجنب التقليل الاجتماعي) مع تحوّل، مُراقب وحذر، من أسلوب توزيع الحصة التموينية إلى نظام مدفوعات نقدية.

3. حتى يستطيع العراق الوفاء بخدمة الدين مستقبلاً، فهو يحتاج إعادة هيكلة كبيرة *generous* لديونه الخارجية.
4. سعر صرف من لیتبعه، بعد تحقيق الاستقرار، ربط الدينار *pegging* بالدولار الأمريكي.
5. الانفتاح على التجارة الخارجية والاستثمار الأجنبي.
6. استراتيجية إصلاحية للمنشآت (الشركات) العامة بما فيها خصصتها.
7. تحرير الأسعار.
8. ينبغي أن يكون الدور الأساس للسياسة النقدية استقرار الأسعار.
9. تقوية الدور الرقابي للبنك المركزي لتأمين قيام الجهاز المصرفي بدوره الأساس *key* في الاقتصاد.
10. تقوية البنوك المحلية في ذات الوقت الذي يُفتح فيه القطاع المالي للاستثمار الأجنبي.

ولقد استُكملت هذه التوصايا كما أُشير له أعلاه، في ما بعد، بفقرات إضافية يُماثل العديد منها التوصايا الموسعة لإجماع واشنطن المشار إليها في الفقرة (4-1) أعلاه. على سبيل المثال، عضوية منظمة التجارة الدولية، مكافحة الفساد، تخفيف الفقر، تطوير قطاع النفط والمشاركة مع الإقليم والمحافظات في إدارته، صدور قانون البنك المركزي في 2004 الذي أسس لاستقلالية البنك، إطلاق/انفتاح حساب رأس المال لميزان المدفوعات، إعادة هيكلة البنك المركزي والجهاز المصرفي، تحسين مالية الحكومة، تأمين الودائع المصرفية، قوانين مالية واقتصادية تتلاءم مع التوجه "للانفتاح"، الخ؛ انظر (Merza (2008).

وفي الحقيقة تم تنفيذ العديد من هذه التوصايا بما يسمح به الوضع الأمني، من ناحية، وإمكانية التوافق بين الفئات السياسية، من ناحية أخرى؛ أنظر مرزا (2018) و (Merza (2008). وبهذا أصبح الاتجاه العام للتغيير الاقتصادي والاجتماعي متمحوراً، فعلياً، حول وصايا اجماع واشنطن. غير أن تطبيق هذه التوصايا أو بعضها لم يغير الأداء الاقتصادي العام من الناحية التنموية، لا سيما استمرار الاعتماد على النفط وتركز أحادية الاقتصاد؛ مرزا (2018).

ويمكن النقاش/الاعتراض أن السبب قد لا يكون قصور وصايا اجماع واشنطن، لا سيما، وكما أُشير إليه آنفاً، فإن "قائمة هذا الإجماع لم يكن المقصود منها أن تكون خطة متكاملة، أو استراتيجية اقتصادية، أو نموذجاً للتنمية...".¹¹ وبالرغم من أهمية هذا الاعتراض، وربما بسببه، فإن اقتراح وتطبيق هذه التوصايا كحزمة

¹¹ ورد ذلك في (Spence (2021) كما يلي: "من ناحية المبدأ، لم يكن المقصود من قائمة اجماع واشنطن أن تكون خطة متكاملة، أو استراتيجية نمو، أو نموذج للتنمية. ذلك أن استراتيجية النمو هي مجموعة من الأعمال والإصلاحات والاستثمارات المتكاملة مع جدولة وخطوات مناسبة ومفصلة للظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية (والمقررة جزئياً تاريخياً) لنبلد ومجتمع معين. وبالصلة بنموذج واقعي لاستجابة الاقتصاد، فإن استراتيجية النمو تستطيع التنبؤ بتحسين الأداء من ناحية النمو والتنمية الاقتصادية. وينبع من ذلك أن استراتيجيات النمو مرتبطة بدول وأزمان معينة، وبالرغم من أن لها عوامل مشتركة بين الدول لكن في ذات الوقت لها خصوصيات محددة بدولة معينة. ولقد غلِم Williamson كل ذلك. أما Rodrik وهو اقتصادي تنمية قائد من بين أبناء جيله، فقد أدرك ويدرك جيداً أن وصايا قليلة لا تُكوّن نموذج أو استراتيجية اقتصادية. إن إجماع واشنطن لم يقصد منه مطلقاً أن يكون برنامجاً كاملاً أو أن يناسب الجميع".

وتوجه، جعلها تبدو، خلال العقدين المنصرمين، وكأنها استراتيجية وخطة تنمية متكاملة، في العراق. لذلك فإن ملاحظاتي في ما يلي لا تنصرف إلى التشكيك بجدية حزمة التوصيات المقدمة من قبل مختلف الجهات المذكورة أعلاه أو رصانة مهنتها ومناسبة عدد من هذه التوصيات وتفصيلاتها، كما طبقت في دول متعددة. إن ملاحظاتي إنما تنصرف إلى أن هذه التوصيات كحزمة، لا تمثل استراتيجية أو خطة تنمية للانتقال من الأحادية إلى التنوع الاقتصادي، كما أثبتت ذلك تطبيقاتها في العديد من الدول، لا سيما الريفية. هذا في الوقت الذي لم تُبَدَل بجانبها، على مدى العقدين المنصرمين، جهوداً جدية من قبل الجانب العراقي لإقامة إدارة اقتصادية وطنية متمكنة، من ناحية، ولا رسم استراتيجية وخطة وطنية جدية/فعّالة، من ناحية أخرى.

في هذا السياق، فإن حزمة التوصيات أو الوصايا المذكورة و/أو تطبيقاتها تشكو، في سياق التنوع الاقتصادي، في حالة العراق، من غياب مسائل وأبعاد أساسية وكما يلي، على سبيل المثال:

(1) لم تكن هناك دراسات واضحة وتفصيلية للظروف الاقتصادية وغيرها التي يمر بها العراق من هيكل مؤسسي قائم وسلوك اقتصادي متأثراً لفترة طويلة بالسلوك الريعي، سواء قبل تغيير 2003 أو بعده. فالخطوات المتخذة لتغيير النظام الاقتصادي وطريقة تطبيقها تشير للعجلة والارتجال فيها؛ Chandrasekaran (2006). ولقد ساهم استثناء العديد من كوادر الدولة المتمرسنة نتيجة لإفراغ الوزارات من عناصر كان يمكن أن تساهم في القيام بهذه الدراسات وفي تقديم المشورة الإدارية والاقتصادية لتكوين نواة متوازنة لاستراتيجية وخطة نمو وتنمية، لا سيما التنوع الاقتصادي.

(2) ليس في الوصايا المطبقة نفسها، سواء المقترحة في إجماع واشنطن أو بطريقة تنفيذها في العراق، إشارة للإدارة الاقتصادية، وكأنما أُفترض وجودها كتحصيل حاصل ليكون مجالها تنفيذ هذه الوصايا فقط. وفي ظل تغليب الولاء على الكفاءة، في ممارسات الفئات التي استقادت من تعيين كوادرها في الجهاز الإداري للدولة والعجلة والارتجال في ممارساتها، في ظل غياب كفاءات لها خبرة وكفاءة، من ناحية، وأسلوب التوافق في تأليف الحكومات المتعاقبة، والذي ساهم بدوره في تحول وزاراتها إلى مجالات نفوذ الأحزاب والفئات السياسية في توزيع المغام من خلال التعيينات والعطايا، من ناحية أخرى، نشأت إدارات مشرذمة لم تستطع الانتظام في إدارة اقتصادية موحدة وطنية مقتردة لدراسة الواقع ورسم السياسات والاستراتيجيات والخطط التنموية وتمحيص وتقييم المشورة الأجنبية.

(3) بعد تغيير 2003 كان أهم الفاعلين الخارجيين بالعلاقة الفنية الاقتصادية/المالية/النقدية مع العراق، بالإضافة لسلطة التحالف المؤقتة، هما البنك الدولي وصندوق النقد الدولي. وهاتين المؤسستين تفضلان التعامل مع وزارة المالية في ما يتعلق بالميزانية والبنك المركزي في ما يتعلق بالقضايا النقدية. وبالتفاعل مع الأهمية الكبرى للعوائد النفطية، برز دور وزارتي النفط والمالية والبنك المركزي. في هذا المسار هُمِشت وزارة التخطيط والوزارات الأخرى في اقتراح السياسات وأصبح دورها أدوات تنفيذية أكثر منها تخطيطية/تنفيذية. ولقد كان من أهم نتائج الاعتماد على وصايا إجماع واشنطن، لا سيما في ظل شعارات

الاعتماد على "السوق" وترك التنمية الاقتصادية، في مجال الإنتاج (لا سيما غير-النفطي-الخام)، عموماً، "للقطاع الخاص" هو، فعلياً، تركيز الميزانية الاتحادية، أساساً، على النفقات الجارية، في ما عدا الاستثمارات النفطية واستثمارات ونفقات ضرورية أخرى.

(4) تواضع تناول البعد الريعي. بالرغم من أدراك أهمية هدف التخلص من الأحادية الاقتصادية، وتكرار هذا الهدف لفضياً في مختلف الوثائق الرسمية وغير الرسمية وتقارير المؤسسات الدولية، أهملت، فعلياً، مسألة الريعية وتأثيرها على السلوك الاقتصادي والاجتماعي في العراق ودورها في عرقلة تحقيق التنوع الاقتصادي. في هذا الوقت كان الاقتصاديين العراقيين يشددون على هذا البعد والذي لم يعطى له دور بارز في تقارير المؤسسات المعنية بقدر اهتمامها بتطبيق توصياتها. أنظر Merza (2004, 2007, 2011). وعندما تم الالتفات لهذا البعد بوقت متأخر، من قبل هذه المؤسسات، فإنه عولج بطريقة آلية لا تعتمد على دراسات معمقة للواقع الاقتصادي في العراق. على سبيل المثال، عندما تم التطرق للبعد الريعي، الذي تم تجنبه، جدياً، في التقارير السابقة، لجأ تقرير البنك الدولي عن العراق الصادر في 2020 لخطاب اجتماعي وسياسي عام يرد عادة في الأدب الاقتصادي والاجتماعي والسياسي للريعية، بدون مصادر بحثية واضحة عن الاقتصاد والمجتمع العراقي عدا عن عدد محدود جداً من المصادر القديمة نسبياً وإشارات انطباعية، ليصل إلى وصف هشاشة العراق *fragility*. وفي توصياته لمعالجة الريعية و"الهشاشة" في العراق، في ما عدا توصية خلافية في توزيع الثروة النفطية على السكان، نحا نحو إعادة اقتراح توصيات مقارنة لتلك التي كانت تتكرر، بالرغم من توسيعها منذ 2003، مضيفاً لها عبارات عامة عن ضرورة انشاء الصناعات المتصلة بالطاقة والصناعات الزراعية؛ أنظر مرزا (2020).

(5) لقد أشارت تقارير رصينة تتعلق بالطاقة في العراق إلى مسألة التنوع الاقتصادي والصناعات المتصلة بالنفط والغاز التي يمكن أن تساهم في التنوع. ولقد أعد واحد من قبل وكالة الطاقة الدولية في 2012 بعنوان "منظور الطاقة في العراق *Iraq Energy Outlook*" وأخر أعد لوزارة النفط من قبل شركة استشارية booz&co، في تلك السنة، بعنوان "الاستراتيجية الوطنية المتكاملة للطاقة *TNES*". وبالرغم من غنى التفاصيل عن الوضع القائم والظروف الأولية *initial conditions* لقطاع الطاقة عموماً في العراق وجدية التحليلات والاستنتاجات بشأنه في هذين التقريرين، ولكنهما يتناولان التنوع الاقتصادي ويركزان على الصناعات المرتبطة بالطاقة كالصناعات البتروكيمياوية والاسمدة والصناعات شديدة الاستخدام للطاقة كالألمنيوم والحديد والاسمنت الخ، بشكل لا يختلف عن الوثائق الأخرى، في غياب إطار تنموي لاستراتيجية وخطة تنموية ومؤسسية متوازنة لإدارة اقتصادية وطنية متمكنة. انظر Merza (2013) و IEA (2012).

(6) ومن ناحية "الخطط الوطنية" المعدة بعد تغيير 2003، يلاحظ أنها لا تتطوي على خارطة طريق واضحة للتنوع الاقتصادي، ولا مسح وافي للظروف الأولية، بما فيها مؤسسية الإدارة الاقتصادية. على سبيل المثال، فإن الخطة الوطنية للتنمية 2013-2017، الصادرة عن وزارة التخطيط في بداية 2013، تضمنت

مسحاً للظروف الأولية يغطي، عموماً، الخمس سنوات التي سبقت صدورها. وهو يتعلق "بإنجازات" الخطة الوطنية 2010-2014، التي سبقتها، بدون التعرض جدياً للمؤسسية القائمة للإدارة الاقتصادية. من جانب آخر، استخدمت خطة 2013-2017 مقارنة للتنوع الاقتصادي قائمة على شعارات عامة بدون خارطة طريق واضحة، مع غياب قائمة مشاريع استثمارية تنموية محددة فيها، سواء للقطاع العام و/أو لتلك التي يمكن اقتراحها للقطاع الخاص وتقديم الاسناد لها. وفي منهجيتها استخدمت طريقة غريبة ومثيرة للجدل في قياس التنوع الاقتصادي. ففي تحديد هدف لزيادة نسبة القطاعات السلعية في الناتج المحلي الإجمالي لتأشير المساهمة في تحقيق التنوع الاقتصادي، لجأت وثيقة الخطة إلى دمج قطاع الصناعة التحويلية مع قطاع الطاقة بما فيه النفط الخام وباقي التعدين في قطاع واحد هو قطاع "الصناعة". في مثل هذا الدمج يبدو كأن التوسع في إنتاج النفط الخام يساهم في تحقيق التنوع الاقتصادي بين 2012 و2017، من خلال زيادة أهميته النسبية في الناتج المحلي الإجمالي من ضمن ما يسمى قطاع "الصناعة". في حين أن هذا التوسع مع عدم حصول توسع مقابل في باقي القطاعات، وخاصة السلعية غير-النفطية، يمثل إبعاباً في الأحادية الاقتصادية. أنظر وزارة التخطيط (2013) ومرزا (2013). ومن الجدير أن يُذكر أن العديد من الملاحظات الرئيسية على خطة 2013-2017 ينطبق، عموماً، على خطة 2010-2014، بما فيها غياب قائمة مشاريع استثمارية تنموية محددة فيها؛ أنظر وزارة التخطيط (2009) ومرزا (2011).

مما تقدم كعينة، ومن أوراق وكتب عديدة نَشَرْتُها وبعضها مذكور في قائمة المصادر في نهاية الورقة، وصلْتُ إلى قناعة مفادها أنه بدون إدارة اقتصادية وطنية رصينة ومتمكنة تضع برنامجاً وخطة للتنوع الاقتصادي حسب ظروف العراق وتوجهاته، فإن من الصعوبة الاعتماد في القيام بذلك على مشورة أجنبية، بالرغم من أهمية هذه المشورة. ويكون دور المشورة الأجنبية ليس في رسم الخطة/الاستراتيجية ومساها وتنفيذها وتوقيتاتها، الخ، وإنما في المساهمة في تحسين ما تضعه الإدارة الاقتصادية العراقية حول هذه الخطة/الاستراتيجية وأسلوب وتوقيت تنفيذها، بمشاركة هذه الإدارة.

وفي سياق متصل، فإن دعوة وزارة المالية، منذ 2020، للإصلاح الاقتصادي، هي دعوة مرحب بها وهي خطوة في الطريق الصحيح. ولكنها تظهر بشكل لا يختلف عن التوجهات المشار إليها أعلاه، في تمحورها، حسب ما ورد في الورقة البيضاء، بالرغم من أهمية ومناسبة العديد مما ورد فيها وضرورة تطبيقه¹²، حول ما يماثل توصيات البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، عموماً، في ظل انعدام استراتيجية وخطة وطنية متكاملة للتنوع الاقتصادي. هذا في الوقت الذي لا يظهر فيه، في هذه الورقة أو غيرها من الخلفيات المتصلة بها، مساهمات متسقة *coordinated* مملوسة من قبل وزارة التخطيط أو الصناعة، وغيرها من مؤسسات الدولة، من ناحية، ولا من قبل مستثمرين واعدنين في القطاعات السلعية غير-النفطية خصوصاً، من ناحية ثانية، ولا

¹² كما بيَّنتُ في مرزا (2020).

من قبل الاقتصاديين والخبراء العراقيين، من ناحية ثالثة، ولا من قبل آخرين لهم مصلحة في نجاح الإصلاح الاقتصادي، عموماً، من ناحية رابعة، والذي يمكن أن يساندها مهنيا واجتماعياً تجاه الفئات المترددة أو المعارضة للإصلاح.

سادساً: استنتاجات وتوصيات

لقد اقترحنا بعضاً من التوصيات الممكنة، للسير في طريق التنويع الاقتصادي، كخطوط عامة في العديد من الكتب والأوراق التي نشرتها والوارد بعض منها في قائمة المصادر، لا سيما كتابي الإلكتروني المجاني بمجلديه والذي يجمع الأوراق التي نشرتها بالعربية بين 2011 و2020؛ مرزا (2021). لذلك سوف لن أكررها هنا. ولكنني أعتقد أن استراتيجية وبرنامج للتنويع الاقتصادي لا يمكن أن يُرسمان بمهنية رصينة وواقعية وإمكانية للتنفيذ بدون توفر إدارة اقتصادية وطنية مقننة لها مصداقية وقبول عابر للطوائف والفئات والمناطق. وإذا قيس أن تتوفر مثل هذه الإدارة في العراق فأن المطلوب منها وضع استراتيجية وخطة لتحقيق التنويع الاقتصادي بتعاون القطاعين الخاص والعام، بعد القيام بالخطوات الأساسية اللازمة، على سبيل المثال:

- (1) دراسة الوضع القائم والظروف الأولية السائدة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تتسبب في استمرار الأحادية الاقتصادية، بما في ذلك معالجة الآثار الريعية والفساد والمحسوبية، على كافة الأصعدة.
- (2) مسح واختيار القطاعات والصناعات الواعدة، القائمة والمستقبلية، التي يمكن ان تساهم في التنويع الاقتصادي، وكذلك تشخيص واسناد من يمكن أن يتولاها في القطاعين الخاص والعام.
- (3) وضع استراتيجية وخطة وبرامج تنفيذ بتوقيات وخطوط ومعايير وبرامج تتلافي التأخير وتبعاته أن حدث ومتابعة وتقييم التنفيذ.
- (4) مأسسة استراتيجية وسياسات التنمية وكذلك خطة وبرامج وإجراءات وخطوات التنفيذ ليصبح التنويع مصلحة عامة للمجتمع بمؤسساته وافراده وجماعته ومناطقه المختلفة، من ضمن عقد اجتماعي جامع وشامل.
- (5) دراسة رصينة لاحتمالات وتوقيات مسار انخفاض استهلاك الوقود الأحفوري في العالم، بما فيه النفط والغاز، ووضع الخطط اللازمة لمواجهة انخفاض العوائد النفطية في الأمد الطويل، بالتزامن مع السير في طريق التنويع الاقتصادي.
- (6) دراسة ووضع خطة لإقامة صندوق أو صناديق سيادية تساهم في تمهيد وتخفيف الانخفاض المتوقع في العوائد النفطية مستقبلاً.

مصادر الورقة

وزارة المالية (2020) الورقة البيضاء: التقرير النهائي لخلية الطوارئ للإصلاح المالي، 10 تشرين الأول،
نُزِلت الورقة في 2020/10/12،

[https://media.shafaq.com/media/arcella_files/1602585316356\(\)2020-10-11-2350%20WP.pdf](https://media.shafaq.com/media/arcella_files/1602585316356()2020-10-11-2350%20WP.pdf) .

وزارة التخطيط والتعاون الدولي (2005) استراتيجية التنمية الوطنية 2005-2007، بغداد، حزيران/يونيو.

وزارة التخطيط (2009) خطة التنمية الوطنية للسنوات 2010-2014، بغداد، كانون الأول/ديسمبر.

_____ (2013) خطة التنمية الوطنية 2013-2017، بغداد، كانون الثاني/يناير.

مرزا، علي (2011) "ملاحظات على التخطيط في العراق - الهيكل المؤسسي والمهام"، نُشرت في مجلة

"دراسات اقتصادية": مجلة اقتصادية محكّمة تصدر عن قسم الدراسات الاقتصادية في بيت الحكمة -

بغداد، العدد 25، وأعيد نشر نسخة محررة في: علي خضير مرزا (2021)، المجلد الأول.

_____ (2013) "ملاحظات على خطة التنمية الوطنية 2013-2017"، الموقع الإلكتروني لشبكة

الاقتصاديين العراقيين، 26 أيار/مايو وأعيد النشر في: علي خضير مرزا (2021)، المجلد الأول.

_____ (2018) الاقتصاد العراقي: الأزمات والتنمية، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت،

آب/أغسطس.

_____ (2020) "تمويل الميزانية والإصلاح الاقتصادي الهيكلي في العراق - الورقة البيضاء وتقرير

البنك الدولي"، شبكة الاقتصاديين العراقيين 15 كانون الأول/ديسمبر، وأعيد النشر في علي خضير

مرزا (2021)، المجلد الثاني.

_____ (2021) اوراق اقتصادية ونفطية - العراق والعالم، المجلدين الأول والثاني. كتاب إلكتروني

مجاني، منشورات شبكة الاقتصاديين العراقيين، شباط/فبراير،

http://iraqieconomists.net/ar/wp-content/uploads/sites/2/2021/02/Merza_Economic_Energy_Iraq_Volume_1.pdf

http://iraqieconomists.net/ar/wp-content/uploads/sites/2/2021/02/Merza_Vol_2_Economic_Energy_Iraq.pdf

_____ (2022) "ملاحظات على التضخم في العراق في 2021 وأهم العوامل المؤثرة"، شبكة

الاقتصاديين العراقيين، 7 شباط/فبراير،

http://iraqieconomists.net/ar/wp-content/uploads/sites/2/2022/02/Merza_Inflation-in-Iraq-2021.pdf

- Bab, S. and A. Kentikelenis (2021) 'Markets Everywhere: The Washington Consensus and the Sociology of Global Institutional Change', *Annual Review of Sociology*.
- Card, D (2018) 'Good Jobs: The Growing Importance of Who You Work For', 2018 Distinguished Lecture in Economics, University of Waterloo, YouTube video, <https://www.youtube.com/watch?v=1va7ecpUG80>.
- Chandrasekaran, R. (2006), *Imperial Life in the Emerald City: Inside Iraq's Green Zone*, New York: Alfred A. Knope.
- Galbraith, J. (1958) *The Affluent Society*, Houghton Mifflin, New York.
- International Energy Agency, IEA (2012) *Iraq Energy Outlook*, World Energy Outlook, Special Report, October.
- _____ (2019) *A Roadmap to a Brighter Future: Iraq's Energy Sector*, April.
- International Monetary Fund, IMF (2003) *Iraq: Macroeconomic Assessment*, 21 October, <http://www.imf.org/external/np/oth/102103.pdf>, accessed 21 April, 2008.
- Jordà, Ò., K. Knoll, D. Kuvshinov, M. Schularick, A. Taylor (2019) *The Rate of Return on Everything, 1870–2015*, Working Paper 24112, <http://www.nber.org/papers/w24112>, National Bureau of Economic Research, 1050 Massachusetts Avenue, Cambridge, MA 02138, December 2017, Revised May 2019.
- Merza, A. (2004) 'Reconstruction of Iraq Debt, Construction Boom and Economic Diversification', Middle East Economic Survey, MEES, July 12, <http://www.mees.com/postedarticles/oped/a47n28d01.htm>.
- _____ (2007) 'Iraq: reconstruction under uncertainty', international Journal of Contemporary Iraqi Studies, Volume 1 Number 2, ©Intellect Ltd 2007.
- _____ (2008) 'Policies and Economic and Social Trends in Iraq: 2003-2007', Paper presented to International Association of Contemporary Iraqi Studies, Third Annual Conference, 16-17 July 2008, SOAS, University of London, <http://www.iraqistudies.org/English/conferences/2008/papers/Merza.pdf>.
- _____ (2011) 'Oil revenues, public expenditures and saving/ stabilization fund in Iraq', International Journal of Contemporary Iraqi Studies, Volume 5 Number 1, ©Intellect Ltd 2011.
- _____ (2013) 'Iraq's National Energy Strategy: Oil And Gas Output, Diversification and Employment', MEES, August 12.

- Piketty, T. (2014) *Capital in the Twenty First Century*. Translated by A. Goldhammer. Harvard University Press, Cambridge, Massachusetts. First published as *Le capital au XXI siècle*, copyright © 2013 Éditions du Seuil.
- Robinson, J (1933) *The Economics of Imperfect Competition*, MacMillan.
- Rodrik, D (2006) ‘Goodbye Washington Consensus, Hello Washington Confusion? A Review of the World Bank’s *Economic Growth in the 1990s: Learning from a Decade of Reform*’, *Journal of Economic Literature* Vol. XLIV, December, pp. 973–987.
- Royal Swedish Academy of Science, RSAS (2021) *Answering Causal Questions Using Observational Data*, Scientific Background on the Sveriges Riksbank Prize in Economic Sciences in Memory of Alfred Nobel 2021, The Committee for the Prize in Economic Sciences in Memory of Alfred Nobel, October, 11.
- Serra, N. and J. Stiglitz, eds. (2008) *The Washington Consensus Reconsidered, Towards a New Global Governance*, Oxford University Press.
- Smolin, L. (2006) *The Trouble with Physics: The Rise of String Theory, The Fall of a Science, and What Comes Next*, Houghton Mifflin Harcourt, September.
- Spence, M (2021) ‘Some Thoughts on the Washington Consensus and Subsequent Global Development Experience’, *Journal of Economic Perspectives*-Volume 35, Number 3-Summer 2021-Pages 67–82.
- Stiglitz, J. (2018) ‘How Did China Succeed’, Lecture at Norwegian Business School’, September 14, <https://www.youtube.com/watch?v=Iaw4n9IZDdc>.
- Weber, I. (2021) *How China Escaped Shock Therapy: The Market Reform Debate*, Routledge Studies on the Chinese Economy, 1st Edition, Kindle Edition.
- Williamson, J. (1990) ‘What Washington means by policy reform’. In Williamson, J. ed. (1990) *Latin American Adjustment: How much has happened?* Washington DC: Peterson Institute for International Economics.
- World Bank (1993) *East Asian Miracle, Economic Growth and Public Policy*, Published for the World Bank, Oxford University Press.
- _____ (2005) *Economic Growth in the 1990s, Learning from a Decade of Reform*, The International Bank for Reconstruction and Development / The World Bank 1818 H Street, NW.
- _____ (2020) *Breaking Out of Fragility: A Country Economic Memorandum for Diversification and Growth in Iraq*, September. Downloaded in October 7, 2020, <https://openknowledge.worldbank.org/bitstream/handle/10986/34416/9781464816376.pdf?sequence=4&isAllowed=y>.

التركيبة المؤسسية وغياب استراتيجية وسياسات تنمية مستدامة في العراق¹

د. علي مرزا

أولاً: مقدمة^{2، 3}

تتعرض هذه الورقة، في جانب أساس منها، لما يبدو من تجنب، أو تواضع جهود، التركيبة المؤسسية في العراق في إقامة إدارة اقتصادية وطنية متمكنة وتبني استراتيجية وسياسات تنمية مستدامة خلال العقدين الأخيرين.⁴

وفيها سأبدأ، في ما يلي من فقرات، بتناول أهمية البعد المؤسسي في التنمية كما تُعرض في بعض المصادر المعروفة، حول الموضوع، ومدى ملائمة ماورد فيها للحالة العراقية. وانتقل بعد ذلك إلى "تقليد مؤسسي" استمر، عموماً، في الدولة العراقية منذ تأسيسها، في تبني استراتيجيات وسياسات تنموية والعمل على تنفيذها، لا سيما بعد عام 1950. ولقد توقف هذا "التقليد" خلال سنوات الحروب العنيفة والعقوبات الدولية 1980-2002.

ثم أتحوّل بعد ذلك إلى ما أعتقد أنه كان من أسباب "التخلي"، فعلياً، عن التقليد المشار إليه، بعد 2003، لأخلص إلى أن ذلك كان عائداً لمحصلة عوامل عديدة. وأول هذه العوامل ممارسات سلطة التحالف المؤقتة PCA في تمكين أغلب الجماعات/الأحزاب والشخصيات المُختارة، على أسس طائفية/أثنية/دينية، من خلال أمر Order السلطة رقم 97 لسنة 2004 (والذي كان له قوة القانون، لذلك سأشير له بعبارة أمر/قانون) والذي استمر سريانه حتى صدور قانون الأحزاب لسنة 2015. ولقد كان لذلك دور مهم في تحديد اسبقيات وممارسات هذه الجماعات/الأحزاب/الشخصيات للاستمرار في السلطة والذي ساهمت فيه أيضاً أربعة عوامل أخرى، بحيث قادت محصلتها مع عوامل مساعدة، إلى غياب/تواضع اهتمامها في إقامة إدارة اقتصادية متمكنة وتبني منظور وسياسات

¹ نسخة منقحة لورقة نُشرت في الموقع الإلكتروني لشبكة الاقتصاديين العراقيين في 3 حزيران/يونيو 2022.

² أشكر المشاركين في مجموعة نقاشية، عُقدت في 10 أيار 2022 من خلال Zoom عرّضت فيها مسودة لهذه الورقة، على ملاحظاتهم القيمة التي أخذت في الاعتبار عند تعديلها.

³ في تعقيبه على ورقتين لي، مرزا (2020، 2022)، أثار د. عمر الجميلي نقاط مهمة تتعلق بتأثير العوامل المؤسسية في العملية التنموية في العراق خلال العقدين الأخيرين. وتتناول هذه الورقة، في جانب منها، ما أثرته في النقاش معه، لا سيما تواضع جهود التركيبة المؤسسية المشار إليه في المتن. ومن الجدير الإشارة إلى أن د. الجميلي قد ساهم في التعرض لأثر العوامل المؤسسية على مجموعة من القضايا الاقتصادية في العراق بشكل منهجي رصين. أنظر، على سبيل المثال، ورقتيه (El-Joumayle (2016, 2017) وورقته المشتركة (Yousif, et al (2020).

⁴ الاستدامة *sustainability* تعني هنا استمرار الناتج غير النفط بالنمو على المدى الطويل بما يؤمن مستوى مناسباً من متوسط الدخل للشخص. وتعتمد الاستدامة، بهذا المعنى، أيضاً، من بين عوامل أخرى، على مُحَصِّلة استدامة الموارد الطبيعية المتاحة واستدامة البيئة، الخ.

وبرامج تنمية مستدامة. وتنصرف العوامل الأربعة الأخرى إلى: (1) استمرار قانون الأحزاب لسنة 2015، الذي أعقب أمر/قانون 97 لسنة 2004، في استهداف تأمين مشاركة الجماعات/الأحزاب في الانتخابات دون الاهتمام بمدى تمثيلها الجامع لمكونات العراق ومناهجها وبرامجها التنموية، (2) قاد توفر الربيع النفطي، الذي لا يُستمد من فرض ضرائب على المجتمع، إلى الاستقلال الفعلي للعديد من هذه الجماعات/الأحزاب، اقتصادياً، عن هذا المجتمع، ومن ثم تواضع جهودها التنموية في خدمته، (3) الاعتماد في توصيات استراتيجية وسياسات التنمية على تقارير المؤسسات الدولية، لا سيما ما يتعلق منها "باستبعاد" الدولة/القطاع العام من النشاط الإنتاجي، (4) الخلاف بين الحكومة الاتحادية وإقليم كردستان حول إدارة وتطوير الحقول النفطية في الإقليم. هذا إضافة للعوامل المساعدة التي جرى استعراضها في الفقرة رابعاً، أدناه.

بعد ذلك سأتناول نتائج انتخابات عام 2021 وفوز اعداد غير قليلة من المستقلين عن الجماعات/الأحزاب التقليدية. وأتناول إمكانية تكرار ذلك بأعداد أكبر، في حالة تأمين مشاركة واسعة في التصويت والتنسيق وإصلاح العملية الانتخابية، في الانتخابات التشريعية القادمة، بما قد يتيح الانتقال، باحتمال معقول، إلى تركيبة مؤسسية أكثر قبولاً لتبني أهداف وسياسات تنمية مستدامة وإقامة إدارة اقتصادية متمكنة.

وأخيراً، في ضوء تخلف العراق عن تحقيق تنمية ونمو مستدامين في الناتج غير النفطي، خلال العقود الماضية، لا سيما في القطاع الصناعي الذي يعتبر من أهم محركات التنمية والنمو المستدامين في هذا الناتج، سأشير إلى ما يعتقد به بعض الاقتصاديين وخبراء آخرين من صعوبة الاعتماد على التصنيع في الوقت الحاضر نتيجة ارتفاع وتعدد متطلباته المهارية (مهارة العمل) وتركزه في دول من الصعوبة التنافس معها حالياً في السوق الدولية، مقارنة بتلك العقود، وما ينبغي القيام به في هذا المجال، لأنتهى ببعض الاستنتاجات.

ثانياً: التركيبة المؤسسية والتنمية الاقتصادية

يشير العديد من المصادر في الأدب الاقتصادي، بشكل متزايد، إلى أهمية التركيبة المؤسسية في التنمية.⁵ فتقرير التنمية العالمي *World Development Report 2001* الصادر عن البنك الدولي، (2001) World Bank، يعادل التطور المؤسسي لتحقيق التنمية بذلك الذي يتمحور حول تطوير الأسواق الحرة الجامعة *inclusive*. وبموجب هذا التقرير تنطوي المؤسسات المحابية للتنمية والنمو على تحديد واضح للقواعد *rules* وآلية تنفيذها وتنظيمها والتي تساعد على إتاحة وتداول المعلومات وحماية وتنفيذ ما يترتب على حقوق الملكية والتعاقدات وتنظيم المنافسة في الأسواق. فالتغيير أو الإصلاح المؤسسي الذي يأخذ هذه العوامل بالاعتبار والقائم على تفعيل نظام السوق بشكل حر وجامع قادر على تحقيق التنمية والنمو المستدامين والتغلب على الموانع التي تعرقها لا سيما العراقيل السياسية.

⁵ تُعرّف المؤسسات *institutions* بأنها مجموعة القواعد *rules* الرسمية وغير الرسمية *formal & informal* المتبعة وآليات تأمين الالتزام بها *enforcement mechanisms*.

لا بل يعتقد البعض أن التركيبة المؤسسية هي من أهم العوامل التي تفسر أو "تتسبب" في تحقيق التنمية واستمرار واستدامة النمو. ففي كتابه المشترك، (Acemoglu & Robinson (2012)، وكتباته اللاحقة، يرى Acemoglu، وهو اقتصادي نشط ومتميز في هذا المجال ومجالات تنموية أخرى، أن التركيبة المؤسسية التي تهدف إلى بناء سوق حرة وجامعة (بنفس اتجاه تقرير التنمية العالمي 2001)، وليس الاختلافات الاجتماعية/الثقافية *cultural* والجغرافية والدينية والجينية والبيئية وجهل النخبة، الخ، بين الدول، هي التي تقسر النمو السريع ثم المستدام في العالم الصناعي المتقدم وفي الدول الصاعدة في شرق آسيا والصين لاحقاً، وركوده في الدول المتخلفة/النامية، عموماً.⁶ وأعتقد أنه يبالغ في دور التركيبة المؤسسية بحيث يستصغر أثر العوامل الأخرى. أنظر على سبيل المثال انتقادات Sachs في (Acemoglu & Sachs (2016) لهذه المبالغة، لا سيما استصغاره غير المبرر للأثر الممكن للعوامل الجغرافية والاجتماعية/الثقافية. وبالرغم من معقولية هذه الانتقادات، إلا أن اظهار وابرار البعد المؤسسي ضروري لا سيما في الحالة العراقية التي يبدو فيها أن اهمال هذا البعد كان مسؤولاً عن جانب مهم من الأزمة التنموية التي يمر بها العراق.

ولكن التوصيات بإقامة مؤسسات تقود إلى تحقيق التقدم والنمو، لا سيما تلك المرتبطة بالسوق والانفتاح والشمول، هي بالضبط ما استهدفته بعض من توصيات المؤسسات الدولية المختلفة، لا سيما البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، للعراق طيلة العقدين الأخيرين. وبالرغم من أهمية بعضها للإصلاح المؤسسي والاقتصادي، فإن تطبيق جانب منها، من ناحية، وعرقلة تطبيق و/أو عدم ملائمة جوانب أخرى، قاد إلى نتيجة غير مرضية من الناحية التنموية في العراق، كما أشرت إلى ذلك في مرزا (2022). أنظر أيضاً السعدي (2022). وبعائدي هناك عامل أكثر أساسية *more fundamental* أو أكثر "الحاحاً" في العراق، ينبغي العمل على معالجته/إصلاحه كمقدمة لتطبيق الإصلاحات المؤسسية الملائمة، وهو طبيعة التركيبة المؤسسية،

⁶ في سياق متصل، يعتقد Acemoglu أن استدامة النمو تعتمد على زيادة الحرية السياسية والتي تُعتبر ضرورية ولازمة في المراحل العليا للتقدم حينما تُستنفد مصادر النمو الاعتيادية، كنمو السكان وتقريب *catch-up* الفجوة التكنولوجية مع الدول الصناعية المتقدمة، وغيرها من المصادر، ليصبح بعد ذلك الدور الأساس هو للتطور على حدود المعرفة التكنولوجية *technological frontiers* في العالم. لذلك على سبيل المثال، بعد استفاد فائض العمالة من الدواخل وتقريب الفجوة مع العالم الصناعي المتقدم، ولغرض استدامة النمو الاقتصادي، تحتاج الصين الاعتماد أكثر على التطور في حدود المعرفة التكنولوجية. ويتطلب ذلك، حسب رأيه، هيكلاً سياسياً أكثر حرية مما توفره الآن سيطرة الحزب الواحد على الحياة السياسية فيها. في المقابل، يرى مصدر آخر أن الصين ضمن نضامها السياسي الحالي هي الآن على حدود المعرفة التكنولوجية في العديد من الخطوط التكنولوجية؛ أنظر (Allison (2022). من جانب آخر، فإن التطور التكنولوجي المقصود، في استدامة النمو، هو "المُعزّز" للعمل *labour augmenting*، أي ذلك الذي يساهم في رفع إنتاجية العمل وفي ذات الوقت يدفع إلى إيجاد مهام جديدة *tasks*، بحيث تكون محصلته زيادة فرص العمل. وينطبق ذلك، على سبيل المثال، على التطور التكنولوجي الصناعي في اليابان أثناء الثمانينيات والتسعينيات من القرن الماضي. في المقابل، يتسم أغلب التطور التكنولوجي وبالذات المرتبط بالنكاه الصناعي *artificial intelligence, AI* والمعلوماتية خلال العقدين الأخيرين بالتعويض عن العمل في المجالات المطبق فيها دون تسببه في إيجاد مهام جديدة، ملموسة، بحيث قاد بالمحصلة إلى انخفاض فرص العمل. وينطبق ذلك على التطور التكنولوجي، عموماً، خلال هذه الفترة في الولايات المتحدة. أنظر (Gordon (2016).

وما أدت إليه من تركيبة إدارية حكومية عامة، ومدى رغبتها/قدرتها في تحقيق الإصلاحات المطلوبة. فكما سيتبين في رابعاً أدناه فإن عدد غير قليل من الجماعات/الأحزاب و/أو الشخصيات المؤثرة في مجلس النواب والجهاز الحكومي في العراق، المكونة لهذه التركيبة، تساهم، فعلياً، في أبطاء أو عرقلة الإصلاح المؤسسي الاقتصادي وغير الاقتصادي. ولعل ما يواجهه تطبيق توصيات الورقة البيضاء لوزارة المالية، وزارة المالية الاقتصادية،(2020)، مثلاً لمثل هذه الابطاء/العرقلة.⁷

من جانب آخر، فإن من غير المناسب استثناء التجارب الأخرى الناجحة في مجال التنمية والنمو، في العالم، والتي لم تعتمد نظام السوق بالشكل الوارد في المصادر المشار إليها أعلاه، وإنما وسَّعت مجال وآلية السوق والحرية الاقتصادية تدريجياً في ذات الوقت الذي استمرت فيه الدولة/القطاع العام في النشاط الإنتاجي، كدول شرق آسيا والصين. وتجاربها، في العديد من جوانبها، باعترافي، أكثر واقعية ومناسبة للحالة العراقية. وفي ذات السياق، فإن من غير العملي استبعاد الدولة/القطاع العام من النشاط الإنتاجي في الوقت الذي تستلم فيه ريعاً نفطياً عالياً يمكن أن يكون جزء ملموس منه، في ظل تركيبة مؤسسية محاوية للتنمية المستدامة والتنوع الاقتصادي ومُخَلَّصة من الفساد والمحسوبية، قابل/متاح للاستثمار في مشاريع تنموية واسعة، بما فيها مشاريع إنتاجية.

لذلك هناك مرحلة وجانب أساسيين غائبين في التحليلات والتوصيات المشار إليها أعلاه حول الإصلاح المؤسسي، عند تطبيقها في العراق، تنصرف إلى ضرورة تشخيص أسباب ما يبدو من عزوف عن و/أو تواضع قدرة التركيبة المؤسسية في تبني استراتيجية وسياسات تنمية مستدامة والسعي لتكوين إدارة اقتصادية متمكنة. مثل هذا التشخيص يمكن أن يمهد إلى تبني مقاربة للإصلاح المؤسسي بشكل تدريجي بعيداً عن توصيات علاج الصدمة *shock therapy* في الانتقال السريع إلى مؤسسية السوق الحرة، التي أدت إلى نتائج سلبية كبيرة في دول أخرى. وسأتعرض إلى الجانب التشخيصي في الفقرة رابعاً أدناه.

ثالثاً: تبني استراتيجية وسياسات تنموية في العراق "الحديث"

بعد انهيار الدولة العباسية في القرن الثالث عشر (1258م) وتقلص نفوذ السلطة المركزية تحوّل العراق، بعد الغزو والتدمير المغولي/التركي، إلى مناطق منعزلة متخلفة تراجع فيها العمران وزاد اعتمادها على الزراعة والرعي، اقتصادياً، والتجمعات والتحالفات/النزاع القبلي/البدوي، اجتماعياً وامنياً. هذا إضافة لرفد خزانة السلطة بالضرائب والاتاوات. واستمرت الأوضاع ذاتها عندما أصبح العراق تابعاً للإمبراطورية العثمانية ابتداءً من النصف الأول من القرن السادس عشر (1543م). وخلال الهيمنة العثمانية برز عاملان أثرا عميقاً في التشكيل الاجتماعي والسياسي والمناطقية للعراق. يتمثل الأول بتحول مناطقه إلى مجال للصراع الإيراني-التركي ومن ثم تركيز الشرخ الطائفي فيه. والثاني يتمثل باستمرار تغلغل وتركز "المد البدوي" وما يترتب عليه من استمرار

⁷ لقد بينت ملاحظاتي على هذه الورقة في مرزا (2020، 2022).

ضعف السيطرة المركزية خارج الحواضر، وانتشار القيم البدوية في المجتمع. في هذا الوقت استمر واجب مناطق العراق في التمويل، هذه المرة للخزانة العثمانية، من خلال الضرائب والرسوم لا سيما الزراعية. غير ان الوضع اختلف، في جانب مهم، أثناء حكم المماليك، لا سيما في أوائل النصف الأول من القرن التاسع عشر عندما أصبح داود باشا، وهو مملوكي عثماني، والياً على بغداد. فلقد نجح في إقامة إدارة ذاتية في ولاية بغداد، تجاه الإدارة المركزية العثمانية. كما امتد نفوذه إلى ولايتي البصرة والموصل، وأصبح تأثيره يغطي منطقة تكوّن نسبة مهمة من مساحة العراق كما هي الآن. ولقد دفعه ذلك إلى تنفيذ برامج عسكرية ومدنية امتدت إلى انشاء مصانع لإنتاج البنادق والملابس، الخ. وكان ذلك أول ممارسة سياسية/اقتصادية "مستقلة" تتعلق بأرض "السواد" خلال قرون. ولم يستمر حكم داود باشا طويلاً إذ أنه عُزل في عام 1831 وحل محله، بعد ذلك، ولاية تابعون مباشرة للإدارة المركزية. ولكن حتى بعد هذا اللاحق المركزي فلقد كوّنت ممارساته في العراق في "الإصلاح" سابقة حاول من بعده ولاية مثل مدحت باشا ادخال إصلاحات مماثلة على الإدارة في الولايات الثلاث تتمثل في قوانين ضريبية ومالية واجتماعية وزراعية/أروائية، الخ. أنظر الوردي (1969)، لونكريك (1941)، عبد الله (2013)، منيف (1999).

وبعد استقلال العراق عن الدولة العثمانية وتكوين دولة حديثة في 1921 فإن ممارسة مسؤولية الدولة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية بدأت منذ تولي الملك فيصل الأول عرش العراق. في ذلك الوقت، وبالذات أواخر عشرينيات/أوائل ثلاثينيات القرن الماضي، ظهرت أيضاً كتابات ودعوات من مجموعة من خريجي جامعات أمريكية وبريطانية وكلية الحقوق العراقية وآخرين، تدعو لتحقيق التنمية الاقتصادية بتعاون القطاعين العام والخاص في المجالات المختلفة، بما فيها الصناعية، وتحقيق العدالة الاجتماعية عن طريق فرض الضرائب على الدخل والثروات وتقديم الخدمات العامة. ولقد تأثرت هذه المجموعة التي عُرفت في أوائل الثلاثينيات "بجماعة الأهالي" بالأفكار الاشتراكية الديمقراطية الغابية *Fabian* في بريطانيا، والآراء السائدة في أوروبا، والولايات المتحدة، حينئذ بضرورة تدخل الدولة.⁸ ولقد تقاربت هذه الكتابات، في جانب منها، لا سيما ما يتعلق بالصناعة وتعاون القطاعين العام والخاص وتقديم الخدمات العامة، مع ما ورد في الرسالة المعروفة للملك فيصل الأول إلى وزرائه في 15 آذار/مارس 1932 والتي تبين بشكل واضح هدفه في تحقيق تنمية

⁸ اشتمل برنامج "جماعة الأهالي" (أساس ما أصبح بعد ذلك الحزب الوطني الديمقراطي) على الدعوة لإصلاحات، اجتماعية واقتصادية وسياسية، قامت بنشرها بكراسات وفي صحيفة الأهالي التي صدر أول عدد لها في 2 كانون الثاني/يناير 1932. ومن ضمن الإصلاحات/السياسات الاقتصادية: سيطرة الدولة على الخدمات العامة والصناعات الحيوية مع السماح للنشاط الخاص في مجالات الصناعة الأخرى وفي التجارة. وفي مجال الزراعة تضمنت توزيع الأراضي غير المُستغلة للمملوكة للدولة على المزارعين وإنشاء التعاونيات الزراعية ومزارع الدولة. وفي المجال المالي/النقدي تأسيس المصارف الوطنية والمؤسسات المالية الأخرى لتوفير الدعم المالي للنشاطات الصناعية والتجارية والزراعية. وتضمنت السياسات الاجتماعية اقتراحات جذرية بتقليل الفروق في الدخل والثروات عن طريق تطبيق نظام متدرج لضرائب الدخل والإرث. ولقد كان السادة/محمد حديد وعبد الفتاح أبراهيم وعلي حيدر سليمان وعبد القادر إسماعيل وحسين جميل وآخرون، من ضمن المساهمين في صياغة عناصر هذه الإصلاحات والمؤسسات والسياسات. أنظر جيني سنغلتون (1999، ص. 28)، ونجيب محي الدين (2018).

اقتصادية جامعة.⁹ فهو يرى أن هذه الوظيفة هي جزء مهم ليس فقط في تحسين مستويات المعيشة للسكان والتقدم وإنما أيضاً أحد الأسس المهمة في ترصين وحدة البلد تحت راية وطنية واحدة. غير أن ما كان يقيد جهود الدولة حينئذ كان محدودية التمويل العام، من ناحية، ومحدودية قاعدة المستثمرين الصناعيين، من ناحية أخرى. ولكن بالرغم من ذلك نشأت صناعات عديدة في القطاع الخاص، بالرغم من أن التوجه الاقتصادي لهذا القطاع، عموماً، كان في النشاط التجاري لا سيما العلاقات مع الشركات الاجنبية وغيرها.

إن النقطة الأساس هنا هي أن الملك فيصل الأول، وبأسناد شعبي عام وكذلك فئات صاعدة *emerging* في الدولة الوليدة كالتجار والصناعيين، وغيرهم من الفئات والشخصيات المدنية والعسكرية، بذر بذرة بناء استمرت في الدولة بعد ذلك. ولقد انصرفت إلى أن يكون من أهم واجبات الدولة المحافظة على وحدة البلاد والتي في مقدمة متطلباتها تبنى استراتيجية وسياسات تنموية. وفعلاً منذ ذلك التاريخ، وحتى اندلاع الحرب العراقية-الإيرانية كانت الحكومات المتعاقبة تتبنى مثل هذه الوظيفة بشكل منظم، أو غير منظم، والتي انعكست، لا سيما بعد سنة 1950 نتيجة زيادة العوائد النفطية، في خطط تنموية متوسطة، وأحياناً بعيدة الأمد، وبرامج تنفيذ متواصلة في مختلف العهود. ولكنها توقفت بعد اندلاع واستمرار الحروب العنيفة وفرض العقوبات الدولية، 1980-2002.¹⁰

ومن المناسب الإشارة إلى أن الجهود التنموية قبل عام 1980 لم تؤدي إلى تنمية ونمو مستدامين في القطاع/المنتجات غير النفطية. ويعود ذلك، بجانب جوهري منه، إلى استهداف استراتيجية تطوير الصناعات غير النفطية المعوضة عن الاستيراد *Import substitution* وليس الصناعات التصديرية (عندما كان ذلك أكثر سهولة مما هو الآن، أنظر الفقرة سادساً أدناه)، من ناحية، واستمرار النزاع السياسي بعد تغيير عام 1958، من ناحية ثانية، والتغيير المؤسسي الذي ساد منذ عام 1964 في تغليب دور القطاع العام وتضييق دور القطاع الخاص، من ناحية ثالثة، الخ. مع العلم أن البنك الدولي في تقريره عن العراق في عام 1952، هو الذي أوصى، أساساً، باتباع استراتيجية بناء صناعات معوضة عن الاستيراد؛ (World Bank (1952).

رابعاً: غياب عناصر استراتيجية وسياسات تنمية مستدامة في مناهج وبرامج التركيبة المؤسسية

في العراق بعد 2003

بعد عام 2003 تراجعت وظيفة تبنى استراتيجية وسياسات تنموية من قبل الجماعات/الأحزاب والشخصيات السياسية المكونة للتركيبة المؤسسية، فعلياً، بشكل ملفت للنظر، وانصرفت إلى ممارسات لا تأخذ هذه الوظيفة على محمل الجد. وفي أفضل الأحوال تركتها لاجتهادات تقارير دولية أوصت، فعلياً، بتصفية المؤسسات/المنشآت الإنتاجية العامة واعطاء الدور الأساس في النشاط الاقتصادي للقطاع الخاص.

⁹ نُشرت هذه الرسالة كمقدمة لكتاب عبد الرزاق الحسني "تاريخ العراق السياسي الحديث، الجزء الأول"، الذي صدرت طبعته الأولى في تموز/يوليو 1948؛ أنظر الحسني (2008).

¹⁰ في ما يخص البرامج التنموية قبل عام 1950 فلقد صدرت ونُفذت عدة "مناهج عمرانية" ثلاثية/رباعية/خماسية؛ أنظر كچي (2017)، الذي يحتوي على معلومات غنية حول هذه المناهج ومصروفاتها الفعلية والصناعات والبنى الأساسية، الخ، التي أنشأت أو بتأثيرها.

ولقد قاد ذلك، في واقع الأمر، إلى تضيق دور القطاع العام في النشاطين الإنتاجي والاستثماري من ناحية، ولكن في الوقت ذاته عدم ظهور قطاع خاص "تنموي" ملموس، من ناحية أخرى. بدلاً من ذلك، برزت فئات غير صغيرة من هذا القطاع *cronies* مرتبطة، من خلال المحسوبية الطائفية/الأثنية/الدينية، بجماعات/أحزاب/شخصيات سياسية مؤثرة. في مثل هذا الوضع، من الصعوبة توقع قيام القطاع الخاص، عموماً، بعبء تنمية اقتصادية مستدامة في ظل تركيبة مؤسسية ليست التنمية المستدامة من أسبقياتها، من ناحية، وفئات غير صغيرة من هذا القطاع مرتبطة بها من خلال المحسوبية وليس الأداء التنموي السليم، من ناحية ثانية، والفساد في الجهاز الحكومي، من ناحية ثالثة.

(4-1) التوجهات التنموية في مناهج وبرامج الجماعات/الأحزاب السياسية

عند النظر في "مناهج وبرامج" وتوجهات والخطوط العامة للأهداف الاقتصادية والتنموية في ما يتيسر من مواقع إلكترونية أو "أدبيات" أو إعلانات أو دعايات انتخابية أو خطب ومقابلات لممثلي عدد من أهم الجماعات والأحزاب والتيارات والشخصيات الذي تكرر واستمر حضورها الملموس في السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية منذ عام 2003 لا يظهر وجود توجه متسق لاستراتيجية وسياسات تنموية، لا سيما ما يتعلق بالتخلص من الفخ الريعي بتحقيق التنوع الاقتصادي. هذا في ما عدا موقع واحد يُصَلّ المشكلة الريعية وضرورة التخلص منها من خلال التنوع الاقتصادي ولكنه يعود لجماعة صغيرة، ولا يظهر أن هذا الهدف له أهمية كبيرة في ممارستها السياسية وغير السياسية. وتتراوح المواقع الإلكترونية الأخرى المتاحة، للجماعات/الأحزاب، في أهدافها من توجهات وطنية سياسية جامعة، مع غياب لأهداف اقتصادية واضحة، كما يعكسها، على سبيل المثال، موقع الاتحاد الوطني الكردستاني، إلى أهداف سياسية أثنية كما يعكسها موقع الحزب الديمقراطي الكردستاني، إلى غياب أهداف اقتصادية كما تعكسها أغلب المواقع المتبقية. أما ما يتعلق بالدعاية الانتخابية فيلاحظ تركيز معظمها على الوعود بتوفير الخدمات الأساسية وتحقيق "التنمية الاقتصادية"، عن طريق "السوق"، باتجاهات متشابهة في ما بينها بما لا يتعدى تكراراً عاماً لا يُلزم الجماعة أو الحزب أو الشخصية المعنية ببرامج واضحة و/أو جدولاً زمنياً محددة بعد الانتخابات. وبالمحصلة فإن من الواضح انتقاء وجود "استراتيجية" أو حتى توجهات تنموية وطنية عاماً متسقاً لأي من المديات المستقبلية سواء كانت قصيرة أو بعيدة المدى، لهذه الجماعات والأحزاب والشخصيات. أنظر أيضاً (Jaffal (2021)، Alhassan (2021).

(4-2) أهم العوامل المؤثرة

لقد لعبت ممارسات سلطة التحالف المؤقتة *Provisional Coalition Authority* في تمكين الجماعات/الأحزاب والشخصيات "المختارة"، دوراً مهماً في تحديد أسبقياتها وممارساتها للاستمرار في البقاء في السلطة والذي ساهمت فيه أيضاً أربعة عوامل أخرى. بحيث قادت محصلتها مع عوامل مساعدة، سيجري ذكرها أدناه، جميعاً، إلى غياب/تواضع اهتمامها في إقامة إدارة اقتصادية متمكنة وتبني منظور وسياسات وبرامج تنمية مستدامة، اقتصادية وغير اقتصادية. وهذه العوامل هي كما يلي:

(1) ممارسات تسليم السلطة، بعد تغيير 2003، في مفصل الدولة السياسية والإدارية العليا من قبل سلطة التحالف المؤقتة وتنظيم عمل الأحزاب في أمر/قانون 97 لسنة 2004 الصادر عنها والذي استمر سريانه حتى 2015. فلقد كان أهم شاغل لسلطة التحالف هو تأمين مشاركة هذه الأحزاب والجماعات والشخصيات المختارة، في الانتخابات والسلطة، أساساً، حسب الخطوط الطائفية/الأثنية/الدينية دون النظر لتنظيماتها الداخلية أو لأهدافها الاقتصادية والاجتماعية وغيرها من الاهداف.

(2) نتيجة للتأثير الغالب لهذه الجماعات/الأحزاب في مجلس النواب فأن قانون الاحزاب لسنة 2015، الذي أعقب أمر/قانون 97 لسنة 2004، كان أيضاً هدفة تأمين مشاركة الجماعات/الأحزاب في الانتخابات دون الاهتمام بمدى تمثيلها الجامع لمكونات العراق وبرامجها الاقتصادية وغير الاقتصادية.

(3) نتيجة لتوفر الربيع النفطي المتصاعد، بعد 2003، في الأقل حتى منتصف 2014 ليعود تصاعده في أواخر 2021-2022، لا تعتمد إيرادات الميزانية العامة للدولة على فرض ضرائب عالية على الدخل وغيرها في المجتمع. ولقد أدى ذلك لضعف الدافع، لدى أغلب الجماعات/الأحزاب المنتفذة، لخدمة هذا المجتمع والالتزام برغباته أو التفاعل البنّاء معه وتطوير قواه الاقتصادية وغير الاقتصادية، لا سيما إيجاد بديل مستدام للربيع النفطي. لذلك انشغلت هذه الجماعات/الاحزاب في جل وقتها في التنافس على توزيع الربيع النفطي والحفاظ على السلطة وبالنتيجة إدامة النزاع. لتتكرر هذه التركيبة في كل عملية انتخابية تشريعية لحد الآن؛ السعيدي (2021).

(4) منذ بداية تغيير 2003 تم الاعتماد في توصيات استراتيجية التنمية والسياسات الاقتصادية على تقارير المؤسسات الدولية لا سيما البنك الدولي وصندوق النقد الدولي. إن الاعتماد على وصايا هاتين المؤسستين، والتي تنصرف بجانب أساس فيها، فعلياً، إلى "استبعاد" الدولة/القطاع العام عن النشاط الإنتاجي، قاد جُل هذه الجماعات/الأحزاب والشخصيات، فعلياً، لأن تكون في حلٍ من تكوين منظور مناسب لتنمية مستدامة أو الاهتمام بالإدارة الاقتصادية، والتي هي، أصلاً، متواضعة القدرة على التعامل معها فنياً وسياسياً واجتماعياً. وبدلاً من ذلك انصرفت إلى التركيز على النفقات الجارية في الميزانية العامة (في ما عدا استثمارات في القطاع النفطي وقطاعات أساسية أخرى) من خلال التوسع في الاستخدام الحكومي وشمول فئات عديدة في مدفوعات تحويلية كالتقاعد والرعاية الاجتماعية، الخ، بغية حشد الولاءات لأجل الاستمرار في السلطة.

(5) الخلاف بين الحكومة الاتحادية وإقليم كردستان حول ما ورد في الدستور الاتحادي بما يتعلق بإدارة وتطوير الحقول النفطية في الإقليم، ولقد فاقم الخلاف إصدار الإقليم لدستور وقانون للنفط خاصين به. ولقد أدى ذلك لانفراد الإقليم في إدارة وتطوير حقوله النفطية، والتعاقد بشأنها، وتصدير النفط منها، مما أثار نزاعات لا زالت غير محسومة بين الطرفين حول مصير عوائد تصدير النفط من الإقليم، من ناحية، وحصته في نفقات الميزانية الاتحادية، من ناحية أخرى. كل ذلك يعرقل تبني استراتيجيات وسياسات نفطية، وغير نفطية، متسقة للعراق ككل.

(6) عوامل أخرى مساعدة في المساهمة في تواضع التوجه الوطني التنموي الجامع:

(أ) قيام العديد من الجماعات/الأحزاب المتنفذة بتقاسم الوزارات وفرض الوزراء و/أو الكوادر العليا في الحكومات المُشكَّلة بحيث تشرذم التنسيق بين هذه الوزارات، ويُفدَّ عمل رئيس الوزراء وسلطته. من جانب آخر، قاد الأساس الطائفي/الأثني/الديني لأغلب هذه الجماعات/الأحزاب، فعلياً، بتقنين التعيينات في وزارات الدولة والمرافق الحكومية وغير الحكومية، باتباع أسلوب المحاصصة حسب هذا الأساس. وكان نتيجة ذلك، عموماً، تدني المستويات الإدارية والفنية والتخطيطية للعديد من كوادر الجهاز الحكومي ومن ثم تواضع الأداء في التعامل مع مختلف القضايا العامة الخدمية والإنتاجية والاستثمارية الآنية والتنموية المتوسطة/بعيدة الأمد، لا سيما التعامل مع معضلة استمرار الاعتماد على الربيع النفطي.

(ب) "المظلومية" التاريخية وما يتبعها من "السلبية" تجاه "الدولة/الجهاز الحكومي"، من ناحية، وتواضع الخبرة في الحكم وضعف الممارسة في مناصب حكومية سابقة لفترات كافية للعديد من الجماعات/الأحزاب "العائدة من الخارج"، من ناحية أخرى.

(ج) الفساد في بعض الجماعات/الأحزاب والذي وجد له تطبيقاً "مؤسسياً" من خلال اللجان الاقتصادية فيها، أو من خلال غيرها من الوسائل، والتي تؤمن حصولها على نسبة من تكاليف المشاريع المنفذة أو المشتريات الحكومية في الوزارات أو الدوائر الرسمية التي "تسيطر" عليها. ويمتد ذلك إلى جباية الاتاوات في المنافذ/المناطق الحدودية وغير الحدودية التي تقع تحت نفوذها، الخ.

(د) أثناء الانتخابات يلجأ بعض من الجماعات/الأحزاب إلى رشوة الناخبين مالياً أو عينياً أو وعدهم بتقديم خدمات كتبليط الشوارع وإيصال الكهرباء والماء، الخ، وغيرها، ولكن لا يتم اللجوء لأقناعهم ببرامج اقتصادية واجتماعية وتنموية.

(هـ) التدخلات الخارجية ومساندتها لهذه الفئة أو تلك، من ناحية، وتواضع الشركات الوطنية المستدامة بين بعض من الجماعات/الأحزاب نفسها، من ناحية أخرى.

(و) إن الجهة التي أوكل لها مراقبة تطبيق قانون الأحزاب وهي الهيئة المستقلة للانتخابات، على سبيل المثال، في متابعة تخلي بعض الجماعات/الأحزاب عن السلاح وحل الجماعات المسلحة التابعة لها، الخ، هي بدورها مكونة على أساس المحاصصة. لذلك فأنها تغض النظر، في عدة أحيان، عن انتهاكات لقانون الأحزاب والدستور.

أنظر (Jaffal (2021)، (Alhassan (2021).

خامساً: تفاقم الأزمات والانتخابات القادمة والتركيبية المؤسسية

من تجربة العقدين الأخيرين يتبين أنه بالرغم من التحذيرات والدعوات وما نُشر من بحوث ودراسات، من عراقيين وغير عراقيين ومؤسسات دولية، حول أخطار الاعتماد المستمر على الربيع النفطي، والاحتجاجات التشرينية في نهاية 2019 في الوسط والجنوب، والاحتجاجات قبلها، ثم ظهور الورقة البيضاء وتقرير البنك الدولي في 2020، اللذان يمكن اعتبارهما دعوة للإصلاح من داخل أو قريبان من التركيبية المؤسسية، لا يبدو أن هذه التركيبية في العراق مستعدة أو قادرة على الاستجابة لتغيير موقفها "المتواضع" من الإصلاح، بالرغم من الخطاب الرسمي العام المساند له.¹¹ ولا شك أن لارتفاع أسعار، ومن ثم عوائد تصدير، النفط في أواخر 2021/2022 وتوقع استمرارها بمستوى عالي للسنة أو السنتين القادمة، (World Bank (2022)، سيقوي من تجنب متطلبات الإصلاح.¹²

ولكن بالرغم من التشويش الناتج حالياً من ارتفاع أسعار النفط، ومن ثم العوائد، فإن المنظور المتوقع يشير إلى انخفاض طويل الأمد فيها؛ مرزا (2021). وفي ضوء إسقاطات سكان العراق، حسب أرقام الأمم المتحدة بسيناريوهين "متوسط" و"مرتفع" للخصوبة، من 42 مليون في عام 2022 إلى 71-77 مليون في عام 2050 وإلى 108-153 مليون في عام 2100 في ذات الوقت الذي يتوقع فيه انخفاض ما سيتاح للعراق من المياه، وهو في آخر سلسلة مستلمي مياه دجلة (وروافدها) والفرات وأضعف المستلمين قابلية وقدرة للتأثير في

¹¹ هذا إضافة لانعقاد مؤتمر البيئة العالمي في اسكتلندا في أواخر عام 2021 الذي أشّر جدياً، في توصياته المتعلقة باستثناء استهلاك الوقود الأحفوري كالنفط والغاز، لمخاطر الاستمرار في الاعتماد على تصدير النفط والغاز دون تطوير الاقتصاد غير النفطي.

¹² خلال الأربعة شهور الأولى من عام 2022 بلغت عوائد تصدير النفط الخام العراقي حوالي 38.6 مليار دولار وهي أكبر مما تحقق خلال ذات الشهور في كافة السنوات السابقة. مع العلم أنها تزيد بحوالي 83% عنها في ذات الشهور من عام 2021 وهي أقل قليلاً من عوائد عام 2020 بأكمله. بيانات وزارة النفط/شركة تصدير النفط سومو SOMO.

الكمية التي يستلمها من هذين المصدرين، فإن ذلك سيكون وصفة لكوارث قادمة؛ مرزا (2018).¹³ إذ لا يمكن اسناد هذا العدد من السكان بموارد مائية متناقصة وعوائد نفطية منحدره. لهذا كان وأصبح وسيكون اصلاح التركيبة المؤسسية حاجة ملحة حياتية يقود تأجيلها أو ابطائها إلى تفاقم الكوارث.¹⁴

لقد بينت نتائج الانتخابات التشريعية لعام 2021 أن من الممكن فوز وجوه جديدة لعضوية مجلس النواب غير مرتبطة بالجماعات/الأحزاب التقليدية. غير أن مقاطعة الانتخابات من قبل أعداد كبيرة من المؤهلين للتصويت ومن قبل حركات/أحزاب سياسية، من ناحية، وعدم انتظام الفائزون بعضوية مجلس النواب، من المستقلين و"مرشحي" احتجاجات تشرين 2019، بشكل منظم في تحالفات فعالة، من ناحية أخرى، أديا إلى استمرار التأثير الكبير للجماعات/الأحزاب التقليدية على التركيبة المؤسسية.

لذلك في حالة (أو بافتراض) إمكانية إجراء الانتخابات التشريعية القادمة بشكل نزيه خالي من التلاعب، من ناحية، ومشاركة واسعة للتصويت فيها، من ناحية ثانية، والتنسيق بين قوى الإصلاح المرشحة التي تلتزم ببرامج وطنية عابرة للتوجهات الطائفية/الأثنية/الدينية، من ناحية ثالثة، وإمكانية تعديل قوانين الانتخابات والأحزاب، و/أو تطبيقاتها، باتجاه إزالة الانحياز للجماعات/الأحزاب التقليدية، من ناحية رابعة، فإن هناك احتمال معقول لتحقيق اصلاح فعلي في التركيبة المؤسسية. إذ عند ذاك يمكن توقع فوز جماعات/أحزاب وشخصيات، بأغلبية في مجلس النواب، قادرة على التعامل مع تحديات التنمية والإدارة الاقتصادية وإيجاد تسوية مناسبة للمعضلة الصعبة لزيادة السكان وقوة العمل *labour force*، ومن ثم إيجاد فرص عمل لأعداد

¹³ هذه الأرقام مأخوذة من إسقاطات قسم الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمم المتحدة، وحدة السكان. وهي عائدة لسيناريوهين "متوسط" و"مرتفع" الخصوبة، من ضمن تسع سيناريوهات، تعتمد المتبقية منها أيضاً على تغير نسبة الوفيات والهجرة، الخ. ولقد أعدت في سنة 2019. وهي تُحدَّث كل ثلاث سنوات. وستُعد الإسقاطات القادمة في هذه السنة ولكنها لم تصدر لحد الآن:

United Nations: Department of Economic and Social Affairs, Population Division: *World Population Prospects 2019*, File POP/1-1: Total population (both sexes combined) by region, subregion, and country, annually for 1950 - 2100.

ومن المناسب الإشارة إلى أن نسبة نمو السكان التاريخية في العراق، لحوالي ستة عقود 1947-2009، حسب بيانات الجهاز المركزي للإحصاء، بلغت حوالي 3.1% سنوياً؛ أنظر مرزا (2018، ص. 47). أما إسقاطات الأمم المتحدة المبينة في المتن لحوالي ثمانية عقود مستقبلية 2022 - 2100 فتتطوي على نسبة نمو تبلغ 1.2% و 1.7% سنوياً، حسب افتراضات الخصوبة بين متوسطة وعالية، على التوالي.

¹⁴ في حالة استمرار تواضع الجهود لتحقيق تنوع اقتصادي مستدام لتعويض الانحدار المتوقع، مستقبلاً، لعوائد تصدير النفط، من ناحية، وتناقص المتاح من المياه، من ناحية أخرى، فإن من غير المتوقع أن يصل عدد سكان العراق حتى عام 2100، للمستويات المبينة في المتن. إذ في هذه الحالة ستؤدي العوامل "المالطوسية"، نسبة للاقتصادي/السكاني الإنكليزي Malthus، من كوارث متمثلة بالنزاع المجتمعي على الموارد المتناقصة، والعنف، والأوبئة، وربما النزاعات الإقليمية على المياه، الخ، إلى مستويات لعدد السكان، مستقبلاً، أقل من تلك المبينة في المتن.

متزايدة في سوق العمل، من ناحية، وانخفاض كمية المياه المتاحة والعوائد النفطية، من ناحية أخرى. أنظر الملحق (1).

وفي هذا السياق، يلاحظ أن احتجاجات تشرين الأول/أكتوبر 2019 والتي اعتُبرت في وقته علامة فارقة في الدعوة للإصلاح إنما تحورت حول عدد من المطالب الآنية، نسبياً، التي تشمل القضاء على الفساد المستشري ومعالجة البطالة العالية وتقليل الأمن ونقص الخدمات الأساسية لاسيما في توفير الماء والكهرباء، الخ؛¹⁵ Shukri (2021). وبالرغم من أن النقص في هذه المجالات يرتبط بغياب إدارة اقتصادية وطنية متمكنة وغياب تبني استراتيجية وسياسات تنمية مستدامة، غير أن هذه الأخيرة لم تطرح بشكل صريح في هذه الاحتجاجات. لهذا السبب فإن الجهود ينبغي أن تُحشد لتأطير الأهداف المنشودة بشكل شامل ومتسق لتغطي برنامجاً اجتماعياً/اقتصادياً/سياسياً عاماً يمتد، ضمن منظور لأداء وعمل الدولة والمجتمع، لعقود قادمة، ضمن عقد اجتماعي شامل وجامع.

سادساً: مساهمة التصنيع وتصدير المنتجات الصناعية في التنوع الاقتصادي

تتسم الصناعة التحويلية بميزة جوهرية في تفعيل التنمية واستدامتها بسبب إمكانية المتاجرة بمنتجاتها خارجياً (أي إمكانية توفر سوق واسعة وطلب نام مستدام)، من ناحية، وإمكانية استيراد تكنولوجياتها من الخارج، من ناحية أخرى. وحين أخذت دول شرق آسيا والصين، على سبيل المثال، بالتوسع في التصنيع في النصف الثاني من القرن العشرين، كانت المتطلبات المهارية للعمالة منخفضة، نسبياً، في العديد من خطوط الصناعة التحويلية في العالم، عموماً. وبهذا استطاعت هذه الدول تحقيق التوسع الصناعي الكبير فيها من خلال استغلال أعداد كبيرة من القوة العاملة غير الماهرة، "شبه العاطلة أو المقنعة" *disguised employment*، في الزراعة وغيرها من القطاعات ذات إنتاجية العمل المنخفضة، للانتقال والعمل في الصناعة، ذات الإنتاجية العالية. ولقد أتاح ذلك، بجانب التوسع في تصدير المنتجات الصناعية (تتامي الطلب الخارجي)، مصدراً إضافياً للنمو في الناتج المحلي الإجمالي، تَمَثَّل بارتفاع الطلب على السلع والخدمات من قبل القوة العاملة المنقلة (تتامي الطلب الداخلي).¹⁵

¹⁵ لقد كانت تجربة هذه الدول، في حينه، لا سيما الصين، تأكيداً لنموذج W. Arthur Lewis التتموي الذي يُقسَّم الاقتصاد المتخلف/النامي إلى قطاعين، تقليدي/كفاف *subsistence* وحديث/رأسمالي *capitalist*؛ الأول منخفض إنتاجية العمل والثاني عالي الإنتاجية. وينصرف هذا النموذج في تفعيل عملية التنمية إلى استغلال "فائض" القوى العاملة منخفضة الإنتاجية في القطاع التقليدي (الزراعة وغيرها من قطاعات منخفضة الإنتاجية) وتوجيههم للعمل في القطاع الحديث عالي الإنتاجية، لا سيما الصناعة التحويلية *manufacturing*. وطالما استمر الفائض في القطاع التقليدي، تحافظ معدلات الأجور في الاقتصاد، على استقرارها عموماً. ولكن بعد تقدم التنمية واستنفاد الفائض تبدأ معدلات الأجور بالارتفاع. أنظر Lewis (1954). ويسمى الوصول لهذه الحالة نقطة تحوّل لويس *Lewis turning point*. ولقد حصل Lewis على جائزة نوبل لعلم الاقتصاد، بالاشتراك مع T. Schultz، في عام 1979. ولا شك أن صعوبة التصنيع التي تواجهها الدول المتخلفة في مجال التصنيع حالياً، المشار لها

ولكن يطرح العديد من الاقتصاديين وخبراء آخرين، في الوقت الحاضر، الصعوبة التي تواجهها الدول التي تخلفت عن اللحاق بالتصنيع لأجل التصدير كطريق للتنويع الاقتصادي على شاكلة ما أتبعته اليابان ودول شرق آسيا والصين، الخ. ويعود السبب لهذه الصعوبة إلى تعقد التكنولوجيات المستخدمة في هذه الدول وفي الدول الصناعية والصاعدة، عموماً، في معظم خطوط الصناعة التحويلية، وصعوبة اللحاق بها بسبب ارتفاع الكثافة المهارية (مهارة العمل) في الصناعة حالياً. وبالإضافة لذلك، تثار الصعوبة أيضاً في ولوج مضمار التصنيع نتيجة تزايد تركيز التخصص الصناعي العالمي في دول مثل شرق آسيا والصين، وربما أمريكا اللاتينية وغيرها أيضاً، التي من الصعب التنافس معها في الأسواق الخارجية، لا سيما من قبل الدول الريعانية النفطية، التي تتسم، نسبياً، بارتفاع معدلات الأجور فيها.

لذلك أصبح طريق التطور للدول المتخلفة في مجال التصنيع، ومنها العراق، أكثر صعوبة من السابق، ويتم بطوله نسبياً. وهو ينطوي على الاستثمار الكثيف في الرأس المال البشري من خلال التعليم والتدريب وتعديل/اصلاح القوانين والبنى المؤسسية والإدارية، الخ، بغية تحقيق التنويع في مجالات أخرى، بجانب التصنيع. أنظر (Rodrik (2015), Stiglitz (2018). وبالرغم من صحة هذه الملاحظات، عموماً، هناك ملاحظتين في هذا المجال:

(1) إن هذا التعقيد لا يمنع اختيار خطوط إنتاجية صناعية محددة تتيح لهذه الدول استيراد تكنولوجيات ممكنة الاستخدام بالهيكل المهاري المتاح، ومعدلات الأجور، فيها وتصدير منتجاتها لتتكامل مع مراحل إنتاجية في دول أكثر تقدماً. هذا إضافة للصناعات المرتبطة بالطاقة، ذات الميزة النسبية المقارنة (انخفاض كلفة المواد الأولية وغيرها)، كالبتروكيماويات وغيرها بالنسبة للعراق. وبمرور الوقت وتطور التعلم والتدريب والتعود على تعقيد أكثر، تستطيع الدول المعنية، ومن بينها العراق، من زيادة مساهمتها في المراحل الإنتاجية الصناعية الأخرى في العالم.

(2) لقد أثرت ملاحظات مشابهة، من صعوبات اللحاق بالدول الصناعية المتطورة، حينما حاولت دول مثل اليابان ودول شرق آسيا والصين في النصف الثاني من القرن الماضي الولوج إلى مجال أوسع في التصنيع. ولكن بالرغم من ذلك، استطاعت هذه الدول من خلال تبني الإصلاحات اللازمة والجدد في العمل والتعلم واكتساب وتطوير المهارات، الخ، من تحقيق تقدم صناعي كبير.

في المتن، تجعل تطبيق نموذج Lewis أكثر صعوبة وذلك بسبب الوقت الأطول والكلفة العالية للتعليم والتدريب وإعادة التأهيل لفئات القوى العاملة في القطاع التقليدي، حتى تستطيع اكتساب المهارات اللازمة للعمل في القطاع الحديث.

سابعاً: استنتاجات

(1) يشير العديد من الدراسات والبحوث والتقارير إلى أهمية الإصلاح المؤسسي القائم على تفعيل نظام السوق بشكل حر وجامع لتحقيق التنمية والنمو المستدامين والتغلب على الموانع التي تعرقلهما لا سيما العراقيين السياسية. ولكن إقامة/تفعيل مثل هذه المؤسسات هو بالضبط ما استهدفته بعض من توصيات المؤسسات الدولية المختلفة للعراق، طيلة العقدين الأخيرين. وبالرغم من أهمية بعضها للإصلاح المؤسسي والاقتصادي فإن تطبيق جانب منها، من ناحية، وعرقلة تطبيق و/أو عدم ملائمة جوانب أخرى، قاد إلى نتيجة غير مرضية من الناحية التنموية، في العراق. فهناك عامل أكثر أساسية أو أكثر "الحاحاً"، ينبغي العمل على علاجه/إصلاحه كمقدمة لتطبيق الإصلاحات المؤسسية الملائمة، وهو طبيعة التركيبة المؤسسية القائمة، وما تنطوي عليه من تركيبة إدارية حكومية عامة، قادت إلى العزوف عن و/أو تواضع القدرة على تحقيق الإصلاحات المطلوبة.

(2) من جانب آخر، فإن من غير المناسب استثناء التجارب الأخرى الناجحة في مجال التنمية والنمو، في العالم، والتي لم تعتمد نظام السوق بالشكل الوارد في الدراسات/البحوث/التقارير المشار إليها أعلاه، وإنما وسَّعت مجال وآلية السوق والحرية الاقتصادية تدريجياً في ذات الوقت الذي استمرت فيه الدولة/القطاع العام في النشاط الإنتاجي، كدول شرق آسيا والصين. وتجاربها، في العديد من جوانبها، باعتقادي أكثر واقعية ومناسبة للحالة العراقية.

(3) منذ تأسيس الدولة العراقية الحديثة في 1921 وحتى اندلاع الحرب العراقية-الإيرانية في عام 1980، كان تبني إستراتيجية وسياسات تنموية، بشكل منظم، أو غير منظم، تقليداً "مؤسسياً" للحكومات المتعاقبة، لا سيما بعد عام 1950، الذي أصبح بعده يُؤطر بخطط متوسطة، وأحياناً بعيدة الأمد، وبرامج للتنفيذ. وكان من أهدافه، عموماً، رفع المستويات المعيشية وتقليل التفاوت في الدخل والثروات، والذي يعتبر أيضاً أحد الأسس المهمة في ترصين الوحدة الوطنية. هذا بالرغم من أن هذه الخطط والبرامج لم تقود إلى تنمية ونمو مستدامين، لا سيما في قطاع الصناعة التحويلية.

(4) ولكن بعد تغيير 2003، تراجع تبني هذه الممارسات التنموية، فعلياً، من قبل العديد من الجماعات والأحزاب المؤثرة، بالرغم من استمرار تبنيها رسمياً ولكن ضمن وثائق وتقارير تعدها مؤسسات دولية مع تواضع المشاركة والمراقبة والمتابعة الوطنية.

(5) ويعود هذا التراجع إلى محصلة عوامل عديدة. ولعل من أهمها، ممارسات وتشريعات سلطة التحالف المؤقتة في تسليم السلطة، أساساً، على أسس طائفية/أثنية/دينية. وتساعد الريع النفطي والاستقلال الفعلي للتركيبة المؤسسية، اقتصادياً، عن المجتمع. واستمرار النزاع-على/اقتسام السلطة والريع من خلال الاستقطاب الطائفي/الأثني/الديني في أغلب التكوينات السياسية وتواضع البعد الوطني العابر لهذا الاستقطاب في بعضها. والتركيز على المساومات والتسويات الآنية. وما قاد إليه أسلوب المحاصصة والفساد من تدني المستويات الإدارية والفنية والتخطيطية للعديد من كوادرات الجهاز الحكومي ومن ثم تواضع الأداء في التعامل مع مختلف القضايا العامة الخدمية والإنتاجية والاستثمارية الآنية والتنمية المتوسطة/بعيدة الأمد. والاعتماد على تقارير المؤسسات الدولية، في الاستراتيجية والسياسات التنموية، التي تدعو لتخلي الدولة/القطاع العام عن النشاط الإنتاجي. والتدخلات الخارجية ومساندتها لهذه الفئة أو تلك. والخلاف بين الحكومة الاتحادية وإقليم كردستان حول إدارة وتطوير الحقوق النفطية في الإقليم. إلى آخره من العوامل المبينة في المتن.

(6) تُبيّن نتائج انتخابات عام 2021 أن من الممكن فوز عدد غير قليل من وجوه جديدة لعضوية مجلس النواب غير مرتبطة بالجماعات/الأحزاب التقليدية المكوّنة للتركيبة المؤسسية. وقد كان يمكن أن يكون العدد أكبر لو كانت مقاطعة الانتخابات أقل. لذلك فإن احتمال اصلاح هذه التركيبة، يمكن أن يتحقق في حالة المشاركة الواسعة في انتخابات تشريعية قادمة نزيهة وعادلة، تقود لفوز جماعات/أحزاب/شخصيات متفقة على الاصلاح وقادرة على التعامل مع تحديات التنمية والإدارة الاقتصادية وحل المعضلة الصعبة لزيادة السكان وقوة العمل، من ناحية، وانخفاض كمية المياه المتاحة والعوائد النفطية المتوقعة، من ناحية أخرى.

(7) وفي هذا السياق ينبغي تأطير الأهداف الوطنية المنشودة بشكل شامل ومتسق لتغطي برنامجاً اجتماعياً/اقتصادياً/سياسياً عاماً يمتد، ضمن منظور لأداء وعمل الدولة والمجتمع، لعقود قادمة، ضمن عقد اجتماعي شامل وجامع.

(8) تتسم الصناعة التحويلية بميزة جوهرية في تفعيل التنمية والنمو المستدامين، بسبب إمكانية المتاجرة بمنتجاتها خارجياً، من ناحية، وإمكانية استيراد تكنولوجياتها من الخارج، من ناحية أخرى.

(9) ولكن يطرح العديد من الاقتصاديين وخبراء آخرين، في الوقت الحاضر، الصعوبة التي تواجهها الدول التي تخلفت عن اللحاق بالتصنيع لأجل التصدير. ويعود السبب لهذه الصعوبة إلى تعقد التكنولوجيات المستخدمة من قبل الدول الصناعية والصاعدة وصعوبة اللحاق بها نتيجة لزيادة الكثافة المهارية (مهارة العمل) في الصناعة، حالياً، وتزايد تركيز التخصص الصناعي العالمي فيها، لا سيما في دول شرق آسيا والصين، وربما أمريكا اللاتينية وغيرها أيضاً، التي من الصعب التنافس معها في الأسواق الخارجية.

(10) بالنسبة للعراق، فإن هذا التعقيد لا يمنعه من اختيار خطوط إنتاجية محددة تتيح له استيراد تكنولوجيات ممكنة الاستخدام بالهيكل المهاري المتاح، ومعدلات الأجور، فيه وتصدير منتجاتها لتتكامل مع مراحل إنتاجية في دول أكثر تقدماً. هذا إضافة للصناعات المرتبطة بالطاقة، ذات الميزة النسبية المقارنة فيه، كالبتروكيماويات وغيرها. وبمرور الوقت وتطور التعلم والتدريب والتعود على تعقيد أكثر يمكن زيادة المساهمة في المراحل الإنتاجية الصناعية الأخرى في العالم. وبهذا يستطيع القطاع الصناعي، مع القطاعات الأخرى، إن توفرت الإرادة والإدارة الاقتصادية المتمكنة والإصلاحات المؤسسية اللازمة والظروف الملائمة، الخ، من المساهمة في عكس اتجاه الماضي، وبالذات الأربعة عقود الأخيرة، من الاعتماد المستمر والمتزايد على الربح النفطي والتعويض عنه مستقبلاً بمصادر أكثر استدامة.

الملحق (1)

الجماعات والأحزاب المساهمة في الانتخابات التشريعية لمجلس النواب 2021

يبين الجدول (1) أدناه، نتيجة الانتخابات التشريعية في تشرين الأول/أكتوبر 2021 والأهمية النسبية لكل من الأحزاب/التحالفات بمقياس فوزها بعدد النواب ونسبته للعدد الكلي في المجلس. ويتبين من الجدول أيضاً أهم الأحزاب/التحالفات التي استمرت في السلطة منذ تغيير 2003.

الجدول (1) النتائج النهائية لانتخابات مجلس النواب العراقي تشرين الأول/أكتوبر 2021

| الأهمية النسبية % | عدد النواب | الحزب/التحالف |
|-------------------|------------|-----------------------------------|
| 22.2 | 73 | الكتلة الصدرية |
| 11.2 | 37 | تقدم |
| 10.0 | 33 | ائتلاف دولة القانون |
| 9.4 | 31 | الحزب الديمقراطي الكردستاني |
| 5.2 | 17 | تحالف الفتح |
| 5.2 | 17 | تحالف كوردستان |
| 4.3 | 14 | عزم |
| 2.7 | 9 | حركة امتداد: احتجاجات تشرين 2019 |
| 2.7 | 9 | حراك الجيل الجديد (كردي) |
| 1.8 | 6 | إشراقة كانون: احتجاجات تشرين 2019 |
| 1.5 | 5 | تحالف تصميم |
| 1.2 | 4 | تحالف العقد الوطني |
| 1.2 | 4 | تحالف قوى الدولة الوطنية |
| 1.2 | 4 | حركة بابليون |
| 0.9 | 3 | حركة حسم للإصلاح |
| 0.9 | 3 | تحالف جماهير هويتنا |
| | | الفائزون بمقعد واحد فقط |
| 13.1 | 43 | مستقلون |
| 5.2 | 17 | أحزاب |
| 100 | 329 | المجموع الكلي في المجلس |

المصدر: الحزب/التحالف وعدد النواب، الموقع الإلكتروني للهيئة العليا المستقلة للانتخابات، <https://ihec.iq/النتائج>.

ملاحظة: جرت الانتخابات في 10 تشرين الأول/أكتوبر 2021 وأعلنت النتائج النهائية في 30 تشرين الثاني/نوفمبر. ولقد بلغ عدد الناخبين المؤهلين حوالي 22.1 مليون في حين بلغ عدد المصوتين الفعليين حوالي 9.6 مليون. وبلغت الأصوات الصحيحة 8.9 مليون والباطلة 0.7 مليون. أنظر <https://ihec.iq/النتائج>.

وتشير هذه النتائج الملاحظات التالية:

(1) بالرغم من تقدم أحزاب/تحالفات كالكتلة الصدرية وتأخر أخرى كتحالف الفتح، مقارنة بالانتخابات التشريعية لعام 2018، وفوز "مرشحي" احتجاجات تشرين 2019 وعدد أكبر من "المستقلين"، تبين النتائج استمرار ذات الأحزاب/التحالفات "التقليدية" في المقدمة في الحصول على المقاعد النيابية التي تؤمن استمرارها في تقرير تشكيل الحكومة واختيار أعضائها.

(2) في ضوء حقيقة حصول الكتلة الصدرية على أعلى الأصوات فقد كلفت بتشكيل الحكومة. ولكن بعد مرور سبعة أشهر منذ اعلان نتائج الانتخابات، لم تستطع هذه الكتلة من تأمين أسناد مقاعد نيابية كافية لمنح الثقة، لتشكيل حكومة أغلبية. نتيجة لذلك استقال جميع نوابها الـ 73 من عضوية مجلس النواب في 12 حزيران/يونيو 2022.

(3) في تلك الأثناء، كانت معظم الأحزاب التقليدية تفضل استمرار الاشتراك في السلطة، أي استمرار أسلوب التوافق، ورفض فكرة حكومة الأغلبية والمعارضة خارجها. على سبيل المثال، في "مبادرة" صيغت في بيان نُشر في وسائل الإعلام، صَدَرَ عن مجموعة "الإطار التنسيقي"، وهو مُكوّن من ائتلاف دولة القانون وتحالف الفتح وغيرهما، نُكّرر فيه متطلبات الاشتراك في حكومة توافقية بأتباع الخطوط، المعروفة، في المحاصصة. ويقود ذلك لاستمرار ذات التركيبة المؤسسية مع استمرار الأحزاب/الجماعات الكردية لدور "بيضة القبان" في تحقيق "التوازن".¹⁶ ولقد فاقم ذلك، بعد استقالة نواب الكتلة الصدرية، توزيع مقاعد المستقلين على باقي الجماعات/الأحزاب في مجلس النواب ليصبح الإطار التنسيقي هو الكتلة الأكبر في المجلس.

(4) ولكن بالرغم من استمرار الأحزاب/التحالفات التقليدية في المقدمة فلقد نتج عن انتخابات عام 2021 تغييرات مهمة. إذ كما تبين أرقام الجدول (1) استطاع المرشحون "المستقلون" وأولئك المساهمون باحتجاجات تشرين 2019 الحصول على عدد ملموس من المقاعد. هذا مع ملاحظة أنهم يتسمون، عموماً، بالتشردم وعدم وجود اتفاقات واضحة بينهم أو شخصيات جامعة فيهم، يمكن أن تستقطب تحالفات/شخصيات أخرى فائزة في الانتخابات، وقابلية مؤثرة في تشكيل الحكومة. لذلك تُركوا، في ما يبدو لحد الان، خارج جهود تشكيل الحكومة.

(5) غير أن مكاسبهم تشير ملاحظتين:

(أ) لقد كانت مقاطعة الانتخابات من قبل نسبة كبيرة من المصوتين وبعض الجماعات/الأحزاب قراراً خلافاً *controversial*. ففي ضوء النتائج، كان من الممكن حصول المرشحين "المستقلين" وأولئك المرتبطين باحتجاجات تشرين 2019 على مقاعد أكثر في مجلس النواب لو كانت المشاركة أوسع. قد تكون هذه المقاطعة مفهومة بسبب توقع إعادة نفس التركيبة المؤسسية، بدورها، نتيجة لتوقع احتمالات التلاعب بنتائج الانتخابات والممارسات الانتخابية الأخرى، ولكن قد تكون هذه المقاطعة ذاتها ساهمت بإعادة هذه التركيبة.

¹⁶ بيان نُشر في الموقع الإلكتروني "الفرات نيوز" في 4 أيار/مايو 2022، [الإطار-التنسيقي-يطلق-مبادرة](#).

(ب) تُؤَدِّ هذه النتائج دافعاً للاشتراك بكثافة في الانتخابات التشريعية القادمة، بافتراض نزاهتها وعدالة قوانينها، لحصول تغيير جوهري يساهم في تغيير درجة تأثير الأحزاب/التحالفات التقليدية في مجلس النواب. وبذلك يمكن توقع مجيء إدارة وطنية، باحتمال معقول، يتراجع فيها اعتماد الأسس الطائفية/الأثنية/الدينية والمحاصصة في تشكيلها وأدائها وتطلعاتها، ومُخْلِصة من الفساد، وبالنتيجة قيامها بتكوين إدارة اقتصادية وطنية متمكنة وتبني استراتيجية وسياسات تنمية مستدامة.

مصادر الورقة

- الحسني، عبد الرزاق (2008) تاريخ العراق السياسي الحديث، الجزء الأول، الطبعة الثامنة، الرافدين للطباعة والنشر، بيروت، (الطبعة الأولى تموز/يوليو 1948).
- الوردي، علي (1969) لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث، الجزء الأول: من بداية العهد العثماني حتى منتصف القرن التاسع عشر. مطبعة الارشاد، بغداد.
- وزارة المالية (2020) الورقة البيضاء: التقرير النهائي لخلية الطوارئ للإصلاح المالي، 10 تشرين الأول، نُزِلت الورقة في 2020/10/12،
[https://media.shafaq.com/media/arcella_files/1602585316356\(\)2020-10-11-2350%20WP.pdf](https://media.shafaq.com/media/arcella_files/1602585316356()2020-10-11-2350%20WP.pdf).
- لونكريك، ستيفن (1941) أربعة قرون من تاريخ العراق الحديث، ترجمة جعفر الخياط، الطبعة السادسة 1985، مكتبة اليقظة العربية، بغداد. صدر الكتاب أصلاً باللغة الإنكليزية في 1925 بعنوان:
 Longrigg, S. (1925) *Four Centuries of Modern Iraq History*.
- كچةچي، صباح (2002) التخطيط الصناعي في العراق، أساليبه، تطبيقاته، وأجهزته، الجزء الأول، للفترة 1921-1980، بيت الحكمة، بغداد.
- محي الدين، نجيب (2018) "موجز تاريخ جماعة الأهالي في العراق - نشوؤها وعقيدتها وفعاليتها للفترة 1932-1937"، في شوقي ناجي جواد، محرر (2019) أحاديث الثلاثاء كتابات لمتقنين عراقيين، المجلد العاشر، الذاكرة للنشر والتوزيع، بغداد.
- منيف، عبد الرحمن (1999) أرض السواد، رواية في ثلاثة أجزاء، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، والمركز الثقافي العربي للنشر والتوزيع، الدار البيضاء.
- مرزا، علي (2018) الاقتصاد العراقي - الأزمات والتنمية، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، آب.
- _____ (2020) "تمويل الميزانية و'الإصلاح الاقتصادي الهيكلي' في العراق: الورقة البيضاء وتقرير البنك الدولي"، الموقع الإلكتروني لشبكة الاقتصاديين العراقيين، 15 كانون الأول/ديسمبر. ولقد أعيد نشر نسخة مُراجعة في: علي مرزا (2021) أوراق اقتصادية ونفطية - العراق والعالم، المجلد الثاني، كتاب إلكتروني مجاني، شبكة الاقتصاديين العراقيين.
- _____ (2021) "التحول نحو إنتاج واستهلاك الطاقات 'النظيفة' في العالم - التبعات المتوقعة وتوجهات الدول المصدرة للنفط"، الموقع الإلكتروني لشبكة الاقتصاديين العراقيين، 29 تشرين الثاني/نوفمبر.
- _____ (2022) "استراتيجية وسياسات التنمية في العراق: تواضع جهود التنويع الاقتصادي"، الموقع الإلكتروني لشبكة الاقتصاديين العراقيين، 28 آذار/مارس.

عبد الله، ثابت عبد الجبار (2013) *الاقتصاد السياسي لتجارة البصرة في القرن الثامن عشر*، ترجمة عزيز سباهي، دار المدى للثقافة والنشر، بيروت. صدر الكتاب أصلاً باللغة الإنكليزية في ديسمبر 2000 بعنوان:

Abdulla, T. (2000) *Merchants, Memluks and Murder: The Political Economy of Trade in Eighteenth-Century Basra*, SUNY Press.

سنغلتون، جيني (1999) *الحزب الوطني الديمقراطي في العهد الملكي*، مجموعة من المترجمين، المؤسسة العربية للدراسات والنشر. بيروت.

السعدي، صبري (2022) "بِعَمَة الثروة النفطية ونقمة السياسة الاقتصادية وأزمة الاقتصاد السياسي للمُحاصصة في العراق"، *المستقبل العربي* - العدد 519.

السعدي، عبد الجبار (2021) "خريطة القوى السياسية المشاركة في الانتخابات التشريعية العراقية 2021"، *المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات*، 8 تشرين الأول/أكتوبر.

Acemoglu, D. and J. Robinson (2012) *Why Nations Fail: The origins of power, prosperity and poverty*. London, Profile Book.

_____ and J. Sachs (2016) 'Janus Conversation with Daron Acemoglu and Jeffrey Sachs', *Brown University*, April 29, YouTube video, <https://www.youtube.com/watch?v=iq3MS6og2tg>.

Alhassan, Naufel (2021) 'Changing the rules of the game: Reforming the party system in Iraq', *Middle East Institute*, Washington D. C., June 16, <https://www.mei.edu/publications/changing-rules-game-reforming-party-system-iraq>.

Allison, G. (2022) 'The Russia–Ukraine War, the US–China Rivalry, and Thucydides's Trap', *The International Institute for Strategic Studies*, London, YouTube video, April 21, <https://www.youtube.com/watch?v=MKSJYIHHORE>.

El-Joumayle, Omar (2016). 'Economic Growth, abrupt institutional changes and institutional policies: the case of an oil-exporting country,' *International Journal of Contemporary Iraq Studies*, 10, 1-2: 105-137.

_____ (2017) 'Oil production and abrupt institutional change: the multi-cyclic Hubbert model and the case of Iraq', *Contemporary Arab Affairs*, 10:2, 256-285, DOI: 10.1080/17550912.2017.1302059.

Gordon, R. (2016) 'The Rise and Fall of American Growth', *London School of Economics*, May 11, YouTube video, <https://www.youtube.com/watch?v=B-Tia-LcLxI>.

- Jaffal, Omar (2021) 'Undemocratic Parties in a "Democratic" System: The Formation and Operation of Political Parties in Post-2003 Iraq', *LSE Middle East Centre Paper Series / 56 /*, December, http://eprints.lse.ac.uk/112203/5/Undemocratic_Parties_English.pdf.
- Lewis, W.A. (1954) 'Economic Development with Unlimited Supplies of Labour', *The Manchester School of Economics*, May, pp. 139-191.
- Rodrik, D. (2015) 'The future of Growth in Developing Countries', Durham Global Policy Institute Annual Lecture, *Durham University*, October 5, YouTube, <https://www.youtube.com/watch?v=HBELpsPBjAQ>.
- Shukri N. (2021) 'Iraqi Elections: Current Coalitions Are Not a Recipe for Change', *Washington Institute*, September 9, <https://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/iraqi-elections-current-coalitions-are-not-recipe-change>.
- Stiglitz, J. (2018) 'How Did China Succeed', *Lecture at Norwegian Business School*, September 14, <https://www.youtube.com/watch?v=Iaw4n9IZDdc>.
- World Bank (1952) *The Economic Development of Iraq*, Published for the International Bank for Reconstruction and Development by The John Hopkins Press.
- _____ (2001) *World Development Report 2001: Building Institutions for Markets*.
- _____ (2020) *Breaking Out of Fragility: A Country Economic Memorandum for Diversification and Growth in Iraq*, September, <https://openknowledge.worldbank.org/bitstream/handle/10986/34416/9781464816376.pdf?sequence=4&isAllowed=y>.
- _____ (2022) *Commodity Markets Outlook: The Impact of War in Ukraine on Commodity Markets*, April.
- Yousif, B., R. Morrar, and O. El-Joumayle (2020) 'Conflict, Institutions and The Iraqi Economy, 2003- 2018', *Economic Research Forum*, Working Paper No. 1387, April.

خطأ شائع حول نسبة المشاركة في انتخابات تشرين الأول/أكتوبر 2021 في العراق¹

د. علي مرزا

(1) لقد لاحظتُ في العديد من المقابلات/النقاشات باللغة العربية في مختلف القنوات التلفزيونية الفضائية واليوتيوب *YouTube* وحتى كتابات منشورة باللغة العربية ذكّر العديد من المتحاورين/الكتاب فيها أن نسبة المشاركة في انتخابات تشرين الأول/أكتوبر 2021 في العراق كانت "حوالي 20%". وفي بعض الأحيان يُشار إلى أن 70%-80% لم يصوتوا في الانتخابات، ليتضمن ذلك أن نسبة المشاركة كانت 20%-30%. وفي هذه المقابلات والنقاشات والكتابات من غير الواضح إلى ماذا تشير هذه النسب، وماذا يقصده المتحاورون/الكتاب.

(2) إن تعريف نسبة المشاركة *Turnout Rate* الذي تستخدمه المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في العراق، وهو نفس التعريف المستخدم عالمياً، هو نسبة اللذين صوتوا فعلاً في الانتخابات إلى المؤهلين للتصويت، كما يتبين في الجدول (1) أدناه. والمؤهل للتصويت هو المواطن العراقي الذي لا يقل عمره عن 18 سنة ويتمتع بالأهلية الكاملة (أي من الفئة العمرية 18-سنة-فأكثر).

(3) وحسب الأرقام المنزلة من الموقع الإلكتروني للمفوضية العليا المستقلة للانتخابات، <https://ihec.iq/> النتائج، فإن نسبة المشاركة في انتخابات تشرين الأول/أكتوبر 2021 كانت 43.5% (وليس "حوالي 20%") وكما يلي في الجدول (1):

¹ نسخة منقحة لورقة نُشرت في الموقع الإلكتروني لشبكة الاقتصاديين العراقيين في 1 أيلول/سبتمبر 2022.

| الانتخابات التشريعية تشرين الأول /أكتوبر 2021 | | |
|---|------------|--|
| الجدول (1) نسبة المشاركة، <i>Turnout Rate</i> | | |
| نسبة المشاركة % | عدد | |
| | 41,190,658 | عدد السكان |
| | 22,116,836 | عدد الناخبين المؤهلين للتصويت، <i>Eligible</i> |
| 43.5 | 9,629,601 | عدد الناخبين المصوتين [الفعالين] |
| 40.3 | 8,906,959 | عدد الأصوات الصحيحة |
| 3.2 | 722,642 | عدد الأصوات الباطلة |
| نسبة المشاركة = $100 \times \frac{\text{عدد الناخبين المصوتين}}{\text{عدد الناخبين المؤهلين للتصويت}}$ | | |
| $\text{Turnout Rate} = \frac{\text{Number of voters who cast votes}}{\text{Number of voters eligible to vote}} \times 100$ | | |
| المصادر: <ul style="list-style-type: none"> ▪ عدد السكان: الجهاز المركزي للإحصاء: تقديرات سكان العراق (2020)، مديرية إحصاءات السكان والقوى العاملة، تشرين الثاني 2020، الجدول (1) ص 11. ▪ عدد الناخبين المؤهلين وعدد المصوتين: الموقع الإلكتروني للمفوضية العليا المستقلة للانتخابات، منزلة في 2022/8/25، https://ihec.iq/، النتائج. ▪ حساب نسبة المشاركة في الجدول هو المستخدم من قبل المفوضية وهو نفس الحساب/التعريف الوارد في Wikipedia، https://en.wikipedia.org/wiki/Voter_turnout. | | |

ملاحظات:

(أ) لقد بلغ عدد المؤهلين للتصويت (من الفئة العمرية 18-سنة-فأكثر) من الناخبين في 2021/تشرين الأول 22,116,836، في حين بلغ عدد السكان 41,190,658، كما يتبين من الجدول (1) أعلاه. أي أن نسبة عدد المؤهلين للتصويت إلى عدد السكان كانت حوالي 53.7%. من جانب آخر، في عام 2020 بلغ عدد الفئة العمرية 18-سنة-فأكثر 21,320,319 في حين بلغ عدد السكان 40,150,174، حسب بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الواردة في المصدر المذكور في الجدول (1). وبحساب نسبة عدد هذه الفئة العمرية لعدد السكان فأنها تبلغ حوالي 53.1%. ويشير التقارب الكبير جداً للنسبتين إلى أن عدد المؤهلين للتصويت في 2021 ينطبق، باحتمال كبير جداً، على كامل عدد الفئة العمرية 18-سنة-فأكثر لعام 2021 (بمن فيهم غير العراقيين وناقصي الأهلية من العراقيين). أي جميع من هم في سن التصويت من السكان. وتبين هذه المقارنة أن عدد المؤهلين للتصويت في عام 2021 لا يمكن أن يكون أكثر مما ورد في الجدول (1)، وبالنتيجة فأن نسبة المشاركة في انتخابات تشرين الأول/أكتوبر 2021 لا يمكن أن تكون أقل من 43.5%. بعبارة أخرى، لو أن المفوضية احتسبت عدد المؤهلين حسب شروط

التأهيل، الوارد ذكرها أعلاه، لكان عدد المؤهلين أقل (من 22,116,836) ولكانت نسبة المشاركة أكبر (من 43.5%)².

(ب) لا تتوفر تقديرات حسب الفئات العمرية للسكان لعام 2021 في بيانات الجهاز المركزي للإحصاء. ولكن تتوفر بيانات للعدد الكلي للسكان لعام 2021 كما هو مبين في الجدول (1).

(ج) تساوي نسبة عدد المصوتين الفعليين إلى عدد السكان (أي 9,629,601 إلى 41,190,658) في انتخابات تشرين الأول/أكتوبر 2021 حوالي 23.3%. غير أن هذه لا تساوي نسبة المشاركة في الانتخابات، وذلك لأنها تتضمن الافتراض غير المعقول وهو: بالإضافة للفئة العمرية المؤهلة 18-سنة-فأكثر، فإن حق الانتخاب يشمل أيضاً الفئة العمرية صفر-17 سنة، أي بما في ذلك الذين ولدوا في يوم الانتخاب 2021/10/10! وليس هناك من يستخدم مثل هذا الافتراض والنسبة المستمدة منه في باقي الدول. فعندما يقال أن نسبة المشاركة هي 43.5% فإنما ينصرف ذلك إلى نسبة مشاركة الفئة العمرية 18-سنة-فأكثر من عدد هذه الفئة.

أشكر الأستاذ كامل المهدي على الملاحظات القيمة التي أثارها على مسودة لهذه المداخلة.

² في الانتخابات الرئاسية الأمريكية لعام 2020 كان عدد المصوتين الفعليين حوالي 160 مليون. وكان عدد من هم في سن التصويت من السكان حوالي 258 مليون. ويقسم عدد المصوتين على عدد من هم في سن التصويت من السكان فإن النسبة هي 62%. غير أن عدد المؤهلين للتصويت (من ضمن عدد من هم في سن التصويت من السكان) كان حوالي 239 مليون. ويقسم عدد المصوتين على عدد المؤهلين فإن النسبة هي حوالي 67%. وهذه الأخيرة هي نسبة المشاركة. لاحظ أن استخدام عدد المؤهلين بدلاً من عدد من هم في سن التصويت من السكان في الحساب قاد إلى زيادة النسبة بحوالي خمسة نقاط. البيانات الأمريكية مأخوذة من:

Wikipedia (2022) 'Voter turnout in United States presidential elections', August 30, https://en.wikipedia.org/wiki/Voter_turnout_in_United_States_presidential_elections.

الجهود والنتائج التنموية ومدى استدامتها في العراق:

مجلسي الإعمار والتخطيط 1951-1980¹

نسخة محدثة وموسعة²

د. علي مرزا

أولاً: مقدمة

تُثار بين حين وآخر اقتراحات إعادة مجلس الإعمار كما كان في خمسينيات القرن الماضي، أو بشكل معدل كما في مقترح قانون مجلس الإعمار المحال إلى مجلس النواب في أيلول/سبتمبر 2019. وتُثار وتُكرر هذه الاقتراحات، أساساً، نتيجة لتواضع جهود التنمية خلال العقدين الأخيرين، كما يدل عليه انخفاض حجم الاستثمارات العامة في الميزانية الإتحادية (بدوره نتيجة لغياب تبني منظور *outlook* وخطط للتنوع الاقتصادي) والذي ساهم في عدم الابتداء بمسار لنمو مستدام *sustainable* في الناتج غير النفطي، خلال هذين العَقدَين. أنظر مرزا (2018، 2022). وتؤطر أسباب معظم هذه الاقتراحات إلى ما انجزه مجلس الإعمار/وزارة الإعمار خلال فترة عمله القصيرة نسبياً 1951-1958، على سبيل المثال:

(1) الدراسات والتقارير التي أُعدت خلال فترة المجلس، لا سيما من قبل البنك الدولي واستشاريين وخبراء أجانِب معروفين، والتي غطت البنى الأساسية التي كان العراق بحاجة ماسة إليها من طرق وجسور وري/سدود ومستشفيات ومدارس، الخ، إضافة لصناعات طاقة وغيرها من الصناعات الاستهلاكية والإنشائية، الخ، التي ساهم بها القطاع العام. ولقد امتد أفق هذه الدراسات والتقارير في ما يخص حاجة العراق المستقبلية من البنى الأساسية لعقود من الزمن.

(2) تخصيص الجزء الأكبر من عوائد تصدير النفط إلى ميزانية مجلس الإعمار. ويحتل هذا التخصيص منزلة أساسية لتبرير معظم اقتراحات إعادة تكوين مجلس الإعمار.

¹ ورقة نُشرت في الموقع الإلكتروني لشبكة الاقتصاديين العراقيين في 2 تشرين الأول/أكتوبر 2022.

² اشكر د. عمر الجميلي على ملاحظاته القيمة في تعقيب على النسخة الأولى لهذه الورقة التي نُشرت بعنوان "ملاحظات على الجهود التنموية ونتائجها لمجلسي الإعمار والتخطيط في العراق 1951-1980". ولقد تم نشر النسخة الأولى والتعقيب في موقع شبكة الاقتصاديين العراقيين في 25 تموز/يوليو و18 آب/أغسطس، 2022، على التوالي. كما أشكر د. بارق شبر على قراءته تلك النسخة وإثارة ملاحظات قيمة عليها. وأشكر المشاركين، في مجموعة قرائية *reading group* عُرِضت فيها تلك النسخة من خلال Zoom، على ملاحظاتهم القيمة. وبالإضافة إلى أخذ جانب مهم من الملاحظات بالاعتبار، بما في ذلك تناول مسألة استدامة *sustainability* النمو، فلقد أنصب التحديث/التوسيع أيضاً على استخدام سلسلة بيانات "مستمرة" للناتج المحلي الإجمالي حسب الأنشطة الاقتصادية وبالأسعار الجارية والثابتة وكذلك في بعض جوانب تحويل قياس النفقات الاستثمارية العامة من الأسعار الجارية إلى الأسعار الثابتة؛ أنظر الفقرة ثانياً في المتن، أدناه.

(3) المشاريع العديدة التي نُفِّذت خلال الفترة 1951-1958.

(4) المصداقية المهنية للعاملين في المجلس وغياب الفساد في أعماله ومشاريعه، عموماً.

(5) التوجهات الوطنية في توزيع المشاريع على كافة انحاء العراق.

(6) الخ.

وفعلاً بالرغم من الملاحظات التي أثّرت على أداء مجلس/وزارة الإعمار، اتسم مجلس/وزارة الإعمار بهذه الصفات والإنجازات. في المقابل، فإن مجلس/وزارة التخطيط الذي أعقب مجلس/وزارة الإعمار، والذي أثّرت على أداءه ملاحظات مماثلة (والتي سأشير لبعضها في ما يخص كلا المجلسين في الفقرة ثالثاً أدناه) كان خلال فترته، ضمن السنوات التي تغطيها هذه الورقة، يتسم بمعظم هذه الصفات والإنجازات، لا سيما المصداقية المهنية وغياب الفساد، عموماً، وتنفيذ المشاريع التنموية لتغطي كافة انحاء العراق. زيادة على ذلك، فإن الإنفاق الاستثماري الفعلي، مقاساً بالأسعار الثابتة وكمتوسط حصة الشخص الواحد، في الخطط التنموية لمجلس/وزارة التخطيط تخطى حصته من الإنفاق الاستثماري الفعلي لبرامج/مناهج مجلس/وزارة الإعمار بنسب عالية، كما سيتبين في الفقرات التالية. هذا بالرغم من تخفيض نسبة العوائد النفطية المحددة/المخصصة للاستثمار العام بعد تغيير 1958 ثم إلغائها بعد سنة 1964. وهذا الجانب الإنفاقي، وما رافقه من نسب النمو في الناتج المحلي الإجمالي ومدى استدامة *sustainability* النمو، خلال فترتي المجلسين، هي من ضمن المواضيع الرئيسية لهذه الورقة، التي سأتناولها في ما يلي من فقرات.

ومن المناسب الإشارة ابتداءً، إلى أنه نتيجة لاستخدام سلسلة بيانات "مستمرة" للسنوات 1951-1980، لا سيما للناتج المحلي الإجمالي والناتج غير النفطي والمخفضات الضمنية المتعلقة بهما، حسب الأنشطة الاقتصادية، في هذه النسخة المحدثّة/الموسعة، فإن النتائج المستخلصة في النسخة الأولى من هذه الورقة تم تأكيدها بثقة إحصائية أكبر وبتفصيل أوسع. من جانب آخر، تبين هذه النسخة المحدثّة/الموسعة أنه بالرغم من متوسط نسب النمو العالية للناتج المحلي الإجمالي (حوالي 8% سنوياً) والناتج غير النفطي (حوالي 6%-9% سنوياً) خلال ثلاثة عقود، تغطي فترتي المجلسين، غير أن هذا النمط من النمو لم يكن مستداماً *unsustainable* بسبب اعتماده على الفورات الإنشائية، لا سيما في البنى الأساسية، من ناحية، والتصنيع الموجه، أساساً، للسوق المحلية (تعويض الاستيرادات) وليس الخارجية، والأنشطة غير المتاجر بمنتجاتها *non-tradables*، من ناحية أخرى.

ومن المناسب الإشارة أيضاً إلى أن سلسلة الناتج المحلي الإجمالي المشار إليها لا تقتصر على السنوات 1951-1980 وإنما تمتد إلى سنة 2020. وفي هذا السياق، قبل البدء بتناول مواضيع هذه الورقة، من الضروري التعرض، في الفقرة التالية، لمسألة البيانات المتوفرة التي لا زالت تُقَدِّد تناولها والنتائج المستخلصة منها، بالرغم من تحسن المتاح منها بدرجة ملموسة في هذه النسخة.

ثانياً: مشكلة البيانات

بغية تقييم الجهود التنموية لمجلس الإعمار ومجلس التخطيط فأن من أهم البيانات المطلوبة، هي التي تتعلق بالحسابات القومية، لا سيما الناتج المحلي الإجمالي وتكوين رأس المال الثابت المحلي الإجمالي (بما فيه النفقات الاستثمارية للميزانية العامة)، مقاسان بالأسعار الجارية والثابتة. ولقد تم خلال العقود الماضية تقدير مكونات الحسابات القومية هذه، في العراق، من قبل خبراء أجانب وأكاديميين عراقيين، قبل مأسسة إعدادها من قبل الأجهزة والدوائر الإحصائية الرسمية التي كان آخر شكل مؤسسي لها هو الجهاز المركزي للإحصاء التابع لوزارة التخطيط، لتغطي الفترة 1951-لحد الآن.

وعندما نُشِرتُ النسخة الأولى من هذه الورقة كان اغلب هذه البيانات غير متاح في المجال العام بشكل متسق وشامل ومستمر، لا سيما للسنوات 1951-1980، وهي الفترة التي تغطيها هذه الورقة:

(1) فالموقع الإلكتروني للجهاز المركزي للإحصاء ينشر بيانات الحسابات القومية، فصلياً وسنوياً، في نشرات *الحسابات القومية والمجموعة الإحصائية السنوية*، لتمتد السلسلة المنشورة فيه للسنوات 2002/2000 فما بعد، ولكن ليس قبل ذلك.

(2) أما بيانات البنك الدولي المنشورة على موقعه الإلكتروني في ما يتعلق بالعراق فهي تشمل بيانات الناتج المحلي الإجمالي، حسب أنشطة الناتج، مقاسة بالدينار وبالدولار، لتغطي السنوات 1960-1964 بالأسعار الجارية والسنوات 1968 لحد الوقت الحاضر (أي لحد آخر نشرة من نشرات الجهاز المركزي للإحصاء حول الحسابات القومية) بالأسعار الجارية وبأسعار 1988 ثم بأسعار 2007. مع ملاحظة أن هذه البيانات تدمج أنشطة النفط وباقي التعدين/المقالع والبناء/التشييد والكهرباء/الماء بنشاط واحد بحيث لا يمكن معرفة الناتج النفطي والناتج غير النفطي منها. أما بيانات تكوين رأس المال الثابت المحلي الإجمالي في بيانات البنك فهي تغطي سنة 1980 فما بعد بالأسعار الجارية وسنة 2007 فما بعد، بالأسعار الثابتة. وأرقام البنك الدولي للناتج وتكوين رأس المال تطابق، عموماً، أرقام الجهاز المركزي للإحصاء المتاحة للسنوات 2002-2020.³

(3) منشورات للبنك المركزي العراقي، غير متاحة لحد الآن، وهي *التقارير السنوية 1961-1963 والنشرة الفصلية، سلسلة جديدة لسنة 1967*، تحتوي، فيما بينها، على جانب من بيانات للحسابات القومية، للسنوات 1951-1965.

³ بيانات البنك الدولي عن العراق، المشار لبعض منها في المتن، يمكن تنزيلها بعدة أشكال، لا سيما بملف اكسيل، باستخدام الرابط التالي: <https://data.worldbank.org/country/iraq?view=chart>.

ولكن بعد نشر النسخة الأولى من الورقة في 25 تموز/يوليو 2022، اتاحت لي بيانات "مستمرة" للنتائج المحلي الإجمالي وجانب من بيانات تكوين رأس المال الثابت المحلي الإجمالي، وكما يلي:

(1) الموقع الإحصائي التابع للأمم المتحدة *UNdata*. إذ يحتوي هذا الموقع سلسلة مستمرة لبيانات الناتج المحلي الإجمالي للعراق حسب الأنشطة الاقتصادية للسنوات 1953-2020⁴. ويبين هذا الموقع أن مصدر هذه البيانات هي الإحصائيات الرسمية العراقية (*National Accounts Official Country Data*) لتشمل ما يلي:

(أ) البيانات بالأسعار الجارية لكامل الفترة 1953-2020.

(ب) البيانات بالأسعار الثابتة (عدة سنوات أساس) مستمرة للسنوات 1953-1991 ثم انقطاع محدود 1992-1996 وبعدها استمرار 1997-2020. وفي هذه السلسلة هناك عدد محدود جداً من السنوات يتسم بعدم وجود سنوات أساس مشتركة. ويشمل ذلك السنتين 1967 و1968 والسنتين 2006 و2007 هذا إضافة للفجوة 1992-1996. ولكن بسبب وجود تقديرات "متصلة" لهذه السنوات في مصادر أخرى أمكن سد هذه الثغرات كما هو مشروح في الجدول (4)، في الملحق (1)، والجدول (7) في الملحق (3)، أدناه، للسنوات 1953-1980.

(ج) ولكن لا تتوفر في هذه السلسلة بيانات للسنتين 1951 و1952، ولقد لجأت لاستخدام بيانات الدخل القومي الواردة في (Jalal (1972)، التي تشمل هاتين السنتين، نقلاً عن البنك المركزي العراقي، ومؤشرات أخرى "لتقدير" الناتج المحلي الإجمالي لهاتين السنتين، في الملحق (2).

(د) كما لا تتوفر في هذا الموقع سلسلة مستمرة لتكوين رأس المال الثابت المحلي الإجمالي على غرار الناتج المحلي الإجمالي لكامل السنوات 1953-1980⁵.

⁴ رابط موقع الأمم المتحدة *UNdata*: http://data.un.org/Data.aspx?d=SNA&f=group_code%3a202. ويمكن تنزيل البيانات بعدة أشكال، لا سيما بملف اكسيل.

⁵ تتوفر بيانات في موقع آخر للأمم المتحدة *unstat* عن تكوين رأس المال الثابت المحلي الإجمالي في العراق بالأسعار الجارية وبأسعار 2015 للسنوات 1970-2020، انظر الموقع التالي: <https://unstats.un.org/unsd/snaama/CountryProfile?ccode=50>. ولكن عند مقارنة هذه البيانات بالبيانات الواردة في الموقع المذكور أعلاه للأمم المتحدة *UNdata*، الذي أخذت منه بيانات الناتج المحلي الإجمالي لهذه النسخة المحدثة/الموسعة، يلاحظ اختلافاً كبيراً بينهما. على سبيل المثال، بلغت قيمة تكوين رأس المال الثابت المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية (من ضمن توزيع الناتج المحلي الإجمالي على فقرات الإنفاق) في سنة 1970 حسب *UNdata* حوالي 185 مليون دينار في الوقت الذي بلغت فيه حسب هذا الموقع الآخر للأمم المتحدة *unstat* حوالي 576 مليون دينار، وهذا فرق كبير لا يمكن تفسيره. ويتضح نفس الفرق الكبير عند المقارنة بين سنتي 1969 في هاشم وآخرون (1970) و1970 في *unstat*.

(2) التقرير/الكتاب الذي أعده د. جواد هاشم وآخرون (1970) الذي يحتوي على بيانات الناتج المحلي الإجمالي وتكوين رأس المال الثابت المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية والثابتة (أسعار 1964) حسب الأنشطة الاقتصادية والقطاعات العام والخاص للسنوات 1953-1969.⁶ ولقد استخدمت هذه البيانات، مع مؤشرات أخرى، لغرض استكمال وتدقيق بيانات الأمم المتحدة *UNdata* بالأسعار الثابتة، لهذه السنوات، كما أشرت له في النقطة (ب)، أعلاه.

وبالنتيجة، بسبب إتاحة بيانات حسب الأنشطة الاقتصادية بالأسعار الجارية والثابتة لكامل الفترة 1951-1980، أمكن عرض مسار نمو الناتج المحلي الإجمالي والناتج غير النفطي وحصّة الشخص منهما بشكل أكثر "دقة" في هذه النسخة المحدثه/الموسعة. ويتضمن ذلك تجنب استخدام الرقم القياسي لأسعار المستهلك كمخفض ضمني لتحويل بيانات الناتج المحلي الإجمالي من القياس بالأسعار الجارية إلى الثابتة الذي تم في النسخة السابقة من الورقة. من جانب آخر متصل، في هذه النسخة المحدثه/الموسعة أيضاً، بسبب استمرار عدم إتاحة مخفض ضمني لتكوين رأس المال الثابت المحلي الإجمالي لكامل هذه الفترة، استخدمت المخفض الضمني للناتج غير النفطي، لتحويل النفقات الاستثمارية العامة الفعلية من الأسعار الجارية إلى الثابتة، متجنباً بذلك، أيضاً، استخدام الرقم القياسي لأسعار المستهلك، في التحويل، الذي تم في النسخة السابقة.⁷

⁶ أشكر د. بارق شبر ود. عمر الجميلي على توفير هذا التقرير/الكتاب.

⁷ إن أفضل وسيلة لتحويل النفقات الاستثمارية العامة من الأسعار الجارية إلى الثابتة هو باستخدام المخفض الضمني لتكوين رأس المال الثابت المحلي الإجمالي. ولكن بينما يتوفر هذا الرقم للسنوات 1953-1969، في جواد هاشم وآخرون (1970)، غير أنه لا يتوفر للسنوات 1970-1980. لذلك ينبغي استخدام بديل مناسب. وفي النسخة السابقة لهذه الورقة استخدم الرقم القياسي لأسعار المستهلك. ولكن لا حظنا في تلك النسخة أن هذا الرقم يشمل إعانات يستلمها المستهلك ولا يستلمها المستثمر، من ناحية، وهو لا يشمل أسعار المواد الإنشائية ولا أسعار المكنائ والمعدات المستوردة والمحلية، التي تمثل الأجزاء الأساس من تكوين رأس المال الثابت المحلي الإجمالي، من ناحية أخرى. لذلك فأن البديل الأحسن، *second best*، لغياب المخفض الضمني لتكوين رأس المال الثابت، ربما هو المخفض الضمني للناتج غير النفطي. إذ يشمل هذا المخفض تكاليف التشييد والبناء إضافة لتكاليف المعدات المحلية المستخدمة في تكوين رأس المال الثابت وكذلك تغير أسعار النقل والتخزين والاتصالات والتجارة الداخلية وغيرها من الخدمات التي تؤثر في تكاليف تكوين رأس المال الثابت. وبالرغم من عدم شموله، مباشرة، لأسعار المكان والآلات والمعدات ووسائل النقل المستوردة، فآته يعكس بصورة غير مباشرة جانب من تكاليفها. من جانب آخر، فإن اختيار المخفض الضمني للناتج غير النفطي وليس المخفض الضمني للناتج المحلي الإجمالي يعود إلى أن تغير أسعار تصدير النفط له تأثير كبير على المخفض الضمني للناتج المحلي الإجمالي مما يجعله غير مناسب لاستخدامه في تحويل النفقات الاستثمارية من القياس بالأسعار الجارية إلى الثابتة. وفي ذات السياق، فأن المخفض الضمني للناتج التشييد والبناء، من ضمن الناتج المحلي الإجمالي، يمثل مباشرة أسعار البناء والتشييد في تكوين رأس المال الثابت، غير أن استخدامه وحده لتحويل قياس النفقات الاستثمارية من الأسعار الجارية إلى الثابتة يتسم بالانحياز لأنه يعكس فقط أسعار جزء الانشاءات في تكوين رأس المال الثابت دون أسعار الآلات والمعدات ووسائل النقل، الخ. لذلك حتى يتاح المخفض الضمني لتكوين رأس المال الثابت المحلي الإجمالي فإن المخفض الضمني للناتج غير النفطي هو وسيلة مناسبة لتحويل قياس النفقات الاستثمارية من الأسعار الجارية إلى الثابتة.

وبالرغم من هذه التعديلات المهمة، فإن النتائج والملاحظات المعروضة في هذه النسخة المحدثه/الموسعة من الورقة، تبقى تقريبية وخاضعة للتصحيح عندما تتاح بيانات مباشرة للنتائج المحلي الإجمالي للسنتين 1951 و1952، وبيانات تفصيلية "مستمرة" لتكوين رأس المال الثابت المحلي الإجمالي لكامل السنوات 1951-1980، بالأسعار الجارية والثابتة.

إن من دوافع إعداد هذه الورقة هو حفز الجهاز المركزي للإحصاء والبنك المركزي لنشر بيانات التقديرات المتوفرة لديهما عن الحسابات القومية بسلاسلها المختلفة وتفصيلاتها حسب الأنشطة الاقتصادية وبالأسعار الجارية والثابتة (والقطاعين العام والخاص) ابتداء من سنة 1951، بدون انقطاع، وتوفيرها للباحثين والمهتمين والمراقبين، خدمة لتحليل وتقييم أفضل لاستخلاص الدروس والعبر من التجارب التاريخية. كما تمتد الدوافع لدعوة الباحثين والمهتمين لتدقيق بيانات الحسابات القومية لهذه الفترة واستكمالها ومعالجة الفجوات وانخفاض الاتساق في بعض جوانبها، الخ، على طريق اتاحة سلاسل موثوقة ومناسبة للبحث والاستقصاء.

ثالثاً: مجلس الإعمار وبدائله

(1-3) اقتراح إعادة مجلس الإعمار

في كتابي مرزا (2018-ب) ذكرتُ ما يلي: إن "دعوى 'أحياء' مجلس الأعمار تُبَرَّر بالمصادقية التي كان المجلس يتمتع بها، مقابل تواضعها في العديد من إدارات الدولة، في الوقت الحاضر. وهو ادعاء صحيح إلى حد كبير. غير إن الدعوة لإعادة تجربة مجلس الأعمار والتركيز بالذات على مجلس أعمار ليجل محل وزارة التخطيط الحالية أو يكون مؤسسة بجانبها على نفس المنوال القديم للمجلس دعوة لا تأخذ بالاعتبار العوامل التالية:

(1) إن مجلس الإعمار كان أقرب لدائرة مشاريع عامة وليس جهة مسؤولة عن وضع و/أو تنسيق السياسة التنموية.

(2) أما الدعوة لتخصيص نسبة معينة من عوائد النفط لنفقات التنمية (على غرار 70% لمجلس الأعمار) فهي سياسة مُقَيَّدة ...

(3) أما تحقيق المصادقية فيمكن أن يُنجز بخطتين متوازيين. الأول هو مكافحة الفساد المستشري، والثاني تدريب وإعداد وإعطاء الحوافز لكادر مهني فني وإداري عالي الكفاءة. إن تحسين المصادقية لا ينبغي أن يقتصر فقط على مستوى الجهاز التخطيطي وإنما على مستوى الإدارة العامة ككل".⁸

مرزا (2018-ب، ص ص 340-341).

⁸ إن الإشارة في هذا الاقتباس وردت لمجلس الإعمار مقابل وزارة التخطيط وليس مقابل مجلس/وزارة التخطيط. ويعود السبب في ذلك إلى أن مجلس التخطيط كان قد ألغي في سنة 1987. أنظر أيضاً الفقرة رابعاً، أدناه.

وهنا أضيف أن هناك عامل أساس آخر قد لا يُبرر هذه الدعوى، وربما يكون هو معيار مهم للمفاضلة، وهو درجة أو حجم "الجهود التنموية" و"نتائجها" خلال فترة مجلس الإعمار مقارنة بفترة مجلس التخطيط. حيث سائبين في أدناه أن الجهود التنموية، خلال فترة مجلس التخطيط، كانت "أكبر من" ونتائجها التي تحققت، متمثلة بنسب نمو الناتج المحلي الإجمالي والناتج غير النفطي وحصص الشخص منهما، أعلى، عموماً، عما تحقق خلال فترة مجلس الأعمار.

وبسبب الصعوبة في قياس "الجهود التنموية" لأنها تتطوي على عناصر عديدة تمتد من تفعيل سياسات متنوعة اقتصادية وغير اقتصادية وإقامة مؤسسات محابية للنمو إلى تبني برامج وخطط تنموية قصيرة وبعيدة المدى ومتابعتها وتقييمها وتحديثها، الخ، فأني سأقيس الجهود التنموية بحجم الإنفاق الاستثماري العام الفعلي. وبالرغم من أن ذلك قد ينطوي على تبسيط، ولكنه قياساً يعكس العناصر العديدة المذكورة أعلاه. أما النتائج فسأقتصر في قياسها على نسب النمو الاقتصادي المتحققة، بسبب عدم توفر بيانات عن نتائج مهمة أخرى مثل التغيير في تفاوت الدخل والثروات ودرجة الفقر، الخ، خلال فترتي المقارنة.⁹

ويكتسب حجم الإنفاق الاستثماري أهمية خاصة في هذا المجال. ويعود ذلك إلى أن واحداً من المسائل التي أحاول إبرازها في هذه الورقة هي أن تحديد/تخصيص نسبة من عوائد النفط لتمويل الاستثمار العام ليس بالضرورة هو الوسيلة الأكثر فعالية لزيادته. من جانب آخر، سأنتقل إلى مؤشرات نمو الناتج المحلي الإجمالي والناتج غير النفطي وحصص الشخص منهما، التي ترتبت على إتاحة بيانات أكثر اتساقاً واستمرارية في هذه النسخة المحدثّة/الموسعة، للفترتين المذكورتين، لاستخدامها، مع حجم الإنفاق الاستثماري، في المقارنة.

ومن المناسب، قبل ذلك، الإشارة إلى أن مجموعة من الملاحظات وجّهت لأداء كل من مجلس/وزارة الإعمار ومجلس/وزارة التخطيط. وسأورد في أدناه مثالين على هذه الملاحظات:

(أ) في كتابه "نور الحكومة في تصنيع العراق" يبين د. فرهنك جلال أن تكوين وزارة الأعمار في 1953

عَرَضَ بعضاً من أنشطة مجلس الإعمار لشيء من عدم الاستقرار السياسي نتيجة لارتباطها بالجهاز

⁹ تتوفر مؤشرات عامة عن بعض "النتائج الأخرى". على سبيل المثال، قادت إجراءات قانون "الإصلاح الزراعي" في إعادة توزيع الأراضي الزراعية إلى انخفاض التفاوت في الثروات بعد تغيير 1958. وقد تكون قادت أيضاً، في السنوات اللاحقة، إلى انخفاض التفاوت في الدخل. غير أن ما يتعلق بتوقع انخفاض تفاوت الدخل فإنه يحتاج إلى بيانات ومؤشرات للتحقق منه.

الحكومي، كما أن المركزية الزائدة في إجراءات المجلس والبرمجة التفصيلية فيه اثرا سلباً في أدائه؛ (Jalal (1972, pp. 18, 19). ومع ان مجلس التخطيط الذي حل محله بعد تغيير 1958 استهدف تقليل المركزية التي كان يتسم بها مجلس الإعمار فأنة انشغل بأمور تفصيلية بعيدة عن تطوير منظور متوسط/بعيد المدى لموارد الدولة، من ناحية، وعن تطوير كوادره، والكوادر التخطيطية في الإدارة العامة عموماً، من ناحية أخرى. إضافة لذلك فإن قصر عضوية مجلس التخطيط على وزراء الحكومة أعاد عامل عدم الاستقرار السياسي (مع أن تعديل 1964 أدخل في عضويته خبراء مستقلين). من جانب آخر، فإن تحويل الموافقة على الصرف من مجلس-الأعمار/مجلس-التخطيط إلى وزارة المالية، كان أحد أسباب إعادة المركزية في قرارات الصرف التي قادت إلى تخلف الصرف على المشاريع الصناعية عن تخصيصاتها الواردة في الخطط الاقتصادية بعد عام 1958. وبالنتيجة فأن تقلل الاستقرار السياسي والمؤسسي والإداري، لفترات ليست بالقصيرة، يعتبر من العوامل الأساسية التي لعبت دورها في تاريخ العراق منذ عام 1921 لتعكس سلباً على الأداء الاقتصادي والتنموي فيه. (Jalal (1972, Chapter II & pp. 128-131). أنظر أيضاً مرزا (2018-ب، ص 335).

(ب) في محاضرة في نقابة الصحفيين في بغداد في آب/أغسطس 1960 أنتقد د. محمد سلمان حسن بعض الشركات الأجنبية المنفذة لمشاريع مجلس الإعمار والمستشارين الفنيين الذي كان يستخدمهم المجلس. إذ ذكر أن بعض المستشارين الذين استخدموا لتدقيق عروض الشركات المنفذة للمشاريع لم يكونوا مستقلين عن هذه الشركات مما نتج عنه تضخيم في كلف المشاريع المنفذة من قبل مجلس الإعمار. أنظر حسن (1966، ص ص 143-147).

ويبدو لي أن هذه الملاحظات حول الأداء متشابهة عموماً في ما بين مجلس الإعمار ومجلس التخطيط. على ذلك، بالرغم من أهميتها غير ان تشابهها بين المجلسين يقود لنتيجة منطقية مفادها أن استخدامها كمعايير للتقييم لا يقود إلى تغليب أحدهما على الآخر من الناحية المهنية والمصداقية المالية والوطنية. لذلك في اعتقادي فإن المفاضلة تنصرف، من بين عوامل أخرى، بجزء كبير منها إلى درجة وحجم " الجهود التنموية " و"نتائجها" لكل من المجلسين.

(2-3) الجهود التنموية: متوسط حصة الشخص من النفقات الاستثمارية لمناهج الإعمار والخطط

التنمية 1951-1980

تشير المؤشرات المحتسبة في هذه الورقة إلى أن حجم النفقات الاستثمارية العامة السنوية الفعلية عند قياسها بالأسعار الثابتة حسب حصة الشخص، كانت خلال فترة مجلس/وزارة التخطيط 1959-1980 أعلى بكثير منها خلال فترة مجلس/وزارة الإعمار 1951-1958.

لنلاحظ أولاً، من الشكل (1) أدناه، أن متوسط حصة الشخص السنوية من الإنفاق الاستثماري الفعلي مقاساً بالأسعار الثابتة (لسنة 1964) خلال السنوات 1951-1958، وهي فترة نشاط مجلس/وزارة الإعمار، بلغ 5.7 دينار/شخص. في المقابل، فإن متوسط حصة الشخص السنوية، خلال فترة مجلس/وزارة التخطيط 1959-1980، بلغ 33.6 دينار/شخص. أي أن متوسط حصة الشخص السنوية خلال فترة مجلس/وزارة التخطيط بلغ حوالي ست مرات مثيله خلال فترة مجلس/وزارة الأعمار. وهذا يقود إلى استنتاج مفاده أن جانب أساس من الجهود التنموية، مقاساً بحجم الإنفاق الاستثماري العام الفعلي، كان أعلى بكثير خلال فترة مجلس التخطيط منه خلال فترة مجلس الإعمار.

وقد يثار اعتراض على هذا الاستنتاج مفاده أن نوعية الأنفاق قد تكون مختلفة بين المجلسين بحيث لا يبرر ارتفاع "كمية" الاستثمار (للشخص الواحد سنوياً) خلال فترة مجلس التخطيط هذا الاستنتاج. وفي اعتقادي فإن نوعية الأنفاق الاستثماري العام لم تختلف كثيراً من ناحية البنية الأساسية ولا من ناحية "التوجه" الأساس للمشاريع الصناعية. فالعديد من مشاريع البنية الأساسية خلال فترة مجلس التخطيط حتى أواخر سبعينيات القرن الماضي كان امتداداً لمشاريع مجلس الإعمار سواء بالاستكمال أو الإضافة. أما المشاريع الصناعية فكانت في مجال القطاع العام أكثر/أكبر في مشاريع مجلس التخطيط منها في مشاريع مجلس الإعمار، لا سيما خلال السنوات 1970-1980. ولكن أغلبها كان، كما في فترة مجلس الإعمار، موجهاً أساساً للاستهلاك المحلي (التعويض عن الاستيراد). لذلك فإن نوعية الاستثمار، عموماً، خلال فترة مجلس التخطيط لم تكن أقل منها خلال فترة مجلس الإعمار.

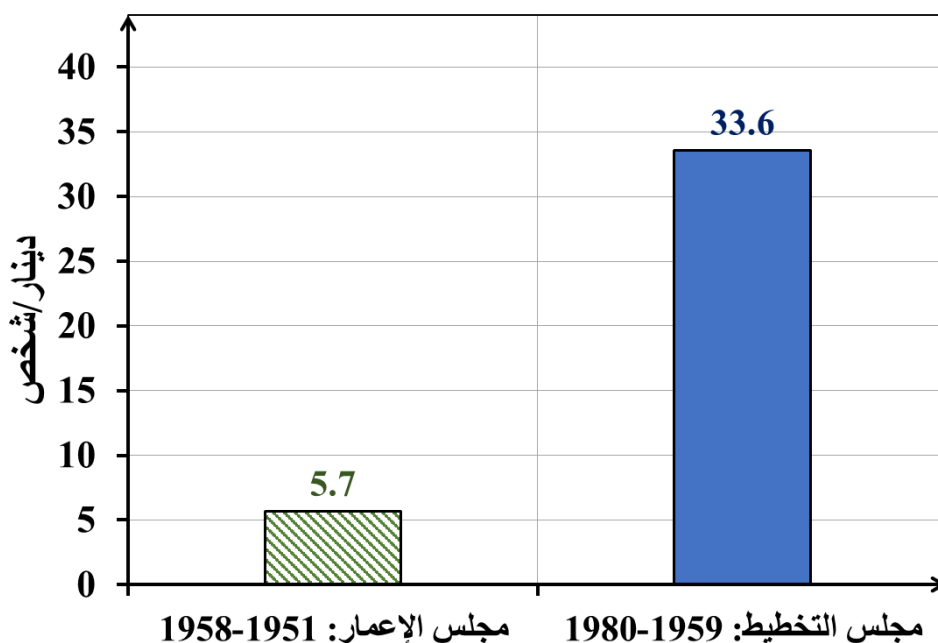
وفي ما يخص ربط النشاط الاستثماري العام بتحديد/تخصيص نسبة من العوائد النفطية للاستثمار العام فإن الشكل (2)، أدناه، لا يبين أن التحديد/التخصيص قاد إلى نشاط استثماري عام أعلى مقارنة بالسنوات التي ألغي فيها هذا التحديد/التخصيص. لا بل يبين أنه حينما حُفِضت نسبة العوائد النفطية المحددة/المخصصة

للاستثمار العام فلقد رافقها ارتفاع حصة الشخص السنوية من الإنفاق الاستثماري. إذ يلاحظ من الشكل أنه حينما خُفِضَت النسبة من عوائد النفط المحددة/المخصصة للاستثمار العام من 70-100% خلال السنوات 1951-1958 إلى 50% خلال السنوات 1959-1964 فإن حصة الشخص السنوية من النفقات الاستثمارية (مقاسة بأسعار 1964) زادت من 5.7 دينار/شخص إلى 7.5 دينار/شخص. وحين ألغيت قاعدة تحديد/تخصيص نسبة من عوائد النفط للاستثمار العام، بعد سنة 1964، فإن حصة الشخص السنوية من الإنفاق الاستثماري العام زادت من 7.5 دينار/شخص خلال السنوات 1959-64 إلى 10.5 دينار/شخص خلال السنوات 1965-69 حتى وصلت إلى 73.8 دينار/شخص خلال السنوات 1976-1980.

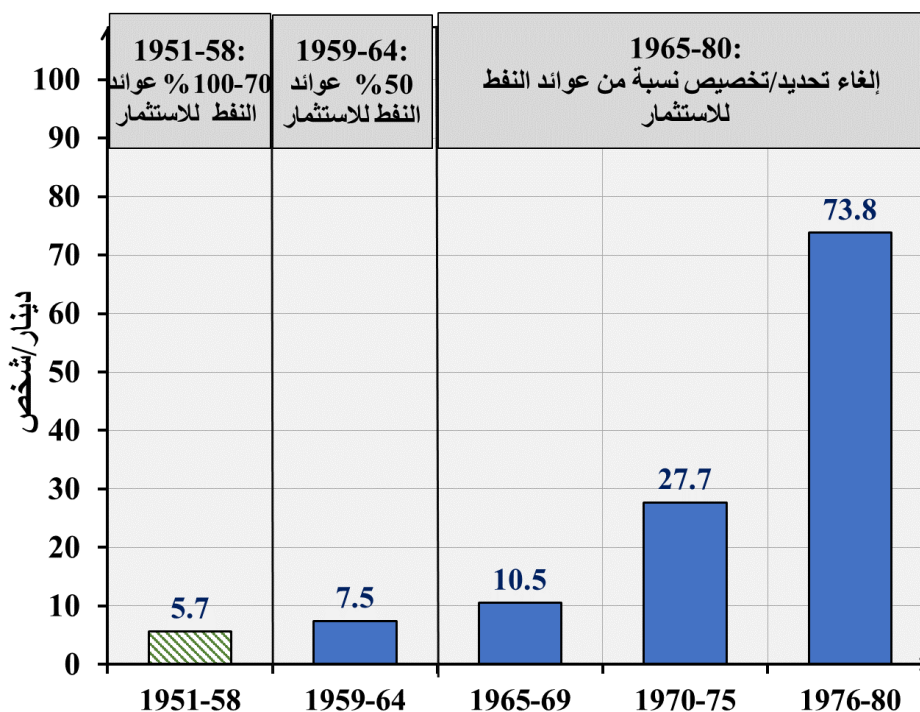
بالطبع ليس هناك علاقة سببية عكسية (كما قد يُستنتج خطأً من هذا الارتباط الظاهري العكسي) بين تحديد/تخصيص نسبة معينة من عوائد النفط للاستثمار العام ومستوى حصة الشخص السنوية منه. ولكن تحديد/تخصيص نسبة من عوائد النفط للاستثمار العام ليس وحده الذي يقرر المستوى الفعلي للإنفاق الاستثماري العام، وإنما ما يقرره هي محصلة مجموعة من العوامل. ولعل في مقدمة هذه العوامل وجود برامج تنموية جديّة وإدارة اقتصادية متمكنة تستهدف تطبيق هذه البرامج مع توفر التمويل ومتطلبات مهنية جيدة ومصداقية مالية ووطنية. وخلال الفترة موضوع البيانات، قادت هذه العوامل وغيرها إلى نتيجة مفادها أن تحديد/تخصيص نسبة من عوائد النفط للإنفاق الاستثماري العام ليس هو العامل الحاسم. لذلك فإن اقتراح إعادة التحديد/التخصيص بحجة أن ذلك يعوض عن غياب الجهود والنظرة التنموية وغياب إدارة اقتصادية متمكنة في العراق، بغية زيادة الاستثمار، هي حجة غير مقنعة في ضوء الأداء التاريخي. وفي هذا السياق، إذا كان غياب برامج تنمية مستدامة وإدارة اقتصادية متمكنة، من ناحية، وانتشار الفساد والمحسوبية، من ناحية أخرى، قاد لضعف الإنفاق الاستثماري العام خلال العقدين الأخيرين، فإن استمرار هذه الظروف مستقبلاً سيقود أيضاً للانقاف على قاعدة تحديد/تخصيص عوائد نفطية للاستثمار العام في الميزانية الاتحادية ومن ثم سيستمر انخفاض مستوى الإنفاق الاستثماري العام الفعلي.

وبالنتيجة، بغية زيادة الجهود التنموية، ومن ضمنها الاستثمار، ينبغي العمل على بناء إدارة اقتصادية متمكنة وتبني استراتيجية وسياسات تنمية مستدامة والقضاء على الفساد والمحسوبية. وإذا تحقق ذلك، يصبح من غير المهم، عندئذ، تحديد/تخصيص نسبة من عوائد النفط للاستثمار العام، من ناحية، ولا في ما إذا كان الجهاز الذي يقود عملية التنمية هو مجلس/وزارة الأعمار أو مجلس/وزارة التخطيط أو أي هيكل مؤسسي موافٍ للأداء التنموي السليم.

الشكل (1) حصة الشخص السنوية من النفقات الاستثمارية الفعلية
في فترتي مجلس الإعمار ومجلس التخطيط، مقاسة بأسعار 1964



الشكل (2) حصة الشخص السنوية من النفقات الاستثمارية الفعلية
عند تحديد/تخصيص نسبة من عوائد النفط وتخفيضها والغائها، مقاسة بأسعار 1964



المصدر: استخدمت بيانات الجدول (1)، في الملحق (1)، لرسم هذه الأشكال.

ملاحظة: أنشأ مجلس الإعمار في سنة 1950 وحَدَّد قانونه رقم 23 لسنة 1950 إيراداته ب 100% من العوائد النفطية. وفي سنة 1953 خَفَّض قانون مجلس ووزارة الإعمار رقم 27 لسنة 1953 هذه النسبة إلى 70%؛ أنظر كچةچي (2002، ص 84).

(3-3) نتائج الجهود التنموية ومدى استدامتها: نمو الناتج المحلي الإجمالي والناتج غير النفطي

ونمو حصة الشخص منهما 1951-1980

إن نسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي (مقاساً بالأسعار الثابتة)، لا سيما الناتج غير النفطي، هي أحد المعايير المهمة لقياس نتائج الجهود التنموية. وفي هذا المجال، هناك ثلاث ملاحظات على النمو ونمطه في العراق، خلال السنوات 1951-1980، كما يلي:

(أ) إن نسبة النمو لا تتأثر بالسياسات الحكومية فقط (التي تعكس جهوداً مستهدفة مباشرة) وإنما أيضاً بعوامل "خارجية" أخرى كالتغيرات المناخية في ما يخص الإنتاج الزراعي وأسعار النفط في ما يخص قطاع النفط، وغيرها من العوامل. ولأهمية تغير أسعار/عوائد النفط لنلاحظ أن تأثير نمو الناتج النفطي، من ضمن نمو الناتج المحلي الإجمالي، لا يتم قياسه من خلال قياس تغير الأسعار/العوائد وإنما من خلال قياس النمو "الكمي" للناتج النفطي. ولكن تغير عوائد النفط يقود لتغير "كمي" مباشر أو غير مباشر، بالاتجاه ذاته، في الأنشطة الأخرى المكونة للناتج المحلي الإجمالي. على سبيل المثال، تقود زيادة النفقات الحكومية النابعة من زيادة عوائد النفط إلى نمو "كمي" في نواتج (أي القيم المضافة الإجمالية ل) الأنشطة المختلفة بصورة مباشرة أو غير مباشرة كالنقل والخزن والاتصالات والتجارة والتشييد، الخ، وبصورة مباشرة في نمو "ناتج" الحكومة العامة. ولقد تضافرت التغيرات الكمية والسعرية لزيادة تأثير زيادة عوائد النفط/نفقات الميزانية العامة في النمو الاقتصادي لا سيما في الأنشطة غير المتاجر بمنتجاتها (الأنشطة الخدمية بما فيها الحكومة العامة). فخلال السنوات 1951-1958، كما يتبين من الجدول (3)، بلغ متوسط نسبة نمو كمية إنتاج النفط الخام، في العراق، حوالي 13.8% سنوياً في الوقت الذي بلغ فيه 6.0% سنوياً خلال السنوات 1958-1980. أما متوسط نسبة التغير في سعر تصدير النفط فلقد بلغ 2.3% سنوياً خلال السنوات 1951-1958 ليقفز إلى 14.2% سنوياً خلال السنوات 1958-1980.¹¹⁰

(ب) إن نسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي (والناتج غير النفطي) وحصة الشخص منهما تميل للارتفاع في مراحل النمو الأولى. لذلك كان من المتوقع أن يكون متوسط نسبة النمو السنوية خلال السنوات 1951-

¹⁰ في الأشكال (1-3)-(2-6)، في المتن، والجدول (3)، في الملحق (1)، وردت فترة مجلس التخطيط لتشمل السنوات 1958-1980 في حين في الشكلين (1) و(2)، في المتن، وردت لتشمل 1959-1980. ويعود ذلك إلى أنه في حساب متوسط نسبة النمو السنوية، الواردة في الأشكال (1-3)-(2-6) والجدول (3)، ينبغي شمول السنة السابقة للفترة 1959-1980 وهي سنة 1958. بالطبع يسري ذلك على فترة مجلس الإعمار بحيث ينبغي شمول السنة 1950 لتصبح 1950-1958. ولكن لا توجد تقديرات للحسابات القومية قبل سنة 1951.

¹¹ احتسب متوسط نسب زيادة أسعار النفط خلال الفترتين المبينة في المتن على أساس أرقام أسعار تصدير النفط في الجدول (4) في الملحق (1). مع العلم أن متوسط نسبة الزيادة محتسب حسب المعادلة الاتجاهية في الملاحظة (هـ) في الجدول (3).

1958 مرتفع مقارنة بالفترات اللاحقة بسبب "صغر" الناتج المحلي الإجمالي (ومن ضمنه الناتج غير النفطي) في بداية الفترة 1951-1958. غير أن النتائج أدناه، في المتوسط، لا تبين ذلك.

(ج) ارتفاع نسب النمو، خلال ثلاثة عقود تغطي فترتي المجلسين، للناتج المحلي الإجمالي (حوالي 8% سنوياً) والناتج غير النفطي (حوالي 6 - 9% سنوياً) كما سيلاحظ في أدناه، ربما بما يقارب ما حصل في أكثر الدول نمواً (على سبيل المثال، دول شرق آسيا والصين خلال سنوات نموها العالي). ويعود هذا الارتفاع، بجانب أساس منه، إلى "الفورات" الإنشائية التي رافقت مناهج وخطط التنمية، وبجانب كبير إلى نمو إنتاج الصناعات المعوضة عن الاستيرادات. في ذات الوقت كان نمو الزراعة أقل بكثير من باقي الأنشطة. ولقد ساهم نمو الأنشطة المتبقية، وهي جميعاً غير متاجر بمنتجاتها *non-tradables*، مساهمة ملموسة في نمو الناتج. إذ يلاحظ من الجدول (7) في الملحق (3) أدناه، كشاهد على "الفورات" الإنشائية، أن متوسط نسبة نمو ناتج نشاط التشييد والبناء (القيمة المضافة الإجمالية) بلغ حوالي 16%- 17% سنوياً خلال كل من فترتي مجلس الإعمار ومجلس التخطيط. لا بل أنه بلغ حوالي 29% سنوياً خلال السنوات 1970-1980. ويبين نفس الجدول أن متوسط نسبة نمو ناتج الصناعة التحويلية بلغ حوالي 11% سنوياً، في الوقت الذي بلغ فيه حوالي 4% سنوياً فقط في ناتج الزراعة والغابات والصيد، خلال كلا الفترتين. أما متوسط نمو مجموع الأنشطة الأخرى فقد تراوح بين 8% سنوياً للفترة الأولى و9% سنوياً للثانية. وبهذا فأن نسب نمو الناتج المحلي الإجمالي (والناتج غير النفطي)، التي تحققت في العراق، لا تعكس مساراً لنمو مستدام *sustainable*، كونها كانت نتاجاً لمشاريع استثمارية واسعة للبنى الأساسية والصناعات الموجهة للسوق المحلية المعوضة عن الاستيراد (في ما عدا الصناعات البتروكيمياوية والنفطية والأسمدة) والأنشطة غير المتاجر بمنتجاتها، ولم تمتد بشكل أساس إلى مشاريع صناعية وغير صناعية موجهة للسوق الخارجية. وتصح هذه الملاحظة على مشاريع فترة مجلس الإعمار وفترة مجلس التخطيط.

وتبين المؤشرات في الأشكال (3-1) - (6-2)، أدناه، أن متوسط نسبة النمو السنوية للناتج المحلي الإجمالي والناتج غير النفطي وحصص الشخص منهما كانوا، في المتوسط، أعلى خلال فترة مجلس التخطيط مقارنة بفترة مجلس الإعمار، وبالتفاصيل التالية:

(1) بلغ متوسط نسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي خلال السنوات 1951-1958 حوالي 7.5% سنوياً بينما بلغ حوالي 8.3% سنوياً خلال السنوات 1958-1980، الشكل (3-1). وكان متوسط نسبة النمو لحصص الشخص للفترة ذاتها متساوياً تقريباً: 4.6% و 4.8%، على التوالي، الشكل (4-1).

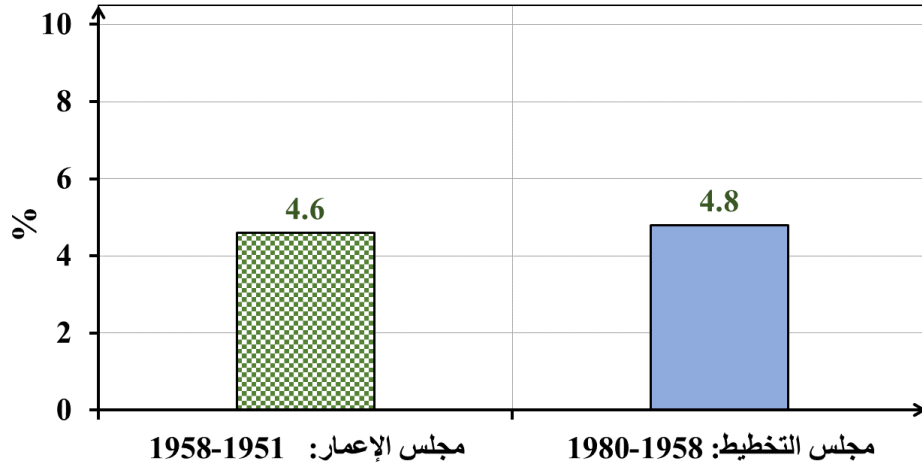
- (2) وبخصوص الناتج غير النفطي يتبين نمطاً أكثر وقعاً. إذ بلغ متوسط نسبة نمو الناتج غير النفطي خلال السنوات 1951-1958 حوالي 5.6% سنوياً بينما بلغ حوالي 9.1% سنوياً خلال السنوات 1958-1980، الشكل (5-1). وكان متوسط نسبة النمو لحصة الشخص للفترة ذاتها 2.7% و 5.6%، على التوالي، الشكل (6-1).
- (3) بالرغم من تقلل الاستقرار السياسي، لاسيما خلال السنوات 1959-63، عنه خلال السنوات 1951-58، فإن متوسط نسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي كان أقل قليلاً نسبياً خلال السنوات 1958-69 مقارنة بالسنوات 1951-58. أما متوسط نسبة نمو حصة الشخص منه فإنه كان أقل بهامش غير قليل. من جانب آخر، فإن متوسط نسبة نمو الناتج غير النفطي وحصة الشخص منه كانا أعلى خلال السنوات 1958-69 مقارنة بالسنوات 1951-58.
- (4) مما يلاحظ على متوسط فترة مجلس التخطيط ككل أنه بالرغم من ارتفاع معدل النمو السكاني خلالها مقارنة بفترة مجلس الإعمار، كما يتضح من الجدول (2) في الملحق (1)، غير أن متوسط نسبة النمو السنوية لحصة الشخص من الناتج المحلي الإجمالي كان مساوياً تقريباً ل (أعلى قليلاً من) فترة مجلس الإعمار. ولكن متوسط نسبة النمو السنوية لحصة الشخص من الناتج غير النفطي كان أعلى كثيراً، في فترة مجلس التخطيط مقارنة بفترة مجلس الإعمار.
- (5) في ما يخص نمو ناتج الصناعة التحويلية والزراعة يلاحظ من الجدول (7)، في الملحق (3)، أن متوسط نسبة النمو متقارب بين فترتي المجلسين لكل من هذين النشاطين عند حوالي 11% سنوياً للصناعة التحويلية وحوالي 4% سنوياً للزراعة. غير أن الملفت للنظر أن متوسط نسبة النمو لمجموع ناتجيهما كان أعلى خلال فترة مجلس التخطيط (حوالي 7% سنوياً) منه خلال فترة مجلس الإعمار (حوالي 6% سنوياً).¹²
- ¹² يعود ذلك إلى أن نسبة النمو السنوية لمجموع ناتج نشاطي الصناعة التحويلية والزراعة (القيمة المضافة الاجمالية)، في كل فترة، هي متوسط موزون لنسبتي النمو المنفردة لكل من ناتج هذين النشاطين خلال تلك الفترة. والأوزان هي الأهمية النسبية لناتج كل نشاط إلى مجموع الناتجين في "سنة البداية" لكل فترة. ولقد كان تأثير الأهمية النسبية للزراعة أعلى في سنة البداية لفترة مجلس الإعمار، في حين قلت الأهمية النسبية للزراعة وزادت الأهمية النسبية للصناعة التحويلية في سنة البداية لفترة مجلس التخطيط. وبما أن نسبة النمو السنوية لناتج الصناعة التحويلية (حوالي 11%) أعلى بكثير من متوسط نسبة نمو ناتج الزراعة (حوالي 4%) فإن ارتفاع الأهمية النسبية لناتج الصناعة التحويلية قاد إلى أن تكون نسبة النمو السنوية لمجموع الصناعة التحويلية والزراعة أعلى أثناء فترة مجلس التخطيط (حوالي 7%) منها أثناء فترة مجلس الإعمار (حوالي 6%) بالرغم من تساويهما تقريباً للفترتين لكل من الصناعة التحويلية والزراعة منفردتين. أنظر الجدول (7)، في الملحق (3). وربما تشابه هذه الحالة ما يطلق عليه ظاهرة التناقض الظاهري لسيمبسون *Simpson's Paradox*، والذي ينصرف إلى حالة يكون فيها نمط/اتجاه تغير الكُل يختلف عن نمط /اتجاه تغير مكوناته. مع العلم أن "سنة البداية" هي السنة الأولى عند احتساب نسبة النمو السنوية من خلال مقارنة السنة الأولى والأخيرة في الفترة. أما في هذه الورقة، حيث يتم حساب نسبة النمو *g* من خلال المعادلة الاتجاهية الأسية، فإن "سنة البداية" هي التي "يكونها" أسلوب الانحدار أثناء عملية الحساب (والتي تتعلق بالمعلمة *A*، وهي أحد معلمتي *coefficients* المعادلة الاتجاهية الأسية)؛ أنظر الملاحظة (هـ) في الجدول (3)، في الملحق (1).

من هذه النتائج، المستندة على مؤشرات، التي لا زالت أولية، يمكن القول إن "نتائج" الجهود التنموية، ممثلة بمتوسط نسب النمو السنوية للنتاج المحلي الإجمالي والنتاج غير النفطي وحصّة الشخص منهما، كان خلال السنوات 1958-1980، لا سيما خلال السنوات الفرعية 1969-80، أعلى من متوسط نسب النمو السنوية خلال السنوات 1951-1958.

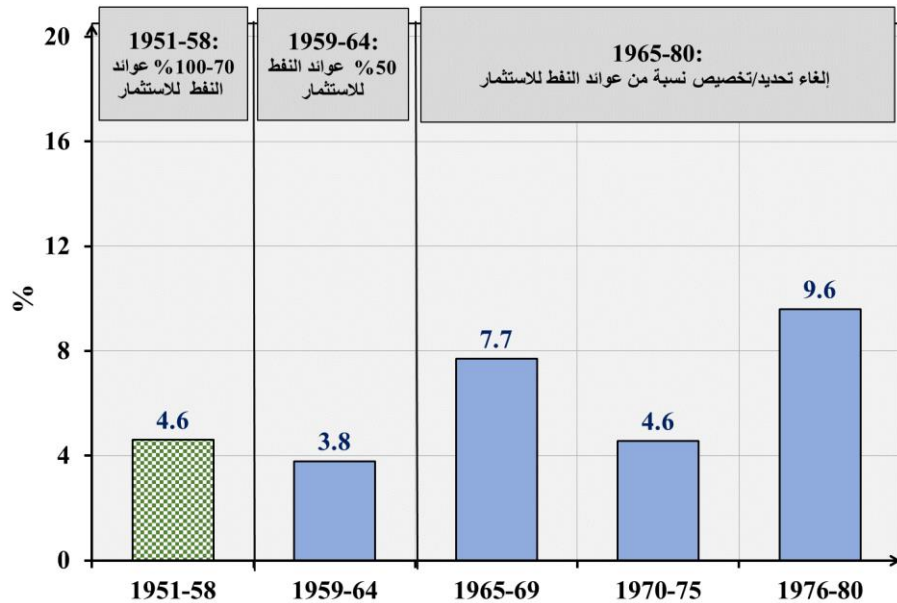
(3-4) نتيجة المقارنة

نتيجة لمقارنة مستوى النفقات الاستثمارية العامة (للشخص الواحد مقاسة بأسعار 1964) ومتوسط نسب النمو السنوية للنتاج المحلي الإجمالي والنتاج غير النفطي وحصّة الشخص منهما (جميعاً مقاسة بأسعار 1964)، في فترتي مجلس الإعمار ومجلس التخطيط، يمكن القول أن الجهود التنموية ونتائجها كانت، عموماً، أعلى خلال فترة مجلس التخطيط 1959-1980، لا سيما 1969-80، مقارنة بفترة مجلس الإعمار 1951-1958. ولكن كما أشير له آنفاً، فإن نمط النمو في كلا الفترتين لم يكن مستداماً بسبب اعتماده على الفورات الإنشائية، لا سيما في البنى الأساسية، من ناحية، والتصنيع الموجه، أساساً، للسوق المحلية (تعويض الاستيرادات) وليس الخارجية، والأنشطة غير المتاجر بمنتجاتها، من ناحية أخرى.

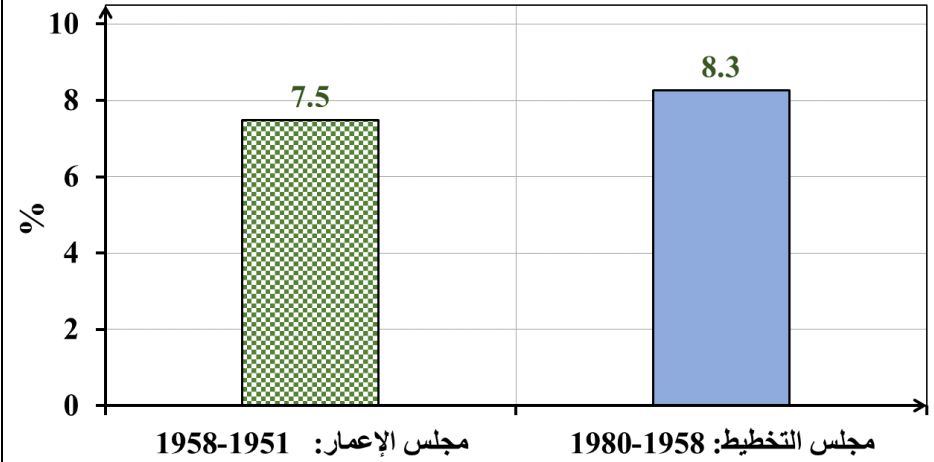
الشكل (1-4) متوسط نسبة النمو السنوية لحصة الشخص من الناتج المحلي الإجمالي لفترتي مجلس الإعمار ومجلس التخطيط



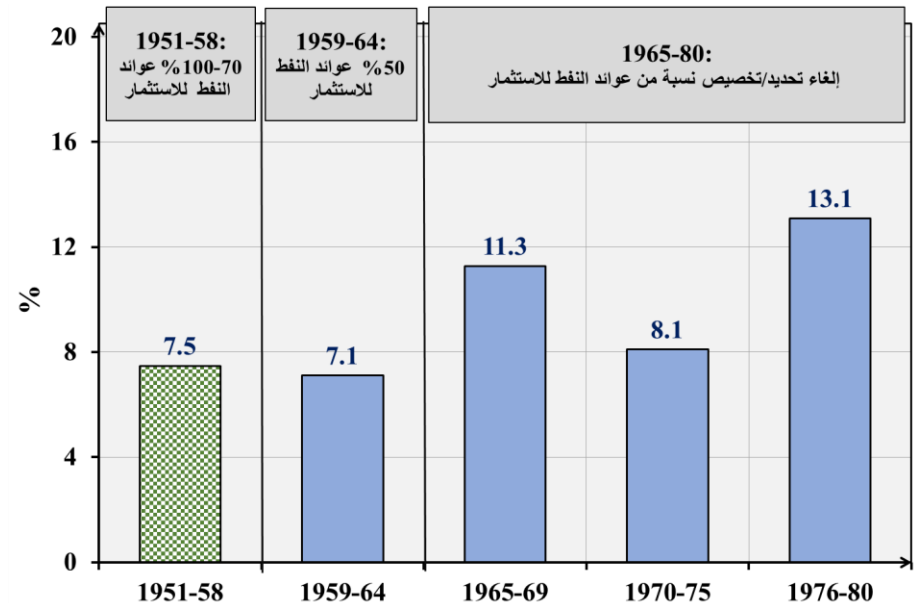
الشكل (2-4) متوسط نسبة النمو السنوية لحصة الشخص من الناتج المحلي الإجمالي عند تحديد/تخصيص نسبة من عوائد النفط وتخفيضها والغاءها



الشكل (1-3) متوسط نسبة النمو السنوية للناتج المحلي الإجمالي لفترتي مجلس الإعمار ومجلس التخطيط

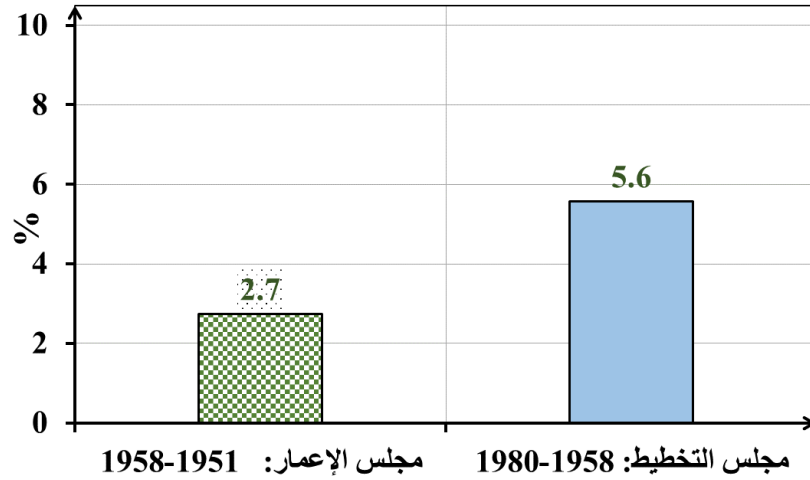


الشكل (2-3) متوسط نسبة النمو السنوية للناتج المحلي الإجمالي عند تحديد/تخصيص نسبة من عوائد النفط وتخفيضها والغاءها

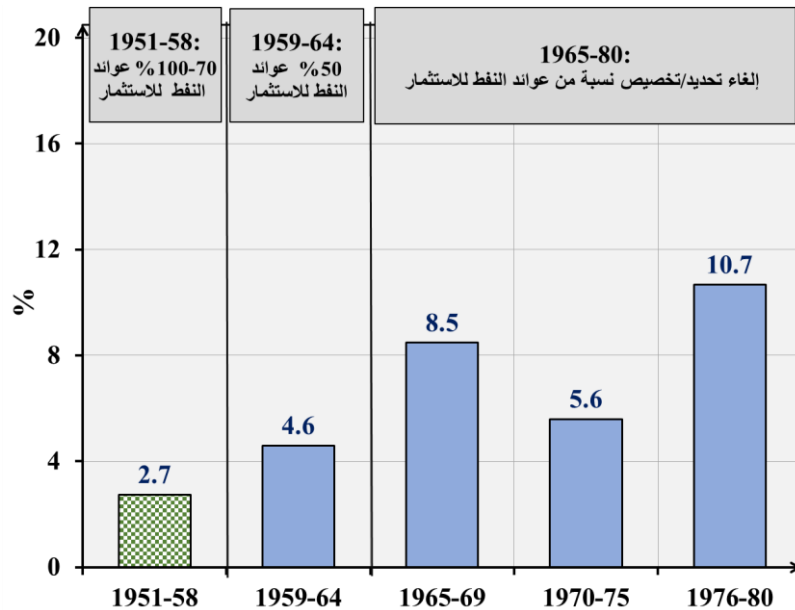


المصدر: استُخدمت بيانات الجدول (2)، في الملحق (1)، لرسم هذه الأشكال.

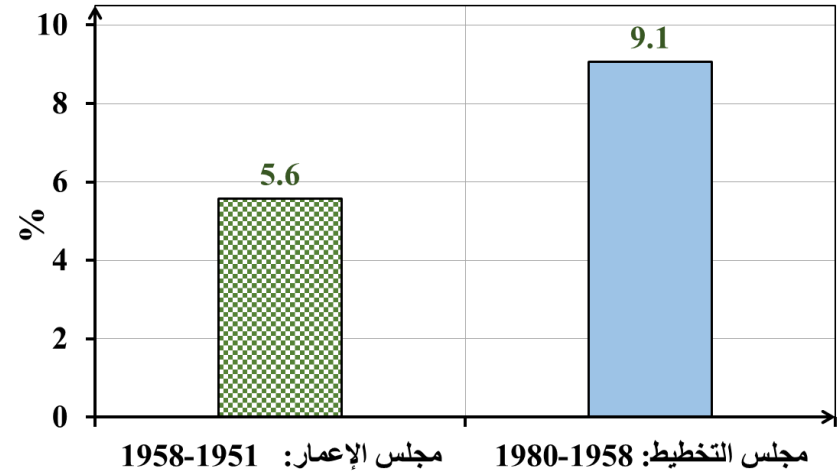
الشكل (1-6) متوسط نسبة النمو السنوية لحصة الشخص من الناتج غير النفطي لفترتي مجلس الإعمار ومجلس التخطيط



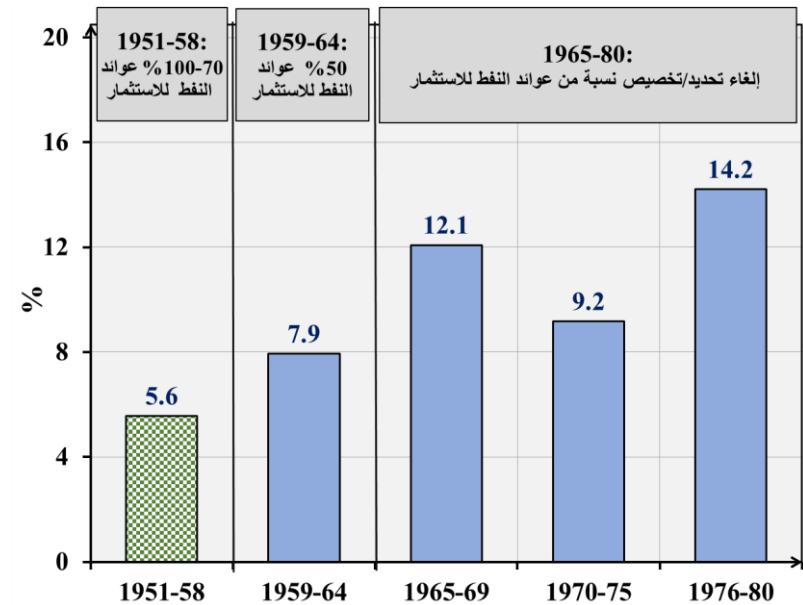
الشكل (2-6) متوسط نسبة النمو السنوية لحصة الشخص من الناتج غير النفطي عند تحديد/تخصيص نسبة من عوائد النفط وتخفيضها والغاءها



الشكل (1-5) متوسط نسبة النمو السنوية للناتج غير النفطي لفترتي مجلس الإعمار ومجلس التخطيط



الشكل (2-5) متوسط نسبة النمو السنوية للناتج غير النفطي عند تحديد/تخصيص نسبة من عوائد النفط وتخفيضها والغاءها



المصدر: استُخدمت بيانات الجدول (2)، في الملحق (1)، لرسم هذه الأشكال.

رابعاً: هل هناك تبرير آخر لإعادة مجلس الإعمار؟

في 17 أيلول/سبتمبر 2019 وافق مجلس الوزراء على مقترح "قانون مجلس الأعمار" وأحاله الى مجلس النواب لإقراره، ولكنه لم يقر بقانون لحد الآن. ويمكن إيراد ملاحظات عديدة على مقترح القانون. غير أن ما أود الإشارة إليه يتعلق بإمكانية المجلس المقترح، من عدمها، للسير في طريق التنوع الاقتصادي، إضافة لتنسيق/زيادة الاستثمارات العامة والخاصة. ويلاحظ في هذا المجال إبراز مقترح القانون لمهام المجلس كمنسق للمشاريع العامة التي ينفذها و"كمالك" لهذه المشاريع، ثم "كموزع عوائد/أرباح" ملكيته على المواطنين "بدون مقابل". هذا إضافة لتنسيق المشاريع الخاصة الوطنية والأجنبية التي تُقترح و/أو تنفذ أثناء عمله.¹³ وفي هذا المجال يمكن اثاره الملاحظات التالية:

(أ) بالإضافة إلى عدم بيان كيف تصبح المشاريع العامة ملكاً للمجلس وكيف تُؤدَّ العوائد/الأرباح منها، لا سيما مشاريع البنية الأساسية، هناك مزج غير واضح بين مهمة المجلس كمخطط ومُنقِّذ/مُنسِّق للمشاريع، من ناحية، وملكيتها ثم القيام بخدمات مجتمعية كتوزيع عوائدها/أرباحها على السكان "بدون مقابل"، من ناحية أخرى.¹⁴ وجمع هذه المهام، في مهمة واحدة، غير مألوف في عمل الهياكل المؤسسية لتخطيط وإدارة العملية التنموية في الدول الأخرى.

(ب) وبجانب أعاده تأهيل البنية الأساسية وتوسيعها، ومن ضمنها في المناطق التي تضررت بالإرهاب والعمليات العسكرية، التي يبدو أن المجلس المقترح مُصمَّم للتخطيط لها والتنسيق والاشراف على تنفيذها، فإن العراق بحاجة حيوية أيضاً لبذل الجهود لتحقيق التنوع الاقتصادي، التي ينبغي أن توطر بمناظير *outlooks* وخطط تنموية لا يبدو أن المجلس المقترح قادر على القيام بها بالرغم من أن بعض فقراته

¹³ في تحديد تمويل مشاريع مجلس الإعمار حدَّدت المادة 16 المصادر كما يلي: (أ) الميزانية الإتحادية، التخصيصات الاستثمارية للوزارات والمناطق زائداً 5% من إيرادات الميزانية (بما فيها العوائد النفطية) زائداً ما يغطي مصاريفه التشغيلية، (ب) أرباح ورسوم وأجور تقديم خدمات للغير. ومن غير الواضح أي خدمات يقدمها المجلس ومن هي الجهات التي تستفيد منها، (ج) موارد أخرى. ¹⁴ في توزيع العوائد/الأرباح على السكان، شابه هذا الجانب من مقترح القانون ما ورد (وقد يتفاوت بالحجم ودرجة الشمول) في المادة 12-ثالثاً-2-أ من قانون شركة النفط الوطنية الصادر في نيسان/أبريل 2018، في توزيع "أسهم" على جميع المواطنين المقيمين؛ أنظر الوقائع العراقية (2018) ومرزا (2018-أ). ولقد عُلق *suspended* تنفيذ قانون الشركة، في كانون الثاني/يناير 2019، من قبل المحكمة الإتحادية العليا، في قرارها الذي نص على عدم دستورية مجموعة من المواد فيه. ومن الجدير الإشارة إلى أن كل من قانون شركة النفط الوطنية، ومقترح قانون مجلس الإعمار، تم من قبل حكومة السيد/عادل عبد المهدي. ولقد كان موضوع توزيع عوائد على السكان، انعكاساً لما يعرف بتوفير الدخل الأساس الشامل *universal basic income* بدون مقابل، قضية مرغوبة، من حيث المبدأ، في تلك الحكومة.

نصت على مهامه التنموية. إذ تستغرق قضايا التنسيق وملكية المشاريع وإدارتها "وتوزيع عوائدها/إرباحها" على السكان جل عمله. ومن هذا يبدو لي ان مشروع القانون يُعَوَّل، ضمناً، على "السوق والقطاع الخاص" لتحقيق التنويع الاقتصادي. غير أن التجارب التاريخية بيّنت أن السوق والقطاع الخاص لا يحققان تنوعاً اقتصادياً بدون هياكل مؤسسية فاعلة ومؤثرة تديرها الدولة/الإدارة الاقتصادية وتؤثر في التوجهات غير المتسقة في "السوق" مع التنويع الاقتصادي.

(ج) لذلك من المناسب جعل مهمة تنفيذ المشاريع العامة (وتنسيق المشاريع الخاصة) مناطة بإدارات تخضع للأشراف التنسيقي "لجهاز تنموي". وفي ما يخص هذا "الجهاز" يمكن أن يكون، على سبيل المثال، بشكل مجلس تخطيط/وزارة تخطيط. فلقد بينت في كتابي مرزا (2018-ب)، الفصل الرابع عشر، أن مهام وزارة التخطيط التي وردت في قانون سنة 2009 كافية، عموماً، للمساهمة في تفعيل العملية التنموية. ولكن هذه الوزارة بحاجة لتقويتها مؤسسياً ومهنياً وسياسياً، لا سيما من خلال أشراف وأسناد مجلس تنموي (مجلس تخطيط). على أن يكون هذا المجلس ذو سلطة عالياً وقابليات مهنية رصينة ومصداقية مالية ووطنية وقدرة للأشراف على رسم التصورات/البرامج التنموية ذات الأمام المتعددة، من ناحية، وتسهيل المهام التنموية والتنسيقية والمتابعة لوزارة التخطيط، من ناحية أخرى، على طريق المساهمة في تحقيق التنويع الاقتصادي.

في ضوء ما تقدم، فأن اقتراح إعادة تكوين مجلس الأعمار سواء كان بالشكل الوارد في مقترح قانون مجلس الإعمار لسنة 2019، أو قريب مما كان عليه في خمسينيات القرن الماضي، أو أي شكل آخر، قد يكون له أسباب أخرى غير الأداء الاستثماري والتنموي. على سبيل المثال، ربما كان "الاسم" له أهمية "أيديولوجية". فاسم "مجلس التخطيط" له علاقة تاريخية في العراق بأسلوب للإدارة الاقتصادية ارتبط بالتخطيط وتساعد دور القطاع العام في الاقتصاد، في الوقت الذي تتم فيه الدعوة الآن إلى "نظام السوق" و"تصغير" دور القطاع العام في مجال الإنتاج. فتعبير مجلس "الأعمار" ربما يعتبر أكثر مماشاة "لنصّور" اقتصاد لا يعتمد أسلوب التخطيط. غير أن هذا التسبب مشوش لأن التخطيط، وإن اختلفت أساليبه ومدى استخدام مؤشرات "السوق" فيه، ضرورة في كل الأنظمة الاقتصادية رأسمالية، اشتراكية أو خليط من الاثنين. وفي الحقيقة فإنه خلال عهد العراق "الاشتراكي" لم يتبع فيه أسلوب التخطيط كما في الدول الاشتراكية في الاتحاد السوفيتي وشرق أوروبا في حينه، وإنما منذ عام 1964 تصاعد دور القطاع العام في الوقت الذي انخفض فيه دور ونصيب القطاع الخاص في الإنتاج والاستثمار. فاقتصاد العراق خلال تلك السنوات كان أقرب إلى اقتصاد أمر *command economy* منه إلى اقتصاد "اشتراكي" كما بينت ذلك في كتابي مرزا (2018-ب). من جانب آخر، بالرغم من تواضع الإدارة والتنسيق والركود التنموي، في الوقت الحاضر، فأن الدولة ستستمر في

تلقي ريع نفطي عالي، في الأمد المتوسط في الأقل، وبالنتيجة سيستمر القطاع العام في أهميته، حتى في مجال الإنتاج، سواء استُحدث مجلس "للأعمار" أو أعيد تكوين مجلس على غرار مجلس التخطيط الذي ألغي في سنة 1987 أو غيرهما من الأجهزة والمؤسسات.

خامساً: ملخص واستنتاجات

- (1) تُثار بين حين وآخر اقتراحات إعادة مجلس الإعمار كما كان في خمسينيات القرن الماضي، أو بشكل مُعدّل كما في مقترح قانون مجلس الإعمار المحال إلى مجلس النواب في أيلول/سبتمبر 2019. وتُثار وتُكرر هذه الاقتراحات، أساساً، نتيجة لتواضع جهود التنمية خلال العقدين الأخيرين، كما يدل عليه انخفاض حجم الاستثمارات العامة في الميزانية الاتحادية (بدوره نتيجة لغياب تبني منظور وخطط للتنوع الاقتصادي) والذي ساهم في عدم الابتداء بمسار لنمو مستدام في الناتج غير النفطي، خلال هذين العقدين.
- (2) وبالإضافة لتحديده/تخصيصه الجزء الأكبر من عوائد النفط للاستثمار، بقانون، والذي يحتل سبباً مهماً لمعظم هذه الاقتراحات، فإنه يثار أيضاً نتيجةً لمصادقية مجلس الإعمار المهنية والمالية والوطنية أثناء خمسينيات القرن الماضي.
- (3) لقد بينت في كتابي مرزا (2018-ب) أن مجلس التخطيط، خلال فترته ضمن السنوات التي تغطيها هذه الورقة، كان أيضاً يتسم بالمصادقية، من الناحية المهنية والمالية والوطنية.
- (4) باستعراض وتحليل البيانات المتاحة والمقارنة للأداء التنموي، في هذه الورقة، توصلتُ إلى نتيجة مفادها أن تحديد/تخصيص نسبة من عوائد النفط للاستثمار العام خلال السنوات 1951-58 وتخفيضها خلال السنوات 1959-1964 وإلغائها بعد سنة 1964 لم يقود إلى انخفاض الإنفاق الاستثماري. لا بل أن الإنفاق الاستثماري مقاساً بحصة الشخص السنوية بالأسعار الثابتة، خلال السنوات 1959-1980، فاق مستواه، بفارق كبير، خلال السنوات 1951-1958.
- (5) تبين الحسابات في هذه الورقة، وهي حسابات تعتمد على بيانات لا زالت غير مكتملة، بالرغم من تحسنها بدرجة ملموسة في هذه النسخة المعدلة/الموسعة للورقة، أن متوسط نسبة النمو السنوية للناتج المحلي الإجمالي، وللناتج غير النفطي (مقاسان بالأسعار الثابتة) كانا أعلى خلال فترة مجلس التخطيط منهما خلال فترة مجلس الإعمار. وينطبق الأمر ذاته على نسبة النمو السنوية لحصة الشخص من الناتج المحلي الإجمالي والناتج غير النفطي، بالرغم من أن متوسط نسبة النمو السكاني كان أعلى خلال فترة مجلس التخطيط.

(6) على هذا فإن محصلة مقارنة حجم الاستثمارات العامة الفعلية (للشخص الواحد) ومتوسط نسب النمو السنوية للنتاج المحلي الإجمالي والنتاج غير النفطي (وحصة الشخص منهما)، في هذه الورقة، تشير، جميعها، إلى أن الجهود التنموية ونتائجها كانت أعلى خلال فترة مجلس التخطيط 1959-1980 منها خلال فترة مجلس الإعمار 1951-1958. هذا بالرغم من أن كلاهما لم يحقق أو يبدأ بمسار لتنمية مستدامة *sustainable* على طريق التنوع الاقتصادي. فبالرغم من متوسط نسب النمو العالية للنتاج المحلي الإجمالي (حوالي 8% سنوياً) والنتاج غير النفطي (حوالي 6 - 9% سنوياً) خلال ثلاثة عقود، تغطي فترتي المجلسين، غير أن هذا النمط من النمو لم يكن مستداماً بسبب اعتماده على الفورات الإنشائية، لا سيما في البنى الأساسية، من ناحية، والتصنيع الموجه، أساساً، للسوق المحلية (تعويض الاستيرادات) وليس الخارجية، والأنشطة غير المتاجر بمنتجاتها، من ناحية أخرى.

(7) إن اقتراح إعادة مجلس الإعمار وتحديد/تخصيص نسبة معينة للاستثمار من العوائد النفطية، على أنه الوسيلة الأكثر فعالية لتفعيل النمو، لا تويده بالضرورة التجربة التاريخية. وفي هذا السياق، في مؤسسية يغيب فيها تبني استراتيجية وسياسات تنمية مستدامة ويسود فيها الفساد والمحسوبية، سيتم الالتفاف على أي قانون بما فيه تحديد/تخصيص نسبة من عوائد النفط للاستثمار.

(8) وبالنتيجة، عند بناء إدارة اقتصادية متمكنة ذات منظور تنمية مستدامة والقضاء على الفساد والمحسوبية، الخ، يصبح من غير المهم تحديد/تخصيص نسبة من عوائد النفط للاستثمار العام، من ناحية، ولا في ما إذا كان الجهاز الذي يقود عملية التنمية هو مجلس/وزارة الإعمار أو مجلس/وزارة التخطيط أو أي هيكل مؤسسي موافق للاداء التنموي السليم.

(9) بالرغم من تحسنها بدرجة ملموسة في هذه النسخة المحدثة/الموسعة من الورقة، بما في ذلك إتاحة سلسلة مستمرة للنتاج المحلي الإجمالي تغطي الفترة 1951-2020 (استخدم منها السنوات 1951-1980 في هذه الورقة)، هناك العديد من المؤشرات والبيانات التقريبية التي استُخدمت فيها، نتيجة لعدم إتاحة بيانات أخرى أدق متوفرة لسنوات فترتي المقارنة. لذلك فإن بعض البيانات في هذه الورقة بحاجة إلى تدقيقها واستخدام بيانات أدق منها ومن ثم، في ضوء المراجعة والتنسيق، تدقيق النتائج المستخلصة منها.

(10) بغية إتاحة البيانات عن الحسابات القومية بشقيها الناتج المحلي الإجمالي وتكوين رأس المال الثابت المحلي الإجمالي حسب الأنشطة الاقتصادية وبالأسعار الجارية والثابتة وحسب القطاعين العام والخاص، لجميع الباحثين والمهتمين، فإن من الضروري أن يقوم الجهاز المركزي للإحصاء والبنك المركزي في العراق بإتاحة البيانات لسلاسل الحسابات القومية التي أُعدت للسنوات 1951 ولحد الآن، من خلال نشرها في موقعيهما الإلكتروني. كل ذلك خدمة لتحليل وتقييم أفضل لاستخلاص الدروس والعبر من التجارب الاقتصادية وغير الاقتصادية التاريخية. كما تثار الدعوة للباحثين والمهتمين لتدقيق بيانات الحسابات القومية لهذه الفترة واستكمالها ومعالجة الفجوات وانخفاض الاتساق في بعض جوانبها، الخ، على طريق إتاحة سلاسل موثوقة ومناسبة للبحث والاستقصاء.

الملحق (1) جداول كلية

الجدول (1) النفقات الاستثمارية العامة الفعلية لمناهج الإعمار والخطط التنموية في العراق 1951-1980

| متوسط عدد السكان للفترة مليون | النفقات الاستثمارية الفعلية بأسعار 1964 | | | النفقات الاستثمارية الفعلية بالأسعار الجارية مليون دينار | | |
|--|---|-------------------------|-------------|---|--------|---|
| | المخفض الضمني للنتائج غير النفطي (غير التعديني) 100=1964 متوسط حسابي للفترة | متوسط حصة الشخص السنوية | | | | |
| | | مليون دينار | مليون دينار | | | مليون دينار |
| 5.9 | 88.2 | 1.0 | 5.7 | 267 | 236 | مجلس/وزارة الإعمار: 1958-1951 |
| 9.6 | 173.2 | 5.9 | 33.6 | 7,062 | 12,230 | مجلس/وزارة التخطيط: 1980-1959 |
| 7.2 | 96.3 | 1.3 | 7.5 | 324 | 312 | الخطتان الاقتصادية المؤقتة والتفصيلية 1964-1959 |
| 8.6 | 98.6 | 1.9 | 10.5 | 453 | 447 | الخطة الاقتصادية 1969-1965 |
| 10.3 | 121.9 | 4.9 | 27.7 | 1,720 | 2,097 | خطة التنمية القومية 75/1974-1970 |
| 12.4 | 205.3 | 13.0 | 73.8 | 4,565 | 9,374 | خطة التنمية القومية ("الانفجارية") 1980-1976 |

المصادر:

- (1) النفقات الاستثمارية الفعلية: كجةجي (2002، ص ص 101، 138، 139، 216).
- (2) عدد السكان: أنظر الملاحظة (ب) أدناه.

(3) احتسب المخفض الضمني للناتج غير النفطي في هذا الجدول للفترات المبينة، عدا الفترة 1959-1980، كمعدل حسابي *arithmetic average* لأرقام السنوات المبينة للفترات ذاتها في الجدول (3) أدناه. أما المخفض الضمني للناتج غير النفطي للفترة 1959-1980 فهو معدل موزون *weighted arithmetic average* للمخفضات الضمنية غير النفطية خلال الفترات الأربع المبينة في هذا الجدول بين 1959 و1980. والأوزان المستخدمة هي النفقات الاستثمارية الفعلية بأسعار 1964 لهذه الفترات الأربع المبينة في هذا الجدول.

ملاحظات:

(أ) إن استخدام المخفض الضمني للناتج غير النفطي، لتحويل النفقات الاستثمارية بالأسعار الجارية إلى القياس بالأسعار الثابتة (أسعار 1964) هي وسيلة جيدة، *second best*، أملاها عدم إتاحة مخفض ضمني لتكوين رأس المال الثابت المحلي الإجمالي، كما أشير له في المتن.

(ب) متوسط عدد السكان لكل فترة يساوي متوسط عدد السكان لسنوات الفترة في الجدول (3) أدناه.

(ج) متوسط حصة الشخص السنوية للفترات 1951-1958، 1959-1969، 1970-1975، 1976-80 يساوي النفقات الاستثمارية الفعلية مقاسة بأسعار 1964 لكل فترة مقسومة على متوسط عدد السكان لسنوات الفترة مقسوماً على عدد سنوات الفترة. أما حصة الشخص السنوية خلال الفترة 1959-1980 فتساوي متوسطاً موزوناً لحصته خلال الفترات الفرعية الأربع المبينة في هذا الجدول بين 1959 و1980. والأوزان المستخدمة هي متوسط عدد السكان لكل فترة مضروباً بعدد السنوات في الفترة.

(د) ذكر كجةجي (2002) في ص 98 أن مجموع تخصيصات نفقات مناهج مجلس الإعمار الأربعة (تميزاً لها عن النفقات الفعلية) خلال 1951-1960 (1951-55، 1951-56، 1955-59، 1955-60) بلغت حوالي 1,025.4 مليون دينار. ولكنه في ص 101 يذكر أن التخصيصات بلغت 567.1 مليون دينار للسنوات 1951-1959. وبالإضافة لشمول 1960 في الفترة الأولى وعدم شمولها في الثانية فأن الفرق (بين 1025.4 و567.1 مليون) يعود إلى أن فترات المناهج الأربعة لمجلس الإعمار متداخلة ولا ينبغي جمع تخصيصاتها كما فعل السيد كجةجي ليصل إلى الرقم الخاطئ 1025.4 مليون دينار، الذي ينطوي على ازدواج في الحساب *double counting*. لذلك فإن رقم 567.1 مليون دينار هو أدق من 1025.4 مليون دينار. ولكن حتى 567.1 مليون دينار ينبغي استبعاد تخصيصات 1959 منه للتوصل إلى تخصيصات 1951-1958، وهو ما فعله السيد كجةجي ليصل للرقم الصحيح 423 مليون دينار مقاسة بالأسعار الجارية لتخصيصات نفقات مجلس الأعمار للسنوات 1951-1958. مع العلم أن هذا الجدول لا يحوي تخصيصات المناهج والخطط وإنما فقط النفقات الاستثمارية الفعلية، أي نفقات فعلية 236 مليون دينار مقابل تخصيصات نفقات 423 مليون دينار.

(هـ) ورد في تقرير التنمية البشرية في العراق 1995، حسب جاسم (2010)، أن المصروفات الفعلية لخطة التنمية القومية 1976-1980 بلغت 9,756 مليون دينار بالأسعار الجارية، وهي تختلف عن الرقم المبين في هذا الجدول والبالغ 9,374 مليون دينار بالأسعار الجارية. وبما أن الفرق بين الرقمين قليل نسبياً وأن كافة الأرقام الأخرى للنفقات الاستثمارية الفعلية مأخوذة من كجةجي (2002) آثرت ابقاء رقم 9,374 مليون دينار في الجدول.

الجدول (2) متوسط نسبة النمو السنوية للنتاج المحلي الإجمالي والنتاج غير النفطي والسكان في العراق
1980-1951

%

| السكان | النتاج غير النفطي | | النتاج المحلي الإجمالي | | |
|--------|-------------------|-------|------------------------|-------|-------------------------|
| | حصة الشخص | الكلي | حصة الشخص | الكلي | |
| 2.8 | 2.7 | 5.6 | 4.6 | 7.5 | مجلس الإعمار: 1958-1951 |
| 3.3 | 5.6 | 9.1 | 4.8 | 8.3 | مجلس التخطيط: 1980-1958 |
| 3.2 | 4.6 | 7.9 | 3.8 | 7.1 | 1969-1958 |
| 3.3 | 8.5 | 12.1 | 7.7 | 11.3 | 1980-1969 |
| 3.4 | 5.6 | 9.2 | 4.6 | 8.1 | 1975-1969 |
| 3.2 | 10.7 | 14.2 | 9.6 | 13.1 | 1980-1975 |

المصدر: الجدول (3)، أدناه. أنظر أيضاً الملاحظة (هـ) في الجدول (3) حول طريقة حساب نسب النمو.

ملاحظات:

(أ) في هذا الجدول وردت فترة مجلس التخطيط 1980-1958 في حين في الجدول (1) أعلاه وردت 1980-1959. ويعود ذلك إلى أنه في حساب متوسط نسبة النمو السنوية، في هذا الجدول، ينبغي شمول السنة السابقة للفترة وهي سنة 1958. بالطبع يسري ذلك على فترة مجلس الإعمار بحيث ينبغي شمول السنة 1950 لتصبح في هذا الجدول 1958-1950. ولكن لا توجد تقديرات للحسابات القومية قبل سنة 1951.

(ب) تعبير "النتاج" النفطي" يشير إلى "القيمة المضافة الإجمالية" في "نشاط استخراج النفط الخام والغاز". لذلك فهو لا يشمل منتجات المراحل الإنتاجية التي تستخدم النفط والغاز الطبيعي كمواد أولية مثل المنتجات النفطية (تكرير النفط) والبتروكيماوية، الخ، التي يشملها "النتاج غير النفطي". أنظر أيضاً الملاحظة (أ) في الجدول (4)، أدناه.

الجدول (3) الناتج المحلي الإجمالي والناتج غير النفطي وحصّة الشخص منهما والمخفضات الضمنية للنواتج وإنتاج النفط الخام في العراق

1980-1951

| إنتاج النفط الخام | المخفضات الضمنية | | حصّة الشخص | | السكان | الناتج غير النفطي (غير التعديني) | | الناتج المحلي الإجمالي | | |
|-----------------------------|----------------------|---------------------------|-------------------------|------------------------------|--------|-------------------------------------|---------------------|------------------------|---------------------|-----------|
| | 100 = 1964 | | بأسعار 1964، دينار/شخص | | | مليون دينار | | مليون دينار | | |
| | للمنتج غير النفطي | للمنتج المحلي الإجمالي | من الناتج غير النفطي | من الناتج المحلي الإجمالي | | بأسعار 1964 | بالأسعار الجارية | بأسعار 1964 | بالأسعار الجارية | |
| 181 | 86.4 | 84.5 | 47.5 | 56.4 | 5,362 | 254 | 220 | 303 | 256 | 1951 |
| 389 | 93.1 | 87.3 | 42.0 | 60.8 | 5,508 | 231 | 215 | 335 | 292 | 1952 |
| 581 | 83.9 | 83.9 | 40.7 | 68.0 | 5,658 | 230 | 193 | 385 | 323 | 1953 |
| 636 | 79.6 | 79.6 | 48.4 | 80.9 | 5,812 | 281 | 224 | 470 | 374 | 1954 |
| 697 | 87.5 | 87.5 | 42.9 | 74.0 | 5,970 | 256 | 224 | 442 | 387 | 1955 |
| 641 | 90.4 | 90.4 | 49.6 | 77.4 | 6,132 | 304 | 275 | 474 | 429 | 1956 |
| 450 | 91.5 | 91.5 | 54.7 | 74.6 | 6,299 | 345 | 315 | 470 | 430 | 1957 |
| 731 | 93.1 | 93.1 | 50.8 | 80.2 | 6,495 | 330 | 307 | 521 | 485 | 1958 |
| 857 | 96.0 | 96.0 | 49.4 | 79.3 | 6,697 | 331 | 318 | 531 | 510 | 1959 |
| 972 | 95.8 | 95.8 | 53.8 | 85.5 | 6,905 | 371 | 356 | 590 | 565 | 1960 |
| 1,007 | 93.4 | 93.4 | 60.7 | 92.5 | 7,120 | 432 | 404 | 659 | 615 | 1961 |
| 1,009 | 94.7 | 94.7 | 64.2 | 94.7 | 7,341 | 471 | 446 | 695 | 658 | 1962 |
| 1,162 | 97.9 | 97.9 | 57.5 | 90.5 | 7,569 | 435 | 426 | 685 | 671 | 1963 |
| 1,255 | 100.0 | 100.0 | 63.1 | 98.4 | 7,804 | 493 | 493 | 768 | 768 | 1964 |
| 1,313 | 95.1 | 96.8 | 72.3 | 107.9 | 8,047 | 582 | 554 | 868 | 840 | 1965 |
| 1,392 | 98.9 | 99.2 | 73.6 | 110.2 | 8,319 | 613 | 606 | 917 | 910 | 1966 |
| 1,228 | 101.2 | 101.1 | 73.8 | 105.0 | 8,601 | 635 | 643 | 903 | 913 | 1967 |
| 1,503 | 98.2 | 98.3 | 79.4 | 118.3 | 8,892 | 706 | 694 | 1,052 | 1,035 | 1968 |
| 1,521 | 99.8 | 99.1 | 79.7 | 117.9 | 9,194 | 733 | 731 | 1,084 | 1,074 | 1969 |
| 1,549 | 105.3 | 106.0 | 82.8 | 119.1 | 9,505 | 787 | 829 | 1,132 | 1,199 | 1970 |
| 1,694 | 105.4 | 115.4 | 85.3 | 123.2 | 9,827 | 839 | 884 | 1,211 | 1,397 | 1971 |
| 1,466 | 117.5 | 120.0 | 83.1 | 114.7 | 10,159 | 844 | 992 | 1,165 | 1,399 | 1972 |
| 2,018 | 108.5 | 115.1 | 89.9 | 132.3 | 10,503 | 944 | 1,024 | 1,389 | 1,599 | 1973 |
| 1,971 | 134.5 | 229.8 | 101.8 | 141.2 | 10,859 | 1,105 | 1,486 | 1,533 | 3,523 | 1974 |
| 2,262 | 160.4 | 234.7 | 113.5 | 155.8 | 11,227 | 1,274 | 2,044 | 1,749 | 4,105 | 1975 |
| 2,415 | 171.2 | 256.2 | 128.6 | 181.0 | 11,607 | 1,493 | 2,556 | 2,101 | 5,382 | 1976 |
| 2,348 | 189.1 | 280.4 | 127.5 | 178.6 | 12,000 | 1,530 | 2,894 | 2,143 | 6,009 | 1977 |
| 2,562 | 193.0 | 283.8 | 146.4 | 205.8 | 12,369 | 1,811 | 3,496 | 2,546 | 7,225 | 1978 |
| 3,477 | 212.8 | 363.7 | 180.7 | 251.3 | 12,750 | 2,304 | 4,903 | 3,204 | 11,653 | 1979 |
| 2,646 | 260.6 | 512.9 | 183.1 | 236.1 | 13,143 | 2,407 | 6,271 | 3,103 | 15,918 | 1980 |
| متوسط نسبة النمو السنوية، % | | | | | | | | | | |
| 13.8 | 0.9 | 1.5 | 2.7 | 4.6 | 2.8 | 5.6 | | 7.5 | | 1958-1951 |
| 6.0 | 4.1 | 7.0 | 5.6 | 4.8 | 3.3 | 9.1 | | 8.3 | | 1980-1958 |
| 6.2 | 0.6 | 0.6 | 4.6 | 3.8 | 3.2 | 7.9 | | 7.1 | | 1969-1958 |
| 7.0 | 9.2 | 15.9 | 8.5 | 7.7 | 3.3 | 12.1 | | 11.3 | | 1980-1969 |
| 6.8 | 7.2 | 15.9 | 5.6 | 4.6 | 3.4 | 9.2 | | 8.1 | | 1975-1969 |
| 5.8 | 9.3 | 15.3 | 10.7 | 9.6 | 3.2 | 14.2 | | 13.1 | | 1980-1975 |

المصادر:

- (1) الناتج المحلي الإجمالي والناتج غير النفطي بالأسعار الجارية وبأسعار 1964، الجدول (4) أدناه.
- (2) كمية إنتاج النفط الخام: OPEC's Annual Statistical Bulletins 2005, 2008, 2010 والموقع الإلكتروني لوزارة النفط، <https://oil.gov.iq>.
- (3) السكان: مرزا (2018-ب)، الأرقام محتسبة من الفصل الثالث، الجدول (م1-1)، ص 64.

ملاحظات:

- (أ) إن تعبير الناتج "غير النفطي" في هذا الجدول يشير في الحقيقة إلى الناتج "غير التعديني". والنشاط "التعديني" يساوي النشاط "النفطي" ونشاط "باقي التعديني". أنظر الملاحظة (أ) في الجدول (4)، أدناه.
- (ب) يمثل "الناتج المحلي الإجمالي" في هذا الجدول، والجدول (4) أدناه، "مجموع الأنشطة"، أي مجموع القيم المضافة الإجمالية للأنشطة المكونة للناتج المحلي الإجمالي. وفي الحقيقة ينبغي طرح ما يسمى "رسوم خدمة البنوك المحتسبة *Imputed Banks' Charges*" من "مجموع الأنشطة" للحصول على "الناتج المحلي الإجمالي". ولغرض التبسيط أهملت هذه الخطوة في هذه الورقة.
- (ج) المخفضات الضمنية وردت متساوية للناتج النفطي والناتج غير النفطي والناتج المحلي الإجمالي (مجموع الأنشطة) في كل سنة من السنوات 1953-1963 في مصدر الأمم المتحدة *UNdata* لهذه البيانات، http://data.un.org/Data.aspx?d=SNA&f=group_code%3a201. ويتكرر الأمر ذاته في هاشم وآخرون (1970) لكل سنة من هذه السنوات بنفس القيم وبأساس 1964. ويشير ذلك إلى أن مصدر التساوي أصلاً هو البيانات المزودة من الجهاز المركزي للإحصاء.
- (د) المخفض الضمني يساوي الناتج بالأسعار الجارية تقسيم الناتج بأسعار 1964 $\times 100$.
- (هـ) في هذا الجدول متوسط نسبة النمو السنوية g محتسب بطريقة الانحدار الخطي للمعادلة الاتجاهية الأسية $Y_t = A(1+g)^t$ ، بعد تحويلها إلى معادلة خطية *semi-logarithmic*. وهذه الطريقة في الحساب تقلل أثر القيم المتطرفة، ومن ضمنها تلك الواقعة في السنة الأولى والأخيرة في كل فترة. وفي المعادلة يمثل t السنوات و Y_t المتغير المعتمد و A حد ثابت.

الجدول (4) الناتج المحلي الإجمالي والناتجين النفطي وغير النفطي والمخفضات الضمنية للنواتج ومؤشرات النفط الخام في العراق: أرقام تفصيلية

1980-1951

| النفط الخام | | | | المخفضات الضمنية | | | بأسعار سنة 1964 | | | نسبة النمو | | | بالأسعار الثابتة | | | | بالأسعار الجارية | | | |
|---------------|--------------|--------------|----------------|--|----------------------------------|-----------------------------------|--|----------------------------------|-----------------------------------|--|----------------------------------|-----------------------------------|--|----------------------------------|-----------------------------------|------------|--|----------------------------------|-----------------------------------|------|
| السعر | | كمية الإنتاج | | 1964 = 100 | | | مليون دينار | | | % | | | مليون دينار | | | | مليون دينار | | | |
| نسبة التغير % | دولار/ برميل | نسبة النمو % | الف برميل/ يوم | الناتج المحلي الإجمالي (مجموع الأنشطة) | الناتج غير النفطي (غير التعديني) | الناتج النفطي (التعديني والمقالع) | الناتج المحلي الإجمالي (مجموع الأنشطة) | الناتج غير النفطي (غير التعديني) | الناتج النفطي (التعديني والمقالع) | الناتج المحلي الإجمالي (مجموع الأنشطة) | الناتج غير النفطي (غير التعديني) | الناتج النفطي (التعديني والمقالع) | الناتج المحلي الإجمالي (مجموع الأنشطة) | الناتج غير النفطي (غير التعديني) | الناتج النفطي (التعديني والمقالع) | سنة الأساس | الناتج المحلي الإجمالي (مجموع الأنشطة) | الناتج غير النفطي (غير التعديني) | الناتج النفطي (التعديني والمقالع) | 1951 |
| 0.0 | 1.71 | 29.5 | 181 | 84.5 | 86.4 | 74.3 | 303 | 254 | 48 | | | | 303 | 254 | 48 | 1964 | 256 | 220 | 36 | 1951 |
| 0.0 | 1.71 | 115. | 389 | 87.3 | 93.1 | 74.3 | 335 | 231 | 104 | 10.7 | -9.1 | 115.2 | 335 | 231 | 104 | 1964 | 292 | 215 | 77 | 1952 |
| 12.9 | 1.93 | 49.5 | 581 | 83.9 | 83.9 | 83.9 | 385 | 230 | 155 | 14.9 | -0.5 | 49.5 | 385 | 230 | 155 | 1964 | 323 | 193 | 130 | 1953 |
| 0.0 | 1.93 | 9.4 | 636 | 79.6 | 79.6 | 79.6 | 470 | 281 | 189 | 22.2 | 22.2 | 22.2 | 470 | 281 | 189 | 1964 | 374 | 224 | 151 | 1954 |
| 0.0 | 1.93 | 9.6 | 697 | 87.5 | 87.5 | 87.5 | 442 | 256 | 186 | -6.0 | -9.0 | -1.6 | 442 | 256 | 186 | 1964 | 387 | 224 | 163 | 1955 |
| 0.0 | 1.93 | -8.0 | 641 | 90.4 | 90.4 | 90.4 | 474 | 304 | 170 | 7.3 | 18.8 | -8.4 | 474 | 304 | 170 | 1964 | 429 | 275 | 154 | 1956 |
| -1.6 | 1.90 | -29.9 | 450 | 91.5 | 91.5 | 91.5 | 470 | 345 | 126 | -0.9 | 13.3 | -26.3 | 470 | 345 | 126 | 1964 | 430 | 315 | 115 | 1957 |
| 9.5 | 2.08 | 62.7 | 731 | 93.1 | 93.1 | 93.1 | 521 | 330 | 190 | 10.8 | -4.2 | 51.7 | 521 | 330 | 190 | 1964 | 485 | 307 | 177 | 1958 |
| -7.9 | 1.92 | 17.2 | 857 | 96.0 | 96.0 | 96.0 | 531 | 331 | 200 | 2.0 | 0.2 | 4.9 | 531 | 331 | 200 | 1964 | 510 | 318 | 192 | 1959 |
| -14.9 | 1.63 | 13.5 | 972 | 95.8 | 95.8 | 95.8 | 590 | 371 | 219 | 11.2 | 12.1 | 9.6 | 590 | 371 | 219 | 1964 | 565 | 356 | 210 | 1960 |
| -3.7 | 1.57 | 3.6 | 1,00 | 93.4 | 93.4 | 93.4 | 659 | 432 | 226 | 11.6 | 16.5 | 3.3 | 659 | 432 | 226 | 1964 | 615 | 404 | 211 | 1961 |
| -3.2 | 1.52 | 0.2 | 1,00 | 94.7 | 94.7 | 94.7 | 695 | 471 | 224 | 5.6 | 9.0 | -0.9 | 695 | 471 | 224 | 1964 | 658 | 446 | 212 | 1962 |
| -1.3 | 1.50 | 15.1 | 1,16 | 97.9 | 97.9 | 97.9 | 685 | 435 | 250 | -1.5 | -7.6 | 11.5 | 685 | 435 | 250 | 1964 | 671 | 426 | 244 | 1963 |
| -3.3 | 1.45 | 8.0 | 1,25 | 100.0 | 100.0 | 100.0 | 768 | 493 | 275 | 12.1 | 13.2 | 10.2 | 768 | 493 | 275 | 1964 | 768 | 493 | 275 | 1964 |
| -2.1 | 1.42 | 4.6 | 1,31 | 96.8 | 95.1 | 100.0 | 868 | 582 | 286 | 13.1 | 18.2 | 3.9 | 868 | 582 | 286 | 1964 | 840 | 554 | 286 | 1965 |
| -4.2 | 1.36 | 6.1 | 1,39 | 99.2 | 98.9 | 100.0 | 917 | 613 | 304 | 5.6 | 5.2 | 6.4 | 917 | 613 | 304 | 1964 | 910 | 606 | 304 | 1966 |
| -2.2 | 1.33 | -11.8 | 1,22 | 101.1 | 101.2 | 100.9 | 903 | 635 | 268 | -1.5 | 3.7 | -11.8 | 903 | 635 | 268 | 1964 | 913 | 643 | 271 | 1967 |
| -0.8 | 1.32 | 22.4 | 1,50 | 98.3 | 98.2 | 98.6 | 1052 | 706 | 346 | 16.5 | | 29.0 | 2,470 | 968 | 1,502 | 1975 | 1,035 | 694 | 341 | 1968 |
| -3.8 | 1.27 | 1.2 | 1,52 | 99.1 | 99.8 | 97.7 | 1084 | 733 | 351 | 3.0 | 5.2 | 1.5 | 2,544 | 1,019 | 1,525 | 1975 | 1,074 | 731 | 343 | 1969 |
| -4.7 | 1.21 | 1.8 | 1,54 | 106.0 | 105.3 | 107.5 | 1132 | 787 | 344 | 4.4 | 13.9 | -1.9 | 2,657 | 1,161 | 1,496 | 1975 | 1,199 | 829 | 371 | 1970 |
| 39.7 | 1.69 | 9.4 | 1,69 | 115.4 | 105.4 | 137.9 | 1211 | 839 | 372 | 7.0 | 5.7 | 8.0 | 2,842 | 1,226 | 1,615 | 1975 | 1,397 | 884 | 513 | 1971 |
| 7.7 | 1.82 | -13.5 | 1,46 | 120.0 | 117.5 | 126.7 | 1165 | 844 | 322 | -3.7 | 9.2 | -13.5 | 2,736 | 1,339 | 1,396 | 1975 | 1,399 | 992 | 407 | 1972 |
| 54.3 | 2.81 | 37.7 | 2,01 | 115.1 | 108.5 | 128.9 | 1389 | 944 | 445 | 19.2 | -0.9 | 38.5 | 3,261 | 1,327 | 1,934 | 1975 | 1,599 | 1,024 | 574 | 1973 |
| 290. | 10.9 | -2.4 | 1,97 | 229.8 | 134.5 | 475.8 | 1533 | 1105 | 428 | 10.4 | 31.2 | -3.9 | 3,599 | 1,741 | 1,858 | 1975 | 3,523 | 1,486 | 2,036 | 1974 |
| -4.9 | 10.4 | 14.8 | 2,26 | 234.7 | 160.4 | 434.3 | 1749 | 1274 | 475 | 14.1 | 17.4 | 10.9 | 4,105 | 2,044 | 2,062 | 1975 | 4,105 | 2,044 | 2,062 | 1975 |
| 11.5 | 11.6 | 6.8 | 2,41 | 256.2 | 171.2 | 464.8 | 2101 | 1493 | 608 | 20.1 | 12.1 | 28.1 | 4,932 | 2,292 | 2,640 | 1975 | 5,382 | 2,556 | 2,826 | 1976 |
| 8.0 | 12.5 | -2.8 | 2,34 | 280.4 | 189.1 | 508.1 | 2143 | 1530 | 613 | 2.0 | 3.3 | 0.8 | 5,030 | 2,368 | 2,662 | 1975 | 6,009 | 2,894 | 3,115 | 1977 |
| 2.8 | 12.9 | 9.1 | 2,56 | 283.8 | 193.0 | 507.6 | 2546 | 1811 | 735 | 18.8 | 17.6 | 19.9 | 5,977 | 2,786 | 3,191 | 1975 | 7,225 | 3,496 | 3,730 | 1978 |
| 130. | 29.8 | 35.7 | 3,47 | 363.7 | 212.8 | 750.0 | 3204 | 2304 | 900 | 25.8 | 29.7 | 22.5 | 7,520 | 3,612 | 3,908 | 1975 | 11,65 | 4,903 | 6,750 | 1979 |
| 20.2 | 35.8 | -23.9 | 2,64 | 512.9 | 260.6 | 1384. | 3103 | 2407 | 697 | -3.1 | 17.9 | -22.6 | 7,285 | 4,259 | 3,026 | 1975 | 15,91 | 6,271 | 9,648 | 1980 |

المصادر:

(1) الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية:

1951-1952: احتسب الناتج المحلي الإجمالي لسنتي 1951 و1952 كما ورد في الملحق (2)، أدناه.

1953-1980: الأمم المتحدة، *UNdata*، http://data.un.org/Data.aspx?d=SNA&f=group_code%3a201.

(2) الناتج المحلي الإجمالي بأسعار 1964:

1951-1952: احتسب الناتج المحلي الإجمالي لسنتي 1951 و1952 كما ورد في الملحق (2).

1953-1980: الأمم المتحدة، *UNdata*، http://data.un.org/Data.aspx?d=SNA&f=group_code%3a202. ولقد وردت هذه البيانات

بأسعار 1964 للسنوات 1953-1967 وبأسعار 1975 للسنوات 1968-1980. ولعدم وجود سنة مشتركة لتوحيد سنة أساس 1968 و1967، وباقي السنوات التي تعقب 1968 حتى 1980، لجأنا إلى ما يلي: أولاً، حساب نسب النمو السنوية للسنوات 1953-1967 وللسنوات 1969-1980 من بيانات الجدول ذاته. ثانياً، تبقى نسبة نمو السنة 1968 التي لا يمكن حسابها من بيانات الجدول بسبب أن رقم 1967 مقاس بأسعار سنة 1964 ورقم 1968 مقاس بأسعار سنة 1975. ولحل هذا الأشكال تم "استعارة" نسبة نمو هذه من البيانات الواردة في هاشم وآخرون (1970) من خلال احتساب نسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي بين سنة 1968 و1967 والتي ورد كلاهما بأسعار 1964. ولقد وضعت نسب النمو هذه لسنة 1968 باللون الأحمر في خلايا وردية في هذا الجدول، تمييزاً لها عن نسب النمو المحتسبة من بيانات الجدول نفسه.

(3) الناتج النفطي بالأسعار الجارية وبأسعار 1964:

1951-1952: أنظر الملحق (2).

1953-1980: الأمم المتحدة، *UNdata*، http://data.un.org/Data.aspx?d=SNA&f=group_code%3a202. وتثار ذات الملاحظة الواردة

أعلاه حول استخدام بيانات الأمم المتحدة لسنتي 1964 و1975، واللجوء، لحل المشكلة الناتج عنها، للبيانات الواردة في هاشم وآخرون (1970)، وبيانات باللون الأحمر في هذا الجدول. مع العلم أن النشاط النفطي في بيانات الأمم المتحدة يشمل "باقي التعدين" في حين أنه لا يشمل "باقي التعدين" في بيانات هاشم وآخرون (1970). أنظر الملاحظة (أ)، أدناه.

(4) النفط الخام: الإنتاج: الجدول (3).

الأسعار: 1951-1958، مرزا (2018، ص 124).

1959: سعر نفط دبي كما ورد في موقع *IMF's International Financial Statistics*، مُنزل في 5 حزيران 2006.

1960-1980: سعر نفط العربي الخفيف 34، كما ورد في موقع البنك الدولي *World Bank's Pink Sheet*.

ملاحظات:

(أ) في هذا الجدول، يشير تعبير "الناتج النفطي" إلى ناتج نشاط "التعدين"، أي مجموع ناتج نشاط "استخراج النفط والغاز" وناتج نشاط "باقي التعدين". ويعود ذلك إلى أن بيانات الأمم المتحدة، *UNdata*، الذي أخذت بيانات هذا الجدول منها، تدمج نشاط "النفط الخام والغاز" ونشاط "باقي التعدين" في نشاط واحد. وعلى نفس الغرار فإن الناتج "غير النفطي" هو في الحقيقة الناتج "غير التعديني". وبسبب الصغر النسبي لنشاط باقي التعدين مقارنة بالنشاط النفطي فإن الإشارة إلى النشاط "التعديني" بالنشاط "النفطي" مبررة. أنظر أيضاً الملاحظة (ب) في الجدول (3).

(ب) كما في الجدول (3) أعلاه، فإن المخفضات الضمنية وردت متساوية للناتج النفطي والناتج غير النفطي والناتج المحلي الإجمالي (مجموع الأنشطة) في كل سنة من السنوات 1953-1963 في مصدر الأمم المتحدة *UNdata* لهذه البيانات، والواردة في هذا الجدول. ويتكرر الأمر ذاته في هاشم وآخرون (1970) لكل سنة من هذه السنوات بنفس القيم وبأساس 1964. ويشير ذلك إلى أن مصدر التساوي أصلاً هو البيانات المزودة من الجهاز المركزي للإحصاء.

(ج) المخفض الضمني يساوي الناتج بالأسعار الجارية تقسيم الناتج بأسعار 1964 $\times 100$.

الملحق (2)

الناتج المحلي الإجمالي والناتج غير النفطي للسنتين 1951 و1952

م2-1: الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية للسنتين 1951 و1952

لا تشمل بيانات الناتج المحلي الإجمالي للعراق الواردة في الموقع الإلكتروني للأمم المتحدة *UNdata* (والتي مصدرها أصلاً الجهاز المركزي للإحصاء) أرقاماً عن السنتين 1951 و1952. ولكن جرى تقدير لبيانات الناتج المحلي الإجمالي للسنتين 1951 و1952 في البنك المركزي العراقي.¹⁵ وليس لدينا من هذا التقدير لهاتين السنتين إلا أرقام الدخل القومي بالأسعار الجارية كما وردت في (Jalal (1972, p. 72)، نقلاً عن البنك المركزي.

وبدلالة أرقام الدخل القومي للسنتين 1951 و1952 يمكن حساب الناتج المحلي الإجمالي، لهاتين السنتين، عند توفر "وسيلة" للحساب. ويمكن أن تكون هذه الوسيلة معادلة انحدار بين الناتج المحلي الإجمالي كمتغير معتمد والدخل القومي كمتغير مستقل، يتم تقدير معالمها *coefficients* إذا ما توفرت مشاهدات حول المتغيرين (بالأسعار الجارية) لسنوات مناسبة. بالطبع هذه مجرد معادلة للحساب ولا تتضمن أن الناتج يحتسب من الدخل، فالعكس هو الصحيح في الواقع. والسنوات المناسبة للتقدير، في هذا المجال، هي 1953-1959. إذ بعد سنة 1959 استجدت ظروف قد تكون غيرت من نمط العلاقة بين الدخل القومي والناتج المحلي الإجمالي، من خلال تأثيرها في تغيير نسبة حصة الشركات النفطية في صافي دخل تصدير النفط من العراق.¹⁶ ولعل أهم هذه الظروف هي تكوين منظمة أوبك في عام 1960 والخلاف مع شركات النفط العاملة في العراق ومن ثم صدور قانون رقم 80 في عام 1961.

وبخصوص تقدير علاقة الانحدار، تتوفر بيانات لكل من الدخل القومي والناتج المحلي الإجمالي، بالأسعار الجارية، في هاشم وآخرون (1970) للسنوات المعنية، 1953-1959. هذا في الوقت الذي يقتصر توفرها لهذه السنوات على الناتج المحلي الإجمالي في بيانات الأمم المتحدة، *UNdata*، وعلى الدخل القومي في (Jalal (1972). من جانب آخر، فإن بيانات الناتج المحلي الإجمالي في هاشم وآخرون تتطابق مع ذات الأرقام في بيانات الأمم المتحدة، من ناحية، وتتطابق أرقام الدخل القومي في هاشم وآخرون مع ذات الأرقام في Jalal (في ما عدا 1954 حيث أن هناك فرق 14% بينهما لتلك السنة)، من ناحية أخرى. ويتضمن هذا التطابق، عموماً، أن أرقام الدخل القومي الواردة في Jalal (1951-1959) تتوافق مع أرقام الناتج المحلي الإجمالي في بيانات الأمم المتحدة، مما يبرر استخدام أرقام الدخل القومي لسنتي 1951 و1952 لحساب الناتج المحلي الإجمالي باستخدام معادلة الانحدار، لهاتين السنتين.

¹⁵ تم هذا التقدير تحت إشراف د. خير الدين حسيب، وهو الخبير في تقدير الحسابات القومية، عندما كان محافظاً للبنك المركزي العراقي (1963-1965). ومن المناسب الإشارة إلى أن تقديرات هاتين السنتين هما استكمالاً لتقديراته التي تبدأ في سنة 1953 والذي ضمنها في أطروحته للدكتوراه التي قدمها إلى جامعة كمبردج في بريطانيا. أنظر أيضاً حسيب (1963).

¹⁶ أي التأثير في دخل عوامل الإنتاج للخارج في معادلة احتساب الدخل القومي من الناتج المحلي الإجمالي، أنظر المعادلة في الملاحظة في الجدول (5).

ولقد تم تقدير معاملات المعادلة التالية باستخدام بيانات الجدول (5) أدناه للسنوات 1953-1959:

$$GDP_t = 35.0 + 1.186 NI_t, \quad R^2 = 0.97, \quad t = 1953, \dots, 1959,$$

t-value (1.1) (12.5)

حيث أن *GDP* يمثل الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية و *NI* الدخل القومي بالأسعار الجارية.

وبالتعويض عن قيمتي الدخل القومي للسنتين 1951 و 1952 في هذه المعادلة نحصل على قيمة الناتج المحلي

الإجمالي لهاتين السنتين، كما يلي؛ والواردتين في الجدولين (3) و(4) في الملحق (1)؛ مليون دينار بالأسعار الجارية:

| <i>t</i> | <i>NI_t</i> | <i>GDP_t</i> |
|----------|-----------------------|------------------------|
| 1951 | 186 | 256 |
| 1952 | 217 | 292 |

الجدول (5) الدخل القومي والناتج المحلي الإجمالي 1951/53-1958

مليون دينار، بالأسعار الجارية

| الناتج المحلي الإجمالي <i>GDP</i> | الدخل القومي <i>NI</i> | |
|--------------------------------------|---------------------------|------|
| | 186 | 1951 |
| | 217 | 1952 |
| 323 | 244 | 1953 |
| 374 | 284 | 1954 |
| 387 | 289 | 1955 |
| 429 | 335 | 1956 |
| 430 | 353 | 1957 |
| 485 | 374 | 1958 |
| 510 | 392 | 1959 |

المصادر:

(1) الدخل القومي:

1952-1951: Jalal (1970, p. 72).

1953-1959: هاشم وآخرون (1970). وتتوفر البيانات ذاتها في Jalal (1970, p. 72)، في ما عدا 1954 حيث

ينقص الرقم الوارد فيه لهذه السنة عن ذلك الوارد في هذا الجدول بحوالي 14%.

(2) الناتج المحلي الإجمالي، 1953-1959: جواد هاشم وآخرون (1970). وتتوفر البيانات ذاتها في الأمم المتحدة،

UNdata، أنظر الجدول (4)، الملحق (1) أعلاه.

ملاحظة:

الدخل القومي = الناتج المحلي الإجمالي + دخول عوامل الإنتاج من الخارج - دخول عوامل الإنتاج إلى الخارج - اندثار رأس المال.

م2-2: الناتج المحلي الإجمالي والناتج غير النفطي والمخفضات الضمنية للسنتين 1951 و1952

بعد حساب الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية للسنتين 1951 و1952، في الفقرة السابقة، ينبغي حساب الناتج النفطي وغير النفطي لهاتين السنتين، بالأسعار الجارية والثابتة. وعند الحصول عليهما بالأسعار الثابتة يمكن حساب الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة أيضاً.

وفي ما يخص الناتج النفطي بالأسعار الجارية، ستكون طريقة حسابه لسنتي 1951 و1952، في هذا الملحق، من خلال الرجوع من سنة 1953 إلى 1952 (ثم منها إلى 1951)، وكما يلي:

الناتج النفطي بالأسعار الجارية لسنة 1953

$$\frac{\text{الناتج النفطي بالأسعار الجارية لسنة 1953}}{(1 + \text{نسبة التغير الكمي في 1953}) \times (1 + \text{نسبة التغير السعري في 1953})} = \text{الناتج النفطي بالأسعار الجارية لسنة 1952}$$

وعلى نفس الغرار لسنة 1951، مع ملاحظة أن نسبة التغير السعري تساوي 12.9% في سنة 1953 وصفر% في سنة 1952.¹⁷ وفي هذا السياق، تم استخدام نسبة نمو كمية إنتاج النفط الخام (نسبة التغير الكمي) كمؤشر تقريبي لنسبة نمو الناتج النفطي (القيمة المضافة الإجمالية) بالأسعار الثابتة.¹⁸

وعند طرح الناتج النفطي من الناتج المحلي الإجمالي (كلاهما بالأسعار الجارية) نحصل على الناتج غير النفطي بالأسعار الجارية للسنتين 1951 و1952. وبغية حساب الناتج غير النفطي بالأسعار الثابتة نحتاج إلى خفض ضمني للناتج غير النفطي. ولقد لجأت بذلك إلى تقدير معاملات معادلة انحدار بين المخفض الضمني للناتج غير النفطي كمتغير معتمد والرقم القياسي لأسعار المستهلك كمتغير مستقل. مع ملاحظة إن هذه المعادلة لا تبين وجود علاقة سببية، بالضرورة، ولكنها وسيلة لحساب المخفض الضمني للناتج غير النفطي بدلالة الرقم القياسي لأسعار المستهلك.

ولقد تم تقدير معاملات المعادلة التالية باستخدام بيانات المخفض الضمني للناتج غير النفطي والرقم القياسي لأسعار المستهلك للسنوات 1953-1980 في الجدول (6)، أدناه، كما يلي:

$$Dno_t = 1.69 + 0.94 CPI_t, \quad R^2=0.98, \quad t=1953, \dots, 1980,$$

$$t\text{-value } (0.47) \quad (35.0)$$

حيث أن Dno يمثل المخفض الضمني للناتج غير النفطي و CPI الرقم القياسي لأسعار المستهلك.

¹⁷ كما يتضح من الجدول (4)، الملحق (1) أعلاه، بلغ سعر النفط العراقي في الخليج العربي 1.71 دولار/برميل خلال السنوات 1950-1952، أي أنه لم يتغير في سنتي 1951 و1952. ولكنه ارتفع في سنة 1953 إلى 1.93 دولار/برميل، بنسبة 12.9%. مع ملاحظة أنه خلال السنوات 1945-1958 كان سعر الإشارة في الخليج العربي هو سعر النفط العربي الخفيف $API 34$ ؛ مرزا (2018، ص 108).
¹⁸ بالرغم من بعض الاختلافات بين نسبة نمو الناتج النفطي (القيمة المضافة الإجمالية) مقاساً بأسعار 1964، ونسبة نمو كمية إنتاج النفط الخام، خلال السنوات 1954-1980، كما يتبين في الجدول (4) في الملحق (1)، أعلاه، إلا أن مستوى النسبتين متقارب، عموماً، في أغلب هذه السنوات. ولقد بلغ معامل الارتباط $correlation\ co\text{-}efficient$ بين نسبيتي النمو، خلال تلك الفترة، حوالي 92%. لاحظ أن معامل الارتباط احتسب للسنوات ابتداءً من 1954 وليس 1953. ويعود ذلك إلى أن نسبة نمو الناتج غير النفطي لسنة 1953 (أي النمو بين 1952 و1953) غير معروفة. لذلك افترضت أنها تساوي نسبة نمو كمية إنتاج النفط الخام بين 1952 و1953. (وتصح الحالة ذاتها لنسبة نمو الناتج غير النفطي لسنة 1952، أي النمو بين 1951 و1952).

وبالتعويض عن قيمتي الرقم القياسي لأسعار المستهلك للسنتين 1951 و1952 نحصل على قيمة المخفض الضمني للنتاج غير النفطي لهاتين السنتين، والواردتين في الجدولين (3) و(4)، كما يلي؛ 1964=100:

| t | CPI_t | Dno_t |
|------|---------|---------|
| 1951 | 90.0 | 86.4 |
| 1952 | 97.2 | 93.1 |

وبعد الحصول على الناتج غير النفطي بالأسعار الثابتة، المبين أعلاه في العمود Dno ، يتم جمعه مع الناتج النفطي بالأسعار الثابتة للحصول على الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة والمبين في الجدولين (3) و(4).

الجدول (6) المخفض الضمني للنتاج غير النفطي والرقم القياسي لأسعار المستهلك 1980-53/1951

| المخفض الضمني للنتاج غير النفطي 100 = 1964 Dno | الرقم القياسي لأسعار المستهلك | | |
|--|--|---------------------------|------|
| | الرقم القياسي المحتسب 100 = 1964 CPI | معدل التضخم % g_c | |
| | 90.0 | 6.5 | 1951 |
| | 97.2 | 7.9 | 1952 |
| 83.9 | 84.4 | -13.1 | 1953 |
| 79.6 | 82.7 | -2.1 | 1954 |
| 87.5 | 85.2 | 3.0 | 1955 |
| 90.4 | 90.7 | 6.5 | 1956 |
| 91.5 | 95.3 | 5.1 | 1957 |
| 93.1 | 92.3 | -3.2 | 1958 |
| 96.0 | 91.0 | -1.3 | 1959 |
| 95.8 | 94.2 | 3.5 | 1960 |
| 93.4 | 95.1 | 0.9 | 1961 |
| 94.7 | 96.3 | 1.3 | 1962 |
| 97.9 | 100.1 | 4.0 | 1963 |
| 100.0 | 100.0 | -0.1 | 1964 |
| 95.1 | 99.5 | -0.5 | 1965 |
| 98.9 | 101.5 | 2.0 | 1966 |
| 101.2 | 104.9 | 3.3 | 1967 |
| 98.2 | 107.2 | 2.2 | 1968 |
| 99.8 | 113.3 | 5.7 | 1969 |
| 105.3 | 118.2 | 4.4 | 1970 |
| 105.4 | 122.5 | 3.6 | 1971 |
| 117.5 | 128.9 | 5.2 | 1972 |
| 108.5 | 135.2 | 4.9 | 1973 |
| 134.5 | 145.6 | 7.7 | 1974 |
| 160.4 | 159.4 | 9.5 | 1975 |
| 171.2 | 179.9 | 12.8 | 1976 |
| 189.1 | 196.3 | 9.2 | 1977 |
| 193.0 | 205.4 | 4.6 | 1978 |
| 212.8 | 227.6 | 10.8 | 1979 |
| 260.6 | 264.4 | 16.2 | 1980 |

المصادر:

- (1) معدل التضخم 1980-1951: مرزا (2018-ب)، الفصل السابع عشر، الجدول (م-1-1)، ص 450.
- (2) الرقم القياسي المحتسب 1980-1951: تُبَيِّن الرقم القياسي في 1964 ليسيوي 100 ثم استخدمت نسب النمو في الجدول لحساب الرقم القياسي للسنوات الأخرى فيه، قبل سنة 1964 وبعدها.
- (3) المخفض الضمني للنتاج غير النفطي:
الجدول (4) في الملحق (1)، أعلاه.

الملحق (3)

القيم المضافة الإجمالية لأنشطة الناتج غير النفطي

يحتوي هذا الملحق بيانات القيم المضافة الإجمالية (النواتج) بالأسعار الثابتة للأنشطة "السلعية" ومجموع "باقي الأنشطة غير النفطية"، المكونة للناتج غير النفطي، ونسب نموها لسنوات فترتي مجلس الإعمار ومجلس التخطيط. وبالنسبة للعراق يشمل "باقي الأنشطة غير النفطية" الأنشطة "الخدمية" غير المتاجر بمنتجاتها، وهي: الكهرباء والماء، النقل والاتصالات والخزن، تجارة الجملة والمفرد والفنادق وما شابه، المال/البنوك والتأمين، ملكية دور السكن/الخدمات العقارية، خدمات التنمية الاجتماعية والشخصية (الحكومة العامة والخدمات الشخصية).

ومن المناسب ملاحظة أن هذه البيانات لا تبدأ بسنة 1951 وإنما بسنة 1953. ويعود السبب في ذلك إلى أن أرقام الناتج المحلي الإجمالي للعراق في بيانات الأمم المتحدة *UNdata* المأخوذة أساساً من الجهاز المركزي للإحصاء في وزارة التخطيط، تبدأ من سنة 1953. أما بيانات الناتج المحلي الإجمالي للسنتين 1951 و1952، فإنما تم تقديرها في الدائرة الإحصائية في البنك المركزي. ولقد أشرت لذلك في أعلاه، لا سيما في الملحق (2).

ولقد قمتُ، في الملحق (2)، في ما يخص الناتج المحلي الإجمالي والناتج غير النفطي "بمد" تقديرات الأمم المتحدة لتشمل 1951 و1952 اعتماداً على بيانات الدخل القومي بالأسعار الجارية لتلك السنتين وبدلالاتها قدرتُ الناتج المحلي الإجمالي. ولقد وردت أرقام الدخل القومي للسنتين 1951 و1952 في (Jalal 1972, p.72) نقلاً عن نشرات/تقارير البنك المركزي، كما أشرت لذلك في الملحق (2). ولكن ليس لدي أرقام مماثلة *analogous* لسنتي 1951 و1952، لمد تقديرات الأمم المتحدة للأنشطة المبينة في هذا الملحق لسنتي 1951 و1952. لذلك سأضطر، في ما يتعلق بمتوسط نسب النمو السنوية، لتمثيل سنوات مجلس الأعمار بالسنوات 1953-1958 بدلاً من 1951-1958. من جانب آخر، سيبقى تمثيل فترة مجلس التخطيط بالسنوات 1958-1980.

الجدول (7) القيم المضافة الإجمالية لأنشطة الناتج غير النفطي 1953-1980

بالأسعار الثابتة

| بأسعار سنة 1964، مليون دينار | | | | | بالأسعار الثابتة لسنوات أساس مختلفة | | | | | | سنة الأساس | |
|--|----------------------------------|-------------------------|-------------------|-----------------|-------------------------------------|-------------|-------------------|-------------|-----------------|-------------|------------|-------------|
| باقي الأنشطة غير النفطية (الخدمية غير المتاجر بمنتجاتها) | الصناعة التحويلية والزراعة | | | التشييد والبناء | الزراعة والغابات والصيد | | الصناعة التحويلية | | التشييد والبناء | | | |
| | مجموع الصناعة التحويلية والزراعة | الزراعة والغابات والصيد | الصناعة التحويلية | | نسبة النمو % | مليون دينار | نسبة النمو % | مليون دينار | نسبة النمو % | مليون دينار | | |
| 108 | 109 | 85 | 24 | 13 | | 85 | | 24 | | 13 | 1,964 | 1953 |
| 126 | 134 | 106 | 28 | 22 | 24.9 | 106 | 17.0 | 28 | 61.2 | 22 | 1,964 | 1954 |
| 126 | 106 | 75 | 31 | 24 | -29.8 | 75 | 12.0 | 31 | 12.5 | 24 | 1,964 | 1955 |
| 142 | 134 | 99 | 36 | 28 | 32.1 | 99 | 15.3 | 36 | 13.2 | 28 | 1,964 | 1956 |
| 154 | 160 | 122 | 39 | 30 | 23.5 | 122 | 8.5 | 39 | 10.2 | 30 | 1,964 | 1957 |
| 159 | 139 | 100 | 40 | 32 | -18.3 | 100 | 2.6 | 40 | 5.6 | 32 | 1,964 | 1958 |
| 169 | 132 | 85 | 47 | 30 | -14.3 | 85 | 18.2 | 47 | -6.6 | 30 | 1,964 | 1959 |
| 188 | 159 | 102 | 57 | 24 | 19.6 | 102 | 21.6 | 57 | -19.4 | 24 | 1,964 | 1960 |
| 218 | 189 | 125 | 64 | 26 | 22.6 | 125 | 12.1 | 64 | 6.2 | 26 | 1,964 | 1961 |
| 234 | 217 | 148 | 69 | 21 | 18.4 | 148 | 7.8 | 69 | -19.1 | 21 | 1,964 | 1962 |
| 237 | 177 | 112 | 66 | 21 | -24.7 | 112 | -4.5 | 66 | 0.0 | 21 | 1,964 | 1963 |
| 290 | 176 | 112 | 64 | 27 | 0.3 | 112 | -2.9 | 64 | 29.0 | 27 | 1,964 | 1964 |
| 332 | 220 | 151 | 70 | 30 | 34.6 | 151 | 9.4 | 70 | 12.7 | 30 | 1,964 | 1965 |
| 356 | 224 | 150 | 74 | 33 | -0.5 | 150 | 6.6 | 74 | 9.0 | 33 | 1,964 | 1966 |
| 361 | 244 | 162 | 82 | 30 | 7.9 | 162 | 10.2 | 82 | -9.1 | 30 | 1,964 | 1967 |
| 406 | 266 | 177 | 90 | 34 | 9.1 | 293 | 9.4 | 118 | 14.3 | 49 | 1,975 | 1968 |
| 416 | 279 | 177 | 102 | 37 | 0.3 | 294 | 14.1 | 135 | 9.3 | 53 | 1,975 | 1969 |
| 422 | 311 | 193 | 118 | 55 | 8.7 | 319 | 15.8 | 156 | 46.4 | 78 | 1,975 | 1970 |
| 438 | 338 | 200 | 138 | 63 | 3.9 | 332 | 16.5 | 182 | 15.3 | 90 | 1,975 | 1971 |
| 392 | 392 | 242 | 149 | 60 | 21.1 | 401 | 8.3 | 197 | -4.1 | 86 | 1,975 | 1972 |
| 516 | 346 | 185 | 161 | 81 | -23.7 | 306 | 8.1 | 213 | 35.2 | 116 | 1,975 | 1973 |
| 561 | 392 | 219 | 173 | 152 | 18.4 | 363 | 7.1 | 228 | 86.8 | 217 | 1,975 | 1974 |
| 630 | 393 | 188 | 205 | 250 | -14.0 | 312 | 18.8 | 271 | 64.3 | 356 | 1,975 | 1975 |
| 722 | 485 | 232 | 253 | 285 | 23.3 | 384 | 23.4 | 334 | 14.0 | 406 | 1,975 | 1976 |
| 783 | 509 | 226 | 283 | 238 | -2.7 | 374 | 11.7 | 373 | -16.5 | 339 | 1,975 | 1977 |
| 956 | 540 | 228 | 311 | 316 | 1.2 | 378 | 10.0 | 410 | 32.4 | 449 | 1,975 | 1978 |
| 1,208 | 591 | 225 | 366 | 506 | -1.5 | 373 | 17.4 | 482 | 60.2 | 720 | 1,975 | 1979 |
| 1,178 | 639 | 224 | 415 | 589 | -0.5 | 371 | 13.6 | 547 | 16.6 | 839 | 1,975 | 1980 |
| متوسط نسبة النمو السنوية، % | | | | | | | | | | | | |
| 7.9 | 5.9 | 4.3 | 11.3 | 17.0 | | | | | | | | 1958 - 1953 |
| 8.9 | 7.1 | 4.3 | 10.5 | 16.1 | | | | | | | | 1980 - 1958 |
| 9.8 | 6.4 | 6.1 | 7.1 | 2.5 | | | | | | | | 1969-1958 |
| 11.4 | 7.4 | 1.8 | 13.4 | 29.0 | | | | | | | | 1980-1969 |
| 7.3 | 5.6 | 1.3 | 11.4 | 33.2 | | | | | | | | 1975-1969 |
| 14.9 | 9.2 | 2.3 | 14.4 | 19.7 | | | | | | | | 1980-1975 |

المصدر: الأمم المتحدة، UNdata، http://data.un.org/Data.aspx?d=SNA&f=group_code%3a202

(1) الأنشطة السلعية (التشييد والبناء، الصناعة التحويلية، الزراعة والغابات والصيد): تثار هنا ذات الملاحظة الواردة في الجدول (4) أعلاه حول بيانات الأمم المتحدة بأسعار سنة 1964 للسنوات 1953-1967 وبأسعار سنة 1975 للسنوات 1968-1980. إذ كما في الجدول (4) تم اللجوء، لحل المشكلة الناتجة عن ذلك، في ما يخص توحيد سنة الأساس، إلى البيانات الواردة في هاشم وآخرون (1970) لحساب نسبة نمو ناتج السنة 1968 (مقارنة مع سنة 1967) ولقد ورد ناتج السنتين 1967 و1968 بأسعار سنة 1964 في هاشم وآخرون (1970) لكل من الأنشطة "السلعية" المبينة في هذا الجدول. ولقد وضعت نسب نمو نواتج هذه الأنشطة لسنة 1968 في هذا الجدول باللون الأحمر داخل خلايا وردية، تمييزاً لها عن نسب النمو المحتسبة من بيانات الجدول نفسه.

(2) مجموع "باقي الأنشطة غير النفطية" (الكهرباء والماء، النقل والاتصالات والخزن، تجارة الجملة والمفرد والفنادق وما شابه، المال والتأمين وخدمات العقارات، خدمات التنمية الاجتماعية والشخصية): يساوي الفرق بين مجموع أعمدة التشييد والبناء والصناعة التحويلية والزراعة في هذا الجدول وعمود الناتج غير النفطية بأسعار 1964 في الجدول (4) في الملحق (1)، أعلاه.

ملاحظة: كما في الجدول (3) فإن متوسط نسبة النمو السنوية g محتسب بطريقة الانحدار الخطي للمعادلة الاتجاهية

$$Y_t = A(1+g)^t \text{ في هذا الجدول. أنظر الملاحظة (هـ) في الجدول (3).}$$

مصادر الورقة

- جاسم، عبد الرسول (2010) "نحو تقويم الاقتصاد العراقي - الحلول والمعالجات"، مجلة المنصور 2010.
- هاشم، جواد، حسين عمر، علي المنوفي (1970) *تقييم النمو الاقتصادي في العراق 1950-1970*، وزارة التخطيط، بغداد.
- الوقائع العراقية (2018) *قانون شركة النفط الوطنية العراقية رقم (4) لسنة 2018*، الجريدة الرسمية لجمهورية العراق، العدد 4486، 9 نيسان/أبريل، <https://www.moj.gov.iq/upload/pdf/4486.pdf>.
- حسيب، خير الدين (1963) *تقدير الدخل القومي في العراق 1953-1961*، دار الطليعة، بيروت.
- حسن، محمد سلمان (1966) *دراسات في الاقتصاد العراقي*، آذار/مارس، دار الطليعة، بيروت.
- كچةچي، صباح (2002) *التخطيط الصناعي في العراق، أساليبه، تطبيقاته، وأجهزته، الجزء الأول، للفترة 1921-1980*، بيت الحكمة، بغداد.
- موقع بغداد اليوم (2019) "نص مشروع قانون مجلس الإعمار"، 18 أيلول/سبتمبر، <https://baghdadtoday.news/ar/news/96321/نص-قانون-مجلس-الإعمار>.
- مرزا، علي (2018-أ) "ملاحظات على قانون شركة النفط الوطنية الصادر في 5 آذار 2018"، شبكة الاقتصاديين العراقيين، 15 آذار/مارس. وأعيد نشر نسخة منقحة منه في: علي خضير مرزا (2021) *أوراق اقتصادية ونفطية - العراق والعالم، المجلد الثاني*. كتاب إلكتروني مجاني، منشورات شبكة الاقتصاديين العراقيين، شباط/فبراير، http://iraqieconomists.net/ar/wp-content/uploads/sites/2/2021/02/Merza_Vol_2_Economic_Energy_Iraq.pdf.
- _____ (2018-ب) *الاقتصاد العراقي - الأزمات والتنمية*، الدار العربية للعلوم ناشرون، آب/أغسطس، بيروت.
- _____ (2022) "استراتيجية وسياسات التنمية في العراق - تواضع جهود التنويع الاقتصادي"، شبكة الاقتصاديين العراقيين، 28 آذار/مارس.
- Jalal, F. (1972) *The Role of Government in the Industrialization of Iraq 1950-1965*, Routledge, London.

جوانب من سياسات واستراتيجية النفط والغاز/الطاقة في العراق 2003-2022 آن الأوان لمسار مستدام¹

د. علي مرزا

أولاً: مقدمة²

بعد تغيير عام 2003 تبلور، خلال السنوات العشر الأولى، توجه "نفطي" انصب على تعظيم مستوى الطاقات الإنتاجية للنفط والغاز، في ضوء الاحتياطات الواسعة لهما في العراق. ولم تحوي هذا التوجه وثائق أو خطط رسمية متاحة، مؤطرة بآماد زمنية وتكاليف مقدرة وجهات منفذة، الخ، ولكنه توجه عام ورد في تقارير منظمات دولية كالأمم المتحدة وصندوق النقد والبنك الدوليين و"العهد الدولي مع العراق"، الخ. واستمر هذا الحال حتى انعقاد جولتي التراخيص النفطية/الغازية في 2009 و2010، على التوالي، اللتان مُنحتَ فيهما تراخيص معظم الحقول الكبيرة/العملاقة، من حيث الاحتياطي والطاقات الإنتاجية، لُشُنكَمَل في ما بعد بالجلولتين 3 و4 في 2010 و2012، على التوالي، والجلولة 5 في 2018. وفي سنة 2012 ظهر تأطير لسياسة تعظيم إنتاج واستغلال النفط والغاز، في تقريرين أعدا من قبل جهات أجنبية، واحد بتكليف من وزارة النفط لشركة Booz&co وآخر بطلب من وزارة النفط لوكالة الطاقة الدولية. وكلاهما ظهر بالإنكليزية. ولقد صدر الأول بعنوان "استراتيجية العراق الوطنية المتكاملة للطاقة"، (2012) Booz&co، والثاني بعنوان "منظور الطاقة العراقي"، (2012) IEA. أما الخطط التنموية الوطنية التي وُضعت من قبل وزارة التخطيط حتى آخر خطة 2018-2022 فلقد احتوت اتجاهات عامة بطاقات-إنتاجية/إنتاج للنفط والغاز كما ترد من وزارة النفط، ولم يتم إعدادها في ضوء حاجة الاقتصاد العراقي الحالية والمستقبلية، من ناحية، ولا تصور لدور العراق في سوق النفط/الغاز الدولية، من ناحية أخرى.³ وبالنتيجة، في ما عدا توجه تعظيم إنتاج النفط والغاز، الذي تقلص حجم الطاقة الإنتاجية المستهدف منهما بمرور الوقت، ليس هناك سياسات واستراتيجية طاقة منسجمة تُحدَّث ويلتزم بها باستمرار. وبعد فترة جولات تراخيص النفط/الغاز خلال السنوات 2009-2018 وظهر الوثائق

¹ نسخة منقحة لورقة نُشرت في الموقع الإلكتروني لشبكة الاقتصاديين العراقيين في 3 كانون الأول/ديسمبر، 2022.
² أشكر المشاركين في عرض Zoom، نوقشت فيه مسودة هذه الورقة، على ملاحظاتهم القيمة التي قادت لتحسين اقسام منها.
³ على سبيل المثال، بينما استهدفت خطة التنمية الوطنية 2013-2017 الوصول بالطاقة الإنتاجية للنفط الخام إلى 9.5 مليون برميل/يوم، م-ب-ي، في عام 2017، استهدفت خطة التنمية الوطنية 2018-2022 الوصول بالطاقة الإنتاجية إلى 6.5 م-ب-ي، في عام 2022. وكلاهما كان انعكاساً لتوجهات وزارة النفط في حينه. أنظر [الجدول \(1\)](#) حول الخطة الأولى، ووزارة التخطيط (2018) خطة التنمية الوطنية 2018-2022، بغداد، حزيران، ص. 150، حول الثانية.

المشار إليها، ظهرت وثيقة واحدة عن الطاقة في العراق أعدتها وكالة الطاقة الدولية في 2019؛ IEA (2019). كما ظهرت وثيقتين اقتصاديتين/تنموية" مترابطتين في عام 2020، واحدة أعدها البنك الدولي، World Bank (2020)، والأخرى تعكس ذات التحليلات والتوجهات تقريباً، لتقرير البنك، صدرت عن وزارة المالية باسم "الورقة البيضاء"؛ وزارة المالية (2020). وكلا الوثيقتين لا تكونان خطة أو خارطة طريق ملتزم بها رسمياً، في ما عدا التزام وزارة المالية بالورقة البيضاء، دون التزام واضح من قبل باقي وزارات الدولة ومؤسساتها. لذلك يمكن القول، أنه خلال العقدين المنصرمين ولحد الآن فأن ما يمثل سياسات الطاقة في العراق "رسمياً" هو، فعلياً، جولات التراخيص النفطية بدون خطة، أو استراتيجية، تنمية عامة. هذا في ما عدا ما ورد حول سياسات الطاقة الحالية و"المرغوبة" (بما فيها الكهرباء) في التقارير المشار إليها، أنفأ، وما يرد في تقارير صندوق النقد الدولي السنوية عن العراق (بما فيها مشاورات المادة الرابعة)، وغيرها، حول التسعير الداخلي وإعانات للمنتجات النفطية والكهرباء، ودور القطاع الخاص في القطاع النفطي/الطاقة، الخ. وفي المحصلة، ساهم تهاون الإدارات المتعاقبة خلال هذا العقد، وقبله، في تواضع رسم وتوثيق وتنفيذ ومتابعة سياسات طاقة متوازنة ضمن منظور تنموي عام يهدف إلى تحقيق التنوع الاقتصادي، من ناحية، ورسم وتوثيق استراتيجيات حول إنتاج النفط والغاز وتطورهما، في ظل منظور عالمي (لا سيما في الدول الصناعية المتقدمة) يتجه، عموماً، نحو إحلال الطاقات المتجددة محل الوقود الأحفوري ومن ضمنه النفط والغاز، من ناحية أخرى.

ثانياً: سياسات الطاقة وأطر تنظيمها: مشروع قانون النفط والغاز وقوانين أخرى

قبل تغيير 2003 كانت المؤسسة النفطية والطاقة تحكمها مجموعة من القوانين والسياسات وأطر تتعلق برئاسة الجمهورية، من ناحية، ووزارة النفط/شركة النفط الوطنية، من ناحية أخرى. وخلال سنوات الحروب والعقوبات حتى 2003 مرت بتغييرات تمثلت بإلغاء شركة النفط الوطنية ومجلس التخطيط (كلاهما في عام 1987) واستمرار رئاسة الجمهورية بمكاتبها، من ناحية، ووزارة النفط والشركات التابعة لها، من ناحية أخرى، تنصدران البنية المؤسسية للطاقة. ولقد تمحورت أهداف تلك المؤسسة حول محاولة تعظيم إنتاج النفط وطاقته بعد سنوات العقوبات والقيود على إنتاجه وتصديره.

وبعد التغيير، كان "التوجه العام" لسلطة الائتلاف المؤقتة ومن بعدها الإدارات الوطنية منذ 2004 يستهدف أيضاً تعظيم الإنتاج والطاقة الإنتاجية للنفط والغاز، لاسيما وأن الهيكل الاقتصادي وصل حالة متدنية من القدرة على توليد عوائد ملموسة أو ربما حتى معتدلة من العملة الأجنبية. في هذه الأثناء بدأ اقتراح أطر وهياكل مؤسسية بدون محاولة أعداد مناظير *outlooks* أو خطط لمستقبل الطاقة في العراق والمسار والسياسات المناسبة في ظلها. ففي الدستور الذي تم التصويت عليه في عام 2005 ورد ما "يُنظّم" العلاقة في استغلال النفط والغاز بين إقليم كردستان (والمناطق الأخرى المنتجة للنفط) والحكومة الاتحادية (المركزية) في مواد (لا

سيما المواد 110، 112، 114، 115) أثبتت الأيام عدم إمكانية تطبيقها بأجماع عام. وفي ذات الوقت تم اقتراح مسودات لقانون النفط والغاز لتنظيم العلاقة بين مختلف المناطق في ما يخص استغلال النفط والغاز، كما شملت اقتراح تكوين مجلس اتحادي للنفط والغاز للأشرف على الصناعة النفطية وخططها المستقبلية. وفي هذه المسودات ذاتها وردت مادة لإعادة تكوين شركة النفط الوطنية، التي وُزعت مهامها، بعد الغاءها في 1987، على ثلاث شركات عامة، في الجنوب والوسط والشمال، تابعة لوزارة النفط. من جانب آخر، تم اقتراح مسودة قانون لتقاسم الموارد الاتحادية (مشروع قانون الموارد المالية) وأخرى لإعادة تنظيم وزارة النفط، وغير ذلك من التشريعات المتعلقة بالطاقة. كل ذلك بغية تنظيم تطوير هذا القطاع وتوزيع عوائده على المناطق المختلفة بأقل قدر من النزاع وللمساهمة في تأمين مواطنة عامة للجميع.

وفي الحقيقة فإن مشروع قانون النفط والغاز المقترح من قبل مجلس الوزراء في شباط/فبراير 2007، والمُقدّمة صيغته المُراجعة من قبل مجلس شوري الدولة، لمجلس النواب في تموز/يوليو 2007، أنطوى على مؤسسية تمثل بداية مناسبة لتنظيم الصناعة النفطية، من خلال تحديد أدوار وصلاحيات الأطر/المؤسسات والتشريعات المختلفة القائمة والمقترحة فيه، ويمكن تعديلها في ضوء تجربة تطبيقها. ولقد روجع مشروع القانون هذا بعد عدم موافقة المجلس عليه (لاسيما من قبل الأحزاب الكردستانية) بمشروع أُعدّ من قبل لجنة النفط والغاز في المجلس في آب/أغسطس 2011. وفي نسخة آب أُدخلت تعديلات مهمة باتجاه تضيق الصلاحيات الاتحادية مقابل توسيع صلاحيات الإقليم والمناطق المنتجة للنفط. وحتى هذه النسخة لم تتم الموافقة عليها بسبب الرغبة في استمرار الوضع كما هو عليه. ويعرض الملحق (1)، أدناه، الصلاحيات النفطية والغازية للمؤسسات الواردة في مشروع قانون النفط والغاز في نسخة تموز 2007. وسأشير، في أدناه، لهذا القانون بمشروع قانون النفط والغاز سواء نسخة تموز 2007 أو نسخة آب 2011.

ومن الواضح مما انطوت عليه الصلاحيات الواردة في مشروع قانون النفط والغاز أن أهدافها كانت تتمحور عموماً حول إمكانية تكوين منظور مستدام للطاقة في العراق، لا سيما للنفط والغاز، والتخطيط لتنفيذه والتنسيق بين مختلف مستويات إدارة التنقيب عن وتطوير واستخراج النفط والغاز وتنظيمها بين مناطق العراق المختلفة ومراقبتها والتوصل إلى اتفاق بشأنها وتأمين مصداقيتها الفنية والاقتصادية والوطنية. ويساهم في هذا المجال، حقيقة تخطي قوة السلطات الاتحادية، في مشروع القانون، لقوة السلطات الإقليمية حتى بعد التعديلات الواردة في نسخة آب 2011. من جانب آخر، وردت في القانون صلاحيات واسعة لوزارة النفط في اقتراح السياسات وتنفيذها والإشراف على إنتاج النفط ومنح العقود النفطية وتنظيم جولات التراخيص النفطية/الغازية، الخ. ولكن بالرغم من هذه الصلاحيات الواسعة، في مشروع القانون، فإن وجود حلقات أشرفية وصلاحيات وأطر ومواد فيه تستطيع تمحيص وتدقيق مقترحات الوزارة وممارساتها، يؤمن الوصول إلى قرارات عقلانية.

ولعل اقتراح المجلس الاتحادي للنفط والغاز في مشروع القانون يمثل حلقة أساسية في التخطيط والاشراف والتنسيق والمتابعة. لذلك في غياب المجلس اصبحت قرارات وممارسات وزارة النفط أكثر عرضة للتدخلات الإدارية وعبء العمل والبيروقراطية والمصالح الحزبية والفساد. ولقد استهدف مشروع قانون النفط والغاز، في حينه، إعادة تكوين شركة النفط الوطنية، لتقوم بإدارة الحقول النفطية المنتجة وحقول أخرى، في كافة أنحاء العراق، بما فيها في إقليم كردستان، مع إمكانها الدخول بتنافس مع الشركات الأخرى في جولات التراخيص؛ مرزا (2018-ج، الفصل السادس، الملحق 2).

وفي الحالة السائدة لغياب معظم الأطر والتشريعات الأساسية التي اقترحت في مشروع قانون النفط والغاز وغيرها من القوانين، ومواد دستورية نفطية/غازية معطلة فعلياً، وشركة نفط وطنية مجمدة/معلقة، الخ، لا زال العراق، بعد عقدين من الزمن على تغيير 2003، دون إطار تخطيطي وأشرافي/تنسيقي فعال لقطاع الطاقة.⁴ وفي ظل تشردم إداري وأطر بحثية واستشرافية متواضعة وغياب جهاز تخطيطي فعال، الخ، اصبحت السياسات النفطية/الغازية مقيّدة بالاتفاقات/العقود الحاضرة لاستخراج النفط والغاز دون نظرة واضحة للمستقبل، الذي خلاله سيتغير التوجه العالمي، عموماً، في ما يخص الطاقة، ومن ضمنها أجل ومسار الانخفاض التدريجي لدور الوقود الأحفوري في استهلاك الطاقة العالمي (أنظر الفقرة سادساً أدناه). وبالنتيجة عاد العراق كما كان في الفترة 1991-2002 تقرر سياساته النفطية والطاقة جهات تنفيذية، كوزارة النفط/مجلس الوزراء (ووزارات أخرى)، بدون أشراف مؤسسي/تنظيمي فعال وتقتصر على باقي العراق دون إقليم كردستان.

ثالثاً: جولات التراخيص و"الاستراتيجية الوطنية المتكاملة للطاقة INES"

كما أشرت له آنفاً، كلفت وزارة النفط شركة استشارية أجنبية Booz&co لإعداد منظور لاستراتيجية نفط-غاز/طاقة للعراق. ولقد أعدت الشركة التقرير وأتيح، في المجال العام، في عام 2012 بشكل عرض PowerPoint مؤلف من 318 سلايد بعنوان "استراتيجية العراق الوطنية المتكاملة للطاقة Iraq Integrated National Energy Strategy, INES"؛ (Booz&co (2012). وكما أشرت له أيضاً، من الواضح أن هذا التقرير جاء لتأطير التوجه الذي تبين في جولات التراخيص الأربعة التي عُقدت خلال

⁴ أُعيد تأسيس شركة النفط الوطنية بموجب قانون صدر في نيسان/أبريل 2018؛ الوقائع العراقية (2018). ولقد كان هذا القانون مثيراً للجدل منذ صدوره؛ أنظر [مرزا \(2018-ب\)](#). وفي كانون الثاني/يناير 2019، صدر قرار من المحكمة الاتحادية العليا بعدم دستورية مجموعة من المواد فيه، مما أدى فعلياً إلى تجميد/تعليق الشركة. كما صدر قرار آخر من المحكمة الاتحادية العليا في أيلول/سبتمبر 2022، يقضي بعدم صحة فقرات في قرارين لمجلس الوزراء في 2020 و2021 المتعلقين بمحاولة وزارة النفط إعادة تفعيل الشركة وتكليف وزير النفط برئاستها.

الفترة 2009-2012. ولقد مُنِحَتْ في الجولتين الأولى (2009) والثانية (2010) تراخيص معظم الحقول الكبيرة/العلاقة في العراق/المنطقة الجنوبية، ومن ضمنها حقول غرب القرنة 1 و2 والرميلة ومجنون والزبير وحلفاية والغراف، الخ، للاستغلال، من خلال شركات أجنبية مُقاولة، لقاء رسم أتعاب *remuneration fee* لكل برميل منتج. ولقد بلغ الاحتياطي المثبت من النفط في هذه الحقول حوالي 96.5 مليار برميل والذي كَوَّن حوالي 67.4% من احتياطي العراق في عام 2010. وتبلغ نسبة الاحتياطي المثبت من الغاز المصاحب في هذه الحقول إلى احتياطي الغاز المصاحب الكلي في العراق، رقماً مماثلاً.⁵ ولقد مُنحت التراخيص لشركات من مختلف الدول كالولايات المتحدة وبريطانيا والصين وروسيا وإيطاليا ودول خليجية ودول في شرق آسيا وأمريكا الجنوبية، الخ. وفي الحقيقة لم تضيف جولات التراخيص 3 و4 و5 التي عُقدت في 2010 و2012 و2018، على التوالي، طاقات إنتاجية ملموسة للجولتين 1 و2، مع العلم أن بعض التراخيص/العقود في هذه الجولات لم ينفذ أو لم يبدأ، لا سيما كل تراخيص جولة التراخيص 5. وبالإضافة لعقد حقل الأحدب في واسط (الذي مُنح في 2008) كان هدف العقود في جولات التراخيص الأربعة (قبل تعديلها في 2014) زيادة الطاقة الإنتاجية (مستوى الهضبة *PPT*) من 2.34 مليون برميل/يوم، م-ب-ي، في عام 2009، إلى 11.72 م-ب-ي بحلول 18/2017، أي إضافة 9.38 م-ب-ي. وفي ما يخص الغاز الطبيعي كان الهدف زيادة الطاقة الإنتاجية (للغاز المصاحب والقبة والحر) من حوالي 1.7 بليون قدم مكعب يومياً، ب-ق-م-ي، في 2009 إلى حوالي 7.8 ب-ق-م-ي (7.0 ب-ق-م-ي مصاحب و0.8 ب-ق-م-ي حر)، بحلول 18/2017، أي بزيادة 6.1 ب-ق-م-ي. أنظر مرزا (2018-ج، الفصل السابع).

لذلك انطوت وثيقة الإستراتيجية الوطنية على ما تم الابتداء بتنفيذه في سنة 2009 لتقرر، في منظور *outlook* يمتد مداه المستقبلي حتى عام 2030، في أحد سيناريواته (السيناريو المرتفع) هدف الوصول إلى إنتاج 13.2 م-ب-ي نفط و8.6 ب-ق-م-ي غاز بحلول 18/2017. بحيث أصبحت سيناريواته (منخفض، متوسط، مرتفع) كتحليل حساسية لمجموع ما تم التعاقد عليه، للطاقة الإنتاجية، في جولات التراخيص 1-4. وفي عام 2012 أيضاً ظهر تقرير وكالة الطاقة الدولية عن آفاق النفط والغاز في العراق (بطلب من

⁵ بلغ احتياطي الغاز الطبيعي في العراق في عام 2010 حوالي 3.2 ترليون متر مكعب قياسي (ويعادل حوالي 113 ترليون قدم مكعب قياسي) وأغلبه غاز مصاحب. أنظر OPEC's Annual Statistical Bulletin 2015.

وزارة النفط). وبالرغم من أنه يشير إلى هدف تعظيم إنتاج النفط والغاز ولكنه يشكك في إمكانية الوصول إلى مستوى السيناريو "العالي" فيه؛ (IEA (2012). ويبين [الجدول \(1\)](#) سيناريوهات إنتاج النفط كما وردت في ثلاث وثائق، خطة التنمية الوطنية، الاستراتيجية المتكاملة للطاقة، تقرير وكالة الطاقة الدولية، وكذلك مستواه حسب جولات التراخيص وحسب الإنتاج الفعلي.⁶

ومن المناسب ملاحظة أن وثيقة الاستراتيجية الوطنية انطوت أيضاً على أهداف وخطوات تساهم في "التنوع الاقتصادي" لتتصرف إلى: "تطوير صناعات وخدمات لتنوع الاقتصاد وزيادة حصة الناتج غير النفطي...". ولكن كما ورد في [مرزا \(2014\)](#) "فإن الاستراتيجية تتبنى، في [هذا] الاقتباس، معيارين غير متوافقين للتنوع الاقتصادي. فالمعيار الأول، الذي قد يصب في الطريق إلى تحقيق هدف التنوع، يعتبر تطوير الصناعات المرتبطة بالنفط وكثيفة الاستخدام للطاقة كجزء أساس من برنامج التنوع. فالبتروكيماويات [وتكرير النفط] والأسمدة والحديد والألمنيوم والأسمنت والطابوق (الطوب) تعتبر حجر الزاوية في التنوع حسب الاستراتيجية... أما المعيار الثاني للتنوع في الاستراتيجية،... فهو ضمناً يشمل التوسع في القيمة المضافة للخدمات الحكومية [كجزء من الناتج غير النفطي] وبالنتيجة الاستخدام الحكومي. وهذا،...، يتعارض مع هدف التنوع الاقتصادي وبالنتيجة لا يتوافق مع المعيار الأول."

ولقد أثرت ملاحظات مهنية وإعلامية على أهداف الإنتاج/الطاقة الإنتاجية، لا سيما ما ورد في الاستراتيجية الوطنية. وامتدت وتشعبت هذه الملاحظات إلى مجالات تقنية وسياسية وايدلوجية، الخ، بحيث أصبح من الصعب الوصول إلى محصلة تفيد متخذي القرار في ما ينبغي أن يكون عليه مسار إنتاج النفط.

وقبل ظهور أهمية النفط والغاز المحصورين *tight* في الولايات المتحدة ابتداءً من 2010/2011، من ناحية، وقبل انتشار الاهتمام بمسألة الخطر البيئي التي تصاعدت إعلامياً منذ مؤتمر باريس في 2015، كان المجال مفتوحاً لزيادة الطاقة الإنتاجية للنفط والغاز في العراق أكثر منها الآن، لا سيما وقد أقبل على الاشتراك في جولات التراخيص شركات من مختلف الدول، كما أشير إليه أعلاه. ولكن نتيجة لتواضع الاستقرار السياسي، من ناحية، وتشرذم وزارات ومؤسسات الدولة، من ناحية أخرى، وانعكاس ذلك في قلاقل سياسية/اجتماعية وإدارية، وتصاعد المعارضة ومن ضمنها المسلحة، وزيادة الانتقادات وأدلجتها، ودخول البلاد

⁶ ورد أيضاً في وثيقة الاستراتيجية المتكاملة للطاقة، [مرزا \(2014\)](#)، أنه حسب السيناريو "المتوسط" سيكون إنتاج الغاز الطبيعي، بين 2015 و2030، حوالي 6.4 مليار قدم مكعب قياسي يومياً في الوقت الذي سيكون الطلب الداخلي 4.4 مليار قدم مكعب قياسي يومياً، أي سيكون هناك فائضاً للتصدير.

في دوامة التوافق والمحاصصة، أخذت أهداف انتاج النفط/الطاقة الإنتاجية (وبالتبعية الغاز) بالتناقص تدريجياً. فعند مقارنة الاهداف المتفائلة في زيادة الطاقة الإنتاجية وقت انعقاد جولات التراخيص الأربعة وتلك التي وردت في السيناريوهين المتوسط والمرتعع للاستراتيجية الوطنية واللذان أنعكس معدلها في سيناريو خطة التنمية الوطنية 2017/2013، وحتى السيناريوهين المركزي والعالي في تقرير وكالة الطاقة الدولية، من ناحية، والإنتاج الفعلي للسنوات 2015-2022، من ناحية أخرى، يلاحظ التخلف الواضح في تحقيق المستهدفات.⁷ أنظر [الجدول \(1\)](#). ففي الوقت الذي تراوحت الأهداف لسنة 2017 بين 13.2 م-ب-ي في الاستراتيجية (السيناريو المرتفع) و9.5 م-ب-ي في خطة التنمية الوطنية وحوالي 8.1 م-ب-ي كمجموع لإنتاج الهضبة المُعدّل لجولات التراخيص الأربعة، بلغ الإنتاج الفعلي لعام 2017/2016 متوسطاً مقداره 4.6 م-ب-ي. وهو بذلك أقرب لمستواه، لتلك السنتين، في السيناريو "المركزي" في تقرير وكالة الطاقة الدولية والذي بيّن (أي التقرير) أصلاً شكوكه في استطاعة العراق تحقيق مستهدفاته المتفائلة، كما أشير له أعلاه.⁸

ومن الجدير أن يُذكر أن الجولة الخامسة في أواخر نيسان/أبريل 2018 انطوت على منح ("إحالة") تراخيص لمشاريع غازية ونفطية صغيرة تم فيها الانتقال من دفع رسم أتعاب للمقاول، لكل برميل منتج، إلى مشاركة "المقاول" في الأرباح (تميزاً لها عن مشاركته في الإنتاج؛ حيث عند المشاركة بالأرباح لا يشارك "المقاول" في النفقات الاستثمارية في حين يشارك في هذه النفقات عند مشاركته في الإنتاج)، ولم يُباشَر بتنفيذها. أنظر الملاحظة (ب) في [الجدول \(1\)](#). ولقد كان الهدف من هذه الجولة هو تجربة الانتقال إلى المشاركة في الأرباح، بالنسبة للعقود الأخرى، بعدما تبين أن شركات نفطية أصبحت لا تُقبل على استثمار جديد و/أو أن الموجودة منها تفكر بالانسحاب من العراق. أنظر [مرزا \(2018-أ\)](#).

⁷ يرى الخبير النفطي كامل المهدي أنه مما ساهم بارتفاع أهداف الإنتاج/الطاقة الإنتاجية للنفط والغاز، مبالغة بعض الشركات في جولات التراخيص النفطية، للمستوى الذي يمكن الوصول إليه في الحقول المعروضة، بغية الفوز بعقودها. من جانب آخر، يتعلق بما سأطرق إليه من حرق الغاز في الفقرة رابعاً، فهو يرى، أنه كان ينبغي على وزارة النفط الاشتراط، قبل التعاقد ومنح التراخيص، على الشركات الفائزة ببذل جهود أكبر لمعالجة الغاز في حقولهم النفطية ومن ثم تقليل حرقه، من ناحية، وتوفير الغاز المعالج للاستعمال، من ناحية أخرى. كما يمتد الإلزام، أيضاً، إلى مساهمة هذه الشركات في توفير تجهيز حقن المياه.

⁸ أما بالنسبة للغاز الطبيعي فلقد بلغ متوسط إنتاجه في 2017/2016 حوالي 2,860 مليون قدم مكعب قياسي يومياً، مقمق/يوم؛ أنظر [الجدول \(2\)](#). وعند مقارنته بمستهدفات جولات التراخيص الأربعة وما ورد في الاستراتيجية يلاحظ تخلفاً، مماثلاً للنفط، في الإنجاز.

رابعاً: حرق الغاز الطبيعي المصاحب

منذ بداية إنتاج النفط في العراق في أواخر عشرينيات القرن الماضي، كان الغاز المصاحب لإنتاج النفط، الزائد، عن حاجة الحقول للوقود وغيره، يُحرق. واستمر الحال حتى يومنا هذا. ولم تكن هناك، في بداية الإنتاج، استخدامات عديدة للغاز، ولكن تطور التكنولوجيات الصناعية في العالم في استخدامه كوقود واستخدامه كمواد أولية، بعد ذلك، ترتب على حرق الغاز خسارة اقتصادية كبيرة. هذا إضافة إلى أن استعمال الغاز كوقود، بالإضافة لملائمته الأكثر تكنولوجياً مقارنة بالنفط والمنتجات النفطية لا سيما في محطات الكهرباء، يقود إلى إطلاق النفط و/أو منتجاته، لاستعمالات أخرى و/أو للتصدير. وفي خلال السبعينيات خصوصاً، في القرن الماضي، انطوت الخطط التنموية في العراق على استهداف زيادة استعمال الغاز في الصناعات البتروكيميائية التي خُطت لإنشاءها إضافة لاستخدامه كوقود. وبالرغم من ذلك، استمر الطلب على الغاز بأقل من العرض منه وبذلك استمر حرقه. ولكن، من جانب آخر، بالرغم من الصعوبات التي واجهها العراق خلال السنوات 1991-2002، بلغ معدل حرق الغاز نسبة معتدلة نسبياً، مقدارها حوالي 21% من الغاز المصاحب المنتج.⁹ ولكن هذه النسبة قفزت إلى حوالي 53% خلال السنوات 2004-2021. أنظر [الجدول \(2\)](#). ولقد كان ذلك نتيجة لتدني أنشاء مشاريع تستهلك هذا الغاز من ناحية الطلب، وعدم كفاية الطاقة الإنتاجية لمشاريع معالجة الغاز من ناحية العرض. على سبيل المثال، عُقدت اتفاقية أولية في تشرين الثاني/نوفمبر 2011 لأنشاء مشروع غاز البصرة كمشاركة إنتاج *production-sharing-type deal* بين الجانب العراقي/شركة غاز الجنوب (51%) وتحاف شركتي شل ومتسوبيشي (49%)، بكلفة تقديرية بلغت حوالي 17.2 مليار دولار من ضمنها 4.4 مليار دولار لأنشاء وحدة تسييل الغاز (الجاف أساساً) *LNG* لغرض التصدير. وكان الهدف أن ينتج المشروع، بالإضافة للغاز الجاف (كوقود للكهرباء والصناعة، الخ، وللتصدير)، غاز سائل *LPG* ومكثفات *condensates* لغرض الاستهلاك المحلي والتصدير. واستهدفت للمشروع طاقة إنتاجية لمعالجة 2000 مليون قدم مكعب قياسي (مقّمق) يومياً. ولكن نتيجة لمعارضة مهنية وإعلامية انصرف بعضها إلى معارضة شكل عقد المشاركة في الإنتاج، من ناحية، وتواضع الدافع والضعف المؤسسي للجانب العراقي، من ناحية أخرى، عُدلت الطاقة الإنتاجية لمعالجة الغاز في المشروع إلى أقل من النصف، وكذلك إلغاء أنشاء وحدة تسييل الغاز *LNG*. ولو قيض للمشروع الموافقة والإنجاز، كما اقترح أصلاً، لقاد ذلك إلى تخفيض نسبة حرق الغاز بدرجة

⁹ احتُسبت هذه النسبة من بيانات إنتاج وحرق الغاز الطبيعي للسنوات 1991-2002 كما وردت في الجهاز المركزي للإحصاء (2022) المجموعة الإحصائية السنوية 2020-2021، الباب 18.

كبيرة، في ذات الوقت الذي تُسَدُّ فيه حاجة محطات الكهرباء وغيرها للوقود إلى يومنا هذا. إضافة لذلك، في ظل الأسعار العالمية السائدة في حينه، كان يمكن استعادة كلفة أنشائه مع معدل عائد داخلي *IRR* عالي (لكل من الجانبين العراقي والأجنبي) في ذات الوقت الذي يباع فيه الغاز إلى محطات الكهرباء والمستهلك المحليين بأسعار مدعومة مناسبة؛ أنظر [Merza \(2012\)](#).

لذلك استمر وتفاقم النقص في الطاقة الإنتاجية لمعالجة الغاز لمقابلة الطلب، لا سيما الطلب المتزايد لمحطات الكهرباء للغاز الجاف. وتعني معالجة الغاز فصل مكوناته المختلفة. فصل الغاز الجاف (الإيثان والميثان) يتيح استخدامه أساساً كوقود، ولكن أيضاً كلقيم *feedstock* في الصناعات البتروكيمياوية. وفصل البروبان والبيوتان يتيح استخدامه منزلياً وتجارياً كغاز سائل *LPG* أو كلقيم. وفصل البننتان والهكسان يتيح استخدام مزيجهما كوقود سيارات (بمزجه مع منتجات نفطية خفيفة وبعد رفع رقمه الأوكتاني) أو كلقيم. ونتيجة لاتساع النقص في طاقة معالجة الغاز أخذ العراق، ابتداءً من عام 2017 بالاستيراد، من إيران، لاستكمال حاجته من الغاز الجاف، بواسطة أنبوبين تم أنشاءهما لهذا الغرض. فلقد استورد خلال 2017-2021 في المتوسط حوالي 38% من حاجته من الغاز الجاف؛ بمتوسط 600 مليون قدم مكعب قياسي يوميا، مقمق/يوم.¹⁰ وخلال هذه الفترة كان يحرق مقدراً من الغاز لو كانت تمت معالجته لأنتج في المتوسط حوالي 1,078 مقمق/يوم أي بحوالي 79% أكثر مما استورده في المتوسط خلال السنوات 2017-2021. أنظر [الجدول \(2\)](#).

خامساً: الطاقة الكهربائية - معاناة مستمرة

على مدى عقدين من الزمن لا زال المستهلكين (في المنازل وفي الوحدات الخدمية والإنتاجية وغيرها) يعانون من الانقطاعات المتكررة للكهرباء من الشبكة الوطنية، مما يعكس، بدوره، اعتمادية متدنية وما لذلك من تأثير سلبي على الاستعمالات الإنتاجية والخدمية، الخ، اللازمة لإسناد التطور الممكن في هذه القطاعات، ومن ثم في الناتج المحلي الإجمالي. وإضافة للضعف المؤسسي العام، تتبع الأسباب لهذا التوضع من جانبي الطلب والعرض.

¹⁰ "بدأ العراق باستيراد الغاز الطبيعي [من خلال أنبوب] من إيران في تموز/يوليو 2017 لتزويد محطات الكهرباء قرب بغداد، وهي: بسماية، القدس، المنصورية، والصدر. ولقد افتُتِحَ أنبوب ثاني للاستيراد منها في تموز 2018 لتزويد محطات الكهرباء قرب البصرة. ولقد بلغ [المستوى] السنوي للاستيراد 297 مليار قدم مكعب في 2021 بعد أن كان 331 مليار قدم مكعب في 2020 [بسبب] تقليص إيران لصادراتها الغازية للعراق في 2021. [ويعود ذلك إلى ثلاثة عوامل] وهي: الطلب العالي على الغاز في الصيف في إيران، والجفاف الذي قاد لانخفاض الطاقة المولدة من المساقط المائية فيها وتبعات ذلك في استخدام [غاز] أكثر لتوليد الكهرباء، وتأخير العراق للمدفوعات [المتعلقة باستيراداته منها]؛ انظر (EIA (2022, p. 10).

فلقد تضافر انخفاض تعرفه الوحدة الكهربائية المستهلكة، بما فيها الاستهلاك المجاني نتيجة لتواضع الجباية والحالة الأمنية، في تقاوم أثر النقص في قدرة توليد الكهرباء. هذا إضافة لردع المستثمر الخاص من الولوج في مجال التوليد والنقل.¹¹ وفي الظروف السائدة في العراق، من الصعوبة معرفة مقدار الطلب الفعلي. ففي حالة انخفاض التعرفة والضعف المؤسسي في الجباية يكون الطلب الفعلي أكبر بكثير منه في حالة تعرفه أعلى وجباية منتظمة ومراقبة شديدة على الاستهلاك غير القانوني (على سبيل المثال السرقة من شبكات التوزيع مباشرة). وتشير البيانات أن متوسط نسبة نمو "المتاح للاستهلاك" كان أقل من نسبة نمو العرض (الإنتاج زائداً الاستيراد) خلال السنوات 2005-2018، كما يتبين من [الجدول \(3\)](#). ففي الوقت الذي نما العرض بمتوسط نسبة 10.8% سنوياً، نما متاح للاستهلاك بنسبة 7.9% سنوياً، خلال هذه السنوات. غير أن "المتاح للاستهلاك" في هذا الجدول لا يعني مقدار الطلب الفعلي وإنما يعني ما أمكن توصيله للمستهلك. فهو يعكس جانب العرض المتاح للمستهلك وليس طلبه، الذي لا شك أنه يتخطى العرض المتاح له كما تشير له الانقطاعات المتكررة. فبالرغم من نمو العرض بأسرع من نمو متاح للاستهلاك غير أن نسبة كبيرة جداً من العرض تضيع بين محطات التوليد وتوصيل الطاقة للمستهلك، حيث يبين [الجدول \(3\)](#) أن متوسط متاح للاستهلاك كان أقل من نصف العرض خلال السنوات 2005-2018. وبالرغم من أن الضياع حالة اعتيادية في توليد ونقل الكهرباء حتى وصولها للمستهلك (بسبب مقاومة خطوط الشبكة، الحرارة، الخ)، غير أن هذه النسبة عالية جداً في العراق. وبالإضافة لمرحلة التوليد، فإن الفرق العالي، في العراق، يعود أساساً للضياع العالي في مرحلة النقل والتوزيع *network losses*، الذي يسببه النقص في الصيانة والمتابعة والحراسة، الخ؛ (IEA (2019 pp. 9, 10). بعبارة أخرى، فإن صيانة وحراسة أفضل لشبكات النقل والتوزيع تقودان إلى تقليل الضياع، ومن ثم زيادة متاح للاستهلاك حتى مع ثبات قدرة التوليد.

وفي ما يخص البنى الأساسية للتوليد والنقل والتوزيع، الخ، وإدارتها، بالرغم من الاستثمارات الكبيرة في قطاع الكهرباء، خلال العقد المنصرمين، لم تتطور القدرة المتاحة بما يتناسب مع تطور الطلب الفعلي

¹¹ يُجَهِّز النشاط الخاص نسبة مهمة من المستهلكين في العراق، من خلال مولدات المحلات *neighborhood generators*، عندما ينقطع تجهيز الشبكة الوطنية الحكومية، بتعرفة تفوق تجهيز الشبكة بكثير. إذ يقدر تقرير وكالة الطاقة الدولية أنه في عام 2018 "بينما جهزت المولدات المحلية أقل من 15% من استهلاك الكهرباء فإن كلفتها على [متوسط] الوحدة المنزلية (household) بلغت 90% من نفقات هذه الوحدة على الكهرباء"؛ (IEA (2019, p. 56). وإذا كانت كلا النسبتين تشيران إلى "الاستهلاك المنزلي" فهذا يعني أن تعرفه كهرباء المولدات المحلية تساوي حوالي ست مرات تعرفه كهرباء الشبكة الوطنية. إن هذا الانفصال في التسعير بين ما تجهزه الشبكة الوطنية وما يجهزه النشاط الخاص عن طريق المولدات، يساهم في عدم اقدام القطاع الخاص على تأسيس وحدات توليد أكبر تخدم مستهلكين أكثر وتستخدم الشبكة الوطنية في النقل والتوزيع. إذ أن استخدام الشبكة الوطنية، وفي ذات الوقت فرض تعرفه لكهرباء النشاط الخاص مقارنة لتعرفة الكهرباء "الحكومي"، يردع النشاط الخاص.

المتوقع. كما ساهم التخريب في تدمير جوانب من خطوط النقل والمحطات الكهربائية، من ناحية، والفساد، من ناحية ثانية، والبطء في إنشاء المشاريع اللازمة وإنجاز ما بدء بإنشائها، من ناحية ثالثة، في تقليل الاستثمار الفعلي وكذلك فعاليته في الإضافة لقدرة التوليد. إذ يتبين من البيانات أن الانفاق على تكوين رأس المال الثابت الإجمالي (الاستثمار) في الكهرباء والماء (لا تتوفر بيانات منفصلة للكهرباء) بلغ حوالي 71 ترليون دينار (يعادل حوالي 59 مليار دولار) خلال السنوات 2004-2019 بأسعار الجارية؛ أنظر [الجدول \(4\)](#). ولا شك أن مثل هكذا انفاق استثماري لو كان استخدم فعلاً في إنشاء محطات التوليد وخطوط النقل، الخ (بدون فساد من ناحية، وبتخطيط وتنفيذ وصيانة ومتابعة فعالة وحراسة، من ناحية أخرى) لكانت القدرة الكهربائية زادت بدرجة كبيرة.

ومن الجدير الإشارة إلى أن نوع الوقود المستخدم، عموماً، يحتل موقعاً مهماً في سياسات الطاقة، في هذا الوقت الذي يتجه فيه العالم نحو الطاقات المتجددة، وبالذات في توليد الكهرباء، سواء كان للاستعمالات الإنتاجية/الخدمية أو المنزلية ومؤخراً في تزويد الوقود للسيارات الكهربائية. وليس هناك سياسات واضحة في العراق، في هذا المجال. فلا زال الوقود السائل والغاز يستعملان سوية في توليد الكهرباء (إضافة لذلك من المساقط المائية التي تخضع للظروف المتقلبة لتوفر المياه). ومع النقص الحاصل في الغاز الجاف، كما ورد في الفقرة رابعاً أعلاه، يزداد استعمال مختلف أنواع الوقود السائل بما في ذلك زيت الديزل في مولدات النشاط الخاص في المحلات المختلفة. أن هذا المزيج من الوقود (نפט خام، زيت الوقود، زيت الديزل، الغاز الجاف) لا يخضع لسياسات وتخطيط واضح، في العراق، وإنما يحدث كتحصيل حاصل.

لذلك فإن العراق بحاجة إلى منظور في هذا القطاع، من ضمن منظور مستدام للطاقة، يأخذ بالاعتبار ازدياد أهمية الكهرباء، الذي من المتوقع أن يزداد الطلب عليه بأسرع من الماضي، لا سيما بعد أن ينتشر استخدام السيارات الكهربائية والاستخدامات "الذكية" الأخرى، وتنظيم استعمال الوقود فيه حسب الفرص البديلة للتصدير، من ناحية، ومتطلبات تخفيض انبعاثات غازات الدفيئة، من ناحية أخرى.

سادساً: من الآن فصاعداً - آفاق الاستهلاك العالمي للطاقة واستجابة العراق

سأعرض في هذه الفقرة إلى موضوعين. الأول يتعلق بآفاق الاستهلاك العالمي للطاقة، والتي تنصرف إلى تناقص حصة النفط والغاز فيه تدريجياً نتيجة لإحلال الطاقات المتجددة بدلها. أما الموضوع الآخر فيتعلق بقدرة التركيبة المؤسسية في العراق من الخروج من الفخ الحالي لتواضع إمكانية تفعيل تغيير مؤسسي وإداري يقود إلى سياسات واستراتيجية موحدة للبلد لمواجهة تبعات آفاق الاستهلاك العالمي للطاقة، داخلياً وعالمياً.

(1-6) آفاق الاستهلاك العالمي للطاقة ودور النفط/الغاز فيها

لقد كان لاعتبارات تخلخل أمان أمدادات النفط والغاز *insecurity of supply* منذ "المقاطعة العربية" نتيجة لحرب تشرين الأول/أكتوبر 1973 دافع مهم في بحث الدول الصناعية المتقدمة عن مناطق إنتاج بديلة أكثر استقراراً وأماناً، جيوسياسياً، وكذلك أنواع وقود بديلة للنفط والغاز. ومنذ أن زاد اهتمام العالم، لا سيما الصناعي المتقدم، بالتأثير السلبي لغازات الدفيئة *greenhouse gas* على مستقبل الأرض، والذي برز بشكل واضح وبإجماع واسع في مؤتمر باريس 2015 وما بعده من المؤتمرات المماثلة، تزايد الاهتمام بتقليل ثم العمل في المدى الطويل على استثناء استهلاك الوقود الأحفوري (الذي يساهم في انبعاث هذه الغازات، لا سيما الكربون) ومن ضمنه الفحم والنفط والغاز.

وخلال عامي 2021 و2022 برزت مجدداً مشكلة تخلخل أمان أمدادات النفط والغاز، لا سيما للعالم الصناعي المتقدم، وبالذات أوروبا. فلقد ساهم الانفتاح العالمي "السريع" بعد الأغلاق الذي تسبب فيه وباء كوفيد 19 في عام 2020، وما نتج عن هذا الانفتاح من "نقص" في عرض الغاز والنفط، تجاه طلب متزايد، في ارتفاع أسعارهما بعد انهيارها في 2020. ولقد فاقم هذه الأزمة احتلال روسيا، في شباط/فبراير 2022، للجزء الشرقي من أوكرانيا وما ولدته تبعاته من استمرار حدة نقص امدادات الغاز إلى أوروبا، من ناحية، ولجوء دول عديدة في التحالف الغربي إلى فرض حظر على استيراد النفط الروسي، من ناحية أخرى. في هذا الوقت، بدأ أن الدول المنتجة للغاز (بشكل مسال *LNG*)، من ناحية، ودول *أوبك+*، من ناحية أخرى، غير مستعدة أو غير قادرة لزيادة الإنتاج بما يعوض كامل النقص في الإمدادات الروسية من الغاز والعرض النفطي عموماً. ولقد قادت هذه التطورات، فعلياً، إلى بروز دعوات من قبل متخذي القرار ومراكز البحوث والاعلام، في دول التحالف الغربي، إلى تقوية التوجه للاعتماد على وقود منتج محلياً قدر الامكان، لا سيما الوقود المتجدد. وبقدر ما تساهم هذه الدعوات، لزيادة إنتاج الوقود المتجدد واستهلاكه، في الحفاظ على البيئة، فهي تتعلق أيضاً باعتبارات أمان الإمدادات، حيث أنها شملت حتى زيادة إنتاج الغاز والنفط محلياً وفي مناطق خارج روسيا. أنظر (IEA (2022)، World Bank (2022).

وفي جانب طاقات إنتاج النفط والغاز، قادت الدعوات المتكررة في العالم المتقدم للتحويل إلى الوقود المتجدد/النظيف خلال العقد والنصف المنصرين، إلى تحول بعض شركات النفط العالمية من التركيز على استخراج النفط والغاز فقط إلى تنويع نشاطاتها بشمول الاستثمار في الوقود المتجدد كذلك المولد من الريح والشمس، الخ، وحتى الطاقة النووية، بالرغم من الخشية من الآثار الضارة لإشعاعات مخلفات الوقود النووي. وبالإضافة لانخفاض أسعار النفط والغاز خلال السنوات 2015-2019، فلقد قاد ذلك إلى انخفاض الاستثمار

في التنقيب وتطوير الطاقات الإنتاجية للنفط والغاز خلال العقد المنصرم مقارنة بما قبله، من قبل الشركات النفطية العالمية وكذلك بعض الدول المنتجة، (IEA (World Energy Outlooks 2019, 2020, 2021). ولقد قاد انخفاض الاستثمار هذا، بدوره، في المتوسط، إلى انخفاض الطاقات الإنتاجية للنفط والغاز في العالم، بحيث ظهر تأثير هذا الانخفاض شاخصاً في نقص العرض بعد عام 2020، كما أشرت له أعلاه.

وفي هذا الخصوص، يبرز دور وكالة الطاقة الدولية، الساعية منذ تأسيسها في 1974 لتحقيق أمان إمدادات الطاقة لأعضائها في العالم الصناعي المتقدم. ولكنها، من وجهة نظري، ساهمت، من خلال تحليلاتها وتوصياتها، لا سيما في مناظيرها *outlooks* السنوية للطاقة العالمية خلال السنوات 2010-2021، فعلياً، في نقص الاستثمار في النفط والغاز في العالم، بشكل غير مباشر. فبالرغم من تأكيدها على ضرورة توفير الطاقات الإنتاجية الكافية للنفط والغاز، خلال فترة التحول إلى الطاقات المتجددة/النظيفة، بما في ذلك القيام بالاستثمار اللازم لتوسيع طاقات إنتاج النفط والغاز، إلا أن تشديدها على ضرورة الإسراع بالتحول للطاقات المتجددة/النظيفة، وإبراز التقدم التكنولوجي والانخفاض في كلف الإنتاج الذي يحصل في مجالات الطاقة الشمسية والرياح، الخ، ظهر وكأن هذا التحول قريب *round the corner* وأن الوقود الأحفوري لاسيما النفط والغاز سيتم التخلي عنه قريباً. وبالرغم من تبعات هذا التوجه، الذي قاد، بشكل غير مباشر، فعلياً، لنقص الاستثمار، من ناحية، والارتفاع في أسعار الغاز والنفط الذي نتج عن نقص الغاز في أوروبا حتى قبل احتلال أوكرانيا، الذي فاقم هذا النقص، خلال 2022، من ناحية أخرى، كرر منظور الوكالة 2022 الصادر في 27 تشرين الأول/أكتوبر 2022 ذات التوجه. فبالرغم من تأكيده على ضرورة استمرار الاستثمار في الحفاظ على وحتى توسيع الطاقات الإنتاجية للنفط والغاز لغرض المساعدة في مرحلة التحول، من ناحية، ولعدم تكرار الاختناقات في الطاقات الإنتاجية التي ساهمت في ارتفاع أسعار الغاز والنفط في الوقت الحاضر، من ناحية أخرى، غير أن التقرير يكرر ضرورة التحول بعيداً عن الوقود الأحفوري الملوث للبيئة وبأسرع ما يمكن. ومما يثير الانتباه أن التقرير يشمل من بين بدائله للوقود النظيف إجراءات مسك واستعمال وخبز الكربون *Carbon Capture Use & Store, CCUS* وهو أسلوب "يُنظّف" الوقود الأحفوري، ومن ضمنه الغاز والنفط، ويقلل تلوثه للبيئة، وبالرغم من ذلك فإن التقرير، في ترويجه للتحول، يعادل يبين التلوث واستخدام النفط والغاز (والفحم). وباعتقادي أن استمرار هذا التوجه قد يزيد من المطبات في نقص توفر الطاقة الإنتاجية للنفط والغاز، ومن ثم تكرار أزمات، في الأمدن القصير والمتوسط، مماثلة لما يحدث في الوقت الحاضر. ذلك أن "شعور" المستثمرين أن التحول عن النفط والغاز قادم "قريباً" سيردع العديد منهم للقيام بالاستثمار اللازم.

وتظهر المعضلة التالية: "ضرورة الاستثمار في النفط والغاز لتوفير الطاقة الإنتاجية المطلوبة خلال فترة التحول، من ناحية، واحتمال عزوف المستثمرين من القيام بهذا الاستثمار، من ناحية أخرى"، عند النظر إلى السيناريوهات الثلاثة في منظور الطاقة العالمي 2022 الصادر عن الوكالة. إذ تثار هذه المعضلة نتيجة عدم اليقين من أي من هذه السيناريوهات سيتحقق؟ فالسيناريو الأول، وهو سيناريو السياسات المُعتمَدة *Stated Policies Scenario, STEPS* ينطوي على الاستمرار في الخطى الحالية لإحلال الوقود المتجدد/النظيف وزيادة حصته (نسبته) في تركيبة الطاقة المستهلكة. ولكن بالرغم من ذلك، يستمر الاستهلاك العالمي للنفط بالارتفاع، في هذا السيناريو، حتى يصل الذروة "بحلول منتصف الثلاثينيات" ليستمر بهضبة *plateau* ثم ينحسر قليلاً *ebbing slightly* عند منتصف القرن، (IEA (2022, p. 21). ويعني ذلك أن الإنتاج-من/الطلب-على النفط سيستمر بعد عام 2050 لفترة ليست قصيرة، لا سيما عند استعمال وسائل "تنظيفه" من الكربون من خلال إجراءات مسك الكربون واستعماله وخزنه. وفي ضوء افتراض منظور الوكالة باستمرار "الخصام" بين الغرب وروسيا فإن حصة أوبك وبالذات دول الشرق الأوسط ستزداد في عرض النفط والغاز العالميين على حساب حصة روسيا، لا سيما وأن النمو في الصين بالرغم من استمراره سوف لن يماثل ما حدث تاريخياً وبالنتيجة لن يستوعب من الغاز والنفط الروسيين ما يحافظ على حصة روسيا في إنتاجهما. وفي هذا السيناريو سيزداد عرض النفط/الوقود السائل العالمي من حوالي 93 مليون برميل/يوم، م-ب-ي، في 2021 إلى حوالي 102 م-ب-ي في 2030 و2050. أما عرض الغاز فسيزداد في هذا السيناريو من حوالي 1.5 ترليون متر مكعب/سنة، ت-م-س، في 2021 إلى حوالي 4.4 ت-م-س في 2030 و2050؛ (IEA (2022, p. 369). أما في السيناريو الثاني وهو سيناريو *التعهدات المعلنة APS Announced Pledges*، فهو يفترض، بالإضافة للسياسات المُعتمَدة، اعتماد سياسات وإجراءات إضافية تقود إلى خطى أسرع للتحول نحو الوقود الأنظف. أي تطبيق تعهدات الدول للإسراع في إحلال الوقود الأنظف التي قُدمت في مؤتمر باريس 2015 ومؤتمر كلاسكو 2021 وستقدم في مؤتمر شرم الشيخ 2022. لذلك فإن إنتاج النفط العالمي سيصل في 2030 إلى حوالي 93 م-ب-ي، وهو مساوي تقريباً لمستواه في 2021، لينخفض إلى حوالي 57 م-ب-ي في 2050. أما السيناريو الثالث فهو سيناريو صفر-صافي-انبعاثات *NZE*

Net Zero Emissions وهو السيناريو الذي يلتزم بسقف ارتفاع حرارة عالمي 1.5 درجة بحلول عام 2100. ويفترض هذا السيناريو، بالإضافة للالتزام بالسياسات المُعتمَدة والتعهدات المعلنة، تبني اجراءات صارمة لتقليل الانبعاثات، وبالذات انخفاض استخدام الوقود الأحفوري بدرجة حادة؛ إذ، بموجبه، سيتقلص عرض النفط العالمي في 2050 إلى حوالي ربع ما كان عليه في 2021؛ [الجدول \(5\)](#). وكذلك الحال بالنسبة للغاز؛ أنظر IEA (2022, p. 369).

ولكن من الجدير ملاحظة أن تقرير المنظور نفسه، وهذه نقطة مهمة، يشكك بإمكانية تطبيق السيناريو الثالث فيه. إذ أنه يشكك بالتزام الدول بإجراءات صارمة تقود للنتيجة الميينة في الانخفاض الشديد لاستهلاك النفط والغاز. لا بل أن التقرير يشكك حتى بالالتزام الكامل للتعهدات التي يقوم عليها السيناريو الثاني. من هذا يتبين أنه بالرغم من أن التوجه للطاقات الأنظف هي مسألة وقت ورغبة عالمية في تحقيقه غير أن حقائق البنى الأساسية والمؤسسية القائمة وصعوبة تغييرها، من ناحية، واختلاف الدول في رغبتها ومدى تنفيذ تعهداتها، من ناحية ثانية، وأن إمكانية اتباع إجراءات مسك الكربون وإعادة استعماله وخزونه يمكن أن تكون نسبة ملموسة من الطاقة النظيفة بشكل نفط وغاز "منظف"، من ناحية ثالثة، ستبطأ التحول نحو الطاقات المتجددة.¹²

وعند النظر إلى منظور النفط العالمي 2022 المعد من قبل منظمة أوبك، والذي ظهر مباشرة بعد ظهور منظور الطاقة العالمي 2022 لوكالة الطاقة الدولية، يلاحظ أن مستويات الإنتاج/العرض المتوقع من النفط/الوقود السائل في سيناريو الإشارة *reference scenario* فيه، كما مبين في [الجدول \(5\)](#) تقارب، بشكل

¹² في عرض إطلاق التقرير في 27 أكتوبر 2022، تعاقب المدير التنفيذي للمنظمة وكبير الاقتصاديين فيها في ذكر أن المدير التنفيذي صرح قبل خمسة أشهر أن أزمة كورونا واحتلال أوكرانيا ستعجلان من التحول نحو الطاقات النظيفة، "وها هي حكومات العالم لا سيما الصناعية المتقدمة تُشرع قوانين لتسريع التحول". كما ذكرا أن الوكالة تنبأت في عام 2010 أن عهد الغاز الذهبي سيتم الوصول إليه في العقد الثالث من هذا القرن، "وها هو استهلاك الغاز اتبع ذات المسار الذي توقعته الوكالة". ولا شك عندي أن الوكالة، بما لديها من باحثين ومحللين ذوو مستوى مهني عالي، قادرة للتوصل لهذه التوقعات. ولكن لا المدير التنفيذي ولا كبير الاقتصاديين ذكرا دور المنظمة في ترويج فكرة أن التحول سيكون ممهداً وسريعاً ولا الآثار السلبية التي نتجت عن هذا الترويج. أما الاعتراف بأن الطريق سيكون غير ممهد ومليء بالمطبات إنما بدأ جدياً في منظور الوكالة 2021؛ (IEA (2021). ولكن، بالرغم من ذلك، حتى في منظور 2022، لم يتم إبراز إمكانية استمرار استهلاك النفط بمستوى غير قليل بعد عام 2050، بشكل صريح. هذا يبين بشكل واضح أنه بالرغم من القابليات المهنية العالية للبحث والتحليل والتنبؤ لدى الوكالة فإنما هناك أيضاً أجندة للتخلي عن الوقود الأحفوري بعيداً عن مناطق تعتبرها الدول الأعضاء في الوكالة "غير مأمونة جيوسياسياً".

كبير، المستويات المبيّنة في سيناريو السياسات المُعتمَدة في منظور الوكالة، المبيّن في نفس الجدول. من جانب آخر، كما في منظور الوكالة، يبيّن منظور المنظمة أن أهدافه هي تحقيق أمان أمدادات الطاقة، والقدرة على الحصول عليها وتخفيض انبعاثات غاز الدفيئة، *security, affordability & lower carbon emissions*.¹³ وبالرغم من أن منظور أوبك يعرض سيناريوهات أخرى تقود لتخفيض عرض النفط/الوقود السائل عما ورد في سيناريو الإشارة فيه، فإن الفرق بين منظور الوكالة ومنظور المنظمة يتبين في أجندة كل منهما. إذ بالرغم من أن منظور أوبك يبين ازدياد حصة الطاقات المتجددة في الاستهلاك ومن ثم العرض العالمي للطاقة بشكل كبير وهدفه في تقليل انبعاثات غاز الدفيئة، غير أنه يختلف عن منظور الوكالة في أنه يهدف أيضاً إلى إطالة أمد استخدام النفط والغاز بجانب نمو استخدام الطاقات المتجددة، وبالذات من خلال زيادة كفاءة استخدامهما واتباع أساليب مسك الكربون وإعادة استخدامه وتخزينه، في الوقت الذي يعادل منظور الوكالة بين استمرار تخفيض الكربون وتخفيض استخدام النفط والغاز إلى أدنى حد.

إن أهم الدروس التي يمكن استخلاصها من هذين المنظورين هي كما يلي:

(1) إن استهلاك النفط في العالم سيصل، ربما خلال الثلاثينيات/الأربعينيات، إلى مستوى، لا ينمو بعده بالتوافق مع نمو الناتج المحلي الإجمالي العالمي. أي خلافاً لما كان الأمر عليه في السابق. بل سيصل إلى مستوى ثابت، تقريباً، خلال تلك السنوات، وبأغلب الاحتمال، يبدأ بعدها بالانخفاض، بالرغم من نمو الناتج المحلي الإجمالي العالمي. وينطبق الأمر ذاته، ربما مع اختلاف في المراحل الزمنية، على الغاز الطبيعي.

(2) بالرغم من أن استهلاك النفط، ومن ثم إنتاجه/عرضه، سوف لن ينحدر للمستويات التي كان يُعتقد أنه سيصل إليها سابقاً في مناظير وكالة الطاقة الدولية وشركة نفط BP وغيرهما، وسيستعمل لفترة ليست بالقصيرة بعد منتصف القرن، غير أنه في ظل عدم حصول طفرة تكنولوجية تستدني أثره على البيئة فإن الدول المصدرة للنفط، ومن ضمنها العراق، ينبغي أن تخطط للمستقبل في ظل افتراض أن عصر النفط/الغاز أخذ بالأفول.

¹³ يكرر تقرير شركة النفط البريطانية BP ذات الأهداف في تقريره الإحصائي الصادر في حزيران، 2022، BP (2022, p. 2).

(3) في ضوء ذلك فإنه بدون العمل الجدي والمستمر لتحقيق التنوع الاقتصادي فإن العراق مقبل على كوارث وجودية. وهذا يتطلب من التركيبة المؤسسية التخلي عن اللامبالاة في ما يخص الأهداف التنموية والإدارة الاقتصادية والتخلي عن ترك الأمور للصدف والشعبوية السياسية. بدلاً من ذلك ينبغي إتباع سياسات واستراتيجية مستدامة نفطية/طاقة مدروسة ومتفق عليها تقنياً وسياسياً واجتماعياً والتخطيط لتنفيذها ومتابعتها.

(6-2) القدرة على تفعيل بنى مؤسسية موحدة لسياسة/استراتيجية طاقة مستدامة بعيدة المدى

لقد تحول العديد من الوزارات والإدارات الحكومية، في ظل التركيبة المؤسسية القائمة في العراق منذ تغيير 2003، إلى اقطاعات متشرذمة تابعة للأحزاب والجماعات السياسية، بحيث يفتقر أغلبها إلى الحد الأدنى من التنسيق الذي يُمكنها من العمل ككل موحد على مستوى البلد ومناطقه المتعددة، لا سيما ما يتعلق برسم سياسات واستراتيجية وتنفيذ استثمارات تنموية في مجال الطاقة عموماً، وبالذات النفط والغاز. ومما يزيد الأمر سوءاً التشرذم "العمودي" في "داخل" الوزارات والمناطق، الذي فاقمه انتشار الفساد، والذي تبينت للعلن بعض مظاهره الحادة في عام 2022. إذ يفرض التشرذم العمودي قيوداً على قدرة الوزير أو رئيس المؤسسة أو المحافظ، عموماً، في فرض تنسيق وسيطرة على الوزارة والمؤسسة والمحافظه ومتابعتها. على سبيل المثال، ما تداولته وسائل الإعلام حديثاً كما يلي:

(أ) كان مصرف الرافدين، الذي يتبع وزارة المالية، على وشك دفع غرامة، في تموز/آب 2022، بمبلغ 600 مليون دولار نتيجة "لأخلاله" بتنفيذ عقد مع شركة "اتصالات" لتطبيق نظام للدفع الإلكتروني والذي أمكن تقايدته بتنازل الشركة عن استلام الغرامة.¹⁴

(ب) حدوث ما يبدو أنه "احتيال" منظم ومنسق لسحب مبلغ "ضخم" من ودائع "الأمانات الضريبية والكمركية" في حساب الهيئة العامة للضرائب في مصرف الرافدين خلال الفترة أيلول 2021-آب 2022. فلقد ورد في وسائل الاعلام أن هذا السحب حدث بواسطة صكوك صادرة من الهيئة العامة للضرائب إلى مصرف الرافدين، وكلاهما يتبع وزارة المالية، لمصلحة خمس شركات عراقية، ليس لها علاقة بالأمانات.¹⁵

¹⁴ ورد ما يتعلق بمبلغ 600 مليون دولار، تحديداً، في مقابلة تلفزيونية في 2022/8/16 في قناة العراقية الاخبارية مع وزير المالية الأسبق، عقب استقالته؛ <https://www.youtube.com/watch?v=6QocjvcLPgE>.

¹⁵ في مؤتمر صحفي نقلته قناة العراقية الاخبارية في 2022/11/15، ذكر رئيس الوزراء حرفياً: "التحقيق الجاري بشأن الضمانات الضريبية والكمركية وهذا واحد من الملفات الكبرى في مجال نهب المال العام والفساد الإداري والمالي". ولكنه ذكر، أيضاً، عدم وجود رقم رسمي للمبلغ المسحوب، حتى لدى وزارة المالية أو الإدارات التابعة لها، لذلك طلبت الحكومة من "شركة تدقيق دولية"، تدقيق وتحديد المبلغ المسحوب فعلاً؛ <https://www.youtube.com/watch?v=wfvvDQ2IM0s>. أما ما يتعلق

ويبين هذان المثالان أن وزارة المالية، وهي من أهم وزارات الدولة، ليس لها سيطرة أو معرفة مناسبة لأهم الدوائر فيها أو المؤسسات التابعة لها، بما في ذلك تواضع متابعة الحسابات المصرفية وحركة هذه الحسابات ومقدارها، الخ، لا سيما تلك المتعلقة بهيئة الضرائب العامة ومصرف الرافدين وغيرها. فكيف يمكن لوزارة (وفي ما يبدو وزارات أخرى عديدة مثلها) ليس لها سيطرة أو حتى اتصال ومتابعة منظمين على إدارتها ومؤسساتها المختلفة من اقتراح وتأمين تطبيق ومتابعة برنامج أو خارطة طريق أو خطة للإصلاح (على سبيل المثال، الورقة البيضاء) على مستوى الجهاز الحكومي، والاقتصاد، عموماً؟

وفي مجال سياسات الطاقة وفي سياق ما ذكر، آنفاً، من غياب قانون للنفط والغاز، ورد في المنهاج الوزاري للحكومة الجديدة، التي مُنحت ثقة مجلس النواب في 27 تشرين الأول/أكتوبر 2022، ان من أهدافها اصدار قانون للنفط والغاز، وفقاً للدستور، في غضون "سنة أشهر". وهذه خطوة مهمة ومرحب بها، في ضوء أهمية هذا القانون الذي انطوت نسخته المقدمه سابقاً إلى مجلس النواب في عامي 2007 و2011 على تشريعات وبنى مؤسسية مناسبة لتنظيم الصناعة النفطية والغازية والتي ورد عرض جانب منها في الفقرة ثانياً أعلاه [والملاحق \(1\)](#) أدناه. ولكن في ضوء حقيقة أن الأحزاب الكردستانية كانت أساسية في تشكيل الحكومة الجديدة ومنحها الثقة في مجلس النواب فإنها، بأغلب الاحتمال، ستحاول، في ظل المحاصصة وظروف أخرى، مأسسة الانفصال الحاصل في إدارة القطاع النفطي بين الإقليم والحكومة الاتحادية، في القانون المزمع، وما يمكن أن ينطوي عليه ذلك من تبعات للعلاقة بين المناطق الأخرى المنتجة للنفط والحكومة الاتحادية. ومما يساند مصداقية هذا "التوقع" أن هذا القانون سيصدر في ظل ما يلي:

بحجم المبلغ المسحوب "المتداول إعلامياً" والبالغ 3.7 ترليون دينار (ويعادل حوالي 2.5 مليار دولار) فلقد ورد عنه في ما يبدو أنها وثائق رسمية (رسالة/كتاب وتقرير تفصيلي) مختومة صادرة من وزارة المالية، نشرها الموقع الإلكتروني "المسلة" في 2022/10/15؛ <https://almasalah.com/archives/23110>. فلقد ورد في الكتاب، المؤرخ في 2022/10/10، ما يلي: "إلى مجلس النواب/اللجنة المالية... م/سؤال برلماني، إلحاقاً بكتابتنا ذي العدد 37082 والمؤرخ في 2022/10/6 ولغرض إجابتكم على السؤال الوارد في كتابكم أعلاه... نلحق لكم تقريراً تفصيلياً عن المبالغ المسروقة من حساب الامانات التابع للهيئة العامة للضرائب في مصرف الرافدين والبالغة 3.7 ترليون دينار والجهات المسؤولة عن الصرف... [موقع عن] وكيل الوزارة وكالة". ولقد ورد في التقرير التفصيلي المذكور أعلاه، أن الصكوك، التي يبلغ عددها 247 صكاً صادرة من الهيئة العامة للضرائب، حُررت لخمس شركات، ليس لها ودائع أصلاً في حساب الامانات وليس لديها توكيل، تم سحبها نقداً من المصرف خلال الفترة أيلول 2021-أب 2022. من جانب آخر، وردت الإشارة لعملية الاحتيال أيضاً، دون ذكر قيمة المبالغ المسحوبة، في ما يبدو أنها وثيقة موقعة في 2022/10/19 معنونة: "بيان من وزير المالية الأسبق... بشأن المبالغ المسروقة من هيئة الضرائب"، يبين فيها تحرير الصكوك من قبل الهيئة العامة للضرائب وسحبها من مصرف الرافدين؛ https://drive.google.com/file/d/10oTEE27kw_qnSoU9qf5SSL1nfoz05W74B/view مع العلم أن الامانات (أو الضمانات) هي مبالغ تعود إلى من لهم عقود مع الدولة، وتمثل نسبة من قيمة العقود، تودع في حساب الامانات/الضمانات التابع للهيئة العامة للضرائب في مصرف الرافدين وتُسترجع بعد أنجاز العقود و/أو تسوية ما يترتب عليها من حقوق والتزامات.

(أ) دستور أدى تفسير والخلاف حول مواده المتعلقة بالنفط والغاز إلى المساهمة في انفصال الإدارة المذكور.
 (ب) قرارات قضائية لمحاكم اتحادية، تشكك و/أو تقضي بعدم دستورية/قانونية العقود النفطية المبرمة مع الإقليم واستقلاله في الإدارة.¹⁶

(ج) شكوى الحكومة الاتحادية لمحكمة التحكيم الدولية التابعة لغرفة التجارة الدولية في باريس لاستلام قيمة مبيعات الإقليم، غير المتفق مع الحكومة الاتحادية بشأنها، عبر خط أنبوب النفط العراقي-التركي، من تركيا.

وحول "تحسين الإنتاج النفطي" ورد ما يلي في المنهاج الوزاري: "الاستمرار بتحسين وتطوير الإنتاج وبالتعاون مع الشركات [النفطية] ... ضمن الاستراتيجية الوطنية [المتكاملة] للطاقة". ومن غير الواضح ماذا يعني ذلك في الوقت الذي، كما تبيّن في الفقرة ثالثاً أعلاه، لم يتم، لحد الآن، إنجاز حتى الأهداف "المعتدلة" نسبياً للاستراتيجية في إنتاج النفط والغاز ولا توصياتها في انشاء صناعات مرتبطة بالطاقة او كثيفة الاستعمال لها؟ هذا إضافة إلى حقيقة أن هذه الاستراتيجية وُضعت قبل عشر سنوات، ولقد تبدلت ظروف والمنظور المستقبلي لسوق واستهلاك الطاقة في العالم، بدرجة غير قليلة، خلال هذه السنوات وحتى الآن، كما تبين في الفقرة (5-1) أعلاه، وكذلك تغيرت الظروف الداخلية. وهذا يتطلب القيام بمراجعتها وتحديثها لأخذ تغير الظروف والمنظور المستقبلي بالاعتبار.¹⁷

¹⁶ لعل أهم هذه القرارات، قرار المحكمة الاتحادية العليا 59/اتحادية/2012 الصادر في 2022/2/15، الذي ورد فيه ما يلي:
 1. الحكم بعدم دستورية قانون النفط والغاز لحكومة كردستان رقم (22) لسنة 2007 والغائه لمخالفته أحكام ... دستور جمهورية العراق ...
 2. إلزام حكومة الإقليم بتسليم كامل إنتاج النفط من الحقول النفطية في إقليم كردستان والمناطق الأخرى التي قامت وزارة الثروات الطبيعية في حكومة إقليم كردستان باستخراج النفط منها ...
 3. للمدعي [وزير النفط الاتحادي] إضافة لوظيفته بمتابعة بطلان التعاقدات النفطية التي أبرمتها حكومة إقليم كردستان والمتمثلة بالمدعى عليه وزير الثروات الطبيعية [في الإقليم] مع الأطراف الخارجية دول وشركات بخصوص استكشاف النفط واستخراجه وتصديره وبيعه.
 4. إلزام حكومة إقليم كردستان بتمكين وزارة النفط العراقية وديوان الرقابة المالية الاتحادي بمراجعة كافة العقود النفطية المبرمة مع حكومة إقليم كردستان بخصوص تصدير النفط والغاز وبيعه لغرض تدقيقها وتحديد الحقوق المالية المترتبة بذمة حكومة إقليم كردستان من جراءها ...

¹⁷ أنظر وثيقة "المنهاج الوزاري" الصادرة في تشرين الأول/أكتوبر، 2022 عن "رئيس الوزراء المكلف" والذي ورد فيه أن هذا المنهاج "تفقت عليه الكتل السياسية". ولقد وردت في المنهاج أيضاً مقترحات أخرى مناسبة تتعلق بالطاقة والقطاعات الأخرى "كـتعزيز مساهمة القطاعات الإنتاجية الزراعية والصناعية"، والالتزام برسم خطة تنمية 2023-2027، وتطوير معالجة الغاز المصاحب وإيقاف حرقه، والعمل على تأهيل وصيانة محطات توليد ونقل الكهرباء واستكمال مشاريعها و"التركيز" على الطاقة الشمسية، وإنشاء صندوق سيادي، ومكافحة "الفساد وهدر المال العام"، الخ. ولكن هذه الأهداف و"النوايا" وُضعت بعبارات عامة

إن استمرار تواضع الإدارة الاقتصادية، والذي يفاقمه استمرار المحاصصة والفساد، سيساهم جدياً بعرقلة التوصل إلى وتبني سياسات/استراتيجية مستدامة للطاقة، في التعامل مع تحديات توجه سوق/استهلاك الطاقة العالمي في أحلال الطاقات الأخرى محل النفط الخام والغاز، من ناحية، وفي العمل على تحقيق التنوع الاقتصادي، من ناحية أخرى.

سابعاً: الملخص والاستنتاجات

- (1) بعد تغيير عام 2003 تبلور، خلال السنوات العشر الأولى، توجه انصب على تعظيم تطوير الطاقات الإنتاجية للنفط والغاز في العراق. وفي ما عدا وثائق أعدت من قبل شركات ومؤسسات أجنبية، أبرزها تقرير " استراتيجية العراق الوطنية المتكاملة للطاقة" الذي صدر في 2012، ليس هناك وثائق رسمية لاستراتيجية وخطط متكاملة ومستمرة ومتسقة حول السياسات والاستراتيجيات المتعلقة بالنفط والغاز وبالطاقة عموماً.
- (2) وبعد التوجه في تعظيم الإنتاج الذي بدأ بجولات التراخيص النفطية 1-4 خلال السنوات 2009-2012، تناقصت توقعات الطاقة الإنتاجية للنفط من 13.2 م-ب-ي، كما وردت في السيناريو المرتفع في وثيقة الاستراتيجية الوطنية، إلى 8.1 م-ب-ي بعد مراجعة عقود جولات التراخيص في 2014، ثم وصلت إلى طاقة إنتاجية فعلية قدرها حوالي 5.0 م-ب-ي في 2022. وبالطبع تناقصت أهداف إنتاج الغاز، بالتبعية، لأن أغلب الغاز المنتج في العراق هو غاز مصاحب لإنتاج النفط. ويعود ذلك لأسباب عديدة داخلية وخارجية تمتد من التخلخل الأمني والسياسي، من ناحية، وعدم وجود منظور مستقبلي لزيادة الطاقة الإنتاجية، بدوره نتيجة لتواضع اهتمام التركيبة المؤسسية بالتنمية عموماً، من ناحية ثانية، وتراجع الشركات المقاوله في زيادتها (من خلال الاستثمار)، بدوره نتيجة لانخفاض معدل العائد لهذه الشركات من وجهة نظرها، وكذلك توجه بعضها إلى زيادة نسبة الاستثمار في الطاقات المتجددة في محافظها الاستثمارية، من ناحية ثالثة.

- (3) ينطوي مشروع قانون النفط والغاز الذي أقر من قبل مجلس الوزراء والمقدمة صيغته المراجعة من قبل مجلس شورى الدولة لمجلس النواب في تموز/يوليو 2007، على نظم مؤسسية وتشريعات تمثل بداية مناسبة لتنظيم الصناعة النفطية في العراق، من خلال تحديد أدوار وصلاحيات الأطر/المؤسسات، والتشريعات المختلفة القائمة والمقترحة فيه، ويمكن تعديلها في ضوء تجربة تطبيقها.

تحتاج إلى تفصيل وخارطة طريق، محددة مسبقاً، بآمد زمنية ومعايير تنفيذ ومتابعة. من جانب آخر، من غير الواضح كيف ستتعامل الحكومة الجديدة مع عزوف التركيبة المؤسسية في إسناد برامج مخططة وتبني تنمية مستدامة طيلة العقدين المنصرمين؟

(4) ولقد روجع مشروع القانون هذا بعد عدم موافقة مجلس النواب عليه بمشروع قُدم من قبل لجنة النفط والغاز في المجلس في آب/أغسطس 2011. وفي نسخة آب أدخلت تعديلات مهمة باتجاه تضييق الصلاحيات الاتحادية مقابل توسيع صلاحيات الإقليم و"المناطق" المنتجة للنفط. وحتى هذه النسخة لا زالت مناسبة كسابقها لتنظيم الصناعة النفطية في العراق. ولكن هذه النسخة، بدورها، لم تتم الموافقة عليها بسبب الرغبة، لمجموعات وأحزاب مؤثرة في مجلس النواب، لاستمرار انفصال إدارة الحقول النفطية بين الإقليم وباقي مناطق العراق.

(5) ورد في المنهاج الوزاري للحكومة الجديدة المؤلفة في 27 تشرين الأول 2022، النية في اصدار قانون للنفط والغاز في غضون "سنة أشهر". وهذه خطوة مهمة ومرحب بها. ولكن في ضوء حقيقة أن تركيبة التحالف الحالي للكتل المؤثرة، في مجلس النواب، كانت أساسية في تشكيل الحكومة الجديدة ومنحها الثقة في المجلس، فأنها، بأغلب الاحتمال، ستحاول، في ظل المحاصصة، مأسسة الانفصال الحاصل في إدارة القطاع النفطي بين الإقليم والحكومة الاتحادية، في القانون المزمع، وما يمكن أن ينطوي عليه ذلك من تبعات للعلاقة بين المناطق الأخرى المنتجة للنفط والحكومة الاتحادية.

(6) من غير الواضح كيف يمكن، حسب المنهاج الوزاري، العمل "ضمن الاستراتيجية الوطنية [المتكاملة] للطاقة" التي وضعت قبل عشر سنوات، في ظل تبدل ظروف والمنظور المستقبلي لسوق واستهلاك الطاقة في العالم، بدرجة غير قليلة، خلال هذه السنوات وحتى الآن، من ناحية، وتوضع إنجاز أهدافها الإنتاجية للنفط والغاز ولإنشاء صناعات مرتبطة بالطاقة او كثيفة الاستعمال لها، التي أوصلت بها، من ناحية أخرى؟

(7) إن استمرار استيراد الغاز الجاف، في الوقت الذي تُحرق كمية من الغاز الطبيعي، تعادل، لو تمت معالجتها، ما يقرب، في المتوسط، من ضعف الكمية المستوردة (خلال السنوات 2017-2021)، كان نتيجة عدم تنفيذ طاقات مناسبة، خلال العقد المنصرم، لمشاريع/وحدات معالجة واستغلال الغاز الطبيعي المصاحب.

(8) على مدى عقدين من الزمن لا زال المستهلك في العراق يعاني من الانقطاعات المتكررة لتجهيز كهرباء الشبكة الوطنية، مما يعكس، بدوره، اعتمادية متدنية. وبالإضافة للضعف المؤسسي والإداري العام، يعود الأداء المتدني لقطاع الكهرباء، إلى جانبي الطلب والعرض. فلقد ساهم انخفاض تعرفه وحدة الكهرباء المستهلكة (والمجانبة، نتيجة تواضع الجباية و/أو تخلخل الأمن) من تجهيز الشبكة الوطنية، من ناحية، وارتفاع نسبة ضياع الكهرباء، لا سيما أثناء النقل والتوزيع، بدوره نتيجة لتواضع الصيانة والمتابعة والحراسة، من ناحية أخرى، في نقص المتاح للاستهلاك. من جانب آخر، بالرغم من النفقات العالية على الاستثمار

في هذا القطاع ولكن نتيجة للفساد والتخريب، من ناحية، والتماهل في التعاقد والإنجاز، من ناحية أخرى، تخلف عرض الكهرباء عن مقابلة الطلب.

(9) من التوقعات/الأهداف المستقبلية والاجندات الواردة في منظوري *outlooks* الطاقة والنفط 2022 اللذان، صدرا، على التوالي، من قبل وكالة الطاقة الدولية ومنظمة أوبك في نهاية تشرين الأول/أكتوبر، 2022، يمكن استخلاص التوجهات/الدروس التالية:

(أ) إن استهلاك النفط في العالم سيصل، ربما خلال الثلاثينيات/الأربعينيات، إلى مستوى، لا ينمو بعده بالتوافق مع نمو الناتج المحلي الإجمالي العالمي. أي خلافاً لما كان الأمر عليه في السابق. بل سيصل إلى مستوى ثابت، تقريباً، خلال تلك السنوات، وبأغلب الاحتمال، يبدأ بعدها بالانخفاض، بالرغم من نمو الناتج المحلي الإجمالي العالمي. وينطبق الأمر ذاته، ربما مع اختلاف في المراحل الزمنية، على الغاز الطبيعي.

(ب) بالرغم من أن استهلاك النفط، ومن ثم إنتاجه/عرضه، سوف لن ينحدر للمستويات التي كان يُعتقد أنه سيصل إليها سابقاً في مناظير وكالة الطاقة الدولية وغيرها، وسيستعمل لفترة ليست بالقصيرة بعد منتصف القرن، غير أنه في ظل عدم حصول طفرة تكنولوجية تستدني أثره على البيئة فإن الدول المصدرة للنفط، ومن ضمنها العراق، ينبغي أن تخطط للمستقبل في ظل افتراض أن عصر النفط/الغاز آخذ بالأفول.

(ج) في ظل ذلك فإنه بدون العمل الجدي والمستمر لتحقيق التنوع الاقتصادي فإن العراق مقبل على كوارث وجودية. وهذا يتطلب من التركيبة المؤسسية التخلي عن اللامبالاة في ما يخص الأهداف التنموية والإدارة الاقتصادية والتخلي عن ترك الأمور للصدف والشعبوية السياسية. بدلاً من ذلك ينبغي إتباع سياسات واستراتيجية مستدامة نفطية/غازية/طاقة مدروسة ومتفق عليها تقنياً وسياسياً واجتماعياً والتخطيط لتنفيذها ومتابعتها.

(10) غير أن استمرار تواضع الإدارة الاقتصادية، والذي يفاقمه استمرار المحاصصة والفساد، سيساهم جدياً بعرقلة التوصل إلى وتبني سياسات/استراتيجية مستدامة للطاقة، لا سيما التعامل مع التحديات التالية:

(أ) توجهات سوق/استهلاك الطاقة العالمي في أحلال الطاقات الأخرى محل النفط الخام والغاز.

(ب) تحقيق التنوع الاقتصادي.

الملحق (1)

الصلاحيات الواردة في مشروع قانون النفط والغاز للبنى المؤسسية والإدارية البترولية نسخة تموز 2007

الباب الثاني: ادارة المصادر البترولية

الفصل الأول: الصلاحيات

المادة 6 - تتولى الجهات التالية ادارة المصادر البترولية:

أولاً - مجلس النواب.

ثانياً - مجلس الوزراء.

ثالثاً - المجلس الاتحادي للنفط والغاز.

رابعاً - وزارة النفط.

خامساً - شركة النفط الوطنية العراقية.

سادساً - الهيئة الإقليمية

المادة 7 - يتولى مجلس النواب ما يأتي:

أولاً - تشريع القوانين الاتحادية للعمليات المرتبطة بقطاع النفط والغاز.

ثانياً- الموافقة على الاتفاقيات الدولية ذات العلاقة بقطاع النفط والغاز.

المادة 8 - يتولى مجلس الوزراء ما يأتي:

أولاً- تقديم التوصية الى مجلس النواب في شأن مشاريع القوانين المقترحة لاكتشاف وتطوير المصادر البترولية.

ثانياً- اقرار السياسة الاتحادية البترولية والاشراف على تطبيقها.

ثالثاً- الاشراف على اجمالي العمليات البترولية المتعلقة بالتنقيب والتطوير والانتاج والنقل والتسويق واصدار الانظمة الخاصة بها.

رابعاً- ضمان قيام المجلس والوزارة باعتماد الوسائل المناسبة والناجعة للاستشارة والتنسيق مع الهيئات الاقليمية والمحافظات المنتجة للنفط والغاز بما يحقق اهداف هذا القانون ووفقا لما نص عليه الدستور.

المادة 9 - [المجلس الاتحادي للنفط والغاز]:

اولاً - يتولى المجلس ما يأتي:

أ- وضع السياسات البترولية الاتحادية وخطط التنقيب وتطوير الحقول وخطط الانابيب الرئيسية وتعديلها.

ب- اصدار تعليمات تتضمن معايير التفاوض والتعاقد لمنح التراخيص او عقود التطوير والانتاج ومعايير اهلية الشركات.

ج- اعداد نماذج عقود التنقيب والتطوير والانتاج وفقا للمعايير الواردة في هذا القانون واقرارها وتعديلها واعتمادها وفقا لتصنيف الحقول او مناطق الاستكشاف بما يحقق اعلى منفعة للشعب العراقي.

د- دراسة عقود التنقيب والتطوير والانتاج التي تمنح التراخيص للقيام بالعمليات البترولية والبت فيها وتعديلها وفقا للآلية المنصوص عليها في المادة (18) من هذا القانون.

هـ- الموافقة على جهة التمويل والبت في تحويل الحصص فيما بين الحاملين لتراخيص التنقيب والتطوير والانتاج وما يلحقها من تعديلات للعقود شريطة ان لا يؤثر ذلك سلبا على درجة ونوعية المشاركة الوطنية ونسبتها المئوية في المشروع.

و- ضمان قيام وزارة وشركة النفط الوطنية العراقية والهيئات الاقليمية باستكشاف وتطوير واستغلال المصادر البترولية من اجل التثبيت من الاحتياطات النفطية والغازية وتعويض الانتاج وازدادة احتياطات جديدة وبما يحقق مصالح الشعب العراقي وفق احكام القوانين والانظمة النافذة والشروط التعاقدية والمعايير الدولية المعتمدة.

ز - تسمية شركة النفط الوطنية العراقية للمساهمة نيابة عن جمهورية العراق فيما يتعلق بتطبيق الفقرة (أ) و(ب) من البند (ثانيا) من المادة (13) من هذا القانون.

ح- تحديد المستوى الوطني لإنتاج البترول حسب مقتضى السياسة الوطنية على ان تطبق تلك التحديدات بشكل منصف وعادل على اساس نسبة الانتاج لكل منطقة تعاقد بناء على خطط تطوير الحقول المعتمدة.

.....

المادة 11- تتولى وزارة النفط ما يأتي:

اولا - اقتراح السياسة والقوانين والخطط البترولية الاتحادية.

ثانيا- اعداد مشاريع الانظمة واصدار التعليمات والبيانات لتنفيذ السياسات والقوانين والخطط البترولية الاتحادية.

ثالثا- مراقبة العمليات البترولية والاشراف عليها في ضوء التشريعات ذات العلاقة والشروط التعاقدية والمعايير الدولية المعتمدة وذلك بالتنسيق مع الهيئات الاقليمية والمحافظات المنتجة لضمان التنفيذ الموحد والتطبيق المتجانس للسياسة البترولية في جميع انحاء العراق.

رابعا- اقتراح البرامج والاساليب الاكثر نجاحا في تطوير الحقول المكتشفة وغير المطورة وعرضها على المجلس.

خامسا- اعداد مشاريع السياسات والخطط الاتحادية الموجهة للاستكشاف والتطوير والانتاج على ان تتناول تحديد مستويات الانتاج اللازمة على المدى القصير والمدى البعيد، والتوصل الى حلول مثلى للتوزيع الجغرافي وتوقيت مناهج التنقيب والتطوير والانتاج بالتشاور والتنسيق مع الهيئات الاقليمية والمحافظات وتقديمها الى المجلس لمراجعتها واقرارها.

سادسا- اقتراح خطة شاملة الى المجلس للتنقيب عن النفط والغاز في جميع انحاء العراق بالتشاور مع الهيئات الاقليمية والمحافظات المنتجة، وتصنيف المناطق وفقا لاحتمالات النفطية والغازية.

سابعا- اعداد نماذج عقود التنقيب والتطوير والانتاج، والتعاون مع شركة النفط الوطنية العراقية والهيئات الاقليمية كلا حسب مسؤوليته المحددة في هذا القانون من ناحية وشركات النفط العالمية من ناحية اخرى.

ثامنا- التحقق من التكاليف والمصاريف التي يتكبدها حاملو التراخيص.

تاسعا- ضمان استحصال العوائد المتحققة للدولة المترتبة على تنفيذ عقود الاستكشاف والتطوير والانتاج. عاشرا- التفاوض مع الدول الاخرى والمنظمات الدولية والاقليمية في شأن الاتفاقيات الدولية ذات العلاقة وفقا للقانون ورفعها للمجلس لإقرارها.

حادي عشر- تمثيل جمهورية العراق في المنتديات الاقليمية والدولية فيما يتعلق بأمور النفط والغاز وفقا للقانون.

ثاني عشر- التشاور مع الهيئات الاقليمية والمحافظات المنتجة لاستحداث تشكيلات مختصة للقيام بالمهام المنصوص عليها في هذه المادة.

ثالث عشر - القيام بإجراءات دورات التراخيص المتعلقة بالنشاطات في مجال التنقيب وتطوير ونتاج الحقول المكتشفة غير المطورة عدا تلك المذكورة في المادة 13/ ثانيا/ (أ) و(ب) والمادة 14/ثانيا وفقا للآليات المنصوص عليها في المواد 15 و16 و17 من هذا القانون وباعتماد النماذج التعاقدية ومعايير اهلية الشركات والتعليمات الصادرة من المجلس.

رابع عشر- القيام باستحداث التغييرات المناسبة لهيكليتها وطريقة عملها من اجل ان تسند المسؤوليات والواجبات الملقاة عليها وفقا لهذا القانون.

[خامس عشر-] المادة 12- للوزارة تنفيذ عقود متعلقة بخدمات التجهيز للعمليات البترولية والتي تخرج عن نطاق عقود التنقيب والتطوير والانتاج، وفق القوانين النافذة.

المادة 13- شركة النفط الوطنية:

اولا- تعد شركة النفط الوطنية العراقية المشغل والمفوض بشكل مباشر او غير مباشر بالدخول في عقود الخدمة وعقود الادارة مع الشركات المؤهلة للحقول المنتجة والحقول غير المطورة لقريبة منها.

ثانيا- تتولى شركة النفط الوطنية العراقية ما يأتي:

أ- ادارة وتشغيل حقول الانتاج الحالية من خلال شركاتها.
ب- تطوير ونتاج وتشغيل الحقول المكتشفة وغير المطورة القريبة من الحقول المنتجة والتي ستناط بها من قبل المجلس.

ج- المشاركة في عمليات التنقيب والتطوير والانتاج داخل العراق نيابة عن الحكومة وعلى اسس تنافسية بالنسبة للحقول غير المذكورة في ثانيا (أ) و(ب) من هذه المادة والرقع الاستكشافية.
د- تنفيذ عمليات التنقيب والتطوير والانتاج والنقل والتخزين والتسويق والبيع وفق احكام هذا القانون.

هـ- ادارة وتشغيل شبكة انابيب النفط والغاز الرئيسية ومرافئ التصدير في العراق والدخول في عقود شحن النفط والغاز لحين استكمال اعادة تنظيم الشركات التابعة لوزارة النفط لمدة اقصاها سنتان من تاريخ نفاذ هذا القانون.

ثالثا - لشركة النفط الوطنية العراقية ومن اجل تحقيق اغراضها، القيام بما يأتي:

- أ- المساهمة كشريك تجاري في العقود الدولية المرتبطة بنقل وتسويق وبيع النفط والغاز وفي عقود التنقيب والتطوير والانتاج خارج العراق بعد استحصال موافقة مجلس الوزراء .
- ب- انشاء شركات تابعة ومملوكة لها بالكامل في مناطق يتم اختيارها على اساس وجود الحقول النفطية وحجم الاحتياطات النفطية والغازية والطاقات الانتاجية وتحقق الجدوى، او بناء على اعادة التنظيم وتوزيع المهام بين شركات قائمة وفقا لحجم العمل وبما يؤدي الى زيادة الكفاءة وتحقيق المنفعة للشعب العراقي .
- ج- تأسيس شركات مشغلة مع شركات اخرى او تملك أسهماً في شركات داخل العراق، وخارجه بعد استحصال موافقة مجلس الوزراء .
- د- تملك الموجودات المنقولة وغير المنقولة والحقوق المادية والمعنوية العائدة للأشخاص الطبيعية او المعنوية وفق القانون .
- هـ- بيع انتاجها من النفط الخام الى شركة تسويق النفط بسعر التسليم الذي يغطي الكلفة زائد ربح معقول ليتمكن الشركة من التطوير بصورة حيوية في مجالي التنقيب والانتاج .
- رابعا- بانتهاء المدة المحددة في الفقرة (هـ) من البند (ثانيا) من هذه المادة، وباقتراح من الوزارة وموافقة مجلس الوزراء، يقرر المجلس مسؤولية ادارة وتشغيل انابيب النفط والغاز الرئيسة ومرافئ التصدير بالتنسيق مع شركة النفط الوطنية العراقية .
- المادة 14- تتولى الهيئة الاقليمية ما يأتي:
- اولا- اقتراح النشاطات والخطط للسلطات الاتحادية نيابة عن الاقليم تمهيدا لتضمينها في الخطط الاتحادية للعمليات البترولية ومساعدة السلطات الاتحادية في المشاورات لإتمام تلك الخطط .
- ثانيا- القيام بإجراءات دورات التراخيص المتعلقة بالنشاطات في الاقليم في مجال التنقيب وتطوير وانتاج الحقول المكتشفة غير المطورة عدا تلك المذكورة في المادة 13 (أ) و(ب) وفقا للآليات المنصوص عليها في المواد 15 و16 و17 من هذا القانون بمشاركة ممثل عن الوزارة وبا اعتماد النماذج التعاقدية ومعايير اهلية الشركات والتعليمات الصادرة من المجلس .
- ثالثا- التعاون مع الوزارة لتنفيذ احكام البند(ثالثا) من المادة (11) من هذا القانون .
- رابعا- الحضور في المداولات الجارية من قبل المجلس وفق احكام المادة (5) من هذا القانون .

الملحق (2) الجدول

الجدول (1) إنتاج النفط الفعلي والمستهدف في العراق حتى عام 2030
مليون برميل/يوم، م-ب-ي

| الإنتاج الفعلي | 2012 فعلي، 2015-2030 مستهدف | | | | | | | | | |
|-------------------|--|----------------------|--------------------------------------|--|------------------|------------------|--|------------------|------------------|---------|
| | جولات التراخيص الأربعة (مستوى الهضبة PPT) | | خطة التنمية الوطنية 17-2013 | وكالة الطاقة الدولية (تقرير الوكالة عن العراق 2012) | | | استراتيجية العراق الوطنية المتكاملة للطاقة (INES 2012) | | | |
| | كما في نهاية 2014 | كما في نهاية 2012 | | سيناريو عالي | سيناريو مركزي | سيناريو متأخر | سيناريو مرتفع | سيناريو متوسط | سيناريو منخفض | |
| 2.8 | | | | | | | | | | 2000 |
| 2.3 | | | | | | | | | | 2009 |
| 2.9 | | | 2.9 | 2.9 | | | 2.9 | | | 2012 |
| 3.5 | | | 6.1 | 5.9 | 4.2 | 3.3 | 9.1 | 5.0 | 3.9 | 2015 |
| 4.6 | | | 7.6 | 6.4 | 4.5 | 3.4 | 11.3 | 5.7 | 4.0 | 2016 |
| 4.5 | 8.1 | 11.7 | 9.5 | 7.0 | 4.9 | 3.6 | 13.2 | 6.6 | 4.0 | 2017 |
| 4.4 | | | | 7.7 | 5.3 | 3.7 | 13.2 | 7.4 | 4.3 | 2018 |
| 4.0 | | | | 8.3 | 5.8 | 3.9 | 13.2 | 9.4 | 5.0 | 21/2020 |
| 4.5 | | | | 8.7 | 6.2 | 4.1 | 13.2 | 9.4 | 5.3 | 2022 |
| | | | | 9.6 | 6.9 | 4.4 | 12.1 | 9.4 | 6.0 | 2025 |
| | | | | 10.0 | 7.5 | 4.8 | 9.7 | 9.4 | 6.2 | 2030 |

المصادر: (1) أرقام استراتيجية العراق الوطنية المتكاملة للطاقة: Booz&co (2012), slide14.

(2) أرقام تقرير وكالة الطاقة الدولية وخطة التنمية الوطنية 2013-2017: [مرزا \(2014\)](#). مع العلم أن أرقام السنوات 2016 و 21/2020 و 2022، في ما يخص هاتين الوثيقتين، في هذا الجدول، هي "توصيل" interpolation بين أرقام السنوات التي وردت فيهما.

(3) أرقام جولات التراخيص الأربعة: مرزا (2018-ج، الفصل السابع). PPT: Plateau Production Target.
(4) الإنتاج الفعلي: أرقام 2000-2021 مأخوذة من ملف اكسيل T34.xlsx مرفق مع OPEC (2022). أما رقم 2022 فمن OPEC's Monthly Oil Market Report, November 2022، وهو يمثل متوسط العشرة أشهر الأولى من عام 2022. مع العلم أن هذه الأرقام جميعاً مزودة رسمياً من العراق إلى سكرتارية أوبك.

ملاحظات: (أ) في هذا الجدول استُخدمت رقم إنتاج النفط الفعلي لعام 2012 كسنة أساس لسيناريوهات الاستراتيجية الوطنية للطاقة وتقرير الوكالة الدولية للطاقة وسيناريو خطة التنمية الوطنية، بدلاً من أرقام 2010 و/أو 2011 المستخدمة فيها.
(ب) تم في الجولة الخامسة للتراخيص النفطية منح ("إحالة") ستة حقول في البصرة وديالى، منها أربعة نفطية حدودية، ثلاثة مع إيران وواحد مع الكويت (نفط-خانة، الحويزة، السندباد، خضر-الماء)، وأثنين غازية (جلابات-الكم، خشم-الأحمر-انجانا). وبسبب أن هذه التراخيص لم يُباشَر بتنفيذها، لم يظهر في هذا الجدول أرقام حول طاقات الإنتاج المستهدفة من الحقول النفطية فيها، وهي صغيرة على كل حال. أنظر [مرزا \(2018-أ\)](#).

الجدول (2) إنتاج واستيراد واستهلاك الغاز الطبيعي في العراق 2000-2021

مليون قدم مكعب قياسي/يوم، مقمق/يوم

| نسبة المحروق إلى الإنتاج % | ميزان الغاز الجاف | | | | الاستعمال | | | الإنتاج | |
|----------------------------|--------------------|-------|---------|-----------------|------------------|---------------------------------------|---------|---------|------|
| | استهلاك | تصدير | استيراد | المجهز محلياً ← | المتبقي: غاز جاف | وقود في الحقول ومادة أولية في الصناعة | المحروق | | |
| (1) \ (2) 100 × | (6) + (5) (7) - | (7) | (6) | (4) = | (4) | (1) - (2) (4) | (2) | (1) | |
| (9) | (8) | (7) | (6) | (5) | (4) | (3) | (2) | (1) | |
| 31.1 | 304 | 0 | 0 | 304 | 304 | 663 | 436 | 1,403 | 2000 |
| 29.0 | 267 | 0 | 0 | 267 | 267 | 744 | 413 | 1,424 | 2001 |
| 24.3 | 228 | 0 | 0 | 228 | 228 | 780 | 323 | 1,331 | 2002 |
| 43.3 | 150 | 0 | 0 | 150 | 150 | 386 | 410 | 946 | 2003 |
| 49.1 | 96 | 0 | 0 | 96 | 96 | 600 | 671 | 1,367 | 2004 |
| 48.4 | 140 | 0 | 0 | 140 | 140 | 545 | 642 | 1,328 | 2005 |
| 50.7 | 174 | 0 | 0 | 174 | 174 | 501 | 694 | 1,369 | 2006 |
| 48.7 | 388 | 0 | 0 | 388 | 388 | 325 | 677 | 1,390 | 2007 |
| 40.2 | 582 | 0 | 0 | 582 | 582 | 313 | 602 | 1,497 | 2008 |
| 42.1 | 624 | 0 | 0 | 624 | 624 | 357 | 714 | 1,695 | 2009 |
| 44.9 | 653 | 0 | 0 | 653 | 653 | 249 | 733 | 1,634 | 2010 |
| 51.9 | 572 | 0 | 0 | 572 | 572 | 298 | 939 | 1,808 | 2011 |
| 58.4 | 574 | 0 | 0 | 574 | 574 | 248 | 1,156 | 1,978 | 2012 |
| 58.1 | 647 | 0 | 0 | 647 | 647 | 220 | 1,203 | 2,069 | 2013 |
| 59.8 | 691 | 0 | 0 | 691 | 691 | 178 | 1,295 | 2,164 | 2014 |
| 63.9 | 669 | 0 | 0 | 669 | 669 | 187 | 1,515 | 2,372 | 2015 |
| 60.4 | 918 | 0 | 0 | 918 | 918 | 202 | 1,709 | 2,830 | 2016 |
| 55.7 | 1,082 | 0 | 140 | 942 | 942 | 338 | 1,610 | 2,890 | 2017 |
| 53.7 | 1,398 | 0 | 412 | 986 | 986 | 419 | 1,629 | 3,034 | 2018 |
| 52.8 | 1,743 | 0 | 707 | 1,036 | 1,036 | 458 | 1,670 | 3,164 | 2019 |
| 49.3 | 1,803 | 0 | 994 | 809 | 809 | 597 | 1,368 | 2,773 | 2020 |
| 52.0 | 1,782 | 0 | 749 | 1,033 | 1,033 | 290 | 1,434 | 2,756 | 2021 |

المصادر: (1) الإنتاج والمحروق: الأعمدة (1) و(2):

2000-2020: الجهاز المركزي للإحصاء (2022) المجموعة الإحصائية السنوية 2020-2021، الباب 18،

الجدول 2/18، مُنَزَّل في 17 تشرين الأول/أكتوبر، 2022. وردت في المصدر بقياس مليون-متر-

مكعب-سنة وحولت إلى قياس مليون قدم مكعب قياسي/يوم كما يلي: رقم المصدر $35.315 \times \div 365$.2021: الموقع الإلكتروني لوزارة النفط، <https://oil.gov.iq>.

(2) الغاز الجاف، الأعمدة (4)-(8): إدارة معلومات الطاقة الأمريكية، (2022) EIA.

ملاحظات: (أ) في هذا الجدول تم معادلة عمود المتبقي رقم (4) بعمود إنتاج الغاز الجاف رقم (5) كما ورد في مصدر إدارة معلومات الطاقة الأمريكية. وفي ضوء ذلك أحتسب العمود رقم (3) "وقود في الحقول ومواد أولية للصناعة".

(ب) الغاز الجاف يمثل الإيثان والميثان من مكونات الغاز الطبيعي (إيثان، ميثان، بروبان، بيوتان، بنتان، هكسان).

(ج) الغاز الطبيعي كمادة أولية (جاف وغير جاف) يُستخدم ككليم *feedstock* في الصناعات البتروكيمياوية وكذلكلاستخلاص الغاز السائل *LPG* والمكثفات *condensates* ومنتجات أخرى.

الجدول (3) الكهرباء المنتج والمستورد والمتاح للاستهلاك في العراق 2005 - 2018
مليون كيلو واط/ساعة

| المنتج | المستورد | العرض (منتج ومستورد) | المتاح للاستهلاك | |
|--------|----------|----------------------|------------------|------------------------------------|
| 28,812 | 0 | 28,812 | 19,615 | 2005 |
| 32,138 | 0 | 32,138 | 17,322 | 2006 |
| 33,283 | 0 | 33,283 | 15,210 | 2007 |
| 46,065 | 0 | 46,065 | 25,857 | 2009 |
| 48,908 | 6,722 | 55,630 | 36,471 | 2010 |
| 53,903 | 7,233 | 61,136 | 25,735 | 2011 |
| 63,892 | 10,170 | 74,062 | 35,075 | 2012 |
| 58,422 | 11,214 | 69,636 | 45,041 | 2013 |
| 67,768 | 12,251 | 80,019 | 42,431 | 2014 |
| 68,688 | 13,105 | 81,793 | 42,034 | 2015 |
| 80,030 | 11,965 | 91,995 | 38,636 | 2016 |
| 85,508 | 13,644 | 99,152 | 40,771 | 2017 |
| 82,130 | 22,412 | 104,542 | 39,594 | 2018 |
| 8.9% | | 10.8% | 7.9% | متوسط نسبة النمو السنوية 2018-2005 |

المصدر: مديرية الإحصاء الصناعي في الجهاز المركزي للإحصاء: تقرير مشاريع الكهرباء لسنة 2010، إحصاء مشاريع الكهرباء لسنة 2015، تقرير مشاريع الكهرباء لسنة 2018. مع العلم أن "المتاح للاستهلاك" ورد في تقارير مشاريع الكهرباء هذه بعنوان "صافي الطاقة المباعة".

ملاحظات:

(أ) ورد في التقارير المشار إليها أعلاه (على سبيل المثال "تقرير مشاريع الكهرباء لسنة 2018"، ص. 3) أن الإنتاج يشمل "محطات الكهرباء" و"الديزلات" مما يتضمن أنه يشمل الكهرباء من الشبكة الوطنية الحكومية (محطات الكهرباء) ومن مولدات المحلات (الديزلات؛ أي التي تستخدم الديزل كوقود).

(ب) في هذا الجدول متوسط نسبة النمو السنوية g محتسب بطريقة الانحدار الخطي للمعادلة الاتجاهية

$$Y_t = A (1+g)^t$$

الأسية $Y_t = A (1+g)^t$ ، بعد تحويلها إلى معادلة خطية *semi-logarithmic*.

الجدول (4) تكوين رأس المال الثابت المحلي الإجمالي (الاستثمار) في الكهرباء والماء في العراق 2004-2019
بالأسعار الجارية

| مليار دولار | | سعر الصرف الرسمي دنانير للدولار | نسبة نشاط الكهرباء والماء إلى مجموع الاقتصاد % | ترليون دينار | | |
|----------------------|----------------------------|---------------------------------------|--|----------------------|----------------------------|-----------------|
| في مجموع الاقتصاد | في نشاط الكهرباء والماء | | | في مجموع الاقتصاد | في نشاط الكهرباء والماء | |
| 2.0 | 0.9 | 1,453 | 47.9 | 2.9 | 1.4 | 2004 |
| 6.9 | 1.3 | 1,469 | 19.2 | 10.2 | 2.0 | 2005 |
| 11.5 | 2.8 | 1,467 | 24.6 | 16.9 | 4.2 | 2006 |
| 6.0 | 1.1 | 1,255 | 18.9 | 7.5 | 1.4 | 2007 |
| 19.5 | 1.1 | 1,193 | 5.5 | 23.2 | 1.3 | 2008 |
| 11.5 | 1.9 | 1,170 | 16.3 | 13.5 | 2.2 | 2009 |
| 21.2 | 3.8 | 1,170 | 17.8 | 24.8 | 4.4 | 2010 |
| 24.1 | 6.2 | 1,170 | 25.8 | 28.2 | 7.3 | 2011 |
| 32.7 | 9.8 | 1,166 | 30.0 | 38.1 | 11.4 | 2012 |
| 47.2 | 8.7 | 1,166 | 18.4 | 55.0 | 10.1 | 2013 |
| 47.9 | 4.2 | 1,166 | 8.7 | 55.8 | 4.9 | 2014 |
| 43.4 | 1.5 | 1,167 | 3.5 | 50.7 | 1.8 | 2015 |
| 33.6 | 3.2 | 1,182 | 9.5 | 39.7 | 3.8 | 2016 |
| 27.3 | 3.3 | 1,184 | 11.9 | 32.3 | 3.9 | 2017 |
| 32.2 | 3.0 | 1,183 | 9.3 | 38.1 | 3.5 | 2018 |
| 46.2 | 6.1 | 1,182 | 13.3 | 54.6 | 7.3 | 2019 |
| 413.2 | 59.0 | | 14.4 | 491.6 | 70.7 | المجموع/المتوسط |

المصادر:

- (1) أرقام تكوين رأس المال الثابت المحلي الإجمالي (الاستثمار): الجهاز المركزي للإحصاء كما يلي:
2007-2019: مديرية الحسابات القومية، النشرات السنوية لإجمالي تكوين رأس المال الثابت للسنوات التالية:
2009، 2010، 2013، 2014، 2016، 2017، 2018، 2019: وهي جميعاً نشرات "نهائية"
(“فعلية” بتعابير الجهاز) أي ليست “أولية”..
2004-2006: المجموعة الإحصائية السنوية 2012/2013.

(1) سعر الصرف الرسمي: الموقع الإلكتروني للبنك المركزي العراقي <https://www.cbi.iq>، الموقع الإحصائي.

الجدول (5) العرض العالمي من الوقود السائل حسب منظوري وكالة الطاقة الدولية ومنظمة أوبك 2022

مليون برميل/يوم، م-ب-ي

| منظمة أوبك: منظور النفط العالمي 2022 | | | وكالة الطاقة الدولية: منظور الطاقة العالمي 2022 | | | | | | | | |
|---|-------|-------|---|---------------------------------------|------|--------------------------------------|------|---|-------|------|-------------------------------------|
| سيناريو الإشارة (Reference Scenario) | | | فعلي | سيناريو صفر صافي انبعاثات (NZE) | | سيناريو التعهدات المعلنه (APS) | | سيناريو السياسات المعتمدة (STEPS) | | فعلي | |
| 2045 | 2040 | 2030 | 2021 | 2050 | 2030 | 2050 | 2030 | 2050 | 2030 | 2021 | |
| 109.8 | 109.8 | 108.4 | 95.2 | 22.8 | 75.4 | 57.2 | 93.0 | 102.1 | 102.4 | 92.6 | العرض العالمي |
| 3.2 | 3.0 | 2.8 | 2.3 | 2.3 | 2.2 | 1.9 | 2.3 | 2.8 | 2.5 | 2.3 | مكتسبات التكبير Processing Gains |
| 106.6 | 106.8 | 105.6 | 92.9 | 22.3 | 73.4 | 55.3 | 90.7 | 99.3 | 99.9 | 90.3 | الإنتاج العالمي |
| 64.3 | 66.3 | 69.6 | 61.3 | 10.8 | 46.9 | 31.6 | 58.2 | 56.2 | 64.0 | 58.8 | إنتاج غير الأوبك |
| 42.4 | 40.4 | 36.1 | 31.6 | 11.5 | 26.5 | 23.7 | 32.5 | 43.1 | 35.9 | 31.5 | إنتاج الأوبك |

المصادر:

(1) أرقام وكالة الطاقة الدولية: ملخصة من "منظور الطاقة العالمي 2022"،

IEA (2022, p. 329) and attached Excel File: Tables-Scenario-Projections.xlsx.

(2) أرقام منظمة أوبك: ملخصة من الجدول (4-1) ص 148 في "منظور النفط العالمي 2022"؛ OPEC (2022).

ملاحظات:

(أ) يعود الفرق في أرقام الوقود السائل في سنة 2021 (وبالتبعية السنوات المستقبلية) بين وكالة الطاقة الدولية ومنظمة أوبك في هذا الجدول إلى مدى شمول الوقود السائل لسوائل الوقود الأخرى، بالإضافة للنفط الخام. وتشمل السوائل الأخرى: الوقود الحيوي *biofuel* والفحم المُسَيَّل *coal-to-liquids* والغاز المُسَيَّل *gas-to-liquids*. فبينما تشمل أرقام أوبك جميع هذه السوائل بالإضافة للنفط الخام في الوقود السائل في هذا الجدول، فإن أرقام الوكالة تشمل بالإضافة للنفط الخام "سوائل الغاز الطبيعي *Natural Gas Liquids, GLs*" دون السوائل الأخرى. أنظر أيضاً [مرزا \(2019\)](#).

(ب) بينما يختلف العرض العالمي للسنة الفعلية 2021 (في هذا الجدول) عن الطلب العالمي لسنة 2021 (غير المبين في هذا الجدول) فأنهما يتساويان للسنوات المستقبلية في منظوري الوكالة والمنظمة.

مصادر الورقة

الوقائع العراقية (2018) قانون شركة النفط الوطنية العراقية رقم (4) لسنة 2018، الجريدة الرسمية لجمهورية العراق، العدد 4486، 9 نيسان/أبريل، <https://www.moj.gov.iq/upload/pdf/4486.pdf>.

وزارة المالية (2020) الورقة البيضاء: التقرير النهائي لخلية الطوارئ للإصلاح المالي، 10 تشرين الأول، نُزِلت الورقة في 2020/10/12، [https://media.shafaq.com/media/arcella_files/1602585316356\(2020-10-11-2350%20WP.pdf](https://media.shafaq.com/media/arcella_files/1602585316356(2020-10-11-2350%20WP.pdf).

مرزا، علي (2014) "الاستراتيجية الوطنية للطاقة - إنتاج النفط والغاز والتحديات الداخلية والخارجية"، ورقة مرسله إلى مؤتمر: "صناعة النفط في العراق بعد عشر سنوات من التحديات والإنجازات"، المعهد العراقي للإصلاح الاقتصادي، بغداد في كانون الثاني/يناير، 2014. أعيد نشرها في مرزا (2021) المجلد الأول.

_____ (2018-أ) "مسائل اقتصادية-نفطية: معدل عائد المقاول في عقود التراخيص النفطية الخمسة في العراق"، شبكة الاقتصاديين العراقيين، 3 تشرين الثاني/نوفمبر. أعيد نشر نسخة منقحة في: مرزا (2021) المجلد الثاني.

_____ (2018-ب) "ملاحظات على قانون شركة النفط الوطنية الصادر في 5 آذار 2018"، شبكة الاقتصاديين العراقيين، 15 آذار/مارس. أعيد نشر نسخة منقحة في: مرزا (2021) المجلد الثاني.

_____ (2018-ج) الاقتصاد العراقي - الأزمات والتنمية، الدار العربية للعلوم ناشرون، آب/أغسطس، بيروت.

_____ (2019) "مناظير استهلاك وإنتاج الطاقة في العالم حتى عام 2040 - مع إشارة لآفاق استيعاب إنتاج/صادرات النفط العراقي"، شبكة الاقتصاديين العراقيين، 7 نيسان/أبريل. أعيد نشر نسخة منقحة في مرزا (2021) المجلد الثاني.

_____ (2020) "تمويل الميزانية و"الإصلاح الاقتصادي الهيكلي" في العراق - الورقة البيضاء وتقرير البنك الدولي"، شبكة الاقتصاديين العراقيين، 15 كانون الأول/ديسمبر. أعيد نشر نسخة منقحة في مرزا (2021) المجلد الثاني.

_____ (2021) *أوراق اقتصادية وبنطية - العراق والعالم، المجلدين الأول والثاني، كتاب إلكتروني مجاني*

من منشورات شبكة الاقتصاديين العراقيين:

المجلد الأول:

http://iraqieconomists.net/ar/wp-content/uploads/sites/2/2021/02/Merza_Economic_Energy_Iraq_Volume_I.pdf.

المجلد الثاني:

http://iraqieconomists.net/ar/wp-content/uploads/sites/2/2021/02/Merza_Vol_2_Economic_Energy_Iraq.pdf.

Booz&co (2012) *Iraq Integrated National Energy Strategy - Draft Final INES Report*, Baghdad, March 2.

British Petroleum, BP (2022) *BP Statistical Review of World Energy 2022 | 71st edition*,

Energy Information Administration, EIA (2022) *Country Analysis Executive Summary: Iraq*, https://www.eia.gov/international/content/analysis/countries_long/Iraq/iraq_exe.pdf, September 28, downloaded Oct 17, 2022.

International Energy Agency, IEA (2012) *Iraq Energy Outlook, World Energy Outlook, Special Report*, 9 October.

_____ (2019) *Iraq's Energy Sector - A Roadmap to a Brighter Future*, April.

_____ (2021) *World Energy Outlook 2021*, October.

_____ (2022) *World Energy Outlook 2022*, October.

<https://iea.blob.core.windows.net/assets/830fe099-5530-48f2-a7c1-11f35d510983/WorldEnergyOutlook2022.pdf>.

Merza, A. (2012) 'Pricing and Profitability in the Gas Deal of Southern Iraq', *Energy & Geopolitical Risk*, MEES Publication, Volume 3, No. 9, October.

[Pricing and Profitability in the Gas Deal of Southern Iraq.pdf](#).

OPEC (2022) *World Oil Outlook 2022*, October 31.

World Bank (2020) *Breaking Out of Fragility: A Country Economic Memorandum for Diversification and Growth in Iraq*, September,

<https://openknowledge.worldbank.org/bitstream/handle/10986/34416/9781464816376.pdf?sequence=4&isAllowed=y>.

_____ (2022) *Commodity Markets Outlook- Pandemic, war, recession: Drivers of aluminum and Copper prices*, October.

الامتثال لقواعد الصيرفة الدولية أسواق الصرف والسلع والخدمات في العراق¹

د. علي مرزا

أولاً: مقدمة²

تحاول هذه الورقة بيان/استعراض آثار وتبعات مسألة، لا زالت في طور التكوين، وهي الرقابة التي أتبعها، مؤخراً، الاحتياطي الفدرالي الأمريكي/وزارة الخزانة على تنفيذ مبيعات البنك المركزي، من الدولار، للمصارف الخاصة العراقية، بما يتعلق بوصول الدولار للمستفيد النهائي. وتتصرف هذه الرقابة إلى متابعة وتدقيق مدى امتثال *compliance* هذه المصارف للقواعد والممارسات المصرفية الدولية، بما فيها "قانونية" المستفيد/الاستفادة النهائية.

وفي مجال الامتثال المصرفي يلاحظ، كما في مجالات عديدة أخرى، تَطَوَّرَ، خلال القرن المنصرم، توصيف قواعد وإجراءات وممارسات في الصيرفة والمصارف في الدول المتقدمة، وبسبب تزايد الدول التي أصبحت تلتزم بها، اقتربت في كونها واجبة الالتزام في المعاملات الدولية، (Franklin (2005). ونتيجة لزيادة نشاطات غسيل الأموال والفساد وتمويل الإرهاب، وبدفع من الحكومات لتبني قواعد وإجراءات لمكافحة هذه النشاطات، تَطَوَّرَتْ قواعد وممارسات مصرفية أُطلق عليها تعبير "مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب *Anti-Money Laundering and Counter Financing of Terrorism (AML/CFT)*". وفي سبيل توحيد هذه القواعد دولياً قامت لجان حكومية مشتركة *Intergovernmental committees*، بين مختلف الدول، بتنسيق وتوحيد قوانين وممارسات مصرفية محلية وعبر الدول، حيث أصبح الامتثال بها مطلوباً أيضاً في المعاملات الدولية. هذا إضافة لممارسات منظمات ودول/مجموعات اقليمية في فرض عقوبات ضد دول أخرى والطلب من الدول المتعاملة معها وقف أو تحديد التعامل المصرفي/المالي مع الدول "المُعاقبة".

بهذا يلاحظ أن "الامتثال" ينطوي على "وظائف/أهداف" تشمل واحد أو مجموعة أو جميع ما يلي:

(1) الامتثال للوظائف/الأهداف العامة، ويشمل:

(أ) الأداء المصرفي المقبول دولياً في خدمة الزبائن وتسهيل العملية الإنتاجية والتجارية وتسهيل التبادل الدولي، بكفاءة، الخ.

¹ نسخة منقحة لورقة نُشرت في الموقع الإلكتروني لشبكة الاقتصاديين العراقيين في 25 شباط/فبراير، 2023.
² أشكر المشاركين في ندوة Zoom عُرضت فيها مسودة هذه الورقة، في 21 شباط/فبراير، على ملاحظاتهم القيمة التي ساهمت في تحسينها.

(ب) مكافحة غسيل الأموال بما فيها تهريب أموال الفساد.

(ج) مكافحة تمويل الارهاب.

(2) الامتثال لعقوبات تفرضها منظمات دولية ودول، على دول أخرى.

ثانياً: مزاد/نافذة البنك المركزي والقطاع المصرفي

استُحدثت "مزاد العملة" في البنك المركزي، بعد تغيير 2003، كإجراء وقتي كان هدفه، كما طُبق في دول أخرى مرت باضطرابات اجتماعية/سياسية ونقدية/مالية، التوصل إلى سعر صرف "توازني"، أي الذي يحقق التوازن بين العرض والطلب على الدولار. وفي الحقيقة بعد مرور فترة قصيرة توقف "المزاد" أن يكون "مزاداً"، وإنما أنصب عمله على تزويد الدولار، بسعر صرف ثابت تجاه الدينار (يتم تعديله بفترات متباعدة، عادة)، لتمويل الاستيرادات عن طريق التحويلات *transfers* وتوفير النقد *cash* محلياً لأغراض السفر، والدراسة، والعلاج إلخ. بعد ذلك غُيرت تسميته إلى "النافذة"، ولكن أستمروا بالوظائف ذاتها. وبالرغم من قصور المزاد/النافذة في تأمين تمويل كفوء للاستيرادات وظهور شواهد متكررة على "تفشي" الفساد في استخدام مبيعات تحويلات الاستيراد من خلاله، لم يتم اقتراح بديل له، متفق عليه.³

لقد تصاعد الفساد في العراق منذ أواخر الحرب العراقية-الإيرانية وأزداد بعد احتلال الكويت وأخرج العراق وفرض العقوبات الدولية. وبعد تغيير 2003 قادت آلية تقاسم السلطة، بين المكونات والجماعات الاجتماعية/السياسية/الأثنية، ومأسسة المحاصصة، إلى تركيز الفساد وانتشاره بحيث أصبح العراق يحتل مرتبة عالية في تفشي الفساد، في المقاييس المتوفرة، سواء الذي تعدده منظمة الشفافية الدولية،⁴ أو ما أصبح يظهر في المجال العام بكثافة واستمرار، لا سيما منذ منتصف 2022 ولحد الآن، من حالات وتقارير ووثائق مسربة، تبين تعاون واضح بين اشخاص/مؤسسات في القطاعين العام والخاص في نهب الأموال العامة. وتحتل

³ يُلاحظ أن صندوق النقد الدولي، لم يتطرق لإحلال آلية أخرى محل "المزاد/النافذة"، في تقارير مشاوره المادة الرابعة *Article IV Consultation* السنوية مع العراق، طيلة الفترة الماضية.

⁴ بالرغم من أن مقياس مؤشر مُدركات الفساد *Corruption Perception Index, CPI* الذي تعدده منظمة الشفافية الدولية *Transparency International* يبين ترتيباً متدنياً للعراق (أي ذو فساد عالي) في قائمة الدول المشمولة في بياناته غير أنه في الوقت ذاته يبين "تحسناً" درجة وموقع العراق خلال العشر سنوات الماضية. فبينما كانت درجة *score* مؤشر الفساد للعراق تساوي 16 (من 100) في 2013 أصبحت تساوي 23 في 2021 و2022. وبينما كان ترتيبه 169 من 180 دولة في 2017 أصبح ترتيبه 157 في 2021 و2022. أنظر: <https://www.transparency.org/en/cpi/2022/index/irq>. غير أن من الصعوبة تصور تحسن موقع العراق، من ناحية الفساد، في ضوء ما أخذ يظهر ويتم تداوله ومتابعته بكثافة، مؤخراً، في وسائل الإعلام والتواصل الاجتماعي، حول انتشار وزيادة نهب المال العام.

مؤسسات في القطاع المصرفي منزلة بارزة في تسهيل هذا النهب وغسيل الأموال، بما فيها "تهريب" أموال الفساد، عموماً، إلى الخارج.

ومنذ تغيير 2003 كَرَّرت التوصيات والمشاورات الدولية (لا سيما صندوق النقد والبنك الدوليين) ضرورة اصلاح القطاع المصرفي (ومن ضمنه البنك المركزي) ليلتزم بالمقاييس الدولية للصيرفة بما فيها قواعد الامتثال. ولكن كما أصبح واضحاً، بمرور الوقت، تَرَدَّدُ لا بل مقاومة التركيبة المؤسسية (لا سيما المستفيدين فيها من استمرار وضع المصارف القائم) للقيام بإصلاح ملموس لهذا القطاع. فبالرغم من أن العراق كان في طليعة الدول العربية التي أُسس فيها "بنك" مركزي (مجلس العملة في 1931، المصرف الوطني في 1947 والبنك المركزي، في 1956) وقطاع مصرفي يتسم بالكفاءة، عموماً، ولكن منذ بداية الحرب العراقية-الإيرانية، ونتيجة للسرية المفرطة، عانى هذا القطاع من التخلف، بالمعايير الدولية، في تسهيل التعامل وخدمة المودعين وإسناد العملية الاستثمارية والتنمية الاقتصادية. وبعد تغيير 2003 أصبح أغلب القطاع المصرفي، لا سيما الخاص المتختم بعدد المصارف، يتبنى معايير غير شفافة ويتجنب الالتزام بمعظم القواعد الدولية، ويستهدف الربح الريعي، بما فيه استغلال فرق سعر صرف الدولار الذي يحصل عليه من المزاد/النافذة وذلك الذي يتعامل به في السوق الموازية، بطرق مباشرة أو غير مباشرة.

لقد بينت الأزمة الحالية الناشئة من ممارسة الاحتياطي الفدرالي (أي البنك المركزي) الأمريكي/الخزانة، في تشرين الثاني/نوفمبر 2022، تدقيق ومراقبة تحويلات الدولار عن طريق المزاد/النافذة، القيود التي يمكن أن يواجهها العراق في استخدام عوائده النفطية واحتياطاته الدولية. ولكنها أظهرت أيضاً، في الوقت ذاته، انخفاض صدقية الجهاز المصرفي في العراق (مصارف خاصة وعامة)، عموماً. ولقد ساهم ذلك، منذ تغيير 2003، مساهمة فعالة في انخفاض صدقية البنى المؤسسية والإدارة الاقتصادية في العراق. لذلك لتجنب وتقليل التدخل الدولي مستقبلاً، ينبغي العمل على تفعيل الإصلاح النقدي/المالي، وغيره من الإصلاحات الاقتصادية والمؤسسية التي طال انتظارها، وإلا سوف يستمر العجز المؤسسي لهذا القطاع لينعكس على عجز مؤسسي عام مستمر، يقود بدوره لاستمرار التدخل.

وفي ما يلي سأعرض إلى تبعات اشتراط تطبيق قواعد الامتثال وما ينجم عنه، في ظل تأخر في التطبيق/الإصلاح المصرفي في العراق، من اضطراب في توازن سوق الصرف ليمتد إلى سوق/أسواق السلع والخدمات. كما سأعرض إلى الإجراءات التي اتخذتها الإدارة الحكومية، لحد الآن، في مجال زيادة عرض الدولار والإجراءات الإضافية الممكنة لتحسين قواعد الامتثال وإزالة الفساد في القطاع المصرفي، لآنتهي باستنتاجات وتوصيات.

ثالثاً: أثر الأساسيات والتوقعات في تحديد سعر صرف السوق

(1-3) الطلب والعرض والتوقعات

بالرغم من تغير/نقل مبيعات نافذة البنك المركزي خلال العشرة أشهر الأولى من عام 2022 ولكن سعر صرف السوق الموازية للدولار تجاه الدينار بقي مستقراً خلال تلك الفترة. أنظر [الشكل \(1\)](#). غير أن انخفاض المبيعات الحاد بعد ذلك، أي منذ تشرين الثاني/نوفمبر، رافقه ارتفاع ولكن "معتدل"، نسبياً، في سعر صرف الدولار في السوق الموازية. فبينما انخفضت المبيعات الشهرية بين تشرين الأول/أكتوبر وكانون الأول/ديسمبر بحوالي 76% (من 4.8 مليار دولار في تشرين الأول إلى 1.2 مليار دولار في كانون الأول 2022) ارتفعت قيمة الدولار تجاه الدينار بنسبة 3.7% فقط (من 1,475 إلى 1,530 دينار للدولار). من جانب آخر، بالرغم من مضاعفة المبيعات، تقريباً، بين كانون الأول 2022 وكانون الثاني/يناير 2023، أستمّر ارتفاع سعر صرف الدولار. ويمكن تفسير استقرار سعر صرف الدولار خلال العشرة أشهر الأولى وارتفاعه خلال الأربعة أشهر المنصرمة بتفاعل قوى العرض والطلب والتوقعات في السوق الموازية. فخلال العشرة أشهر الأولى كان تغير المبيعات (تغير موقع منحنى العرض) يقابله تغير "مُعَوِّض"، تقريباً، في الطلب (تغير موقع منحنى الطلب، لا سيما الطلب المضاربي وغسيل الأموال، الخ)، بحيث لم يتأثر سعر الصرف، عموماً. بعبارة أخرى، لم يعكس تغير العرض قيوداً على العرض وإنما تغيراً في الطلب. كما أن المتعاملين لم يتوقعوا قيوداً على العرض في ضوء العوائد المتزايدة لصادرات النفط وارتفاع الاحتياطيات الدولية لدى البنك المركزي، خلال تلك الفترة.

ولكن منذ تشرين الثاني/نوفمبر طرأ عامل مهم وهو متابعة دولية، في مراقبة المصارف المشاركة في مبيعات نافذة البنك المركزي العراقي والمستفيدين النهائيين منها، من ناحية، وفي تطبيق قواعد الامتثال *compliance* المصرفية، من ناحية أخرى، في الموافقة على تنفيذ تحويلات النافذة، بحيث قاد ذلك إلى إيقاف تنفيذ تحويلات الدولار التي مارسها عدد من المصارف الخاصة العراقية. فمنذ ذلك الشهر، أصبحت المتابعة/المراقبة المتسقة/المزدوجة الدوليتين تتم كما يلي من قبل:

(أ) الاحتياطي الفدرالي، لحركة دولارات العراق المودعة في الولايات المتحدة (عوائد تصدير النفط وجانب من رصيد الاحتياطيات الدولية).

(ب) منظمة (أو كما يصفها موقعها الإلكتروني "تعاونية" cooperative) خدمات التراسل المالية سوفت SWIFT، لحركة تحويلات العملات الأجنبية في العالم عموماً (ومن ضمنها الدولار). ومن الجدير ملاحظة أن هذه المنظمة/التعاونية تلتزم "بالعقوبات" التي تفرضها الدول الأحد عشر المشرفة عليها، من خلال بنوكها المركزية، والتي من ضمنها الاحتياطي الفدرالي.⁵

لقد نتج عن هذه المراقبة توقعات المتعاملين في سوق الصرف العراقي باستمرار تقييد العرض (الذي حدث منذ تشرين الثاني/نوفمبر 2022) لفترة مطولة، بحيث أدى ذلك لزيادة الطلب في السوق الموازية (لا سيما من قبل المصارف التي لم يُسمح لها المشاركة بالنافذة أو أوقف تنفيذ تحويلاتها الدولية). وبالنتيجة قاد تفاعل قوى العرض والطلب والتوقعات المستقبلية إلى ارتفاع سعر صرف الدولار (انخفاض سعر صرف الدينار)، في السوق منذ تشرين الثاني.⁶ واعتماداً على توقعات التوصل لحل مقبول، دولياً، من عدمه أصبح سعر الصرف يتأثر، بدرجة متصاعدة، بهذه التوقعات. لذلك فإن أثر هذه التوقعات، كل في وقته، يمكن أن يساهم في تفسير الارتفاع المعتدل، نسبياً، في سعر صرف الدولار تجاه الدينار بالرغم من الانخفاض الحاد في مبيعات نافذة البنك المركزي (العرض) بين تشرين الأول/أكتوبر وكانون الأول/ديسمبر 2022 وكذلك استمرار ارتفاع سعر صرف الدولار تجاه الدينار بالرغم من الزيادة في مبيعات النافذة بين كانون الأول 2022 وكانون الثاني/يناير-شباط/فبراير 2023. وفي السياق ذاته، إذا كان الانخفاض الحاد في مبيعات النافذة هو العامل الأهم (مسانداً بالتوقعات) في تفسير ارتفاع نسبة الفجوة بين سعر صرف السوق والرسمي (الأساس) من 1.7% في تشرين الأول/أكتوبر 2022 إلى 11.3% في كانون الثاني/يناير، فإن التوقعات تصبح هي العامل الأهم في تفسير ارتفاع نسبة الفجوة إلى 19.8% في شباط/فبراير، 2023 بالرغم من زيادة مبيعات النافذة. [الجدول \(1\)](#).

⁵ كما ورد في الموقع الإلكتروني لمنظمة/تعاونية SWIFT، أنظر: <https://www.swift.com/about-us/legal/compliance-0/swift-and-sanctions#:~:text=Swift%20implemented%20the%20regulatory%20obligation.related%20EU%2Dsanctioned%20Iranian%20banks>

⁶ "صرح أحد مستشاري رئيس الوزراء أنه منذ منتصف تشرين الثاني/نوفمبر 2022، فإن المصارف العراقية التي ترغب في استخدام ودائع الدولار لدى الولايات المتحدة ينبغي أن تستخدم المنظومة الإلكترونية لتحويل الدولار. ويقوم الاحتياطي الفدرالي بتدقيق طلبات المصارف فإذا وجد أنها مثيرة للشك فسوف يوقف تحويلها. وحسب هذا المستشار فإن الاحتياطي الفدرالي رفض لحد الآن 80% من طلبات التحويل بسبب القلق حول من هم مستلمي التحويل [وأخطاء أخرى]". أنظر:

AlArabiya News (2023) 'Iraq banking reforms reveal fraudulent Dollar transactions, says PM al-Sudani', February 1, 2023. <https://english.alarabiya.net/business/banking-and-finance/2023/02/01/Iraq-banking-reforms-reveal-fraudulent-dollar-transactions-says-PM-al-Sudani>, and Cloud (2023).

ومن المناسب الإشارة إلى أن التسبب الذي لجأت إليه لتفسير استقرار سعر صرف الدولار في السوق بالرغم من تقلب مبيعات النافذة، خلال العشرة أشهر الأولى من 2022، يعتمد على فرضية ان حركة هذه المبيعات (العرض)، في ظل كفاية العوائد النفطية و/أو الاحتياطيات الدولية، كانت تتبع حركة الطلب، عموماً، أي طلب المصارف المشاركة بالشراء من النافذة بحيث يتم اشباع هذا الطلب بدون تأثير يذكر على سعر صرف السوق. بالطبع هذه فرضية خاضعة للنقاش والتدقيق التجريبي. وأحد وسائل هذا التدقيق، في اعتقادي، هو الرجوع إلى سنوات سابقة حدث فيها انخفاض ملموس في عوائد تصدير النفط نتيجة لانخفاض أسعاره. ولقد أخترت السنوات 2015-2017 و 2020. إذ يتضح من بيانات السنوات 2015-2017 أن متوسط نسبة الفجوة بين سعر صرف الدولار الرسمي الأساس وسعر صرف السوق (إلى السعر الأساس) ارتفعت، مقارنة بالسنوات الأخرى، بحيث تراوحت بين 6% و 8% في هذه السنوات (مع تخطي هذه النسب بهامش ملموس في بعض شهورها) في الوقت الذي تراوحت فيه بين 1-4% في معظم السنوات الأخرى، عموماً. أنظر [الجدول 7. \(1\)](#)

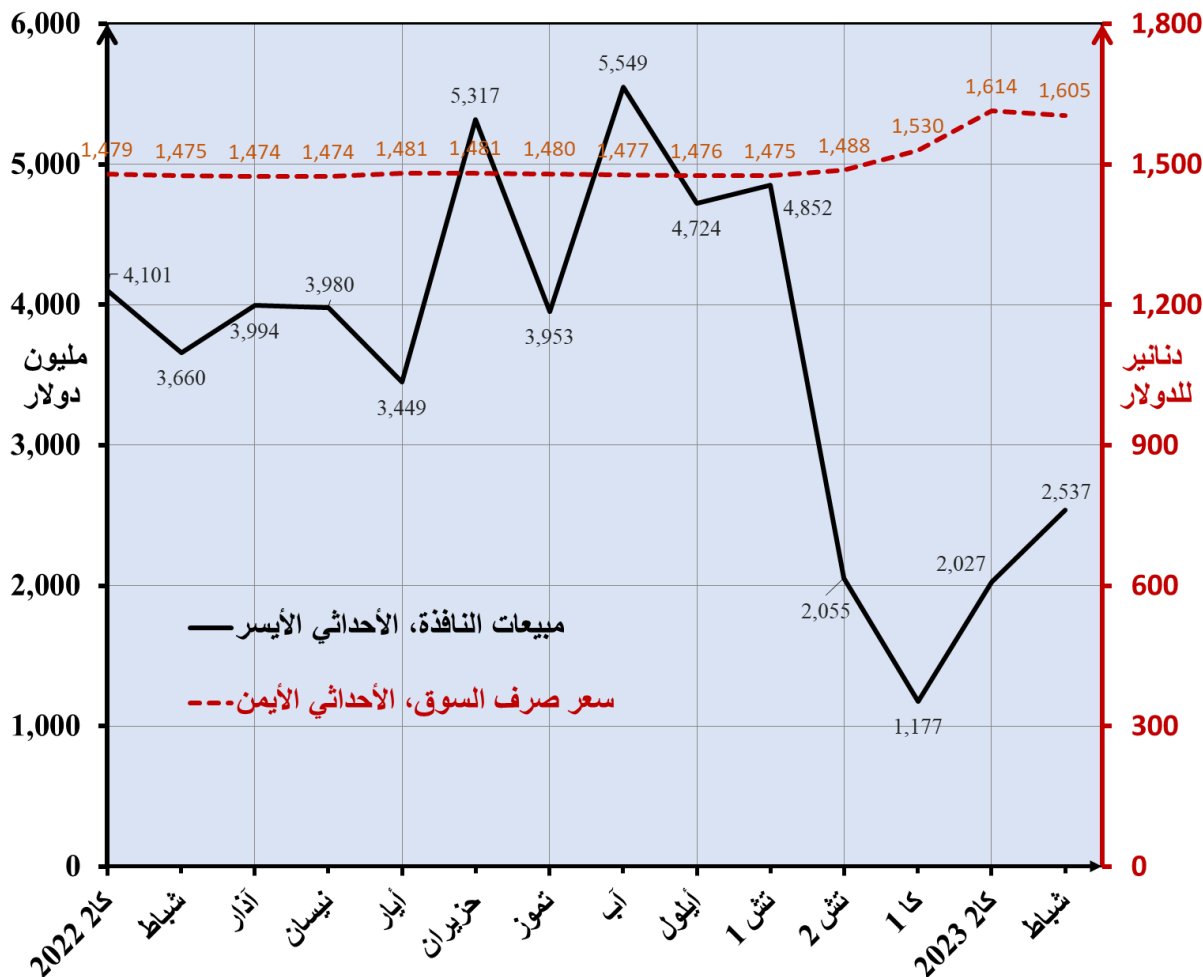
وتعطي هذه النتائج بعض الاسناد للفرضية التي استخدمتها في التسبب أعلاه.

أما سنة 2020 فلها ظروف أخرى.⁸ أنظر [الجدول \(1\)](#).

⁷ في عامي 2012 و 2013 وصلت عوائد تصدير النفط (والاحتياطيات الدولية) مستويات قياسية في الارتفاع مقارنة بالسنوات التي سبقتها، وكذلك الحال بالنسبة لمشتريات البنك المركزي للدولار من وزارة المالية، أي أن العوائد النفطية وما هو متاح للبنك المركزي لتمويل مبيعات النافذة كانت تتسم بالكفاية. ولكن في كلا السنتين وصلت الفجوة بين سعري الصرف الرسمي والسوق حوالي 6% كمتوسط مع تخطي هذه النسبة في العديد من شهور السنتين. أنظر [الجدول \(1\)](#). وفي اعتقادي أن مما ساهم في ارتفاع نسبة الفجوة، مقارنة بالسنوات السابقة، الخلاف الذي نشأ في نهاية سنة 2009 بين رئيس الوزراء ومحافظ البنك المركزي حول تمويل العجز المتوقع لموازنة 2010 والحاجة المتوقعة لوزارة المالية للاقتراض من البنك المركزي بعد انخفاض أسعار وعوائد النفط في 2009 وتوقع استمرار الانخفاض في 2010. ولقد وُلدَ هذا الخلاف توقعات ساهمت في زيادة الطلب على العرض في سوق الصرف الموازي مما وسع الفجوة بين سعري الصرف الرسمي والسوق. هذا في الوقت الذي يبين فيه [الجدول \(1\)](#) إن عوائد تصدير النفط ارتفعت في عام 2010 عنها في 2009 بحيث لم تكن هناك حاجة لاقتراض وزارة المالية من البنك المركزي. كما أن وزارة المالية كان لديها في نهاية 2009 فائض متراكم بشكل عمالات أجنبية بحوالي 9.9 مليار دولار (تُعاذل 11.6 ترليون دينار) كان يمكن استخدامها في ما لو انخفضت عوائد النفط؛ أنظر مرزا (2018، ص. 396).

⁸ لقد حدث انخفاض ملموس في عوائد تصدير النفط في عام 2020، لا سيما بعد آذار/مارس إلى نهاية السنة. ولكن بالرغم من أوسع الفجوة بين سعري الصرف الرسمي والسوق في شهور النصف الثاني مقارنة بالنصف الأول من العام، غير أن نسبة هذا الأتساع لم تصل لما وصلت إليه في السنوات 2015-2017. ويعود ذلك إلى انخفاض الطلب على الدولار، عموماً، والذي كان يعكس انخفاض الطلب على السلع والخدمات، بدوره نتيجة لانخفاض الدخل بسبب وباء كوفيد 19. انظر [الجدول \(1\)](#).

الشكل (1) مبيعات نافذة البنك المركزي العراقي وسعر صرف السوق للدولار 23/2022



المصدر: رُسم الشكل باستخدام بيانات [الجدول \(1\)](#).

ملاحظة: المبيعات أرقام شهرية وسعر الصرف متوسطات شهرية.

(2-3) الطلب الممكن وأثره في سوق الصرف

بالرغم من تصاعد أهمية التوقعات في تفسير تغير سعر صرف السوق ونسبة الفجوة بين سعري صرف السوق والرسمي، في ظل استمرار مراقبة تطبيق قواعد الامتثال والإصلاح المصرفي، لفترة مطولة، بدون حل مقبول، ولكن من المناسب أيضاً الإشارة إلى حجم وتأثير الطلب الممكن *potential* على الدولار في سوق الصرف العراقي. إن حجم الطلب الممكن لا يقتصر على المعاملات المتعلقة بالاستهلاك والاستثمار والإنتاج وإنما يشمل أيضاً طلب المضاربة والطلب الذي ينطوي على غسيل الأموال وتهريب أموال الفساد، الخ من المعاملات غير القانونية. ويبلغ حجم الطلب الممكن (وفي ذات الوقت الفعّال) المرتفع، في هذه السوق (النافذة والموازية) نسبة مهمة من حجم العملة العراقية المُصدّرة منذ 2003، مقابل عرض مقيد، حالياً، من الدولار. في ضوء

ذلك تثار النقطة المهمة التالية، وهي أنه حتى لو نجحت الإدارة الحكومية في مراقبة وفرض تطبيق شروط الامتثال في مبيعات النافذة وربما حتى اصلاح النظام المصرفي، سيستمر الطلب الممكن عالياً، لا سيما في سوق الصرف الموازي. فالطلب الذي لا تشبعه مبيعات النافذة يتجه، كما هو حالياً، إلى هذه السوق. وفي نظام صرف "مفتوح" فإن هذا يحتاج للسيطرة عليه وتدقيقه بنى مؤسسية وإدارية مقننة قد لا تتوفر بالحجم والتنوع المطلوبة في العراق. فبالإضافة لطلب الأفراد فإنه يشمل أيضاً كل أو جزء من طلب المصارف غير المشبع وطلب المضاربين والمصالح، التي تحميها بعض القوى السياسية، ومتعاملي الدول المُعاقبة، الخ، مما سيقود إلى زيادة احتمال استمرار تصاعد سعر صرف السوق للدولار في ظل عرض مقيد، ومن ثم زيادة نسبة الفجوة بين سعري الصرف الرسمي والسوق. لذلك فإن المشكلة لن تحل فقط بالامتثال والإصلاح المصرفي وإنما تتخطاها إلى مكافحة جذور الفساد المستشري، الذي يغذي عمليات غسيل الأموال والممارسات غير القانونية الأخرى، التي تؤثر في سوق الصرف.

رابعاً: آفاق تنفيذ الطلب على الاستيرادات في 24/2023

بالرغم من إمكانية استطلاع مسارات متعددة في ما يخص الناتج المحلي الإجمالي، في جانبي الإنتاج والإنفاق الكليين، ومن ثم العرض والطلب الكليين من السلع والخدمات وانعكاسهما على الطلب على الاستيرادات (ومن ثم على الدولار)، لنستعرض المسار الممكن التالي خلال 2023، وربما ما بعده. فبالإضافة لأنفاق القطاع الخاص، فإن ما يحدد هذا المسار، أساساً، هو تخصيصات الإنفاق العام في الموازنة العامة الاتحادية 2023، من ناحية، واستمرار المراقبة والتدقيق الدوليين على سوق الصرف وتحويلات المصارف واحتمالات التوصل لحل مقبول، ببرنامج زمني محدد، من ناحية أخرى.

وحسب ما ورد في الإعلام فإن مشروع موازنة 2023 ينطوي على توسع في الإنفاق العام (مقارنة مع موازنة 2021)، لا سيما في مجال تعيينات الموظفين والرعاية الاجتماعية/الحصة التموينية، والنفقات الاستثمارية، الخ، وبما يتوافق مع المنهاج الوزاري للحكومة عند تأليفها، في 27 تشرين الأول/أكتوبر 2022، وكذلك التصريحات الصادرة عنها، خلال الأربعة أشهر الماضية، في النية للتوسع بالإنفاق.⁹ ويقود هذا الإنفاق

⁹ ورد في الموقع الإلكتروني "صوت العراق"، في 7 شباط/فبراير 2023، ما يلي، "رجحت اللجنة المالية النيابية وصول موازنة 2023 من الحكومة الى البرلمان خلال الأسبوع الحالي، ... ويقول عضو [في] اللجنة المالية النيابية، ... إن 'مسودة مشروع قانون الموازنة المالية لعام 2023 المقترح من قبل الحكومة ذات سقف مالي بحوالي 200 ترليون دينار عراقي'. أنظر: <https://www.sotaliraq.com/المالية-النيابية-وعود-جديدة-بأرسال>. هذا مقارنة مع تخصيصات النفقات في موازنة 2021 قدرها 130 ترليون دينار. وبسعر الصرف الرسمي، يعادل الرقم، المنقول عن عضو اللجنة المالية النيابية، لسقف نفقات موازنة 2023 حوالي 154 مليار دولار مقارنة مع 90 مليار دولار في موازنة 2021، أي بزيادة قدرها 71% بين السنتين. (مع العلم أن مشروع موازنة 2022 لم يقر).

إلى توليد دخول تساهم هي والنفقات الأخرى في الموازنة (وطلب القطاع الخاص) في توليد طلب عالي، على السلع والخدمات ومن ثم على الاستيرادات، بما يفوق السنتين السابقتين. إن تحقق حجم الاستيرادات المطلوبة ومستوى كلفها سيعتمد على آلية تحويلات الدولار لتنفيذها، والقطاع الذي يقوم بعملية الاستيراد (خاص أو عام) والمصارف التي ستنفذها، ومدى امتثالها للقواعد المصرفية الدولية. وفي ظل الظروف الحالية، من المستبعد تحققها بشفاافية وكفاءة وانتظام، لا سيما في ظل توقع انفصال أسواق الصرف والسلع والخدمات، كما سألين في أدناه.

في ضوء بيانات ميزان المدفوعات التي تبين أن حوالي 76% من السلع المستوردة جهزها القطاع الخاص، خلال السنوات 2013-2022، [الجدول \(2\)](#)، فإن ارتفاع سعر صرف السوق الموازية، في حالة استمرار امتثال ضعيف من قبل المصارف التي تمول الاستيرادات، سينعكس في ارتفاع أسعار السلع المستوردة من قبل هذا القطاع، مقاسة بالدينار العراقي، حتى ولو كان الدولار الذي مولها مصدره نافذة البنك المركزي بسعر الصرف الرسمي. ويقود ذلك إلى تأثر السلع المنتجة محلياً، بعد حين، بنسبة ارتفاع مقارنة/مماثلة. وبمرور الوقت واستمرار الطلب العالي على الدولار (من قبل محتفظي الدينار داخلياً وخارجياً) سيستمر تدهور قيمة الدينار في السوق وبالتبعية ترتفع أسعار الاستيرادات مقاسة بالدينار. أما الاستيرادات الحكومية (وإلى مدى معين إنتاج المنشآت العامة) فإن تم الالتزام ببيعها بما يتناسب والحصول عليها بسعر الصرف الرسمي فسيكون ذلك عامل استقرار في السوق. ولكن قيام القطاع الخاص بعرض سلع مماثلة بسعر أعلى (على أساس سعر الصرف الموازي) سيقود إلى تسرب السلع الحكومية (المستوردة والمنتجة محلياً) إلى السوق الموازية للسلع والخدمات) التي تنشأ لبيع استيرادات وإنتاج القطاع الخاص.

وينطبق ذات الأمر عند تطبيق المقترح المطروح حالياً (والمعقول من وجهة نظري) بتوسيع استيرادات القطاع العام لحل جانب من مشكلة الفساد وغسيل الأموال في القطاع/المصارف الخاصة. إذ على فرضية إمكانية القضاء على الفساد في الجهات الحكومية التي سيتم زيادة الاستيراد من خلالها فإن زيادة الاستيرادات الحكومية سيزيد من تأثير تسعير السلع والخدمات حسب سعر الصرف الرسمي. ولكن، هنا أيضاً، بالرغم من زيادة حصة القطاع العام في الاستيرادات فإن استمرار القطاع الخاص بالاستيراد والبيع على أساس سعر صرف السوق الموازية، أي وجود مصدرين لعرض نفس السلع (ولكن بأسعار مختلفة)، سيقود أيضاً إلى تسرب السلع من السوق الرسمي إلى السوق الموازي. وسواء زادت حصة القطاع العام من الاستيراد أو بقيت على حالها فستتسم سوق الصرف وسوق السلع والخدمات بالازدواج/الانفصال. أي سيفصل كل منها إلى سوق رسمية وسوق موازية. وفي ظل طلب مستمر على الدولار في سوق الصرف الموازية ممولاً من دنانير مخزونة

لدى أفراد/جهات خاصة عديدة، ستزداد الفجوة بين سعر الصرف الرسمي وسعر صرف السوق الموازية ويستمر ارتفاع أسعار السلع والخدمات.

وهذه الحالة تشبه حالة انفصال أسواق الصرف والسلع والخدمات، وتسرب السلع من السوق الرسمية إلى الموازية، للسلع والخدمات، في ثمانينيات وتسعينيات القرن الماضي حتى تغيير 2003.¹⁰ ومن الجدير ملاحظة أن نسبة تجهيز القطاع الخاص للاستيرادات التي تبينها البيانات أعلاه (76%) مبالغ بها. إذ تبين الشواهد أن نسبة مهمة من مبيعات تحويلات النافذة، التي تستهدف تمويل استيرادات القطاع الخاص، قد استُخدمت في تمويل تحويلاته في حساب رأس المال، بل ربما حتى مدفوعات بدون مقابل *unrequited transfers* في الحساب الجاري، بما في كلاهما من غسيل الأموال وتهريب أموال الفساد.¹¹

خامساً: السياسات والإجراءات المتخذة

بالرغم من أن الإدارة الحكومية تستطيع، في سبيل معالجة الانفصال المحتمل في الأسواق وما ينتج عنه من تضخم في أسعار السلع والخدمات، من مراقبة سوق الدولار ومعاينة من يبيع فوق التسعيرة الحكومية (مصارف ومكاتب صرافة وأفراد، الخ)، غير أن هذه الإجراءات الأمنية، بالرغم من أهميتها، لا تحل المشكلة وإنما بعض من مظاهرها ولفترة قصيرة. إذن ماذا ينبغي على الإدارة الاقتصادية أن تقوم به لإيقاف/تقليل الطلب على الدولار لاستعمالات غير قانونية، إضافة للإجراءات الأمنية؟ في ما يلي، سأعرض، في هذه الفقرة، لما تم تعجيله من إجراءات إدارية/مؤسسية/اقتصادية، وفي الفقرة سابعاً أدناه، لما يمكن اتخاذه من إجراءات إضافية أخرى، في هذا السبيل.

¹⁰ ذكرت وكالة اسوشيتد برس الاخبارية، أن أحد السياسيين أخبرها، أن غالبية المصارف العراقية [الخاصة] مملوكة بشكل غير مباشر لسياسيين وأحزاب سياسية التي استخدمت أيضاً دولارات المزاد [النافذة] لاستفادتهم"، أنظر: Associated Press، February 2, 2023، <https://apnews.com/article/united-states-government-iraq-business-0628bad5e4d46315951c90681baba202>.

ولقد أكد ذلك قاضي محكمة تحقيق الكرخ/بغداد، في لقاء خاص مع القناة الفضائية *Sharqia News* بتاريخ 27 كانون الثاني/يناير 2023، في مجال متصل يتعلق بتوسط سياسيين وبعضهم مسؤولين كبار في الدولة والأحزاب وإعلاميين، لمصلحة متهمين بالفساد، بما في ذلك متهمين "بسرقة القرن". من جانب آخر، ذكر القاضي دور الدوائر القانونية وكذلك الوزراء في طمس الشواهد والوثائق عن الفساد في وزاراتهم. أنظر: قناة الشرقية نيوز، "لقاء خاص/ قاضي محكمة تحقيق الكرخ المختصة في النزاهة"، 27 كانون الثاني/يناير، 2023: <https://www.youtube.com/watch?v=t1gDIHUbSS0>.

¹¹ يتبين من بيانات ميزان المدفوعات تقارب كبير (وتطابق في بعض السنوات) بين مبيعات النافذة (التحويلات *transfers*)، من ناحية، واستيرادات القطاع الخاص، من ناحية أخرى. وفيها يتبين أن حصة القطاع الخاص من الاستيرادات، حسب هذه البيانات بلغت حوالي 76% في حين بلغت حصة استيرادات القطاع العام 24%، كمتوسط، خلال السنوات 2013-2022؛ أنظر [الجدول \(2\)](#). غير أن الشواهد تشير إلى أن نسبة مهمة من هذه التحويلات يمثل غسيل أموال نتيجة الفساد والسرقة من الأموال العامة، مما يلقي شكاً على تقارب/مساواة كامل التحويلات بالاستيرادات. أي لو صحت هذه الشواهد فإن نسبة ما يشعبه القطاع الخاص من السلع المستوردة هي أقل من 76% بهامش ملموس وبالنتيجة ترتفع حصة القطاع العام بهامش ملموس.

للمساهمة في معالجة عدم التزام مصارف (ومكاتب صرافة) عديدة بقواعد الامتثال للصيرفة الدولية لجأت الإدارة الحكومية إلى مجموعة من الإجراءات كما يلي:

- (1) تكوين منصة إلكترونية تستقبل طلبات التحويل باشتراك أرفاق وثائق أصولية ومقنعة للاستيراد.
- (2) منع عدد من المصارف من الاشتراك بمبيعات نافذة البنك المركزي.
- (3) إغلاق مكاتب/محلات صرافة عديدة.
- (4) تركيب أجهزة سونار في مناطق حدودية.
- (5) إعفاء محافظ البنك المركزي من منصبه (في 23 كانون الثاني/يناير).

وفي 3 شباط/فبراير 2023 أصدر البنك المركزي الحزمة الأولى من إجراءات تنطوي على تفصيلات تمويل البنك المركزي لاستثمارات متعددة، بحدود قد تختلف عنها في السابق، بما فيها الاستيراد، وتحويلات دخول عوامل الإنتاج، وبيع العقارات، والعلاج، والدراسة، والسفر، الخ. وهي تشمل الشركات الخاصة المحلية والأجنبية والأفراد (والمؤسسات العامة التي ليست لها تخصيصات بالدولار ضمن الموازنة الاتحادية). وبسبب عدم النص على عكس ذلك سيستمر تزويد الدولار من النافذة عن طريق المصارف المشاركة فيها. وبغية السيطرة على وصول الدولار للمستفيد النهائي "القانوني"، فبالإضافة للتحويل مباشرة للجهة المقصودة في الخارج (جامعة، مستشفى، الخ) حددت الحزمة المؤسسات المالية الدولية التي ينبغي أن يتم من خلالها التحويل كوكلاء شركات التحويل المالي (ويسترن يونين وموني غرام) وشركات الدفع الإلكتروني المفتوحة لدى مصرف جي بي مورغان والتي تمتلك عضوية رئيسية مع شركات البطاقات العالمية (فيزا وماستر-كارد)، وحسابات المؤسسات العراقية المفتوحة لدى سيتي بانك/ويسترن يونين، الخ. إضافة لذلك، تم التكرار في هذه الحزمة على أرفاق وثائق شهادات ثبوتية مع كل طلب للدولار. من جانب آخر، ورد في الحزمة ما يتعلق بالنية لتغيير سعر صرف النافذة الأساس (الرسمي) والذي تم فعلاً صدور قرار بتغييره في 7 شباط 2023، من 1,450 إلى 1,300 دينار للدولار.

وفي 22/ شباط/فبراير أصدر البنك المركزي الحزمة الثانية التي بجانب تنظيم تمويل التجارة الخارجية مع الصين باستخدام عملة اليوان الصيني¹²، فقد انطوت على إجراءات تفصيلية حول تحويلات الأفراد بالدولار

¹² في ما يخص التجارة مع الصين ورد في الحزمة الثانية ما يلي: "سيتم تنظيم تمويل التجارة الخارجية من الصين بشكل مباشر وبعملة اليوان الصيني عبر خيارين: (أ) الخيار الأول: تعزيز أرصدة المصارف العراقية التي لديها حسابات مع مصارف صينية بعملة اليوان الصيني، (ب) الخيار الثاني: تعزيز أرصدة المصارف العراقية من خلال حسابات البنك المركزي إلى المستفيد النهائي بعملة اليوان الصيني من خلال حساباتنا لدى مصرف (جي بي مورغان)، وبنك التنمية في سنغافورة. ولكن في ما عدا "تعزيز" الأرصدة عن طريق تحويل الدولار إلى اليوان لم تذكر الحزمة طريقة أو طرق أخرى.

عموماً، والحد الأعلى الشهري لهذه التحويلات، وتوسيع منافذ البيع النقدي، والوكالات وشركات الصرافة المعتمدة من قبل البنك المركزي التي توفر الدولار بسعر الصرف الرسمي، الخ. وهذه الحزمة بمجملها، في ما عدا التجارة مع الصين، هي امتداد للحزمة الأولى. ويبدو أنها تهدف لتضييق الفجوة بين سعر صرف السوق والسعر الرسمي.

غير أن هاتين الحزمتين تجنبنا مطلباً مهماً، أثير مراراً، في ضرورة تبني أسلوب الاعتمادات المستندية *Letters of Credit, LC* في عملية الاستيراد بدلاً من الأسلوب الحالي المتبع في تحويلات النافذة. إذ يتسم أسلوب الاعتمادات المستندية، بشفافية أكبر وإمكانية أفضل لمتابعة وتدقيق وتعقب كامل عملية الاستيراد من طلب تمويل الاستيرادات حتى وصول البضاعة إلى العراق، مقارنة بالأسلوب الحالي. كما أنه يساهم بفعالية أكبر في مكافحة غسيل الأموال بما فيه تهريب أموال الفساد والإرهاب والاستخدامات الأخرى غير القانونية. أنظر محمود و مرزا (2017).

من جانب آخر، بالرغم من أن تخفيض سعر النافذة الأساس (الرسمي) لصرف الدولار تجاه الدينار (من 1,450 إلى 1,300 دينار للدولار) يرسل إشارة مطمئنة للداخل العراقي حول توجه الإدارة الحكومية في معالجة مشكلة التضخم غير أن تحسن عرض الدولار ووصوله للمستفيد سيعتمد، بعد استفاد المتوفر تحت تصرف البنك المركزي، على مدى الاستجابة الدولية أيضاً. من جانب آخر، فأن تخفيض سعر الصرف الرسمي للدولار (أي رفع سعر صرف الدينار) أصبح ممكناً الآن طالما استمرت عوائد تصدير النفط والاحتياطيات الدولية بمستوياتها العالية الحالية. ولكن الأفاق المستقبلية تشير إلى اتجاه انخفاضي للعوائد النفطية/الاحتياطيات الدولية، مرزا (2022)، بحيث ستثار مستقبلاً مجدداً مسألة رفع سعر الصرف الرسمي للدولار تجاه الدينار لأسباب تعود إلى تمويل عجز الميزانية العامة الاتحادية، من ناحية، والمساهمة، مع حزمة اصلاحات هيكلية اقتصادية، في تحسين آفاق تنافسية الصادرات غير النفطية في السوق الدولية، من ناحية أخرى.

سادساً: مفاوضات لحل الأزمة

لإيجاد حل/تسوية مقبولة اجتمع محافظ البنك المركزي العراقي مع كيل وزارة الخزانة الأمريكية، لشؤون الإرهاب والاستخبارات المالية، الذي كان يزور إسطنبول/تركيا في 3 شباط/فبراير 2023. و صدر عن الاجتماع بيانات مشتركة "عامة تفاؤلية" من كلا الطرفين.¹³ ولقد أعقب اجتماع اسطنبول والبيانات المشتركة بشأنه، إثارة التوقعات لتسوية قادمة في اجتماع في واشنطن تخفف فيها المراقبة والمتابعة، بحيث أدى ذلك إلى تباطؤ ارتفاع

¹³ بعد التصريحات المتقابلة عقب اجتماع اسطنبول انخفض سعر صرف الدولار في السوق من 1,700 دينار للدولار يوم الخميس 2 شباط/فبراير، إلى 1,630 دينار للدولار يوم السبت 4 شباط، انظر: الموقع الإلكتروني "شفق نيوز"، 5 شباط/فبراير، 2023، <https://shafaq.com/ar/> اقتصاد/ارتفاع-اسعار-صرف-الدولار-في-بغداد-واربيل.

سعر صرف الدولار في السوق الموازية، إلى حين؛ أنظر [الجدول \(1\)](#). وخلال الفترة 9-15 شباط، رأس وزير الخارجية العراقي وفد إلى واشنطن، شمل محافظ البنك المركزي، وقابل وفد برئاسة وزير خارجية الولايات المتحدة، شمل وكيل وزارة الخزانة، وجرت الاجتماعات في إطار "لجنة التنسيق العليا بين الولايات المتحدة والعراق لاتفاقية الإطار الاستراتيجي لعلاقة الصداقة والتعاون بين البلدين". ولقد صدر في نهاية الاجتماعات بيان مشترك يشمل مجالات التعاون المختلفة بين البلدين. ولقد أحلت سوق الصرف والقطاع المصرفي في العراق حيزاً مهماً في البيان. إذ أشار إلى مشاكل سوق الصرف في العراق وشدد على ضرورة أن يحقق هذا القطاع المصرفي ما يمكن اعتباره وضائف/أهداف الامتثال، المشار إليها في المقدمة؛ بالذات إصلاحه وتحديثه ليصبح جهاز مصرفي كفوء، ويلتزم بمكافحة غسيل الأموال وتهريب أموال الفساد، ومكافحة تمويل الارهاب. وفي ذات السياق، فإنه ركّز على ضرورة الاكتفاء الذاتي في استهلاك الغاز الطبيعي، من خلال تطوير تجميعه ومعالجته، وبالنتيجة وقف استيراده، وكذلك تشجيع الربط الكهربائي بالدول العربية.¹⁴

مما ورد في البيان، يمكن القول أن المراقبة والمتابعة المشتركة للجهاز المصرفي العراقي ستستمر، بغية تأمين وقف استخدام مبيعات النافذة، من الدولار، في الاستخدامات غير القانونية. وبعد الحزمتين الأولى والثانية، من المتوقع صدور حزمة/حزم جديدة من الإجراءات التي يتخذها الجانب العراقي لمراقبة وتدقيق طلبات التحويل والنقد على الدولار في العراق.

ولكن من غير الواضح المدى الذي ستذهب إليه الإدارة الأمريكية في التشدد في تطبيق المراقبة والمتابعة والامتثال. فبينما "تراخت" وانتظرت فترة طويلة لتفعيل هذه المراقبة والامتثال التي كان متفقاً على بداية تطبيقها قبل سنتين مع العراق، يبدو الآن أنها أكثر تصميماً، فالبيان المشترك كان واضحاً في أن القطاع

¹⁴ ورد في البيان، في ما يتعلق بالقطاع المصرفي، وفي إشارة ضمنية، لقواعد الامتثال، ما يلي: "وناقش الجانبان التحديات التي تواجه الاقتصاد العراقي، بما في ذلك أسواق صرف العملات الموازية، حيث رحبت الولايات المتحدة بجهود الحكومة العراقية لسن إصلاحات اقتصادية وإصلاحات في السياسة النقدية، وتحديث النظام المالي والمصرفي، ومكافحة الفساد، ومنع التلاعب بالنظام المالي - وهي إجراءات يمكن أن تساعد في تعزيز الآفاق الاقتصادية للعراق، بما في ذلك تعزيز الأسواق المالية وأسواق العملات. وجدد الوفد الأمريكي دعمه لجهود العراق المستمرة لبناء القدرات الفنية وتنفيذ المعايير الدولية لحماية النظام المصرفي من الجرائم المالية وغسل الأموال وتمويل الإرهاب. وقرر الجانبان مواصلة العمل مع تحديث النظام المالي العراقي من أجل تحسين أحوال الشعب العراقي... وتشاطر الوفدان الأمريكي والعراقي الرأي القائل بأن اتباع أجندة طموحة لاستقلال الطاقة أمر ضروري لتحقيق أقصى قدر من الازدهار الاقتصادي للعراق وحماية سيادته...". [التأكيد مضاف]، أنظر:

<https://www.state.gov/joint-statement-on-the-u-s-iraq-higher-coordinating-committee/>.

المصرفي في العراق بحاجة للامتثال والاصلاح والتحديث من خلال نصه على: "وقرر الجانبان مواصلة العمل معا لتحديث النظام المالي العراقي". وفي السياق ذاته يمكن أن يثار التساؤل التالي: ضمن هذا "التصميم"، هل تشمل جميع أهداف/وظائف الامتثال، المشار إليها في المقدمة، بالتساوي، أم تُبَرِّز، من بينها، ما يخص الدول المعاقبة من قبلها؟

لذلك وحتى يتم تحقيق هذه التحديث وتأمين التزام القطاع المصرفي العراقي بقواعد الامتثال، سيكون سوق الصرف عرضة لتغير التوقعات والمضاربة، ومن ثم تقلب سعر الصرف في السوق الموازي، الناتجان عن عدم اليقين من تطور موقف الإدارة الأمريكية.

وفي كل الأحوال، فإن من مصلحة العراق تحديث نظامه المصرفي، الذي طال انتظاره، والعمل على التطبيق الجدي للمعايير الدولية في الصيرفة الكفوءة، ومكافحة الاستخدامات غير القانونية. هذا إضافة لتجفيف منابع الفساد نفسها ومعاقبة مروجيه. وعند تحقيق ذلك يزداد احتمال استقرار سعر صرف السوق، ويصبح الفرق بين سعر صرف السوق والرسمي ضئيلاً بحيث لا تتم الإشارة لأسعار صرف متعددة و/أو أسواق منفصلة. وبعبارة أخرى سيستمر طلب الاستعمالات "غير القانونية" مؤثراً في السوق، وتستمر وتتصاعد الفجوة بين سعري الصرف ويستمر انفصال الأسواق، كما أشير له في الفقرة ثالثاً أعلاه، من ناحية، والتدخل الدولي، من ناحية أخرى.

سابعاً: استنتاجات وتوصيات

في ضوء البيان المشترك المشار إليه أعلاه، يمكن التوصية بإجراءات إضافية لما ورد آنفاً، والتي، بدورها، تزيد احتمال التوصل إلى موقف مشترك، يلتزم به كلا الطرفين، ويقود لزيادة عرض الدولار، من ناحية، ويساهم جدياً في التزام القطاع المصرفي/المصارف بقواعد الامتثال المصرفية الدولية لتحقيق أفضل الممارسات/الخدمات المصرفية، وكذلك مكافحة الاستخدامات غير القانونية، من ناحية ثانية، والتخلص من تبعات استمرار أسلوب تحويلات النافذة وما انطوى عليه من ممارسات ساهمت في استمرار الفساد والتسيب، من ناحية ثالثة. ولعل الإجراءات التالية تمثل جانباً منها:

(1) جانب الطلب على الدولار:

(أ) العمل الدؤوب من جهة الإدارات الحكومية والقضائية والقانونية لاسترجاع منهوبات المال العام في الداخل والخارج. إذ يساهم استرجاع المنهوبات المودعة في الخارج في زيادة عرض الدولار في حين

يساهم استرجاع الأموال العامة المنهوبة والمودعة في الداخل (النقد والأصول التي يمكن بيعها لقاء الدينار) في تقليل الطلب على الدولار (مقابل الدينار المسترجع)، لا سيما الذي يمول المعاملات غير القانونية.

(ب) إتباع أسلوب الاعتمادات المستندية *Letters of Credit, LC* بغية ترشيد استيرادات القطاع الخاص. ويوفر هذا الأسلوب رقابة ومتابعة وتدقيق أفضل من الأسلوب الحالي لتحويلات النافذة، من ناحية، وتأمين أوصول البضائع المستوردة بوقت أسرع، من ناحية أخرى. ويمكن تطبيقه سواء استمر البيع من خلال مؤسسية النافذة أو أي مؤسسية أخرى. أنظر محمود و مرزا (2017).

(ج) حصر التعامل في سوق العملة الأجنبية بمصارف/مكاتب مرخصة ومراقبة، وخاضعة للتفتيش الدوري، وتلتزم بالحفاظ على سجلات لتعاملاتها بحيث تسجل كل بائع ومشتري يتعامل معها، فوق حد أدنى من قيمة المعاملة، بسجل منظم يقدم للسلطات الرسمية. وبهذه الطريقة يمكن معرفة ومعاينة أهم الأشخاص والشركات والمصارف التي يمكن أن يستعملوا هذه المكاتب للمعاملات غير القانونية.

(د) مراقبة المعابر الحدودية بدقة وفرض حد أعلى على أذخال العملة، سواء كانت الدينار أو العملات الأخرى، والالتزام بإعلانها عند الدخول.

(2) جانب عرض الدولار:

(أ) إن التشدد الدولي في المراقبة والمتابعة، وفي ذات الوقت، عدم تطبيق قواعد الامتثال المصرفية الدولية في العراق، بقدر ما بيّن القيود التي يمكن أن يواجهها العراق في استخدام عوائده النفطية واحتياطياته الدولية، فإنه بيّن، أيضاً، عجزه المؤسسي في التنظيم والإدارة بما فيها الاقتصادية والمالية. نتيجة لذلك برزت واستمرت المعضلة التالية: فالوجه الأول للمعضلة يتمثل في تواضع قدرة الإدارة الاقتصادية والسياسية والقانونية على الحد من اسناد شخصيات وجماعات سياسية، في التركيبة المؤسسية، في حماية المصالح الخاصة التي تمثل أهم المتعاملين في سوق الصرف لأغراض غير قانونية. في الوقت ذاته، وهذا هو الوجه الثاني للمعضلة، فأن استمرار هذا الوضع في ظل تقييد عرض الدولار سيقود إلى تصاعد في معدلات التضخم، مما يهدد باستقطاب حاد في المجتمع.

(ب) إن إيجاد تسوية لهذه المعضلة بواسطة إدارة محكومة بالمحاصصة صعب للغاية. ولكن هذه فرصة تستطيع هذه الإدارة الآن مصارحة المواطنين بمخاطر استمرار هذه المعضلة وفي ذات الوقت

الصعوبة الكبرى التي تواجهها، في حلها لارتباطها، أو اعتمادها في الاستمرار، على المحاصصة. ويستدعي ذلك ان تبدأ الإدارة بإجراءات جذرية تطال رؤوس الفساد، وتجفيف منابعه، في القطاعين العام والخاص، ورسم خطة للخروج من المعضلة الحالية خلال فترة محددة، تستطيع خلالها البدء، جدياً، بإصلاح اقتصادي، وبذل الجهود لتحقيق تنمية مستدامة، ومقبولة دولياً، من حيث مصادر تمويلها ونفقاتها وتنفيذها بعيداً عن الفساد.

(ج) ولكن عدم زيادة عرض الدولار بما يتماشى مع العوائد النفطية سيقوض هذه الجهود. في هذا السياق ينبغي العمل على التوصل لاقتناع دولي، سياسي ومالي، بتخفيف شروط المراقبة والمتابعة. وفي ظل وجود إجراءات جديّة من قبل الإدارة الحكومية وبرنامج تنموي مستدام له صدقية، وجهود واضحة في مكافحة الفساد وتطبيق القانون والتزام مختلف الجماعات والكتل السياسية به، فإن احتمال تحقق الاقتناع الدولي بجديّة الإدارة الاقتصادية سيقود إلى تخفيف المراقبة والمتابعة خلال فترة انتقالية يتم فيها تجفيف الطلب "غير القانوني"، ومن ثم الرجوع إلى حالة سوقية أكثر استقراراً.

(3) النظر بمقترح توسيع استيرادات الدولة/القطاع العام للمساهمة في معالجة مشكلة الفساد وغسيل الأموال في القطاع/المصارف الخاصة، على أن يتم القضاء على الفساد في الجهات الحكومية التي سيتم زيادة الاستيراد من خلالها. ذلك أن زيادة الاستيرادات الحكومية سيزيد من تأثير تسعير السلع والخدمات، في السوق المحلية، حسب سعر الصرف الرسمي.

(4) تنوع مكونات الاحتياطات الدولية للبنك المركزي بما يتناسب مع نمط تجارة العراق الخارجية (مصادر الاستيراد ووجهات التصدير) والاستثمار الخارجي.

(5) في هذا الوقت ينبغي أن يستمر القطاع العام بدوره الأساس، في بناء وتطوير إدارة اقتصادية وطنية لها صدقية، ودور في الإنتاج والتجارة، وتشريع القوانين والاجراءات اللازمة لتحقيق مناخ اقتصادي واجتماعي منظم يساند ويقود إلى الالتزام بالامتثال لقواعد الصيرفة والأداء الدوليين وفي ذات الوقت تأمين رعاية وتطور قطاع خاص ذو اهداف تنموية بعيداً عن الفساد والسلوك الريعي والتأثير الخارجي.

الجدول (1) مبيعات نافذة البنك المركزي العراقي ومشترياته والعوائد النفطية وأسعار الصرف 2010-2022/23

| نسبة الفجوة بين سعري الصرف % | سعر الصرف | | مشتريات البنك المركزي من وزارة المالية مليون دولار | نسبة المبيعات إلى العوائد % | عوائد تصدير النفط الخام مليون دولار | مبيعات النافذة مليون دولار | | | |
|------------------------------|----------------|------------------|--|-----------------------------|-------------------------------------|----------------------------|---------------------|------------|--------------|
| | دنانير للدولار | النافذة (الأساس) | | | | المجموع | التحويلات Transfers | النقد Cash | |
| 1.3 | 1,185 | 1,170 | 41,000 | 69 | 52,202 | 36,170 | 33,977 | 2,193 | 2010 |
| 2.2 | 1,196 | 1,170 | 51,000 | 48 | 82,988 | 39,798 | 38,339 | 1,459 | 2011 |
| 5.7 | 1,233 | 1,166 | 57,000 | 52 | 94,025 | 48,649 | 44,985 | 3,664 | 2012 |
| 5.7 | 1,232 | 1,166 | 62,000 | 60 | 89,221 | 53,229 | 41,004 | 12,225 | 2013 |
| 4.1 | 1,214 | 1,166 | 47,515 | 61 | 84,130 | 51,728 | 37,165 | 14,563 | 2014 |
| 6.9 | 1,247 | 1,167 | 32,450 | 90 | 49,024 | 44,304 | 38,315 | 5,989 | 2015 |
| 7.9 | 1,275 | 1,182 | 25,653 | 47 | 43,597 | 20,400 | 15,710 | 4,690 | 2016 |
| 6.3 | 1,258 | 1,184 | 40,355 | 68 | 59,560 | 40,727 | 31,375 | 9,352 | 2017 |
| 2.2 | 1,209 | 1,183 | 52,229 | 56 | 83,811 | 47,133 | 38,345 | 8,788 | 2018 |
| 1.2 | 1,196 | 1,182 | 58,851 | 65 | 78,596 | 51,125 | 45,351 | 5,774 | 2019 |
| 3.6 | 1,234 | 1,191 | 30,730 | 104 | 41,882 | 43,668 | 40,711 | 3,369 | 2020 |
| 1.7 | 1,474 | 1,450 | 45,997 | 49 | 75,609 | 37,094 | 30,475 | 6,619 | 2021 |
| 2.2 | 1,482 | 1,450 | 53,355 | 41 | 115,569 | 46,811 | 37,735 | 9,076 | 2022 |
| 2.0 | 1,479 | 1,450 | 5,405 | 49 | 8,323 | 4,101 | 3,132 | 969 | كانون الثاني |
| 1.7 | 1,475 | 1,450 | 3,050 | 42 | 8,809 | 3,660 | 2,862 | 798 | شباط |
| 1.6 | 1,474 | 1,450 | 5,200 | 37 | 10,913 | 3,994 | 3,134 | 860 | آذار |
| 1.6 | 1,474 | 1,450 | 4,950 | 38 | 10,609 | 3,980 | 3,270 | 710 | نيسان |
| 2.1 | 1,481 | 1,450 | 5,750 | 30 | 11,477 | 3,449 | 2,845 | 604 | أيار |
| 2.2 | 1,481 | 1,450 | 5,000 | 47 | 11,355 | 5,317 | 4,507 | 810 | حزيران |
| 2.0 | 1,480 | 1,450 | 4,500 | 38 | 10,368 | 3,953 | 3,410 | 543 | تموز |
| 1.8 | 1,477 | 1,450 | 6,500 | 57 | 9,689 | 5,549 | 4,715 | 834 | أب |
| 1.8 | 1,476 | 1,450 | 2,500 | 53 | 8,845 | 4,724 | 3,971 | 753 | أيلول |
| 1.7 | 1,475 | 1,450 | 3,500 | 52 | 9,282 | 4,852 | 4,094 | 758 | تشرين الأول |
| 2.6 | 1,488 | 1,450 | 1,000 | 25 | 8,190 | 2,055 | 1,478 | 577 | تشرين الثاني |
| 5.5 | 1,530 | 1,450 | 6,000 | 15 | 7,709 | 1,177 | 317 | 860 | كانون الأول |
| | | | | | | | | | 2023 |
| 11.3 | 1,614 | 1,450 | 5,500 | 26 | 7,690 | 2,027 | 964 | 1,063 | كانون الثاني |
| 19.8 | 1,605 | 1,339 | | 36 | 7,081 | 2,537 | 1,507 | 1,030 | شباط |

المصادر: (1) 2010-2022 وكانون الثاني/يناير 2023:

الأرقام السنوية والشهرية لمبيعات النافذة ومشترياتها وأسعار الصرف الرسمية والسوق، الموقع الإلكتروني للبنك المركزي العراقي، <https://www.cbi.iq/?pid=Home&lang=ar>، الموقع الإحصائي.
عوائد تصدير النفط الخام: الموقعين الإلكترونيين لوزارة النفط وشركة تصدير النفط، سومو SOMO.
<https://somooil.gov.iq>، <https://oil.gov.iq/verify/index.php?url>، على التوالي.

(2) شباط/فبراير 2023، الموقع الإلكتروني للبنك المركزي:

مبيعات النافذة: مجمعة من المبيعات اليومية، https://www.cbi.iq/currency_auction.
سعري الصرف الرسمي والسوق، <https://cbi.iq/news/view/1270>.

ملاحظات: (أ) بيانات مبيعات النافذة للنقد والتحويلات والمجموع ترد في موقع البنك المركزي بشكل منفصل لكل منها، وأدرجت كما هي في هذا الجدول عدا سنة 2016. ففي هذه السنة لا يساوي حاصل جمع النقد والتحويلات المجموع الواردة في

الموقع. لذلك يحتوي هذا الجدول مجموع مبيعات النافذة ومبيعات النقد لسنة 2016 كما وردا في الموقع. أما التحويلات فتساوي حاصل الفرق بينهما.

(ب) تم تغيير سعر صرف النافذة الأساس (الرسمي) للدولار في 7 شباط/فبراير 2023، من 1,450 إلى 1,300 دينار للدولار، على أن يطبق ابتداءً من 8 شباط. لذلك فإن متوسط السعر الأساس للفترة 1-23 شباط، في هذا الجدول، يساوي متوسط موزون (بعدد الأيام) لهذين السعريين.

الجدول (2) استيرادات العراق حسب ميزان المدفوعات 2013-2022

سيف cif

| الأهمية النسبية، % | | | مليون دولار | | | |
|--------------------|--------------|--------------|-------------|--------------|--------------|-----------------|
| المجموع | القطاع الخاص | القطاع العام | المجموع | القطاع الخاص | القطاع العام | |
| 100 | 64.8 | 35.2 | 63,320 | 41,006 | 22,314 | 2013 |
| 100 | 63.4 | 36.6 | 58,602 | 37,165 | 21,437 | 2014 |
| 100 | 79.3 | 20.7 | 47,467 | 37,641 | 9,827 | 2015 |
| 100 | 84.3 | 15.7 | 34,208 | 28,834 | 5,374 | 2016 |
| 100 | 81.8 | 18.2 | 37,866 | 30,986 | 6,880 | 2017 |
| 100 | 83.9 | 16.1 | 38,876 | 32,601 | 6,275 | 2018 |
| 100 | 78.0 | 22.0 | 49,418 | 38,550 | 10,868 | 2019 |
| 100 | 84.6 | 15.4 | 48,150 | 40,714 | 7,436 | 2020 |
| 100 | 74.4 | 25.6 | 40,736 | 30,304 | 10,432 | 2021 |
| 100 | 72.6 | 27.4 | 43,845 | 31,847 | 11,998 | ثلاثة فصول 2022 |
| 100 | 75.6 | 24.4 | 462,487 | 349,647 | 112,840 | 2022-2013 |

المصدر: الموقع الإلكتروني للبنك المركزي العراقي، <https://cbi.iq/news/view/725>، مُنزَّلة في 3 شباط/فبراير، 2023.

ملاحظة: يتبين من بيانات ميزان المدفوعات تقارب كبير (وتطابق في بعض السنوات) بين مبيعات النافذة (التحويلات)، من ناحية، واستيرادات القطاع الخاص، من ناحية أخرى. قارن بيانات هذا الجدول للسنوات من 2013 إلى الفصول الثلاثة 2022 بتحويلات النافذة للفترة ذاتها في [الجدول \(1\)](#) أعلاه. غير أن الشواهد تشير إلى أن نسبة مهمة من هذه التحويلات يمثل غسل أموال نتيجة الفساد والسرقة من الأموال العامة، الخ، مما يلقي شكاً على تقارب/مساواة التحويلات في الجدول (1)، بالاستيرادات الواردة في هذا الجدول.

مصادر الورقة:

محمود، موفق حسن، و علي مرزا (2017) "أسلوب تمويل استيرادات القطاع الخاص وسوق الصرف العراقي: تحليل وتوصيات"، ورقة نُشرت في شوقي جواد وخالد الشمري (2017) *أحاديث الثلاثاء*، كتابات لمتقنين عراقيين، الجزء الثامن، الذاكرة للنشر والتوزيع، بغداد. وأعيد نشرها في علي مرزا (2021) *أوراق اقتصادية ونفطية - العراق والعالم*، المجلد الثاني، كتاب إلكتروني مجاني من منشورات شبكة الاقتصاديين العراقيين:

http://iraqieconomists.net/ar/wp-content/uploads/sites/2/2021/02/Merza_Vol_2_Economic_Energy_Iraq.pdf.

مرزا، علي خضير (2018) *الاقتصاد العراقي - الأزمات والتنمية*، الدار العربية للعلوم ناشرون، آب/أغسطس، بيروت.

مرزا، علي (2022) " جوانب من سياسات واستراتيجية النفط والغاز/الطاقة في العراق 2003-2022: أن الأوان لمسار مستدام"، شبكة الاقتصاديين العراقيين، 2 كانون الأول/ديسمبر.

[على مرزا: جوانب من سياسات واستراتيجية النفط والغاز/الطاقة في العراق 2003-2022 - أن الأوان لمسار مستدام.](#)

Cloud, D. (2023) 'Iraq Economy Reels as U.S. Moves Against Money Flows to Iran', *Wall Street Journal*, January 19.

Franklin, J. (2005) 'Risk-driven global compliance regimes in banking and accounting: the new Law Merchant', *Law, Probability and Risk* (2005) 4.

حول التوازن في سوق الصرف¹

د. علي مرزا

أولاً: مقدمة²

خلال العشرة أشهر التي سبقت الإجراءات التي اتخذتها الإدارة الحكومية، بما فيها حُزْم البنك المركزي الأولى والثانية، اعتباراً من تشرين الثاني/نوفمبر 2022، المتعلقة بالامتثال لقواعد الصيرفة الدولية، بلغت نسبة الفجوة بين سعر صرف السوق (الموازية) وسعر الصرف الرسمي الأساس (النافذة) متوسطاً قدره 1.9% فقط. ولكن هذه النسبة ارتفعت إلى 5.5% في كانون الأول/ديسمبر 2022، وإلى 11.3% في كانون الثاني/يناير وإلى حوالي 20% في شباط/فبراير وآذار/مارس، 2023. أنظر [الشكل \(1\)](#)، أدناه. ولكنها انخفضت إلى 15.2% في الأسبوع الأول من نيسان/أبريل.³

وفي بحث نشره اقتصادي عراقي مرموق، في موقع شبكة الاقتصاديين العراقيين، حاول البحث تفسير هذا الاتساع في الفجوة.⁴ ومن بين مجموعة من الأسباب المتداخلة، أبرز البحث سببين، للفجوة المذكورة، هما: (أ) عدم تَعَوُّد نسبة ملموسة من المتعاملين، عموماً، في سوق الصرف على الانضباط لقواعد الامتثال، وكذلك تفضيل التعامل النقدي الذي تصعب متابعته، (ب) مزج العديد منهم لعمليات الحساب الجاري وحساب رأس المال (التي ترد ضمن ميزان المدفوعات).

وينطوي هذا التسبب على معرفة وخبرة رصينين. ولكنه بحاجة إلى "استكمال"، سأحاول عرض بعض من عناصره، عموماً، في الفقرتين التاليتين ثانياً وثالثاً. وأود أن أشدد، قبل ذلك، على أن التحليل في هذه المداخلة، وبالذات استكمال التسبب، يفترض استمرار الرقابة الدولية والإدارة الحكومية العراقية في تطبيق قواعد الامتثال للصيرفة الدولية، بما فيها مكافحة غسيل الأموال، ومن ضمنها تهريب أموال الفساد وأموال الإرهاب، والاستعمالات غير القانونية الأخرى. إن التراخي في هذه المجالات، يعني عودة سوق الصرف في العراق، لوضع مشابه، بدرجة أو بأخرى، لما قبل تشرين الثاني/نوفمبر 2022، بما فيه إمكانية واحتمال اتجاه نسبة الفجوة للانخفاض. ولكن في كل الأحوال، في ظل سعر صرف رسمي للدينار مرتبط بالدولار، ستعتمد نسبة

¹ نسخة مُنقحة لورقة نُشرت في الموقع الإلكتروني لشبكة الاقتصاديين العراقيين في 10 نيسان/أبريل 2023.

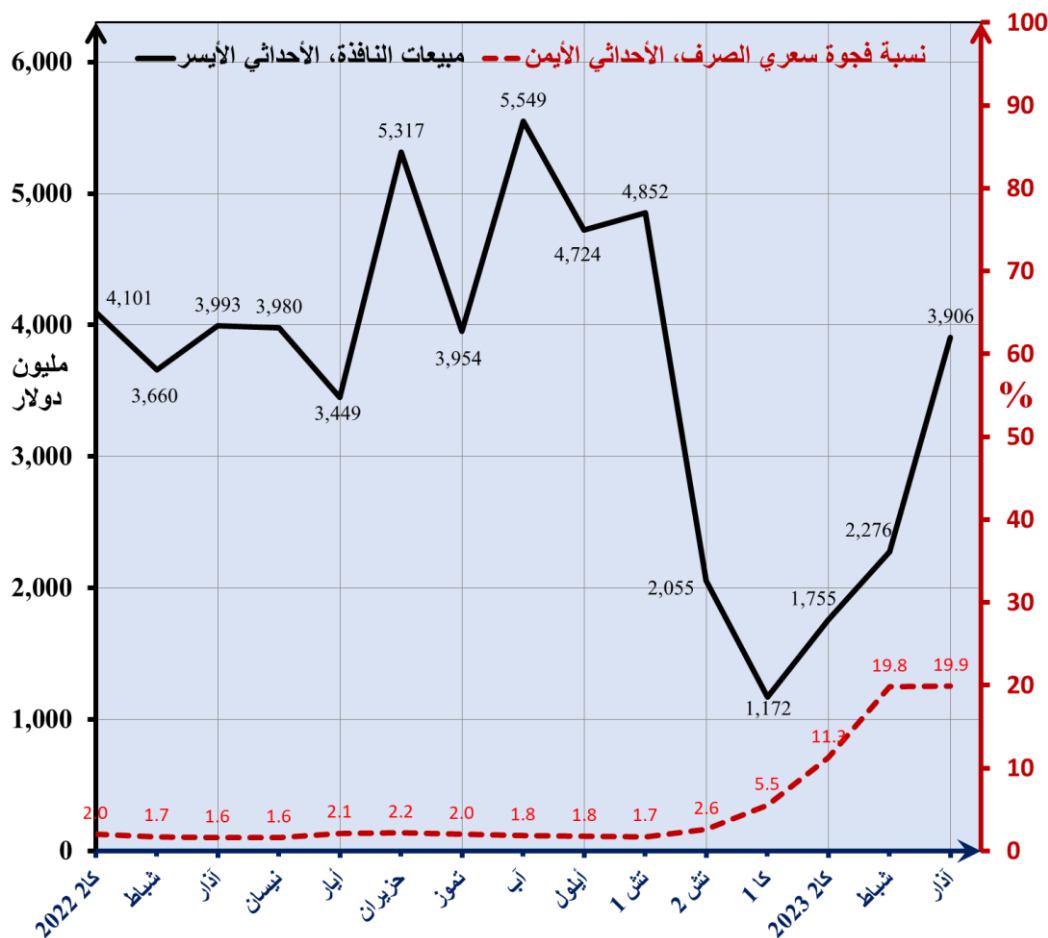
² أشكر د. بارق شبر على ملاحظاته القيّمة أثناء مناقشة معه لهذه الورقة.

³ تساوي نسبة الفجوة الفرق بين سعري صرف السوق والرسمي الأساس مقسومة على سعر الصرف الرسمي $\times 100$. ولقد احتُسبت للفترة حتى شباط/فبراير 2023 من بيانات البنك المركزي لسعري الصرف. وبسبب توقف البنك المركزي عن نشر بيانات سعر صرف السوق، ابتداءً من آذار/مارس 2023، استُخدمت بيانات سعر صرف السوق لشهر آذار من الموقع الاخباري "شفق نيوز"، <https://shafaq.com/ar>. أنظر [الجدول \(1\)](#)، أدناه. ومن مقارنة أرقام سعر صرف السوق في موقع شفق نيوز، مع السعر الرسمي (الأساس)، يتبين أن نسبة الفجوة انخفضت إلى حوالي 15.2%، في الأسبوع الأول من نيسان/أبريل.

⁴ أنظر: صالح (2023).

الفجوة بين سعري الصرف الرسمي والسوق على تفاعل مستوى عوائد تصدير النفط (ورصيد الاحتياطيات الدولية) والمتاح منها للبنك المركزي و"نافذة العملة" فيه؛ أي المصدّر الغالب لعرض الدولار، من ناحية، وحجم الطلب على الدولار، بمختلف أنواعه المشار إليها في الفقرة ثانياً أدناه، من ناحية أخرى. ومن المناسب الإشارة إلى أن توقف البنك المركزي عن نشر بيانات يومية وشهرية لأسعار صرف السوق (الموازية)، في موقعه الإلكتروني اعتباراً من آذار 2023، سيزيد الصعوبة على الباحثين والمهتمين في تتبع الفجوة بين هذا السعر والسعر الرسمي بمنهجية موحدة. إذ مقارنة بما ينشر في وسائل الإعلام تتسم هذه البيانات، وكذلك التي ينشرها الجهاز المركزي للإحصاء، باستمرارية وشمول أوسع.⁵

الشكل (1) مبيعات نافذة البنك المركزي ونسبة فجوة سعري صرف السوق والرسمي 2022-23



المصدر: رُسم الشكل على أساس بيانات [الجدول \(1\)](#)، أدناه.

ملاحظة: لتفسير الفرق في قيمة المبيعات للأشهر كانون الأول 2022-شباط 2023 بين هذا الشكل والشكل (1) في صفحة 252 أعلاه، أنظر الملاحظة في [الجدول \(1\)](#)، أدناه.

⁵ ينشر الجهاز المركزي للإحصاء، على موقعه الإلكتروني، بيانات شهرية، بتفصيل يومي، عن أسعار صرف السوق، ولكن نشرها يتأخر عادة، في بعض الأحيان إلى عدة أشهر.

ثانياً: استكمال التسبيب

تَجَنَّبَ البحث، منذ البداية، ما يمكن اعتباره، في اعتقادي، السبب الرئيس لإمكانية اتساع الفجوة بين سعر صرف السوق (الموازية) وسعر الصرف الرسمي، في ظل التشدد في تطبيق قواعد الامتثال، وهو الطلب على الدولار لأغراض غسيل الأموال، بما فيها تهريب أموال الفساد وتمويل الإرهاب والاستعمالات غير القانونية الأخرى. فلقد كان من المناسب الابتداء بتقسيم الطلب على الدولار إلى مكوناته الأساسية، لا سيما تلك التي دفعت لإثارة مسألة الامتثال أصلاً. على سبيل المثال، تقسيم الطلب على الدولار حسب ما يلي:

- (1) الطلب المرتبط بالاستهلاك والاستثمار والإنتاج.
- (2) الطلب المرتبط بعوامل الحيطة والمضاربة/الاسترباح.
- (3) الطلب المرتبط "بخروج" رأس المال *capital flight*.
- (4) الطلب المرتبط بغسيل الأموال بما فيها تهريب أموال الفساد وتمويل الارهاب والاستعمالات غير القانونية الأخرى.

بدلاً من ذلك، لجأ البحث، فعلياً وليس صراحة، إلى دمج نوعي الطلب على الدولار، الواردين في (3) و(4) أعلاه، بنوع واحد أطلق عليه بالعربية وبالإنكليزية، "تنفق رؤوس الاموال خارج البلاد *capital flight*"، أي "خروج رأس المال *capital flight*". فتعبير خروج رأس المال استُخدم، ضمناً، في البحث، ليشمل استعمالات "قانونية" (خروج رأس المال نتيجة لعدم محاباة الوضع الاقتصادي للاستثمار وغيره من النشاطات الإنتاجية، الخ) واستعمالات غير قانونية. بحيث يتبين، من سياق البحث، أن آثار خروج رأس المال (كما يُعرّفه البحث) على سوق الصرف، ومن ثم اتساع الفجوة بين سعر صرف السوق (الموازي) وسعر الصرف الرسمي، يمكن معالجته من خلال "التفريق" بين معاملات الحساب الجاري وحساب رأس المال لميزان المدفوعات.

وبالإضافة لافتراضات ووصف لممارسات وسلوك المتعاملين في سوق الصرف، وردت في البحث، يمكن أن تُستخلص الحصيلة التالية منه:

- (1) أن الفجوة "المتسعة" بين سعري الصرف تعود إلى عاملين أساسيين هما:
 - (أ) عدم تَعَوُّد، لا بل عدم تفضيل، نسبة ملموسة من المتعاملين في سوق الصرف (رسمي وموازي) الامتثال لقواعد الصيرفة الدولية، عموماً، وكذلك التعامل النقدي الذي تصعب متابعته.
 - (ب) تقييد معاملات حساب رأس المال لميزان المدفوعات، بعكس الحساب الجاري الذي يتسم بالتحريم.
- (2) ولكن بمرور الوقت، "سَيَتَعَوَّد" المتعاملون على الامتثال للقواعد، وكذلك بعد أن تُتخذ إجراءات من قبل الإدارة الحكومية/البنك المركزي، "لتحرير" حساب رأس المال، بحيث سيعود التوازن لسوق الصرف.

وبالرغم من رصانته، فإن المشكلة في هذا التسبب، ومن ثم الحصيلة المستخلصة منه، تتمثل بعدم الأخذ بالاعتبار التمييز المهم التالي: إذا كان "خروج" رأس المال ("القانوني") سيمثل لقواعد الصيرفة الدولية عند تحرير حساب رأس المال، وبالنتيجة لا يلجأ للسوق الموازي، ومن ثم لا يساهم في توسيع الفجوة بين سعري الصرف، فإن الأمر يختلف بالنسبة للاستعمالات غير القانونية. لذلك فإن دمج الاستعمالين، في البحث، ضيَع من إمكانية تناول هذا التمييز، ومن ثم قاد إلى مثل هذا التحليل والحصيلة. إذ بطبيعتها فإن الاستعمالات غير القانونية سوف لن تتمثل لقواعد الصيرفة الدولية وسيستمر طلبها عالياً في السوق الموازية (التي لن تختفي بالرغم من الإجراءات الأمنية) والذي سيساهم في اتساع الفجوة. وحتى يتم إزالة الفساد وغيره من الاستخدامات غير القانونية سيستمر انعدام التوازن في سوق الصرف سواء تم تحرير حساب رأس المال في ميزان المدفوعات أم لا. وعلى سبيل التكرار أقول إنه حتى لو طُبقت شروط الامتثال "كاملة" فستبقى الاستعمالات غير القانونية تؤثر في سوق الصرف وتساهم في إمكانية انفصال الأسواق، بالرغم من الإجراءات الأمنية، على أهميتها. وهذا ما بينته في ورقتي: مرزا (2023).

ولعل تطورات سوق الصرف الموازي في تفاعلها مع إجراءات الإدارة الحكومية لمعالجة "نقص" الدولار تساند وجهة النظر هذه.⁶ فبالرغم من زيادة مبيعات نافذة البنك المركزي بشكل ملموس في آذار 2023 (ليقترب مستواها من مستوى المتوسط الشهري لمبيعات العشرة أشهر الأولى من 2022 السابقة لفرض تطبيق قواعد الامتثال في تشرين الثاني/نوفمبر) ساهم الشعور العام بنقص الدولار، من ناحية، وطريقة تنفيذ وإدارة بعض الإجراءات الحكومية، من ناحية أخرى، في استمرار الفجوة الملموسة بين سعري الصرف.⁷ على سبيل المثال، تبعات قرارات بتخصيص مبالغ شهرية، بالدولار، بسعر الصرف الرسمي، للبيع النقدي للمسافر وتحويل المواطن للخارج، في الحزمتين الأولى والثانية، الصادرتين من البنك المركزي العراقي في 3 و22 شباط/فبراير 2023، تباعاً. فلقد اندفع مختلف أنواع الطلب للحصول على تخصيص المسافرين النقدي بطرق قانونية أو غير قانونية. بعبارة أخرى، فإن الطلب الذي انصب على هذا التخصيص شمل، بالإضافة لطلب المسافرين، الطلب المضاربي والتحوطي وربما حتى طلب تهريب أموال الفساد وغيره من الاستعمالات غير القانونية.⁸

⁶ إن "نقص" عرض الدولار أو الشعور به، خلال الخمسة أشهر المنصرمة، نتيجة تطبيق قواعد الامتثال، يمثل مفارقة واضحة مقارنة بمصادر عرض الدولار الغالبة في العراق والمتمثلة بعوائد تصدير النفط الخام والاحتياطيات الدولية. فخلال الخمسة عشر أشهر 2022/1/1-2023/3/31 بلغت عوائد النفط حوالي 138 مليار دولار. وبلغ رصيد الاحتياطيات الدولية في نهاية شباط/فبراير 2023 حوالي 103 مليار دولار. وكل منهما غير مسبوق. البيانات من موقعي وزارة النفط والبنك المركزي العراقي.
⁷ بلغت مبيعات نافذة البنك المركزي في آذار 3.91 مليار دولار في الوقت الذي بلغ فيه متوسطها الشهري 1.81 مليار دولار فقط خلال تشرين الثاني 2022-شباط 2023، و4.36 مليار دولار خلال العشرة أشهر الأولى من 2022، كما يلاحظ من الشكل (1) في المتن. أنظر كذلك الجدول (1) أدناه لتقسيم المبيعات بين النقد *cash* والتحويلات *transfers*.
⁸ أنظر:

Jalabi, R (2023) 'Crippling dollar shortage underscores vulnerability of Iraq's oil-based economy', *The Financial Times*, 26 March.

ثالثاً: فخ الدولار والمعضلة الثلاثية/الثلاثي المستحيل

من المناسب الإشارة إلى أنه من غير الواضح، من البحث، كيف يساهم "فخ الدولار" *Dollarization Trap* (الذي ورد في البحث باسم "فخ السيولة بالعملة الأجنبية")⁹ في اتساع الفجوة بين سعر صرف السوق (الموازية) وسعر الصرف الرسمي بعد اتباع الإجراءات المتخذة لتطبيق قواعد الامتثال، بما فيها حُرْم البنك المركزي؟ هذا في الوقت الذي لم تكن لهذا الفخ مساهمة أو تأثير يذكر في الفجوة قبل تطبيق هذه الإجراءات، كما يتضح، على سبيل المثال، من [الشكل \(1\)](#) أعلاه. إذ يتبين منه استقرار سعر صرف السوق (الموازية) بشكل ملفت للنظر، ومن ثم استقرار نسبة الفجوة بين سعري الصرف، خلال الأشهر العشرة، التي سبقت الإعلان عن تطبيق قواعد الامتثال منذ تشرين الثاني/نوفمبر 2022. إذن ما الذي حدث بحيث أصبح هذا الفخ فعالاً في المساهمة في توسيع الفجوة أو الحفاظ على اتساعها، حسب البحث، بعد تطبيق القواعد المذكورة؟

وعلى نفس الغرار وفي السياق ذاته، يشير البحث إلى أثر سعر الفائدة (السياسة النقدية) على سوق الصرف. هذا في الوقت الذي كانت السياسة النقدية قليلة الفعالية، عموماً، في العراق، قبل فرض تطبيق قواعد الامتثال. فبالإضافة لربط الدينار بالدولار لم تكن حركة رأس المال للخارج مُقَيِّدَةً فعلياً (إن لم تكن كذلك أسمى/قانونياً). وفي مثل هذا الوضع الذي يقترب من وضع "المعضلة الثلاثية/الثلاثي المستحيل"، *The Trilemma or Impossible Trinity*، تكون السياسة النقدية قليلة الفعالية.¹⁰ ومن غير الواضح، من البحث، لماذا تصبح فعالة بعد فرض تطبيق قواعد الامتثال؟

⁹ في بعض الدول التي عانت من اضطرابات مالية وتضخم عالي تم رسمياً أو فعلياً تبني الدولار كعملة تبادل واستخدم أيضاً كمخزن للقيمة، بجانب أو بدلاً من العملة المحلية، بغية السيطرة على التضخم. ويُعرّف فخ الدولار *Dollarization Trap* بأنه الحالة التي ينخفض فيها معدل التضخم (الذي دفع لاستخدام الدولار) ولكن يبقى التفضيل لاستخدام الدولار مستمراً. انظر: Duffy, et al (2006).

¹⁰ تشير "المعضلة الثلاثية أو الثلاثي المستحيل" *The Trilemma or Impossible Trinity* إلى فكرة أن أي بلد أو اقتصاد لا يستطيع اتباع الخيارات الثلاث التالية في نفس الوقت:

- سياسة نقدية مستقلة،
- الحفاظ على سعر صرف ثابت،
- السماح بالتدفق ("الخروج") الحر لرأس المال عبر حدوده.

بدلاً من ذلك، يمكن لهذا البلد أو الاقتصاد أن يختار متابعة خيارين فقط من الخيارات الثلاثة المذكورة أعلاه في نفس الوقت، على المدى الطويل، انظر: <https://www.thehindu.com/business/Economy/the-impossible-trinity/article65973261.ece> وكذلك Fisher (2001).

الجدول (1) مبيعات نافذة البنك المركزي ونسبة فجوة سعري صرف السوق والرسمي 2022-23

| نسبة الفجوة بين سعري الصرف % | سعر الصرف | | مبيعات النافذة | | | |
|------------------------------|----------------|---------------------|----------------|---------------------|------------|--------------|
| | دنانير للدولار | | مليون دولار | | | |
| | السوق | رسمي/نافذة (الأساس) | المجموع | التحويلات Transfers | النقد Cash | |
| | | | | | | 2022 |
| 2.0 | 1,479 | 1,450 | 4,101 | 3,132 | 969 | كانون الثاني |
| 1.7 | 1,475 | 1,450 | 3,660 | 2,862 | 798 | شباط |
| 1.6 | 1,474 | 1,450 | 3,993 | 3,134 | 859 | آذار |
| 1.6 | 1,474 | 1,450 | 3,980 | 3,270 | 710 | نيسان |
| 2.1 | 1,481 | 1,450 | 3,449 | 2,845 | 604 | أيار |
| 2.2 | 1,481 | 1,450 | 5,317 | 4,507 | 810 | حزيران |
| 2.0 | 1,480 | 1,450 | 3,954 | 3,411 | 543 | تموز |
| 1.8 | 1,477 | 1,450 | 5,549 | 4,715 | 834 | آب |
| 1.8 | 1,476 | 1,450 | 4,724 | 3,971 | 753 | أيلول |
| 1.7 | 1,475 | 1,450 | 4,852 | 4,094 | 758 | تشرين الأول |
| 2.6 | 1,488 | 1,450 | 2,055 | 1,478 | 577 | تشرين الثاني |
| 5.5 | 1,530 | 1,450 | 1,172 | 312 | 860 | كانون الأول |
| | | | | | | 2023 |
| 11.3 | 1,614 | 1,450 | 1,755 | 648 | 1,107 | كانون الثاني |
| 19.8 | 1,605 | 1,339 | 2,276 | 1,246 | 1,030 | شباط |
| 19.9 | 1,559 | 1,300 | 3,906 | 2,744 | 1,163 | آذار |

المصادر:

(1) كانون الثاني 2022 - آذار 2023: الأرقام الشهرية لمبيعات النافذة وأسعار الصرف الرسمية (وأسعار صرف السوق عدا آذار)،

الموقع الإلكتروني للبنك المركزي العراقي، <https://www.cbi.iq/?pid=Home&lang=ar>، الموقع الإحصائي.

(2) آذار 2023: أسعار صرف السوق، الموقع الإلكتروني "شفاق نيوز" <https://www.shafaq.com/ar>.

ملاحظة: يعود الفرق في قيمة المبيعات للأشهر كانون الأول 2022-شباط 2023 بين هذا الجدول والجدول (1) في صفحة 262 إلى

تعديل الأرقام في مصدر البيانات (الموقع الإلكتروني للبنك المركزي العراقي) للأشهر كانون الأول 2022-شباط 2023 واستخدام

البيانات الشهرية لشهر شباط 2023 في هذا الجدول بدلاً من تجميع البيانات اليومية لهذا الشهر في الجدول (1) صفحة 262.

مصادر الورقة

مرزا، علي (2023) "الامتثال لقواعد الصيرفة الدولية – أسواق الصرف والسلع والخدمات في العراق"، شبكة الاقتصاديين العراقيين، 25 شباط/فبراير، [.Merza-Compliance-Rules_-ER-Market-in-Iraq](#)

صالح، مظهر محمد (2023) "الامتثال واسواق الصرف في العراق"، شبكة الاقتصاديين العراقيين، 3 آذار/مارس.

Duffy, J., M. Nikitin, R. Smith (2006) 'Dollarization Traps', *Journal of Money, Credit, and Banking*, Vol. 38, No. 8, December, the Ohio State University.

Fisher, S. (2001) 'Exchange Rate Regimes: Is the Bipolar View Correct?', *IMF*, January 6, <https://www.imf.org/en/News/Articles/2015/09/28/04/53/sp010601a>.

سيرة ذاتية مختصرة

د. علي خضير مرزا خبير اقتصادي اكتسب خبرة واسعة في قضايا إعادة الهيكلة والإصلاح الاقتصادي والتخطيط في المنطقة العربية في آسيا وأفريقيا. وله اهتمام خاص بالأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والبنى المؤسسية والسياسات التنموية في العراق والدول العربية الأخرى المنتجة للنفط. ولقد قام بنشر البحوث والمقالات في مجلات مهنية وعامة وفي مؤتمرات علمية ومواقع إلكترونية عديدة، لا سيما شبكة الاقتصاديين العراقيين". كما نشر كتابين ورقيين واحد عن ليبيا (2012) وآخر عن العراق (2018) والمجلدين الأول والثاني من هذا الكتاب الإلكتروني عن العراق (2021). ولقد عمل سابقاً في وزارتي النفط والتخطيط العراقية وكبير مستشارين في قسم الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمم المتحدة. وهو يحمل شهادة الدكتوراه في الاقتصاد من جامعة بيرمنكهام البريطانية.